مصطفى الشمري

عسكرة الخليج

الوجود العسكري الامريكي في الخليج







عسكرة الخليج

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

2013



الكتاب: عسكرة الخليج

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

المؤلف: مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

الطبعة الأولى : 2013

رقم الإيداع: 9787/2012

الترقيم الدولي: 978-977-319-158-5

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

email: alarabi5@link.net

....

بطاقة فهرسة

الشمري، مصطفي إبراهيم سلمان

الوجود العسكري الامريكي في الخليج وأثرة في الامن لقومي العربي / مصطفي إبراهيم سلمان الشمري. – ط1 – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2012 - ص؛ سم.

تدمك 9789773191585

1 – الاستعمار الامريكي 2- العالم العربي – الامن القومي

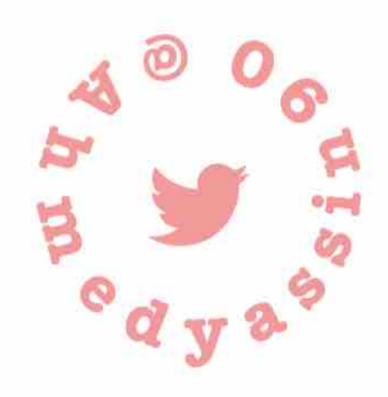
أ - العنوان 325,373

بِسْمِ الـلـه الرّحْمَـنِ الرّحِيمِ

{الّذِينَ قَالَ لَهُمُ النّاسُ إِنّ النّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا الـلـه وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}

صدق الـلـه العظيم

سورة آل عمران - الاية 173


@Ahmedyassin90

الإهداء

إلى من أنار طريقي وأوصلني إلى ما أنا عليه .. والدتي

إلى من تمنيت حظوره معي .. والدي رحمه اللـه

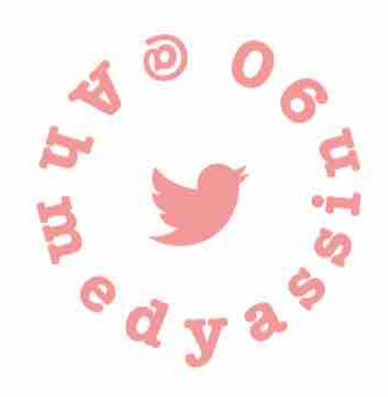
إلى من تفانى في مساعدتي .. أخي محمود

إلى من شد أزري وحفزني على النجاح .. أخوتي غانم وقصي

إلى زوجتي العزيزة

إلى وطني الحبيب العراق العظيم .. فخراً وعزة

أهدي هذا الجهد المتواضع


@Ahmedyassin90

المقدمة

تعد منطقة الخليج العربي من أهم أقاليم العالم، بسبب، أولا: أهميتها الجغرافية التي جعلت منها محط أنظار وتنافس القوى الاستعمارية التقليدية بدأ بالبرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا، أما الولايات المتحدة فقد نظرت إليه باهتمام خاص علما إن هذا الاهتمام قد اختلف من مدة إلى أخرى، فخلال الحرب الباردة كانت منطقة الخليج العربي منطلق عملياتها لجمع المعلومات عن الاتحاد السوفيتي، مما منحها ميزة استراتيجية في غاية الأهمية وهي التقرب من الاتحاد السوفيتي ومنع انتشاره إلى هذه المنطقة الحيوية، لاسيما وان هذه ا لمنطقة قد عدت من مناطق النفوذ الغربي، وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، احتفظت منطقة الخليج العربي بأهميتها الجغرافية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، فمع تصاعد العداء الأمريكي للإسلام والمسلمين استغلت الولايات المتحدة أحداث 11/أيلول /2001 ليصبح الخليج العربي قاعدة عسكرية أمريكية لعملياتها الهجومية ضد الدول العربية والإسلامية بحجة (الإرهاب)، وهكذا اصبح الخليج العربي ضرورة عسكرية للولايات المتحدة لا يمكن التخلي عنها.

ثانيا: مواردها الطبيعية الكثيرة وفي مقدمتها (النفط) الذي يعد شريان الحياة في العالم الغربي الرأسمالي والسبب الرئيس وراء الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة بحكم ما تتمتع به من إمكانيات نفطية ضخمة على الصعيد الاحتياطي والإنتاجي، يقابله تضاؤل الاحتياطي الأمريكي وتراجع إنتاجها وتزايد استهلاكها لهذه المادة الحيوية، والى جانب كل ذلك تتمتع هذه المنطقة بإمكانيات مالية وتجارية جعلتها محط أنظار الاستثمارات العالمية وفي مقدمتها الاستثمارات الأمريكية، فضلا عن كونها اكبر سوق استهلاكية في العالم، مما دفع الولايات المتحدة للوجود العسكري فيها بعد أن أصبحت في دائرة اهتمامات الأمن القومي الأمريكي، إذ تؤدي هذه

المنطقة دورا مهما في الاقتصاد الأمريكي.

وعلى اثر الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، والغزو السوفيتي لأفغانستان من العام نفسه، الذي عدته الولايات المتحدة أكبر تهديد لمصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي، أنشأت الولايات المتحدة في عام 1980 قوة عسكرية معدة خصيصا للتدخل في منطقة الخليج العربي تعرف بـ(قوة الانتشار السريع)، تطورت في عام 1983 لتصبح قيادة متكاملة سميت بـ (القيادة المركزية الامريكية) وعلى الرغم من انشاء الولايات المتحدة بعض القواعد العسكرية في هذه المنطقة والحصول على تسهيلات عسكرية من بعض دولها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا إن وظيفتها قد تغيرت مع سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991، لتصبح قواعد خاصة بالانتشار الرئيس والدعم اللوجستي والتدريب، وبشكل يخدم استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولم تكتف بكل ذلك وإنما سعت إلى إقامة مجموعة من الترتيبات والمشاريع الدفاعية مع دول مجلس التعاون الخليجي لتضمن هيمنتها لاطول مدة ممكنة على هذه المنطقة.

وفي حقيقة الآمر أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مجموعة من المهام من خلال تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي أبرزها، أولا: ضمان الانفراد الأمريكي على سائر الفاعلين الدوليين من خلال إحكام سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية، بعد أن خدمتها مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية ولعل أبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية في عام 1991، ثانيا: ضمان أمن إسرائيل والذي يعد هدفا ستراتيجيا بحد ذاته، ومن اجل ذلك سعت الولايات المتحدة إلى تقديم جميع أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لهذا الكيان، فضلا عن تحجيم النظم والحركات المعادية للكيان الصهيوني من هذه المنطقة وخارجها لاسيما بعد إن تطورت العلاقة بينهما إلى التزام عقائدي أصولي قائم على نصوص توراتية، ثالثا: حماية النظم الحليفة الموالية للسياسة الأمريكية من التهديد الداخلي والخارجي بهدف

حماية مصالحها الحيوية في هذه المنطقة، وفي إطار الحرب الأمريكية على ما تسميه بـ(الإرهـاب) وظفت هذه النظم بالشكل الـذي يخـدم سـتراتيجيتها الأمنيـة الجديـدة، رابعـا: مواجهـة الـنظم الثورية المعادية للهيمنة الأمريكية وهي العراق وإيران، ومن اجل ذلك سعت الولايـات المتحـدة إلى استغلال الخلافات الحدودية والأيديولوجية بـين الطـرفين لتشـعل حربـا بيـنهما دامـت ثمـاني سنوات، وبعد ذلك استغلت الولايات المتحدة دخول القوات العراقيـة إلى الكويـت في 1990/8/2 ودفعت باتجاه الحرب مستغلة تداعيات الوضـع الـدولي والعـربي لتحولهـا مـن أزمـة عربيـة إلى مواجهة عالمية وكان الهدف من ذلك واضح وصريح ألا وهو تدمير البنية التحتية العراقية ولـيس تحرير الكويت ومرورا بالحصار الاقتصادي اللاإنساني على الشعب العراقي وبكـل مـا رافقـه مـن قرارات جائرة سعت الإدارة الأمريكية من ورائها إلى إلحاق الإذلال السياسي بهذا البلد، واستخدام اللجنة الدولية الخاصة بنزع أسلحة العـراق لأغـراض تجسسـية بحتـة لصـالح الولايـات المتحـدة وإسرائيل وباعتراف من بعض اعضائها، وانتهاء بالاحتلال العسكري تحت ذرائع واهية لا تمت إلى الشرعية الدولية والقانون الدولي بأية صلة، علما إن إيران غـير بعيـدة عـن التوجهـات الأمريكيـة العدوانية لتطبق عليها نفس الطريقة التي جـرت مـع العـراق مـن خـلال ربطهـا بــ (الإرهـاب) وتطوير أسلحة الدمار الشامل وغيرها، خامسا: مواجهة الصحوة الإسـلامية، فبعـد تفكـك الاتحـاد السوفيتي سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد عدو جديد تضمن من خلاله استمرار هيمنتهـا عـلى حلفائها، فكان هذا العدو هو الإسلام والمسلمين، وتحت شعار حقوق الإنسان ونشر الديمقراطيـة شنت الولايات المتحدة حربا على الإسلام بعد أن ألصقت بـه صـفات عديـدة أبرزهـا (الإرهـاب) و(الأصولية) و(التطرف) وغيرها، من هنا جاء وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي لتحقيق كل ما تقدم.

ومن الجدير بالذكر شكل هذا الوجود اكبر تهديد للأمن القومي العربي وحتـى لأمـن الـدول الخليجية نفسها في الحاضر والمستقبل على المستوى السياسي والاقتصادي، فعلى المستوى السياسي سعت الولايات المتحدة إلى أولا : تقويض النظام الإقليمي العربي واحتوائه من خلال عدة وسـائل أبرزها، تعميق التجزئة أي تجزئة الدولة الواحدة إلى دويلات ضعيفة ومتصارعة، وتعزيـز النزعـة القطرية على حساب النزعة القومية العربية، وتعميـق الخلافـات العربيـة - العربيـة مـن خـلال استثمار الخلافات بين الدول العربية بشكل يخدم مصالحها ويعززها في المنطقة العربية، والترويج لمشاريع إقليمية جديدة أبرزها (الشرق أوسطية) كنظام بديل عن النظام الإقليمي العـربي، ثانيـا: التطبيع الخليجي- الصهيوني بهدف إسـقاط حلقـة مهمـة مـن حلقـات الصراع العـربي الصـهيوني بحكم ما كانت تقدمه دول الخليج العربي من دعم وإسناد مادي ومعنـوي لـدول المواجهـة مـع إسرائيل، أما على المستوى الاقتصادي فقد سعت الولايات المتحدة إلى استنزاف الإمكانيات الماليـة والمادية لدول الخليج العربي بوسائل مختلفة أبرزها تصعيد وتائر الإنفاق على التسلح.

الفصل الأول

دوافع الوجود العسكري الأمريكي
في منطقة الخليج العربي

مدخل

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة ومنفردة عن بقية أقاليم العالم، وتنبع هـذه الخاصية من ناحيتين الأولى: أهمية الموقع الجغرافي، إذ تمثل منطقـة محوريـة وملتقـى الميـاه الدافئة، فكان ذلك أحد أسباب الصراع الدولي على هذه المنطقة.

والثانية: كونها مصدرا للمواد الأولية ولاسيما النفط الـذي يعـد شريـان الحيـاة في العـالم الغربي الرأسمالي، فضلا عن أهميتها المالية والتجارية.

وان هـذه الأهميـة جعلـت مـن منطقـة الخلـيج العـربي موضـعا لتحـرك الاسـتراتيجية الأمريكية منذ أن توسعت مصالحها ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية لتشمل أنحاء مختلفة من العالم وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، لذا باتت هذه المنطقة جزءا لايتجزء من الأمـن القومي الأمريكي الذي تجسد بصـورة واضـحة مـن خـلال طروحـات منظـريهم الاسـتراتيجيين وتصريحات الرؤساء الأمريكان وإدارتهم.

ومن أجل إبراز تلك الأهمية، يمكن تقسيم هذا الفصل على مبحثين:

الأول: الاعتبارات الجغرافية.

الثاني: الاعتبارات الاقتصادية.

المبحث الأول: الاعتبارات الجغرافية

يرى (بسمارك) في الجغرافيا العنصر الوحيد والدائم للسياسة، لذا تظهر لنا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي باعتبارها قاعدة لمعرفة العناصر الجوهرية، التي حولت المنطقة الى أبرز المجالات الحيوية في العالم[1]، فالموقع الجغرافي كحقيقة طبيعية شيء ثابت الا ان أهمية هذا الموقع تتغير بتغير الزمن وتطور جوانب الحياة كافة، أما أهم الاسباب التي جعلت من الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي أحد مكامن الصراع الدولي فهو كون الخليج العربي حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط واوربا[2].

والخليج العربي بحر شبه مغلق ويعد ذراعا بحريا للمحيط الهندي، يمتد من مصب شط العرب في العراق شمالا حتى مضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، يحده من الشرق الساحل الايراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، أي المنطقة الواقعة ما بين خط طول (48 و57) شرقا ودائرتي عرض (24 و30) شمالا، وبذلك يعد قريبا من الدائرة المدارية لذا أتصف مناخه بالصفات المدارية الجافة.

وتبلغ مساحة الخليج العربي (239) كم^2، وحجم مياهه (8500) كم^3، ويمتد ساحله العربي لمسافة (1500) كم، أما ساحله الايراني فيمتد لمسافة (1060) كم[3]، ويتراوح عرضه مابين (290) كم في اوسع نقطة فيه عند قسمه الجنوبي و(47) كم في اضيق نقطة فيه عند مضيق هرمز، في حين يصل متوسط هذا العرض (150) كم، اما معدل عمقه فهو (40)م لذا فهو في الغالب بحر ضحل.

ومما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز الذي يقع في القسم الجنوبي منه والذي يشكل وسيلة المرور الى المحيط الهندي عن طريق خليج عمان، ويبلغ طول المضيق بمحاذاة خط الوسط (104) ميلا بحريا، ويضيق المضيق بعض الشيء الى ان يصبح عرضه (20،75) ميلا بحريا عند نهايته الشمالية الشرقية، ويعد

مضيق هرمز من أهم المضائق في العالم، اذ يتمتع باهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم وذلك لكونه معبرا حيويا للسفن المحملة بالبضائع ومصادر الثروة المختلفة ويعد النفط جوهر هذه الاهمية الاقتصادية، فهو البوابة التي يمر عبرها (60%) من واردات اوربا الغربية و(76%) من واردات اليابان النفطية و(30%) من واردات الولايات المتحدة، وتعبره يوميا اكثر من (100) سفينة وبمعدل سفينة واحدة لكل (15) دقيقة.

ان أهمية مضيق هرمز لم تكن مقصورة على الحقبة التي تلت اكتشاف النفط، اذ كان ولا يزال حلقة الوصل بين الشرق والغرب، فهو يعد باتفاق جميع المختصين عنق الزجاجة وان السيطرة او الهيمنة عليه وتهديد الملاحة فيه يؤدي الى زعزعة الوضع الاقتصادي والامني لأقطار الخليج العربي كافة وكثير من دول العالم المعتمدة بشكل رئيس على نفط الخليج العربي وذلك لان المضيق هو المنفذ الوحيد له، لذا احتل موقعا متميزا في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى الولايات المتحدة وان القوة العسكرية سوف تستخدم في حال تعرض حرية الملاحة وامدادات النفط عبر المضيق للخطر بسبب اعتمادها المتزايد على نفط الخليج العربي الذي سيظل العامل المهم في استراتيجية الولايات المتحدة وحساباتها في الحاضر والمستقبل[4]، وهذا ما أكده (وارن كريستوفر)- وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق- في الخطاب الذي القاه في بوسطن بتاريخ 1980/10/7، اذ قال: (فنحن سنعمد على الدفاع على مصالحنا الحيوية في الخليج العربي، ان المرور في مضيق هرمز والخليج العربي يجب ان يكون حرا وبمنأى عن أي تدخل، ونحن بدورنا سنتخذ الاجراء اللازم لمنع مثل هذا التدخل)[5].

وتنتشر في الخليج العربي الجزر الطبيعية والصخرية والرملية والجروف والشعاب المرجانية المختلفة ولاسيما على الجانب العربي ويبلغ عدد هذه الجزر والشعاب (130)* وهي على الارجح تشكل عوائق ملاحية او سياسية معا[6]، وتكونت هذه الجزر بفعل عوامل طبيعية متعددة، فبعضها تكون بفعل الارسابات النهرية أمام مصبات الانهار

الكبيرة مثل جزيرتي بوبيان ووربة قرب مصب شط العـرب، وبعضـها تكـون نتيجـة عمليـات الترسيب، بفعل التيارات البحرية التي تمتد بموازات السواحل، لاسيما سـواحل دولـة الامـارات العربية المتحدة، أما الارساب المرجاني فقد كان له دور كبير في تكوين الكثير من جزر الخلـيج العربي، لاسيما قرب البحرين وقطر، فضلا عن العامل التكويني الذي كـان لـه دور في تشـكيل عدد من جزر الخليج العربي ابرزها البحرين.

وعلى الرغم من الصعوبات (الملاحية والسياسية) التي اوجدتها هذه الجزر والصخور الا انها اضفت على منطقة الخليج العـربي أهميـة كبـيرة مـن الناحيـة العسـكرية والاسـتراتيجية ولاسيما من منظور القوى الاستعمارية وذلك بفعل صـلاحيتها لانشـاء القواعـد العسـكرية، اذ تقدم التسهيلات لاخفاء السفن والقطع البحرية، وهكذا تسيطر تلـك القواعـد عـلى الطريـق الملاحي، فضلا عن دور الشعاب المرجانية في صد الموجات العالية وحماية السفن الداخلـة الى موانىء الخليج العربي المقامة في هذه الجـزر او القريبـة منهـا، مـما يسـاعد عـلى هـدوء المـاء نسبيا، كما اضفت درجات حرارة سطح الخليج العربي وملوحته المرتفعة أهمية خاصة، فكلما ارتفعت درجة ملوحة المياه ازدادت سرعة الذبذبات الصـوتية عـبر ميـاه البحـر، وهكـذا فـان توافر درجات حرارة وملوحة مرتفعة تجعل من السهولة على السفن المـزودة بجهـاز (سـونار استماع) التقاط اصوات واشارات الغواصات المزودة بمحرك نووي[7].

علما ان أهمية الخليج العربي قد تباينت من عصر الى اخر ففـي المـاضي كـان الخلـيج العـربي ممرا حضاريا رئيسا وطريق تجاري مهم، اذ قامت على شواطئه المراكـز التجاريـة والملاحيـة المهمـة، وكان في حركة دائمة ونشاط لا يفتر، فهو يقع في قلب العالم القديم الـذي كـان يسـيطر عـلى طـرق المواصلات البحرية والبرية بشكل خاص قبل فتح قناة السويس[8]، فعن طريق الخليج العـربي وعـبر نهر الفرات يمكن الوصول الى سوريا والبحر المتوسط او الى تركيا فالبحر الاسود عن طريق نهر دجلة او الى ايران وبحـر قـزوين فروسـيا عـن طريـق المعـابر الطبيعيـة بـين الجبـال والهضـاب الجنوبيـة

والوسطى الى افغانستان، وهويمثل باب (الشرق الاوسط) من جهة الخليج العربي والهند ومحطة امامية للدفاع عنهما وان من يتحكم فيه يتحكم في مرور أية اتصالات قادمة نحوهما، هذه الحقيقة قد نبهت (الاسكندر المقدوني) حين قال في مجلس قادته: (انني لا استطيع تأمين مقامي في مصر اذا كان للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية)، مما يكشف لنا عن مدى أهمية الخليج العربي منذ القدم.

وقد أدركت الدول الاستعمارية الاوربية حقيقة هذه الاهمية مما جعله محورا من محاور الصراع الاستراتيجي بين هذه الدول الساعية الى الهيمنة والنفوذ، وعليه فان هذه الدول كانت تهدف بشكل رئيس الى حماية الطرق التجارية وايجاد الاسواق لتصريف منتجاتها الصناعية، فضلا عن استخدام الخليج العربي نقطة وثوب الى المستعمرات الكبرى في الشرقين الادنى والاقصى، ولتضمن خط المواصلات بين تلك المستعمرات واوربا، من أجل ذلك تواترت حلقات الصراع بين هذه القوى فكانت الحلقة الاولى بين البرتغاليين والهولنديين منذ القرن السادس عشر، أما الحلقة الثانية فكانت بين بريطانيا وفرنسا منذ القرن الثامن عشر اذ أستقرت السيادة لصالح بريطانيا في القرن التاسع عشر، وعندما وقعت الحرب العالمية الاولى أندفعت بريطانيا لتوطد نفوذها السياسي على الشاطئ العربي للخليج باحتلال عسكري للمراكز المهمة، وبذلك أحكمت سيطرتها على الخليج العربي ليتحول الى بحيرة بريطانية[9].

وفي حقيقة الامر اذا كانت بريطانيا قد نجحت في ابعاد كل منافس لها عن منطقة الخليج العربي الا انه بعد الحرب العالمية الثانية تغير الحال لصالح حليفتها الولايات المتحدة، فقد كانت هذه الحرب والسنوات التي اعقبتها نهاية عهد وبداية عهد جديد، الا وهو ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى ومؤثرة في الساحة الدولية، مقابل تضائل الدور البريطاني اقتصاديا وسياسيا، كما احست بريطانيا بانها لا تستطيع ان تقف وحدها امام المد القومي العربي المتصاعد في منطقة الخليج العربي ولا أمام القوى العالمية التي تريد ان تسهم بدور في الخليج العربي كالاتحاد السوفيتي، ولهذا

وجدت بريطانيا نفسها مجبرة على ادخال شريك لها على مضض الى هذه المنطقة ليتحمل عبء الدفاع عن مصالحها ومصالح الغرب الراسمالي الا وهي الولايات المتحدة، وهكذا عملت الولايات المتحدة على زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي بعد ان أصبحت أحد الاهداف الاستراتيجية الرئيسة لسياستها الخارجية[10].

ومن الجدير بالذكر إن منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية السياسية تعد اكثر اتساعا من كونها منطقة جغرافية محددة، اذ تضم بالمعيار الجيوسياسي عددا من الوحدات التي ليس لها سواحل خليجية، فالحدود الجيوسياسية للخليج العربي تمتد لتصل او تتصل بحدود منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو)، على الاقل من ناحية النشاط، فقد كانت منطقة الخليج العربي ضمن الاطار المنظومي السياسي الذي اقامه الغرب بعد الحرب العالمية الثانية لحصار الاتحاد السوفيتي[11]. علما ان اهمية الخليج العربي كجسر عسكري للاستراتيجية الامريكية قد تكشفت خلال الحرب العالمية الثانية، اذ استخدمت الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي كمنطقة عبور مهمة لنقل الامدادات الى الاتحاد السوفيتي عن طريق ايران[12]. على اثر الغزو الالماني للاتحاد السوفيتي في حزيران عام 1941 الامر الذي لم يوفر للولايات المتحدة فرصة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية له الا عن طريق الخليج العربي نظرا الى أن الاتصال بين الدولتين عبربحر الشمال كان شبه متعذر بفعل نشاط الغواصات الالمانية من ناحية، وتجمدالموانئ السوفيتية الشمالية في معظم فصول السنة من ناحية اخرى[13]. وقد أسهمت القيادة العسكرية البريطانية بدور مهم في نقل هذه المساعدات.

وهكذا أسهمت الحرب العالمية الثانية في ايجاد موطئ قدم للقوات العسكرية الامريكية في منطقة الخليج العربي.

وبعد التوتر الذي اصاب العلاقة بين المعسكر الراسمالي بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي الذي سرعان ماتحول الى صراع ستراتيجي بين المعسكرين والذي مثل بداية مرحلة جديدة عرفت بـ(الحرب الباردة)،

ولكون الخليج العربي يقع جغرافيا بالقرب من الاتحاد السوفيتي، فقد اعتبرته الولايات المتحدة بعدا ستراتيجيا على درجة عالية جدا من الاهمية طالما انه بمثابة السهم المصوب الى قلب المناطق الصناعية في الاتحاد السوفيتي، فضلا عن امكانية وصول طائراتها الى كل من الهند والصين،لاسيما ان الاستراتيجية الامريكية سعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الى وقت قريب الى أحتواء القوات السوفيتية داخل حدودها ومنع انتشارها من خلال انتخاب المناطق التي تسمح بخلق كماشة من شانها ان تؤدي بالاتحاد السوفيتي الى ان يكون في حالة المدافع عن النفس، وبذلك اصبح الخليج العربي ضرورة عسكرية للولايات المتحدة لتقيم به سلسلة من القواعد والتسهيلات العسكرية فضلا عن دور الانظمة الحليفة لها لتجعل منها حارسا اقليميا على مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، لذا ارتبطت منطقة الخليج العربي بالاستراتيجية السياسية الجديدة للولايات المتحدة واخذت تتبع السلوك السياسي الخارجي الامريكي مما يعكس لنا مدى الاهمية التي حظيت بها منطقة الخليج العربي في المنظور الاستراتيجي الامريكي[14].

وحول أهمية الخليج العربي قال الخبير البريطاني ارنولد ولسون: (أي ذراع بحري لم يقدم ولن يقدم حتى يومنا هذا مجالا حيويا للجيولوجي كما للاثاري، للمؤرخ كما للجغرافي، لرجل الاعمال ولرجل الدولة وللمتخصص في الشؤون الاستراتيجية كما قدمته مياه الخليج)، كما صرح الرئيس الامريكي الاسبق (هاري ترومان) في 1947/4/6 قائلاً: (ان هذه المنطقة تقع عند ملتقى اهم طرق المواصلات الارضية والجوية والبحرية وهي بذلك منطقة ذات اهمية استراتيجية عظيمة)، واضاف احد العلماء الامريكان بقوله: (لو كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول ان المركز هو الخليج، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة أقتصاد واستقرار العالم)[15].

ويعلق نائب المدير العام لوزارة خارجية إسرائيل حول الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بقوله: (احتفظت هذه المنطقة باهميتها في االستراتيجية العالم، وذلك لانها ملتقى المواصلات الى اوربا وافريقيا واهم ممول للنفط لبريطانيا واوربا الغربية، ونقطة الوثوب على اوربا وادنى المراكز من المنطقة الحيوية للاتحاد السوفيتي)[16].

وحتى بعد زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لاتزال الاهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي تحتل أهمية خاصة في الاستراتيجية العسكرية الامريكية،اذ جرت عملية توظيف ستراتيجي جديد لهذه المنطقة، الا وهو استخدامها كنقطة وثوب لضرب النظم القومية والحركات الاسلامية بحجة (الارهاب) او دعمها لشبكات (ارهابية) ولاسيما بعد أحداث 11/ايلول/2001.

وبذلك لم تعد منطقة الخليج العربي مهمة فحسب بل اصبحت قلبا عالميا ليغدو المثال الافضل الذي يقدم الدليل على اهمية الموقع الجغرافي، فموقعه المتميز بين القوى العالمية والاقليمية وطبيعته الجغرافية التي تجمع بين العنصرين البري والبحري جعلته يحتل احد مفاتيح السيادة العالمية، لاسيما تلك التي تتعلق بطبيعة التوازن الدولي لكونه مجهزا بالقدرة على التحكم في فرض الارادة في لحظات السلم والحرب[17].

المبحث الثاني: الاعتبارات الاقتصادية

وضعت التطورات التي شـهدها القـرن العشريـن، وبكـل جوانبهـا السياسـة الاقتصـادية والعسكرية والتقنية منطقة الخليج العربي في قمة الاهتمامات الاستراتيجية العالمية، وأصبحت بفضل ما تمتلكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة وخاصة النفط محورا للتنافس الدولي ومسرحا لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر النفط[18].

وخلال مدة الحرب البـاردة كـان الاهـتمام بمنطقـة الخلـيج العـربي مركـزا عـلى الصـعيد العسكري والاستراتيجي بحكم المنافسة التي كانت تحكم طبيعة العلاقة بين القطبين الامريكي والسوفيتي، ولكن بعد انتهاء الحـرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد السـوفيتي وتحـول العـالم مـن القطبية الثنائية الى الهيمنة الامريكية، اصبحت المصـالح الاقتصـادية تحكـم قواعـد المنافسـة التي لم تقتصر على (الانداد) وانمـا شـملت حتـى (الحلفـاء) وبـذلك قفـز العامـل الاقتصـادي ليحتل مكان الصدارة على حساب الاهمية التقليدية لمنطقة الخليج العربي.

وتتمثل الدوافع الاقتصادية للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي بالاتي:

المطلب الاول: النفط والغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: تدوير الفوائض النفطية.

المطلب الثالث: الاستثمارات الامريكية.

المطلب الرابع: التبادل التجاري.

المطلب الاول: النفط والغاز الطبيعي

اولا: النفط

أسهم المتغير الاستراتيجي النفطي بدور كبير وبارز في تحديد السلوك السياسي والاستراتيجي الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي وبشكل واضح منذ اوائل السبعينات من القرن الماضي، نتيجة التطورات التي اصابت واقع المركز النفطي للولايات المتحدة، حتى أصبح محور أهتمام القوى الكبرى والسياسات الغربية والاساس الذي ترتكزعليه في تعاملها مع دول المنطقة، فضمان تدفقه وباسعار زهيدة هو جوهر الاهداف التي تسعى هذه القوى الى تحقيقها ولاسيما الولايات المتحدة ، فبحكم خواص النفط الاقتصادية وتاثيراته السياسية وضع في قمة اولويات المصالح الامريكية في المنطقة واصبح جزءا لا يتجزء من الامن القومي الامريكي.

ويعزى الدور الرئيس الذي اسهم فيه النفط في الاقتصاديات الحديثة الى:

1- ان النفط يعد المصدر الاول والاساس، ومحور اغلب الانتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، واصبح ايضا مادة اولية لانتاج ما لايقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، لذلك يعد أهم سلعة في التجارة الدولية، وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير كثير من دول العالم واقتصادياتها.

2- يسهم في تكوين ميزان المدفوعات* للعديد من الدول الصناعية نتيجة الارباح الضخمة التي تحققها الشركات النفطية التابعة لتلك الدول.

فالنفط ليس مادة استراتيجية للدول الصناعية فحسب بل هو عصب الحياة اليومية في هذه الدول وتوقفه يعني تهديد حقيقي لامن واستقرار الدول الصناعية، ولاسيما في ظل العجز النفطي المتزايد الذي تعانيه الدول النفطية الغربية، وان هذا العجز سوف يتزايد من

نحو (19) مليون برميل يوميا عام 1997 الى (25) مليـون برميـل يوميـا عـام 2010 ليصـل الى (31) مليون برميل يوميا عام 2020، ويتوزع هذا العجـز بمقـدار النصـف تقريبـا في الولايـات المتحدة والنصف الاخر في اوربا الغربية واليابان[19].

وما يعززكذلك من أهمية النفط هو:

1- زيادة سكان العالم بنسبة كبيرة وما يصـاحب ذلـك مـن ازديـاد حاجـاتهم الى مصـادر الطاقة ولاسيما النفط.

2- تناقص الاحتياط العالمي من النفط وصغر المساحات التي لم ينقـب فيهـا عـن الـنفط بعد.

وفضلا عما تقدم فان حقول النفط في الخليج العربي تمتاز على سائر الحقول النفطيـة في العالم بميزات متعددة، أبرزها:

1- سهولة العثور على الابار النفطية، اذ يوجد في منـاطق قريبـة مـن سـطح الارض، مـما ادى بالنتيجة الى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز عشرين سنتا للبرميل الواحـد وفقـا لاسعار عام 1973.

2- غزارة انتاجه، ونوعيته الجيدة اذ تقل نسبة الكبريت فيه وكونه ذا كثافة عالية.

3- قربه من مناطق الاسـتهلاك في اوربـا الغربيـة واليابـان، اذ يقـع بـالقرب مـن المنافـذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.

4- يقدر عمر تدفقه الزمني لاكثر من مئة عام مقارنـة بالـدول الاخـرى (ينظـر الجـدول رقم1).

الجدول رقم -1- يوضح تقديرات عمر النفط في عدد من الدول

ت	الدولة	عدد الاعوام	ت	الدولة	عدد الاعوام
-1	العراق	100	-11	روسيا	22
-2	الامارات	100	-12	الصين	21
-3	الكويت	100	-13	انغولا	21
-4	اذربيجان	100	-14	نيجيريا	20
-5	السعودية	83	-15	الجزائر	19
-6	ايران	69	-16	سلطنة عمان	16
-7	فنزويلا	58	-17	الولايات المتحدة	10
-8	ليبيا	56	-18	النرويج	9
-9	كازخستان	48	-19	كندا	9
-10	المكسيك	43	-20	اندونيسيا	9

المصدر: النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، مركز التخطيط الفلسطيني، 1999، ص17.

http://www.oppc.pna.ne/slf10.htm

5- سيطرتها على النصيب الاكبر من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم، اذ يشكل نفط الخليج العربي نحو ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط.

وفي هذا الخصوص توصلت بعض الدراسات الى ان نصيب الدول الخليجية من الاحتياطات النفطية الثابتة بالنسبة الى العالم قد يتصاعد من (60%) مستواه الحالي الى (70%) في العقود المقبلة، وقد عزز هذا الاتجاه تقدير بعض الجيولوجيين انه تمت اضافة (100) مليار برميل عام 1990 الى الاحتياطي العالمي المؤكد وقد تركز معظمها لدى المنتجين الخمسة الكبار في منطقة الخليج العربي وهي (السعودية، الكويت، الامارات، العراق وايران)، ومن ثم فان هذا يعزز ماتمتلكه اقطار الخليج العربي من احتياطاتها النفطية، (ينظر الجدول رقم 2).

الجدول رقم -2- يوضح احتياطي النفط الخليجي للمدة من 1995 -2000

(الوحدة = مليار برميل)

ت	الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1	الامارات	98.10	98.10	97.8	97.8	97.8	97.8
2	البحرين	0.21	0.21	0.21	0.16	0.15	0.15
3	السعودية	261.50	261.40	261.50	261.50	261.80	261.80
4	العراق	112.0	112.0	112.50	112.50	112.50	112.50
5	قطر	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50
6	الكويت	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50	96.50
7	سلطنة عمان	5.20	5.20	5.30	5.50	5.40	5.50
8	ايران	93.70	92,60	92.60	89.70	89.70	89.70

الجدول من اعداد الكاتب بالاستناد الى البيانات الواردة في:

1-الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص319،

2-التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 -2002، البيانات السياسية والجداول الاحصائية، وحدة الدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص219.

وتحمل السنوات القادمة مستقبلا اكثر اشراقا واهمية لمنطقة الخليج العربي في السوق العالمية للطاقة، اذ تعد هذه المنطقة من المناطق القليلة في العالم التي تشهد تزايدا مستمرا في احتياطها المؤكد من النفط، أذ يزداد حجم الاحتياطي النفطي الخليجي بمعدل (20) مليار برميل سنويا على الرغم من كل الانتاج والتصدير اليومي، وبهذا تحتل منطقة الخليج العربي مكانة ومركزا متقدما من حيث الاحتياطات النفطية الهائلة والمتزايدة مقارنة باقاليم العالم[20].

كما تتصدر منطقة الخليج العربي بقية مناطق العالم من حيث معدل أنتاجها (ينظرالجدول رقم3)، فحسب تقديرات وزارة الطاقة الامريكية بلغت حصة دول الخليج العربي من تصدير النفط العالمي (45%) عام 1998 وسترتفع الى (65%) في عام 2020.

جدول رقم -3- يوضح تطور انتاج النفط في منطقة الخليج العربي

للمدة من 1995 -2000 (الف برميل/ يوم)

ت	الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1	الامارات	2.160.0	2.161.3	2.160.7	20244.1	2.048.8	2.232.7
2	البحرين	146.0	157.0	163.0	183.0	176.0	183.0
3	السعودية	8.023.0	8.102.3	8.011.7	8.094.5	7.564.4	8.094.5
4	العراق	737.0	740.0	1.383.9	2.181.1	2.719.8	2.888.6
5	قطر	390.0	393.1	405.0	618.1	608.5	639.6
6	الكويت	2.007.0	2.005.6	2.007.1	2.052.2	1,873.2	1.984.5
7	سلطنة عمان	852.0	885.0	904.0	899.0	904.0	928.0
8	ايران	3.595.0	3.596.0	3.603.4	3.714.0	3.439.0	3.501.1

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، مصدر سبق ذكره، ص321.

فضلا عما تقدم يعد النفط بحد ذاته احد مصادر الطاقة الاقل خطورة على البيئة ويتسع ليكون اعظم مكونات الصناعات الحديثة، وهذه المزايا الاقتصادية جعلت منه احد اهم المواد الاولية على وجه الارض، من أجل ذلك بات الشغل الشاغل المسيطر على رسوم المخططين الاقتصاديين ورجال السياسة والاستراتيجيين ولاسيما الامريكان، ولعل ما يزيد من خاصية هذه المادة ارتفاع تكاليف انتاج مصادر الطاقة البديلة عن النفط كالطاقة النووية والطاقة الشمسية والحرارية، وهذه الحقيقة أعلنها (جيمس ادواردز)- أول وزير للطاقة في ادارة ريغان- حين قال: (علينا ان ننتظر ما بين 50 -100 عام قبل ان يكون في وسع مصادر الطاقة ان تسهم بشكل مجد اقتصاديا وفعال في برنامج الطاقة الامريكي)[21].

وعلى عكس كل ماتقدم فان الاحتياطي والانتاج النفطي الامريكي هو في تناقص مستمر يقابله تزايد في الاستهلاك، لذلك كان نفط الخليج العربي احد ابرز دوافع الوجود العسكري الامريكي في هذه المنطقة.

وفي هذا الصدد قال (مايكل كلير) -الاستاذ في معهد الدراسات للسلام والامن العالمي-:(ان للوجود الامريكي في منطقة الخليج هدفا وحيدا هو النفط، وانها مع ذلك تسعى الى تقليص الاعتماد على بترول هذه المنطقة ومضاعفة مصادر الامدادات

البديلة)، واضاف قائلاً: (اذا لم تغير الولايات المتحدة نظام الطاقة فانها ستبقى في حالة حرب دائمة)[22].

فعلى صعيد الاحتياطي النفطي الامريكي، تشير البيانات المتوفرة الى انه يتجه نحو النضوب والنفاذ، فقد انخفض من (50%) من الاحتياطي العالمي في العام 1935 الى (6،16%) عام 1975، ومن ثم الى (3،9%) عام 1985 ليصل الى (2%) عام 1995، وهناك أعتقاد ان الولايات المتحدة لاتكشف عن الارقام الحقيقية لمخزوناتها المؤكدة والمحتملة وبانها تحتفظ بما لديها من مخزون كاحتياطي ستراتيجي بعيد المدى، (ينظر الجدول رقم 4).

الجدول رقم -4- يوضح تفاوت الانخفاض في الاحتياطي الامريكي

للمدة من 1990 -2000 (الوحدة = مليار برميل)

السنة	الاحتياطي الامريكي	السنة	الاحتياطي الامريكي
1990	26.20	1996	22.4
1991	26,25	1997	22.0
1992	24,68	1998	22.6
1993	23.75	1999	21.0
1994	22.96	2000	21.8
1995	22.5		

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى البيانات الواردة في:

1-الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، 1995، ص267.

2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، مصدر سبق ذكره، ص319.

أما على صعيد الانتاج النفطي الامريكي، تشير البيانات الى ان الولايات المتحدة قد خفضت انتاج النفط من اراضيها منذ عام 1986 بنحو (25%) ويعزى هذا التخفيض الى شحة مصادرها النفطية وقرب نفاذه والى ارتفاع كلفة الاستخراج في اراضيها، (ينظرالجدول رقم 5)، ومن المتوقع ان ينخفض انتاج النفط الامريكي في المستقبل القريب الى (4،5) مليون برميل يوميا، مما يجعلها مضطرة الى زيادة وارداتها.

الجدول رقم -5- يوضح الانخفاض المستمر في الانتاج النفطي الامريكي

للمدة من 1995- 2000 (الف برميل/ يوم)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الانتاج الامريكي	8.371.0	6.464.5	6.452.0	6.252.0	5.881.5	5.823.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، مصدر سبق ذكره، ص321.

ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تحتل المرتبة الاولى في استيراد واستهلاك النفط في العالم، (ينظر الجدول رقم 6)، فقد أرتفع الاستهلاك الامريكي النفطي اليومي من مليون برميل في بدايات القرن العشرين الى (5) ملايين برميل في اواسطه، وتضاعف بنسبة (300%) خلال المدة من 19950 -1970، ليصل الى (18) مليون برميل يوميا في عام 1990وهو ما يساوي (25%) من كل النفط المستهلك عالمياً، على الرغم من ان عدد سكانها لايتجاوز (5%) من كل سكان العالم، وفي الوقت الحاضر وصل اجمالي الاستهلاك الامريكي الى (20) مليون برميل يوميا من اصل (75) مليون برميل يحرقها العالم يوميا[23].

الجدول رقم -6- يوضح الاستهلاك الامريكي للنفط مقارنة ببعض الدول الصناعية الاخرى

(الوحدة= مليون برميل)

الولايات المتحدة	اليابان	المانيا	فرنسا	ايطاليا	بريطانيا	كندا	اسبانيا	استراليا
20	5،4	2،9	1,9	1،8	1،8	1،7	1،0	0،800

الجدول من اعداد المؤلف بالاستناد الى البيانات الواردة في:

1-احمد الضبع، مصدر سبق ذكره، ص5.

2- النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص18.

ان معدل الاستهلاك الامريكي يبدو عاليا وغير معقول حتى بمقاييس الدول الصناعية، فالفرد الامريكي يستهلك ما معدله (2.5) ضعف ما يستهلكه الفرد في الدول الصناعية الاخرى، كما ان الصناعات الامريكية تستهلك مثلا ما معدله ثلاثة اضعاف استهلاك الصناعات اليابانية من النفط[24].

علما ان الولايات المتحدة استوردت خلال الاعوام 1990 -1995 (24%) من مجموع احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي، في حين بلغت نسبة هذه الواردات خلال الاعوام الاخيرة ما بين (76%) الى (86%)[25].

وفي ضوء هذه الحقائق يمكن القول ان الواقع النفطي الذي تعيشه الولايات المتحدة جعل امنها القومي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنفط وبلأخص نفط الخليج العربي، لاسيما وان الامن القومي الامريكي هو رهن الى حد بعيد بالرخاء الاقتصادي الذي تعيشه الولايات المتحدة بالدرجة الاساس ومن ثم لحلفائها واصدقائها فيما وراء البحر ولاسيما اليابان ودول اوربا الغربية، ولما كانت هذه الدول اكثر اعتمادا على نفط الخليج العربي- ولو بدرجات متفاوتة- فان الاعتبارات الامنية قد فرضت نفسها على الولايات المتحدة على نحو واضح باستمرارية حصول الغرب على نفط المنطقة، وباسعار متدنية.

وفي هذا الخصوص قال (نويز)- مساعد وزير الدفاع لمنطقة الشرق الادنى وافريقيا واسيا للمدة من (1970 -1976)-:(ان النفط بالطبع يظل الاساس لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية، وسوف يستمر النظر اليه كمصدر حيوي للقوة الاستراتيجية)[26]. وهذا ما أكده أيضا (بريجنسكي)* في مقال له بعنوان (الاسفين الهجومي في الخليج الفارسي) الذي نشرته مجلة واشنطن كوارترلي عام 1981: بان الولايات المتحدة تنطلق من استراتجية اساسية مفادها ان منطقة الخليج العربي تمتلك ثروات تقع ضمن أهتمامات الامن القومي الامريكي، وبذلك اصبحت مسالة النفط اكثر تعقيدا بعد ان تم ربطها بالامن القومي الامريكي.

ولقد جاء في التقرير الامني السنوي الذي يصدره مجلس الامن القومي الامريكي بعنوان (استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة) في عام 1990 (ان المصالح الحيوية الامريكية في الخليج العربي والمتمثلة اساسا في مصادر الطاقة والعلاقات الامريكية القوية مع بعض دول المنطقة، تستحق وجودا عسكريا مستمرا)، وقد عد التقرير نفسه منطقة الخليج العربي بانها ذات اهمية بارزة للاستراتيجية الامريكية حتى مع اضمحلال التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[27].

وبذلك اصبحت منطقة الخليج العربي اعقد مهمة في امن الولايات المتحدة فهي الدائرة التي تضم قلب المصالح الحيوية الامريكية ذات الطابع الاستراتيجي الاقتصادي، والتي يعد تهديدها تهديدا مباشرا للامن القومي الامريكي.

وقد عبر الرئيس الامريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) عن ذلك بقوله: (ان علينا ان نبني استراتيجيتنا الامنية بحيث يكون ما نفعله لحماية مصالحنا متناسبا مع الاهمية الاستراتيجية لتلك المصلحة، ولذلك فان قدراتنا والارادة لاستخدامها ينبغي ان تكون بمستوى الخطر الذي يواجهنا، وعلى هذا فليس علينا ان نرسل الفرقة (82) المحمولة جوا لحماية مصلحة هامشية في موريتانيا ولكن علينا في الوقت نفسه ان نفعل ذلك لحماية مصلحة حيوية في الخليج العربي)[28].

وهكذا أحتل مفهوم أمن الطاقة ساحة الاهتمام الرئيسة لمراكز الابحاث وصناع القرار في الولايات المتحدة والغرب، لاسيما وان مراكز الابحاث ترى ان الاعتماد على نفط الخليج العربي وحده امرا محفوفا بالمخاطر، لذلك بدا صناع القرار انتهاج سياسات تضمن السيطرة التامة على نفط الخليج العربي واعتبار أمن الطاقة جزا من الامن الاقتصادي للغرب، بالوقت الذي نشطت الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة في البحث عن مصادرطاقة بديلة أو مناطق بديلة للانتاج من هنا جاء الاهتمام الامريكي بحوض بحر قزوين، لاسيما وان النفط الخليج العربي يؤدي دورا حاسما في مجال أمن الطاقة .

ومن أجل ذلك سعت الولايات المتحدة الى الهيمنة على السوق النفطية العالمية من خلال تعزيز علاقاتها بالدول الغنية بالنفط ولاسيما السعودية من أجل ضمان مصالحها النفطية[29].

ومن المعروف ان الولايات المتحدة تستورد (1،7) مليون برميل يوميا من النفط السعودي، وهذا يشكل نحو (8%) من اجمالي الاستهلاك الامريكي، وتقوم السعودية بمنح الولايات المتحدة من دون كل دول العالم خصما قدره دولارا واحدا عن كل برميل لاسباب سياسية وامنية.

وفي هذا الصدد قال وليم كوانت: (لم يستفيد أي بلد اخر من العلاقات مع العربية السعودية كما استفادت الولايات المتحدة)[30]، وعلى اثر ذلك توثقت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين اكبر دولة مستهلكة للنفط واكبر دولة مالكة ومنتجة له، فالسعودية هي الدولة الاولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي والانتاج والتصدير بحيث ان حقلا واحدا كحقل (غوار) السعودي يضم اكثر من (90) مليار برميل من النفط وهو ما يوازي كل الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة وروسيا وكندا وبريطانيا معا.

ولابد من الاشارة الى ان السياسة النفطية الخليجية اتجهت نحو تجاوز حدود الانتاج، مما ترتب عليه هبوط الاسعار، وقد بدا واضحا ان سياسة نفطية كهذه ترتبط باعتبارات سياسية اكثر من ارتباطها بحاجة السوق النفطية، فقد ادت هذه السياسة الى فقدان الاقطار العربية المنتجة للنفط خلال المدة من 1986 الى نهاية 2001 قرابة (1،2) تريليون دولار بسبب انخفاض السعر عن السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كان عليه الحال عام 1974، وذهبت هذه الثروة الى الدول الصناعية الغنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، اذ ترتفع أسعار السلع المصدرة من هذه الاقطار مسببة فجوة تتسرب منها الثروة من الفقراء الى الاغنياء[31].

أما الاهداف الاستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها من وراء محاولة هيمنتها على اغلب النفط الخليجي هي:

1- الحد من ارتفاع اسعار النفط الخام التي كان متوقعا ان تزيد بمعدل سنوي مقداره (3%) لتصل الى نحو (90) دولار في عام 2000.

2- استنزاف قدرات المنطقة الاقتصادية واعاقتها عن القيام باي دور عالمي بسبب تعاظم الاهمية العالمية للنفط في المستقبل من خلال التحكم في الانتاج والاسعار.

3- استدراج الدول النفطية الخليجية الى حالة ارتهان كلي، عن طريق السيطرة على انتاج النفط وتصديره ومن ثم توجيه فوائضه المالية صوب استثمارات داخل الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة.

4- منع النفط من ان يكون عامل قوة وحسم في المشروع النهضوي العربي والحيلولة دون استخدامه كسلاح في المعركة ولا حتى وسيلة ضغط، من خلال جعله محاطا بشبكة واسعة من المحددات.

5- بناء نظام نفطي عالمي جديد يحول دون السيطرة الكاملة والدائمة للدول على مصادرها الطبيعية وجميع فعالياتها الاقتصادية المتصلة بهذه الموارد، وبما يحقق مصالح الدول الراسمالية ولاسيما الولايات المتحدة.

وفي ضوء الحقائق السابقة يمكن القول: ان النفط اضحى محور اهتمام الولايات المتحدة على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي، فبات الشغل الشاغل لكل الادارات الامريكية، بل اصبح لكل رئيس امريكي برنامجه الخاص حول مشكلة الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط المستورد ولكن من دون نتيجة.

ولما كانت منطقة الخليج العربي هي من اكثر المناطق الغنية بالعالم بهذا المصدر الحيوي فان الولايات المتحدة لاتتوانى عن ممارسة جميع الوسائل التي من شانها ان تحقق لها ضمان تدفقه وباسعار زهيدة.

من هنا أصبحت مسالة الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي على درجة كبيرة من الاهمية لحماية مصالحها الحيوية اولا ومن ثم مصالح حلفائها ليس

لاعتبارات امنية فحسب بل لاعتبارات أقتصادية تتعلق بضرورة ايجاد مصادر نفطية ثابتة ومستقرة تعتمد عليها الولايات المتحدة لتعزيز مركزها النفطي بوصفها دولة متفوقة على الصعيد العالمي، ومن هنا يبدو واضحا مدى التداخل والترابط بين المتغير الاستراتيجي الامني والمتغير الاستراتيجي النفطي، بحيث اصبح كل منهما يكمل الاخر، فمن دون النفط لايمكن للولايات المتحدة ان تحافظ على تفوقها العالمي، مما يظهر لنا الاهمية الفائقة التي احتلتها منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الامريكية العالمية.

ثانيا: الغاز الطبيعي

يقصد بالغاز الطبيعي كل المواد الهايدروكاربونية التي توجد في حالة غازية تحت ضغط وحرارة الجو العادي التي تنتج من حقل غاز او مع النفط الخام[32].

ويعد المصدر الثالث من مصادر الطاقة من حيث الاستهلاك بعد النفط والفحم، وقد قدرت احتياطات العالم من الغاز الطبيعي عام 1999 بـ (153،5) تريليون متر مكعب أرتفعت عام 2000 الى (155،2) تريليون متر مكعب أي بزيادة مقدارها (1،7) تريليون متر مكعب اوما يعادل نسبة (1،1%)[33].

وتعد منطقة الخليج العربي الى جانب النفط من المناطق المهمة جدا التي يتوافر فيها الغاز الطبيعي باحتياطات كبيرة (ينظر الجدول رقم 7) فضلا عن انتاجها المتزايد من هذه المادة (ينظر الجدول رقم 8) ولهذا أقيمت العديد من المشاريع ذات الكلف العالية وذلك لتحسين استخراجه وعدم اهدار كميات كبيرة منه كما كان عليه الحال في السابق.

الجدول رقم -7- يوضح حجم احتياطات الغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي للمدة من 1995-2000 (الوحدة= مليار متر مكعب)

ت	الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1	الامارات	5.859	5.784	6.000	6.003	6.003	6.006
2	البحرين	139	132	142	118	110	110
3	السعودية	5.264	5.354	5.394	5.790	5.790	6.054
4	العراق	3.360	3.360	3.110	3.110	3.109	3.109
5	قطر	8.500	8.500	8.500	8.500	10.900	11.152
6	الكويت	1.494	1.489	1.490	1.482	1.480	1.480
7	عمان	782	769	793	815	805	829
8	ايران	19.350	23.000	23.000	23.000	23.001	23.002

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، مصدر سبق ذكره، 320،

الجدول رقم -8- يوضح تطور انتاج الغاز الطبيعي المصدر من منطقة الخليج العربي للمدة من 1995-1999 (الوحدة = مليون متر مكعب)

ت	الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
1	الامارات	24.500	27.500	36.310	37.070	38.040
2	البحرين	7.600	7.420	7.970	8.290	8.410
3	السعودية	40.340	41.300	45.340	46.820	46.200
4	العراق	3.170	3.240	3.050	2.950	3.180
5	قطر	11.669	12.981	17.400	19.580	24.000
6	الكويت	9.278	9.300	9.270	9.000	8.090
7	عمان	3.661	4.038	4.990	7.010	5.590
9	ايران	38.600	40.410	47.000	50.000	52.950

المصدر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، مصدر سبق ذكره، ص323،

وفيما يخص العمر المتوقع للغاز الطبيعي عالميا قصير على العكس من ذلك يقابله تضاعف هذا العمر في منطقة الخليج العربي نتيجة الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي، ويعد اكتشاف الغاز الطبيعي بمثابة الثروة الكبيرة للصناعات البتروكيماوية فهو انسب وارخص المواد الخام لهذه الصناعات، إذ تعتمد عليه بشكل رئيس وعلى نطاق واسع، لذا يعد العصب الفعال لهذه الصناعات.، لاجل ذلك اخذت الدول الصناعية بتوجيه استثمارات كبيرة لغرض الاستفادة الكاملة من حقول الغازالطبيعي ذات الاحتياطي الجيولوجي الكبير والمصاحبة للنفط .

المطلب الثاني: تدوير الفوائض النفطية

تسعى الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية الى امتصاص العائدات المالية الضخمة المترتبة على تصدير النفط من منطقة الخليج العربي، والتي تسمى بـ(البترو دولار)* وبطرق مختلفة من اجل اعادتها اليها بصورة استثمارات.

فقد كان من نتائج الارتفاع الكبير في اسعار النفط بعد عام 1973** انعكاسه المباشر على زيادة العائدات النقدية لدى الاقطار النفطية ولاسيما الخليجية التي لم تمتلك القدرة على استيعاب هذه العائدات لاستثمارها محليا، لذا تسربت معظم هذه العائدات لاستثمارها في الخارج وبشكل اساس كودائع تركزت لدى المصارف التجارية الامريكية والاوربية، فخلال المدة الممتدة من عام 1961 الى عام 1973 لم تحصل اقطار الخليج العربي من وارداتها النفطية على اكثر من (57 مليار و247 مليون دولار) لكنها حصلت في عام 1974 وحده على (69 مليار و294 مليون دولار)، وقد نتج عن هذا الارتفاع السريع والمفاجىء للايرادات النفطية نشوء ظاهرة جديدة غير مألوفة في التاريخ الاقتصادي الحديث، تتمثل في اقتران ظاهرة التخلف بظاهرة تصدير راس المال الى الخارج، فهذه العائدات كانت من الضخامة بحيث صارت الحاجة تدعو الى استثمارها، فاندفعت للبحث عن الربح السريع مما ادى الى هروبها بكثافة الى الخارج او الدخول في مضاربات في الداخل[34].

أما الاسباب التي دفعت الاقطار العربية ولاسيما الخليجية الى أستمثار أموالها خارج المنطقة العربية فهي تعود الى:

المخاطر الاقتصادية: المتمثلة بأفتقاد الاقتصاديات واسواق المال العربية لعوامل الجذب التي تشجع هذه الأموال الى العودة الى الوطن العربي، كضيق السوق المحلية وعدم قدرتها على أستيعاب هذه الاستثمارات ومحدودية التشريعات والقوانين وضآلة العوائد على الاستثمار وعدم وجود فرص مناسبة لها.

المخاطر السياسية: المتمثلة بعدم استقرار الاوضاع في المنطقة العربية، والخوف من أية قرارت مفاجئة بالتأميم والمصادرة، الى جانب عدم الوعي العربي الكافي للأستفادة من هذه الاموال وحسن أدارتها بما يحقق مصالح الاقطار العربية سواء السياسة أم الاقتصادية.

وقد اعتادت الاقطار الخليجية على اعتبار كل من الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان أ فضل المستودعات لعائداتها المالية، ولاسيما بعد أن وجدت ترحيبا وتشجيعا من قبل هذه الدول لدفع الدول الخليجية وبأستمرار لزيادة فوائضها المالية المستثمرة لدى هذه الدول من خلال زيادة تصدير النفط بدلا من المحافظة عليه كاحتياطي، وبذلك تحقق الدول الرأسمالية فائدة ذات شقين الاولى: هي المحافظة على أسعار النفط ضمن حدوده المرسومة من قبلها، والثاني: هي ضمان تدفق هذه العائدات إليها بصورة مستمرة وحتى لاتستخدم هذه العائدات كوسيلة ضغط عليها من قبل الدول الخليجية أو تستخدم في أي مشروع عربي نهضوي في المستقبل قد يضر بمصالح الدول الرأسمالية الغربية في المنطقة العربية.

وهكذا أخذت عائدات النفط العربي ولاسيما الخليجية تتدفق بشكل مستمر بأتجاه الغرب، فخلال المدة الممتدة من 1974 -1981 ظلت الاقطار العربية النفطية تودع كل يوم نصف مليار دولار في حساباتها لدى البنوك الدولية، وبلغت التدفقات المالية الخليجية الى الاسواق الامريكية عام 1981 ما يقارب من (5.16) مليار دولار لتصل الى (7.18) مليار دولار تقريباعام 1982[35]. وخلال مدة الركود ألاقتصادي وحرب الخليج ألاولى حصل هروب كثيف لرأس المال اذ قدرت الرساميل الخارجة من أقطار مجلس التعاون الخليجي بحدود (25) مليار دولار سنويا، وفي نهاية عام 1985 بلغت الودائع المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي في بنوك الدول الصناعية الغربية قرابة (85) مليار دولار[36]،

علما إن العائدات النفطية تعد أضخم العائدات وتشكل الجزء الاكبر من العملات

والاوراق المالية والسيولة النقدية اليومية وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات لكثير من دول العالم المتعاملة مع هذه العائدات، اذ بلغت عائدات أقطار الخليج العربي من الصادرات النفطية عام 1999 قرابة (95.302) مليار دولار، أرتفعت عام 2000 إلى نحو (146.625) مليار دولار، وتعد هذه المستويات من أعلى العائدات النفطية المحققة منذ عام 1982، (ينظر الجدول رقم 9).

الجدول رقم -9- يوضح حجم عائدات الصادرات النفطية لأقطار الخليج العربي للمدة من 1995 - 2000 (مليون دولار)

ت	الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1	الإمارات	13,350	14,980	15,270	10,270	15,021	19,088
2	البحرين	1,854	1,320	1,200	800	1,706	2,589
3	السعودية	42,700	50,050	48,220	31,980	44,934	70,421
4	العراق	370	680	4,590	6,790	12,104	20,862
5	قطر	2,600	3,800	4,660	3,110	4,775	6,704
6	الكويت	12,052	14,132	13,467	8,471	11,077	18,161
7	سلطنة عمان	4,750	6000	6,180	3,860	5,685	8,800
	المجموع	77,676	90,962	93,587	65,271	95,302	146,625

المصدر: التقرير ألإقتصادي العربي الموحد 2001، مصدر سبق ذكره، ص 314

ومن أجل إعادة تدوير العائدات النفطية الخليجية لصالح عجلة الانتاج الراسمالي الامريكي والاوربي لجأت هذه الدول إلى وسائل متعددة لإمتصاص هذه العوائد ومن ثم التخفيف من حدة التزاماتها المالية إزاء هذه الدول[37]. وكان الحل الذي رأته الدول الغربية خاصة بعد المخاوف المتزايدة التي أثارها الاقتصاديون والسياسيون الغربيون* يكمن في إسترداد الدولارات النفطية، وذلك من خلال الوسائل الاتية:

1- الاستيرادات الضخمة للسلع والخدمات من الاقطار الراسمالية المتقدمة.

2- الاستثمار في أسواق النقد والمال الامريكية والاوربية واليابانية وما تبعها من أسواق مالية ونقدية ثانوية أخرى.

3- أيداعات في مصارف الدول الرأسمالية الغربية.

4- المساهمة في صناديق تنمية قطرية وأقليمية ودولية.

5- المساهمة في مؤسسات نقدية ودولية.

6- القروض الضخمة إلى مؤسسات دولية وأقليمية.

وفي أستطلاع أجراه بنك الخليج الدولي لمعرفة أتجاهات الاستثمار في أوساط المستثمرين الافراد، تبين أن الاستثمارات في الاسهم قد أحتلت رأس قائمة أولويات الاستثمار، وجاءت أسواق ألاسهم في الولايات المتحدة في المرتبة الاولى تليها أسواق ألاسهم في المانيا ثم اليابان وأخيرا بريطانيا، في حين أحتلت الودائع المصرفية المرتبة الثانية من حيث أولويات قنوات ألاستثمار، أما ألاستثمارات العقارية فانها تحتل المركز الثالث بالنسبة الى مجمل الاستثمارات وتأتي السوق الامريكية في المقدمة، تليها السوق البريطانية ثم الفرنسية والاسبانية وغيرها من الاسواق الاوربية، وتأتي السندات في المركز الرابع، وعلى رأسها السندات الامريكية ثم البريطانية والالمانية واليابانية[38].

وفي الحقيقة لاتوجد هنالك أحصائيات رسمية دقيقة عن حجم الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة، لذا لجأ بعضهم إلى تقديرها في ضوء المعلومات المتوفرة، وفي هذا الخصوص تشير بعض المصادر الى أن حجم الاستثمارات الخليجية فقط في الولايات المتحدة تقدر بنحو (260) مليار دولار[39].

وقد كشف (أنجوش بلير) - المدير التنفيذي لشركة (سافرون 2) - في أحصائية اعدتها شركته أمام مؤتمر (الاستثمارات البديلة) الذي أقيم في دبي في الامارات العربية المتحدة: أن حجم ثروات الخليجيين من الافراد بدول مجلس التعاون الخليجي تقدر بـ(4,1) تريليون دولار، تشكل (6%) من أجمالي ثروات الاثرياء في العالم،

وأضـاف أن (85%) مـن هـذه الـثروة يجـري أسـتثمارها في الخـارج في حـين أن (15%) يـتم استثمارها محليا[40]،

وتشكل الاموال السعودية الجانب الاكبر من هذه الاستثمارات والتي تستثمر مـا يقـارب (80%) من عائداتها النفطية في الولايات المتحدة، اذ يمتلك (85) الف سـعودي مـا مجموعـه (700) مليار دولار، وتأتي الامارات بالمرتبـة الثانيـة، إذ يملـك (60) الـف شـخص (226) مليـار دولار، ثم الكويت بالمرتبة الثالثة اذ يملـك (40) الـف شـخص (163) مليـار دولار[41]. في حـين أشارت مصادر مصرفية الى أن حجـم الامـوال القطريـة المسـتثمرة في الخـارج تـتراوح مـا بـين (10إلى20) مليار دولار[42]، فيما يملك (15) الف شخص موزعين بين بقية دول مجلس التعاون الخليجي نحو (65) مليار دولار[43].

في حين قدرت أحدى الدراسات الاقتصادية حجم الاموال العربيـة المهـاجرة مـا بـين (1000) مليار دولار و(3000) مليار دولار، يمتلكها (220) الف مليونير عربي يتوزعون بين مختلف الاقطار العربية، وذكرت الدراسة التي أعدتها مؤسسـة (ميريـل ليـنش) العالميـة في نهايـة عـام 2000، أن الاستثمارات العربية توجد بالدرجة الاولى في الولايات المتحدة واوربا حيث حرية السوق وسهولة تنقل هذه الاموال والامتيازات الضريبية للاموال القادمة من الخـارج، وتسـتأثر الولايـات المتحـدة وحدها بنحو (70%) من هذه الاموال، في حين تتـوزع نسـبة الــ (30 %) بـين الاسـواق الاوربيـة ولاسيما جنيف ولندن، والاسواق الناشئة بالدول النامية وتشمل دول شرق أسيا وامريكـا اللاتينيـة وافريقيا وجزء بسيط من هذه الاستثمارات توجهت إلى الاقطار العربية[44].

وفي أعقاب أحداث 11/أيلول /2001 التي تعرضت فيها الولايات المتحـدة الامريكيـة إلى تفجير برجي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الـدفاع الامريكيـة (البنتـاغون) في واشنطن، شنت الولايات المتحدة حربا أقتصادية ضد المنطقة العربية والعالم الاسـلامي الامر الذي أدى إلى اتخاذ أجراءات وتـدابير مضـادة وتشـديد القـوانين بشـأن التعـاملات المالية وصلت إلى حد تجميد أرصدة بدعوى إنها أمـوال (للأرهـابيين)، ومصـادرة بعضـها

دون حق قانوني، وفي هذا الخصوص قال (جيمي جرولي) - وكيل وزارة الخزانة الامريكية لشؤون التنفيذ-:(إن الولايات المتحدة حددت 236 جهة في العالم ممولة للارهاب وقامت بتجميد أرصدة أموالها والبالغة 112 مليون دولار)، وأضاف قائلاً: (إن 34 مليونا من هذه الارصدة هي لجهات محلية داخل الولايات المتحدة والاخرى في باقي دول العالم) مشيرا إلى إن صلاحيات قطع التمويل للجهات الداعمة (للارهاب) والسيطرة على أصولها أخذت بها وزارة الخزانة وتعمل على تنفيذها[45]. وقد دفع تصرف الحكومة الامريكية هذا مطالبة أسر الضحايا بتعويضات تتجاوز تريليون دولار.

وعلى الرغم من تعرض الاستثمارات الخليجية والعربية المهاجرة إلى أزمات أقتصادية متعددة الحقت بها الكثير من الخسائر، لكن هذه المرة تأتي الخسائر من عامل سياسي وليس أقتصادي* وهنا مكمن الخطورة على وجود هذه الاموال خارج أوطانها لأنهاأصبحت في ظل أجواء غير مواتية للعرب والمسلمين، فأحتمالات المصادرة والتجميد من قبل الدول الرأسمالية المستضيفة لهذه الاموال واردة لتحقيق أهداف أقتصادية وسياسية معا، إذا ما تصرفت ألاقطار النفطية صاحبة الودائع بما يتعارض مع مصالح تلك الدول[46].

وهكذا تعرضت ألاستثمارات الخليجية في الخارج إلى خسائر كبيرة والتي لايمكن التكهن بها وذلك لغياب الاحصائيات الرسمية عنها.

والحقيقة التي لابد من ذكرها إن الاستيلاء على الارصدة العربية المستثمرة في السوق الامريكية يعد مفتاح الحل للولايات المتحدة لكي يتاح لها أن تكون قوة فعالة في سوق (العولمة) خاصة وإن الولايات المتحدة تمتلك قدرات هائلة على ممارسة القرصنة المالية، تحت ذريعة مكافحة (الارهاب) المزعوم وغيرها من الذرائع اللاأخلاقية في ممارسة النهب الامبريالي لثروات الامم في ظل النظام العالمي الجديد، فملاحقة الاموال العربية في الولايات المتحدة هي ليست أزمة مفتعلة حسب بل هي أزمة حقيقية متجذرة في تركيبة النظام الامبريالي المالي الدولي ذي الطابع المادي في فلسفته وتركيبته[47].

وقد ترتب على هذا الوضع إن الفوائض النفطية الخليجية قد أصبحت تحت تصرف الادارة الامريكية، بحيث يمكن عدها من الناحية السياسية (رهينة) وبهذا فقدت الاقطار الخليجية زمام المبادرة والسيطرة على هذه الاموال الضخمة.

وفي ضوء ما تقدم شهد الاقتصاد العربي عامة والخليجي خاصة أكبر عملية تدويل مالي، وتعد العولمة المالية بمثابة الالية الاساسية التي يتم بواسطتها نزوح جانب مهم من الفائض المالي لكي يصب في الخارج بعيداعن قنوات الاستثمار لمصلحة الاقتصاد العربي، مما عرض الاقتصاد العربي إلى أنكماش مالي وأستثماري الى الخارج، وبذلك تم نزع الهوية القومية للمدخرات العربية ودمجها برأس المال العالمي ضمن عملية مخططة وليست عفوية من أجل تقويض أسس التنمية العربية[48].

علما أن الاموال العربية الموظفة في الخارج يجري إعادة تدويرها لخنق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الاقراض الدولي وأعادة الجدولة، وهكذا يصبح المال العربي أداة تبعية بدلا من أداة تحرر وتكاثر مالي وتراكم أنتاجي، وبهذا يمكن القول إن أحد عوامل التدهور الذي أصاب التأثير العربي في المحيط الدولي كان من وراء هذا الاندماج الواسع والعميق في السوق الرأسمالية العالمية. وهكذا عادت الدولارات النفطية من حيث أتت من البلدان الرأسمالية الغربية وأليها وعادت الاقطار الخليجية أكثر إرتباطا بتلك البلدان عما كانت عليه قبل الفورة النفطية.

المطلب الثالث: الاستثمارات الامريكية

لقد كان إكتشاف النفط هدفا كبيرا للأستثمارات الاجنبية المباشرة لكن هذه الاستثمارات بدأت بتوسيع هيمنتها على قطاعات أخرى كالصناعات التحويلية والخدمات، وقد شددت الدول الرأسمالية الغربية من عمليات أختراقها بعد الحرب العالمية الثانية ووصلت في نهاية القرن العشرين إلى بسط سيطرتها على أُقتصاديات دول برمتها، وإلى أحتلال مركز القوة في البلدان التي لها مصالح حيوية فيها[49]. وتمثل سياسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تعد الشركات متعددة الجنسية أحد أبرز أدواتها تدفقات مالية طوعية ولاتشكل ألتزاما رسميا على الدول والحكومات كما أصبحت مقترنة بنقل التكنلوجيا وبتوفير مدخل إلى أسواقها الخارجية[50].

وتسهم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الامريكية وشركاتها الوطنية في المنطقة العربية بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة دورا كبيرا في نمو الاقتصاد الامريكي وتطوره وهي أمكانية أستطاعت الدول النفطية أمتلاكها من خلال نمو الدخول القومية المرتبطة بالعائدات النفطية[51].

ومن هنا فأن توظيف رؤوس الاموال الامريكية في الصناعة النفطية في المنطقة العربية بعد مدة الحرب العالمية الثانية، كان أمرا جوهريا بالنسبة الى مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومن ثم تمكينها من تزعم وقيادة المعسكر الغربي، وهذا مادفع الولايات المتحدة إلى أستثمار المزيد من رؤوس أموالها في الصناعة النفطية وبشكل خاص في منطقة الخليج العربي[52].

ويتركز أكثر من (80%) من الاستثمارات الامريكية في (الشرق لاوسط) في مصر وأقطار الخليج العربي، علما إن (80%) من هذه الاستثمارات تتمركز في القطاع الاستراتيجي ولاسيما في مجال النفط، وذلك لأنها أكثر الفروع الاقتصادية ربحا.

وقد أشارت بعض الاحصائيات ألامريكية الى إن حجم إستثماراتها في مجال النفط الخليجي تقدر بمبلغ (8) مليارت دولار فضلا عن (2) مليار دولارما بين معدات ومنشآت ومساكن لموظفين امريكيين في مجال صناعة البتروكيمياويات.

أما دوافع الاستثمار الامريكي في منطقة الخليج العربي فتتمثل بـ:

1- الحصول على الارباح.

2- الرغبة في توليد فائض أقتصادي يعود للبلد الام مما ينعكس بصورة أيجابية على وضع ميزان المدفوعات الامريكية.

3- ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية ولاسيما النفط.

4- الوصول إلى أسواق المنطقة من أجل ضمان تسويق بعض منتجاتها الصناعية من السلع والخدمات ووسائل الانتاج والمعدات العسكرية.

5- ضمان النفوذ السياسي والاقتصادي الامريكي على دول الخليج العربي.

وتبعا لذلك أصبح الهدف الرئيس لسياسة الحكومة الامريكية على الصعيد العالمي هو إن تحمي المصالح الاقتصادية لمؤسساتها وشركاتها الوطنية في كافة أنحاء العالم، ولهذا بدأت الحكومة الامريكية وبشكل متواصل الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي للحصول على المشاريع الاقتصادية فيها، ومنذ حرب الخليج الاولى أستطاعت الولايات المتحدة إن تستفرد باكبر المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في منطقة الخليج العربي وصل إلى حد تذمر حلفائها في أوربا واليابان من هذا التدخل السياسي[53].

وقد تزايد عدد الشركات الامريكية العاملة في منطقة الخليج العربي إلى أكثر من (700) شركة موفرة بذلك مصدر دخل لما يقارب (50) ألف أمريكي يقيمون في مجلس التعاون الخليجي.

وتعد السعودية الشريك التجاري السابع للولايات المتحدة فضلا عن وجود نحو (400) شركة نفط أمريكية عاملة في السعودية منذ عام 1974[54]، علما إن الولايات المتحدة قد أستحوذت على (43%) من أجمالي الاستثمارات الاجنبية في السعودية، مما يوفر (250) ألف وظيفة في الاقتصاد الامريكي المحلي، والتي أكدها وزير التجارة

السعودي في تصريح له في 30/ تشرين الاول/1995 لصحيفة الوطن الكويتية، كما أستطاعت شركة شيفرون الامريكية إن تكسب أكبر مشروع في القطاع الخاص لانتاج المشتقات البتروكيمياوية بمبلغ (550) مليون دولار، كما حصلت الشركة نفسها على نحو (660) مشروع أستثماري آخر في مختلف الانشطة والقطاعات السعودية، كما تستثمر شركة أكسون موبيل الامريكية في السعودية أكثر من خمسة مليارات دولار مع شركات آخرى في مشروعات مشتركة في مجال الكيمياويات والتكرير في السعودية، ولأكسون موبيل تاريخ طويل في السعودية فهي أكبر مستثمر أجنبي مباشر في السعودية وأكبر مشتر للنفط السعودي، وفي هذا الخصوص قال (دانييال نيلسون)- كبير المديرين التنفيذيين لأكسون موبيل في السعودية -: (آكسون موبيل لها تاريخ رائع في السعودية يعود إلى أكثر من 50 عاما ونحن فخورون بمشاركتنا في شركة أرامكو وحليفتها أرامكو السعودية)، وأضاف قائلاً: (نحن ملتزمون بالعمل في السعودية على المدى الطويل ونأمل باكثر من خمسين عاما آخر من الشراكة الناجحة)[55].

أما في دولة الامارات العربية المتحدة قال الشيخ (فاهم بن سلطان القاسمي)- وزير الاقتصاد والتجارة الاماراتي-: (إن هناك حوالي 1300 شركة أجنبية في دولة الامارات تعمل في العديد من القطاعات والنشاطات الاقتصادية)، وفيما يخص عدد الشركات الامريكية العاملة فيها بلغت (300) شركة بما في ذلك (135) شركة تتمتع بتسهيلات في جبل علي[56].

وفي الكويت حصلت الشركات الامريكية على الحصة الكبرى من عقود أعمار البنية الاساسية بعد حرب الخليج الثانية[57].

وتتولى الشركات الامريكية العملاقة المسيطرة على أنتاج النفط الخليجي عملية بيعه إلى الدول الاوربية واليابان الامر الذي جعل هذه الشركات تحقق ارباحا عالمية أسهمت في دعم الاقتصاد الامريكي وتقويته أمام الاقتصاديات الرأسمالية المنافسة له[58]، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل إن أخطر صور الاستثمارات الامريكية

المباشرة في منطقة الخليج العربي تتمثل في محاولاتها الجارية من قبل شريكاتها الوطنية في الدخول في مشاركات نفطية الامر الذي يعني المشاركة المستقبلية في تملك جزء من الثروة النفطية وهي في باطن الارض الخليجية[59]. وبذلك تصبح أقطار الخليج العربي مناطق لنهب الموارد بدلا من إن تكون أقطارا تحت التنمية.

وللاستثمارات الامريكية والاجنبية المباشرة في منطقة الخليج العربي وسائر المنطقة العربية مخاطر تتمثل بالاتي:

1- استنزاف الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط.

2- ألاثر الثقافي الناجم عن تدفق الاجانب الذين لايحترمون الثقافة الوطنية والتقاليد وهذا يؤدي إلى مخاطر ضياع الهوية وهيمنة الثقافة الغربية.

3- قد تسيطر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على أستثمارات كبيرة في قطاعات استراتيجية ولاسيما إن بعض القرارات التي تخص الاستثمارات الاجنبية تتخذ من الخارج، وبذلك ينشأ خطر سياسي - ستراتيجي فضلا عن الخطر الاقتصادي.

وفضلا عما تقدم فأن هذه الاستثمارات تعمل على:

كبح التنمية الحقيقية في الاقطار المضيفة لها.

القضاء على أمكانية ظهور مراكز أقتصادية أو شركات محلية جديدة منافسة لها.

تهميش الاقطار التي تضيفها، ولاسيما أذا كان الحجم الاقتصادي لهذه الاقطار أقل من الحجم الاقتصادي لمقرات الشركات متعدية الجنسية.

كما تعمل على لجم تراكم رأس المال والتكنلوجيا في الشركات الوطنية وهذا يؤدي ألى أنحراف مسار الموارد المالية الوطنية نحو الخارج.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة تسعى لتقنيين أستثماراتها في منطقة الخليج العربي بهدف تكريس التبعية السياسية والاقتصادية ومن ثم الهيمنة الاستراتيجية على هذه المنطقة برمتها.

المطلب الرابع: التبادل التجاري

تشكل العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى ركيزة أساسية في العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما، وقد نمت هذه العلاقات بصورة متزايدة ومفيدة جداً للاقتصاد الامريكي.

فبفضل السيولة النقدية التي وفرتها العوائد النفطية الضخمة خاصة بعد أرتفاع أسعار النفط عام 1973، فأن دول الخليج العربي أصبحت تمثل سوقا تجارية مربحة للاقتصاد الامريكي خاصة وللغرب عامة، حيث تشكل السوق الخليجية منفذا واسعا ومهما للسلع الامريكية الغذائية والصناعية، وتهيء فرص عمل لمئات الالوف منهم مما يعطي لمواطني الولايات المتحدة دخولا جديدة وعالية، ويدر على الشركات الامريكية أيرادات متزايدة ويوفر لمنتجاتها أسواقا واسعة ومضمونة، ويعطي لتقنياتها دفعا أضافيا وطلبا متناميا خاصة لما تقادم منها مؤديا بذلك إلى تسارع التقدم التقني وموفرا أسواقا دائمة لها.

علما إنه تم تاسيس منتدى (الحوار الاقتصادي الخليجي الامريكي) في عام 1985، ليكون بمثابة القوة الرئيسة التي تبحث من خلالها دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة سبل زيادة التبادل التجاري والاستثماري بما يعزز العلاقات التجارية والاقتصادية.

ويمكن قياس أهمية التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال عدة أعتبارات أهمها:

إن صادرات الولايات المتحدة إلى مجموعة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي توفر سنويا فرص عمل لنحو (650) ألف شخص يعملون في الولايات المتحدة، كما تعد مصدرا مهما لدخل (2.4) مليون أمريكي[60].

ان دول مجلس التعاون الخليجي تمثل المرتبة الخامسة عشرة من بين أكبر الشركاءالتجاريين للولايات المتحدة،كما تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري بعد اليابان من حيث حجم الصادرات المتجهة إلى دول المجلس، وقد أحتلت الولايات المتحدة هذين المركزين في النمط التجاري لدول المجلس على مدى العقد ألاخير من القرن الماضي على الاقل.

أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تضاعف معدل تبادلها التجاري مع دول الخليج العربي من (13) مليار دولار سنويا في الثمانينات ألى (21) مليار دولار سنويا في العقد الاخير من القرن الماضي، ومن الطبيعي إن يكون هذا التحول على حساب الدول الصناعية الاخرى، وهكذا أصبحت السلع والخدمات الامريكية هي الاكثر رواجا في اسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وما يؤكد ذلك الشيخ (فاهم بن سلطان القاسمي) - وزيرالتجارة والاقتصاد الاماراتي - من أن المبادلات التجارية بين دول المجلس والولايات المتحدة في تطور مستمر[(61)].

والجدول رقم -10- يوضح حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، للمدة من 1995 -2000 (ملايين الدولارات)

ت	الدولة	السنة	الصادرات	الواردات	قيمة التبادل الاجمالية
1	الامارات	1995	44.46	1.763.000	1.807.46
		1996	489.09	2.494.000	2.983.09
		1997	877.18	2.590.000	3.467.18
		1998	644.00	2.493.000	3.137.00
		1999	670.36	2.948.220	3.708.58
		2000	827.03	3.371.630	4.198.66
2	البحرين	1995	130.76	302.790	433.55
		1996	106.61	272.650	379.26
		1997	114.91	446.160	561.07
		1998	154.36	293.060	447.42

		1999	214.73	393.690	608.42
		2000	295.63	488.490	784.12
3	السعودية	1995	8.476.22	5.863.160	14.339.38
		1996	10.674.30	10.674.30	16.775.27
		1997	9.252.50	9.252.50	15.644.23
		1998	6.332.50	6.332.50	12.736.65
		1999	7.940.36	7.940.36	13.249.55
		2000	12.353.40	12.353.40	18.091.8
4	العراق	1995	-	0.22	0.22
		1996	-	3.080	3.080
		1997	288.27	90.200	378.47
		1998	1.236.91	117.150	1.354.06
		1999	3.878.45	21.560	3.900.01
		2000	5.770.000	12.000	5.782
5	سلطنة عمان	1995	195.20	276.150	471.35
		1996	331.75	345.420	677.17
		1997	115.60	403.450	519.05
		1998	86.85	399.280	486.13
		1999	86.53	299.950	486.48
		2000	135.32	345.020	480.34
6	قطر	1995	90.000	204.20	294.2
		1996	148.36	387.50	526.860
		1997	152.73	319.45	474.18
		1998	215.82	389.51	605.33
		1999	264.36	170.61	434.97
		2000	422.43	195.38	617.81
7	الكويت	1995	1.536.27	1.254.280	2.790.55
		1996	1.620.18	1.398.50	3.018.68
		1997	1.816.45	1.123.950	2.949.4
		1998	1.337.000	1.328.710	2.665.71
		1999	1.410.18	935.660	10.766.78
		2000	2.248.22	936.000	3,184.22

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى البيانات الـواردة في: صـندوق النقـد العـربي، التجـارة الخارجية للدول العربية 1990 -2000، العدد 19، 2001، ص55 -168،

وتشير معدلات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، الى ان هذا التبادل غالبا ما يصب في صالح الولايات المتحدة التي تعد المستفيد الاكبر من تحولات عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، في حين تتركز الصادرات الخليجية على النفط ومشتقاته بصفة رئيسة، وهذا الوضع يعكس درجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ومحدودية الطاقة الانتاجية المحلية في تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات مما يجعل هذه الاقطار عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية[62].

ولبيان مكانة التجارة الخارجية في السياسة الخارجية قال (جيفري مارتن) الوكيل الاسبق لوزارة التجارة الامريكية: (ان التجارة الخارجية للولايات المتحدة على قدر كبير من الاهمية، والى درجة اصبحت تعد فيها جزءا لايتجزا من النشاط السياسي الخارجي الامريكي وبصورة لم تكن معهودة من قبل)، ولهذا السبب زاد النشاط التجاري الامريكي بنحو (40) مليار دولار عام 1994 أي بزيادة مقدارها (10%) عما كان عليه عام 1993، بل ان (جيفري جارتون) - سكرتير قسم التجارة الدولية- ربط التجارة الخارجية بالامن القومي الامريكي بقوله: (ان الامن القومي سوف يكون وثيق الارتباط بالمصالح التجارية وعندئذ تكون الدبلوماسية الاقتصادية حلا لمشاكل كثيرة في عصرنا هذا واذا صح هذا القول فان الادارة التجارية سوف ترتقي بالمصالح الامريكية).

ولاهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الامريكي جاء الرئيس الامريكي الأسبق (بيل كلينتون) باستراتيجية (الاسواق الكبيرة) ويقصد بها: تطوير المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والاسواق العالمية لخدمة الامن والرخاء الداخلي للولايات المتحدة[63].

اما الرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش) قال في هذا الخصوص: (ستكون امريكا مزدهرة اذا ما تبنينا التجارة الحرة، اريد ان اضع حدا للتعرفات وان احطم الحواجز تماما في كل مكان بحيث يتاجر العالم باكمله بحرية، اننا بفتح اسواق لمنتجاتنا في الخارج نزيد رفاهية بلادنا...)[64].

ويكمن السبب حول هذه الاهمية المتزايدة للتجارة الخارجية في كونها احد الشروط الضرورية لخروج الاقتصاد الراسمالي من ازماته الداخلية.

ويمكن ان نؤشر مسألتين رئيستين تحتل مكان الاولوية في عملية التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي وهي الغذاء والسلاح.

فيما يخص الغذاء تستورد الدول الخليجية معظم ما تحتاج اليه من الغذاء من الولايات المتحدة وحلفائها، فعلى سبيل المثال لا الحصر تستورد دول الخليج العربي ما يقارب (82%) من احتياجاتها الى القمح من الولايات المتحدة، وتوضح هذه النسبة مدى ارتهان الوضع الاقتصادي والامن الغذائي الخليجي بالولايات المتحدة[65].

اما السلاح فسيتم التطرق اليه في موضع لاحق من الدراسة.

من خلال ما تقدم يمكن القول: ان العلاقات الاقتصادية باوجهها المختلفة التي ربطت بعض دول الخليج العربي بالولايات المتحدة قد اصبحت من القوة بحيث اوقعت هذه الدول نفسها في ظل تبعية شديدة من ثم لم يعد بمقدورها التخلص من قيود هذه التبعية.

هوامش الفصل الأول:

[1] نقلا عن غازي فيصل حسين، المنظور الجيواستراتيجي الاوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 244، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/1999، ص60.

[2] د. صباح محمود محمد، الصراع الجيوبوليتيكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، بغداد، 1986، ص 9.

[3] د. محمد متولي و د. محمود ابو العلا، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية، ط4، مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1999، ص12.

* الميل البحري الواحد يعادل (1853) متر اذا ما اخذنا خط الوسط.

[4] علي عون عامر، مصدر سبق ذكره، ص38-40.

[5] نقلا عن مظفر نذير طالب وعلي حسين علي، ستراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي 1940-1980، مطبعة الزمان، بغداد، 1988، ص15-16.

*اختلفت الدراسات في تحديد العدد الدقيق لهذه الجزر فبعض الباحثين يرى بان عددها دون(50) جزيرة، ومنهم من يرى بان عددها يصل الى(100) جزيرة، في حين يرى بعضهم ان عددها يصل الى (126) جزيرة، اما بعضهم الاخر فيرى أن عددها يزيد على (1300) جزيرة، ينظر: سالم سعدون المبادر، مصدر سبق ذكره، ص18، كذلك: د. فكرت نامق، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، 2001، ص6.

[6] د. غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص18.

[7] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص33. ينظر كذلك: ر.ك رمضاني، مصدر سبق ذكره، ص21.

[8] د. فكرت نامق، مصدر سبق ذكره، ص6.

[9] د. محمد رشيد الفيل، مصدر سبق ذكره، ص63.

[10] زيلميس ماريا و لوكاس دومينغو، الولايات المتحدة وسياستها تجاه الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، في كتاب (مستقبل الحركة الصهيونية والمشروع الحضاري العربي)، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص516.

[11] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص31.

[12] د. عايد طه ناصف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة رقم 62، جامعة البصرة، 1982، ص 48.

[13] د. غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص31.

[14] مظفر نذير طالب وعلي حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص30.

[15] نقلا عن د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص69.

[16] نقلا عن د. صبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص25.

[17] صحيفة البيان، الخليج(قلب العالم) في خارطة الاستراتيجية الامريكية، العدد (147)، 28/8/ 2002.

[18] عبد القادر محمد فهمي، الابعاد السياسية والاستراتيجية للمركز النفطي للولايات المتحدة الامريكية وانعكاساتها على امن الخليج العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (1-2)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984، ص365.

* يعرف ميزان المدفوعات بانه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة. ويتالف ميزان المدفوعات من جانبين: جانب دائن(جانب ايجابي) وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بواسطتها على ايرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين(جانب سلبي) وتندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبتها مدفوعات الى العالم الخارجي. وللمزيد ينظر: د. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا، ص 62-77.

[19] د. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص42.

[20] د. محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص76.

[21] د. وفاء جعفر المهداوي، تعقيب على بحث د. ناظم محمد نوري الشمري، مصدر سبق ذكره، ص39.
[22] صحيفة البيان، اهمية متزايدة لنفط الخليج، العدد (147)، 2002/8/28.
[23] احمد الضبع، مصدر سبق ذكره، ص94.
[24] د. عبد الخالق عبد اللـه، مصدر سبق ذكره، ص94.
[25] صحيفة البيان، العلاقات الاقتصادية الامريكية الخليجية على راس اجندة ادارة بؤش، 2001/1/27.
قارن مع د. علي احمد الغفلي، المستقبل الاستراتيجي للخليج العربي، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002، وحدة الدراسات- دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص231.
[26] نقلا عن د. جهاد عودة، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 85، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار/ 1985، ص153.
* بريجينسكي هو مستشار الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) للامن القومي خلال المدة من 1977-1981، وهو صاحب نظرية(قوس الازمات) وله العديد من المؤلفات في التاريخ والسياسة، ويعمل مستشار لمركز الدراسات الستراتيجية والدولية ومحاضرا في سياسة امريكا الخارجية بجامعة جون هوبنكز. وللمزيد ينظر: صحيفة البيان، البيان تحاور زبيجينو بريجنسكي مستشار كارتر لشئون الامن القومي الامريكي: ثلاث مخاطر تهدد امن الخليج وصواريخ الهند وباكستان وبال عليهم، 1999/11/10.
[27] محمد عادل عقر، القنبلة الذرية الاسلامية هل تنفجر في وجه الغرب، مجلة الجذور، العدد 17، عمان، 1992، ص84.
[28] ريتشارد نيكسون، امريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص39.
[29] د. حميد الجميلي، النفط العربي والتوجهات الستراتيجية النفطية الامريكية، مجلة افاق، العدد(3-4)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999، ص29.
[30] د. فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص152.
وما يؤكد أهمية العلاقات الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة بالسعودية هو ما قدره مكتب الميزانية في الكونغرس الامريكي في منتصف الثمانينات بان انقطاع النفط السعودي لسنة واحدة عن الولايات المتحدة سيكلفها(272) مليار دولار، ويزيد معدل البطالة بنسبة (2%) ويسهم في ارتفاع معدل التضخم بنسبة (20%) ويخفض نسبة النتاج القومي بنسبة(5%).. ينظر: د. حسن الابراهيم، الخليج والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 66، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب /1984، ص152.
[31] د. سعدون حمادي، العلاقة بين التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي: النفط وتوفير راس مال للتنمية، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص8-9.
[32] حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، منشورات دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1974، ص104.
[33] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، مصدر سبق ذكره، ص129.
* سميت هذه الفوائض بـ(البترو دولار) لانها دولارات امريكية تم اكتسابها من بيع النفط ولم تستوعب في داخل الاقطار المصدرة للنفط. ينظر: مجدي صبحي، فوائض البترو دولار والاستثمار العربي في الخارج، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، القاهرة، يوليو/1987، ص172.
** ارتفع سعر برميل النفط الواحد من (1.3) دولار عام 1970 الى (11.2) دولار عام 1974 ليصبح سعره (34) دولار عام 1981. ينظر: اسامة جبار مصلح، المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد2، مركز دراسات الشرق الاوسط، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1996، ص122.
[34] د. نجيب عيسى، النفط والمجال الاقتصادي العربي: دراسة في الابعاد التكاملية لانماط التنمية في الاقطار العربية، سلسلة دراسات المجال العربي، رقم 2، معهد الانماء العربي، بيروت، 1991، ص38و90-91.
اتجه المواطنون في اقطار الخليج العربي الى وسائل الكسب السريع البعيد عن المجالات الانتاجية مما لايعود بنفع حقيقي على الاقتصاد الخليجي. ينظر: المصدر نفسه، ص95. كذلك:د. محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص104.
[35] د. عبد المنعم السيد علي، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(36) مجدي صبحي، مصدر سبق ذكره، ص179.

(37) عبد الخالق فاروق حسن، عائدات النفط العربي والصراع الدولي، مجلة المنار، العدد 2، باريس، 1985، ص83.

* كانت هذه المخاوف قد اشار اليها (هارولد اج سوندرز)-الذي شغل منصب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى وجنوب شرق اسيا - في مذكرة مكتوبة قدمها الى لجنة الشؤون الخارجية في 3/ايلول/1980. جاء فيها: ان الفوائض المالية الضخمة المتراكمة لدى الاقطار الخليجية تتسبب في عدد من المشاكل للاقتصاد الدولي، تتمثل في الصعوبة المتأتية من المحافظة على تطور اقتصادي عالمي يتسم بالاستقرار المالي في ظل النقل الهائل للموارد من الدول الراسمالية الكبرى والبلدان النامية على حد سواء الى الدول المنتجة للنفط. ينظر: هارولد اج سوندرز، علاقات الولايات المتحدة باقطار الخليج العربي، ترجمة: هاشم كاطع لازم، في كتاب (العلاقات الدولية للولايات المتحدة الامريكية باقطار الخليج العربي: مجموعة بحوث مترجمة)، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة رقم70، جامعة البصرة، 1983، ص40-41

(38) د. خالد عبد اللـه الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

(39) صحيفة البيان، الاموال العربية المهاجرة مهددة بالحصار والمصادرة، 29/ تشرين الاول /2001.

(40) عبد الرحمن اسماعيل، أنطلاق فعاليات مؤتمر الاستثمارات البديلة بحضور 100 خبير مالي ومستثمر، صحيفة البيان، 5/شباط /2002.

(41) إعداد: قسم التقارير والتحقيقات الصحفية، مليارات العرب بين أمريكيين يعتبرونها تعويضا عن تفجيرات بن لادن...، 2002، ص 2.

http://www.moheet.com/moheet/report/arabic.money.htm

(42) صحيفة البيان، قطر تسعى الى استعادة 15 مليار دولار مستثمر في الخارج، 2001/1/16.

(43) إعداد: قسم التقارير والتحقيقات الصحفية، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(44) أحمد محسن، مصدر سبق ذكره، ص2.

مما يؤسف عليه ان حجم الاستثمارات العربية البينية تقدر وفقا لاخر الارقام بـ(4,2) مليار دولار ولو حسب اجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال (14)عام، من عام 1985 الى عام 1999 وقدرها (13) مليار، نجدها لاتمثل سوى نسبة (3,1 %) فقط من اجمالي استثمارات العربية بالخارج.ينظر: صحيفة البيان، الاموال العربية المهاجرة مهددة بالحصار والمصادرة، مصدر سبق ذكرة، ص2.

علما انة لو استثمر ربع هذة الاستثمارات داخل الاقطار العربية لتجاوزت معظم هذه الاقطار ازماتها الاقتصادية وانطلقت لبناء اقتصاديات قوية وعصرية. هذا الواقع دفع بعض الخبراء والاقتصاديين الى (السخرية) من هذة المفارقة العربية قائلين:ان الدعم السنوي الذي تقدمة الولايات المتحدة للكيان الصهيوني لايشكل سوى جزء يسير من عوائد الاموال والاستثمارات العربية داخل الولايات المتحدة. ينظر: عبد المالك سلمان، خطايا النخبة العربية في القرن العشرين، 2002، ص3.

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=192

(45) صحيفة الوطن، أمريكا تجمد أرصدة 236 جهة عالمية ومحلية بتهمة تمويل الارها ب، 2002/11/10، ص1.

http:/www.alwatan.com.sa/

* تتعرض الارصدة المالية المودعة لدى الدول الرأسمالية الكبرى إلى مخاطر أقتصادية متعددة أبرزها:

1- تقلبات أسعار الفائدة: و كلما كانت التقلبات في أسعار الفائدة كبيرة كلما زادت المخاطر المتعلقة بها. للمزيد ينظر: د. وداد يونس يحيى، مصدر سبق ذكره، ص 6-7. ومما زاد من حدة هذه المخاطر أرتباط العملات العربية بالدولار وأعتمادها عليه في تسوية نحو (85 %) من حجم تجارتها الخارجية. ينظر: يوسف شاكر، موجودات المصارف العربية أقل من نصف موجودات أحد البنوك الامريكية، صحيفة البيان، 22/ 1999/1.

ومن ثم فأن أي أنخفاض أو ارتفاع في سعر صرف الدولار سينعكس بالضرورة على قيمة الفوائض البترولية الخليجية التي تعد بمنزلة العمود الفقري للموازنات العامة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي. ينظر: تأثير التطورات الحادثة في أسواق النفط العالمية على أقتصاديات دول الخليج العربية، المركز الدبلوماسي للدراسات ألاستراتيجية، الكويت، 2002، ص 1.

http://www.arabss.com/pub/shop/?

وبعد الاحداث التي مرت بها الولايات المتحدة في 11/أيلول /2001، خفض المجلس الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي الامريكي) سعر الفائدة (11) مرة حتى وصلت أسعار الفائدة على الدولار الى أقل من (2%) وهذا لم يحدث في الولايات المتحدة منذ (40) عاما. ينظر: صحيفة البيان، د. المناعي يعرب عن أمله في تجاوز ألاقتصاديات العربية أحداث سبتمبر، 2002/4/24.

2- التضخم في الدول الغربية: لأنه يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لهذه الارصدة. وهكذا تتولى معدلات التضخم المرتفعة بالدول الغربية الرئيسة أعادة ترتيب الاوضاع ألاقتصادية الدولية لصالحها.للمزيد ينظر: عبد الخالق فاروق حسن، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[46] د. منصور الراوي، تركيز الثروة العربية وبعض قضايا السكان في الوطن العربي، سلسلة آفاق، رقم 10، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص51.

[47] د. مظهر محمد صالح، هل تفتعل أمريكا أزمة مالية مع العرب، 2001، ص2.

http://www.uruklink.net/jumhuriya/11005/page03-1.htm

من الجدير بالذكر إنه في 1977/1/28 صدر قانون (الصلاحيات الاقتصادية خلال الازمات المالية) في الولايات المتحدة يمكن رئيس الجمهورية من السيطرة على هذه الاموال في الوقت الذي يرى فيه إن هناك ما يشير إلى سحبها من الاقتصاد الامريكي. وأمتدت الحملة وأستقرت في أروقة الكونغرس، وهكذا وقعت الارصدة العربية ولاسيما الخليجية في مصيدة أحيكت بعناية بحيث فقد أصحاب هذه الاموال القدرة على السيطرة عليها وتوجيهها كيفما شاؤوا و خاصة في قضية الصراع العربي - الصهيوني. ينظر: د. عبد الخالق فاروق حسن، مصدر سبق ذكره، ص 88.

[48] د. حميد الجميلي، الامن المالي والاستثمار العربي، مجلة دراسات أقتصادية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص12-13.

[49] أدريانو بينايون، العولمة نقيض التنمية، دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ترجمة: جعفر علي السوداني، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص267.

[50] د. صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الاجنبية... المسوغات والاخطار، سلسلة المائدة الحرة، رقم25، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص7.

[51] د. خليل أبراهيم السامرائي، تطور المفاهيم الستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي في كتاب (العرب والقوى العظمى:العرب والولايات المتحدة الامريكية)، سلسلة المائدة الحرة، رقم 1، بيت الحكمة بغداد، 1998، ص18.

[52] عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص372.

[53] د. حسن عبد الله و د. عبد الله يوسف، مصدر سبق ذكره، ص36.

[54] د. حسن حمدان العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص 65.

[55] صحيفة البيان، اكسون موبيل تأمل بالفوز بمشروع في السعودية تكلفته 15 مليار دولار، 2001/4/17.

[56] صحيفة البيان، العلاقات الاقتصادية الامريكية الخليجية على رأس أجندة بوش، مصدر سبق ذكره، ص4

[57] د. حسن عبد الله و د. عبد الله يوسف، مصدر سبق ذكره، ص36.

[58] أياد هلال حسين، مصدر سبق ذكره، ص20.

[59] د. حسن عبد الله و د. عبد الله يوسف، مصدر سبق ذكره، ص36.

[60] د. خالد عبد الله الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص68.

[61] أحمد محسن، مؤكدا أهمية الجولة الجديدة للمفاوضات الخليجية الامريكية اليوم بأبو ظبي فاهم القاسمي: تصحيح الخلل في المبادلات التجارية مع أمريكا في قائمة الاولويات، 17/ تشرين الاول / 1999.

[62] اسامة جبار مصلح، مصدر سبق ذكره، ص120.

[63] المصدر نفسه، ص304.

[64] صحيفة البيان، الدفاع والمصالح القومية في مقدمة اولويات الرئيس الجديد، 2001/1/24.

[65] د. حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي: دراسة استشرافية، قضايا خليجية، العدد3، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1999، ص25.

الفصل الثاني

مظاهر الوجود العسكري الأمريكي
في منطقة الخليج العربي

مـدخـل

يعد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي حالياً أضخم وجود مباشر من نوعه تمتلكه الولايات المتحدة في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يسبق أن كانت منطقة الخليج العربي مسرحاً لتجمع ضخم وهائل من القوى العسكرية البرية والبحرية والجوية كالذي تشهده في الوقت الحاضر مما جعل هذا الوجود يحتل أهمية خاصة ومساحة كبيرة من الاهتمام سواء من حيث حجم هذا الوجود العسكري أو من حيث مستقبله ومداه الزمني، ونفقاته والحساسيات التي يثيرها. بالوقت الذي أكدت فيه الولايات المتحدة عزمها على الاحتفاظ بحجم وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي للتعامل مع (مخاطر) و(تهديدات) تبالغ في تصويرها لدول المنطقة، ومن أجل ذلك تطرح الإدارة الأمريكية مشاريع عسكرية متعددة مع دول مجلس التعاون الخليجي[1].

ولإبراز ما تقدم يمكن تقسيم هذا الفصل على المباحث الآتية:

الأول: القيادة المركزية الأمريكية.

الثاني: القواعد والتسهيلات العسكرية.

الثالث: الترتيبات الدفاعية الأمريكية الأخرى في منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: القيادة المركزية الأمريكية

يقع مقر القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) في قاعدة ماكديل في مدينة تامبا بولاية فلوريدا، وقد أنشئت هذه القيادة من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) في كانون الأول /1983 كتطوير لقوة الانتشار السريع التي أسسها الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) عام 1980، وهي مزودة بمعدات عسكرية متطورة تستخدمها قوات هذه القيادة[2].

أما أبرز الأسباب التي قادت إلى تشكيل هذه القيادة هي:

1- سقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة في إيران عام 1979، واستبداله بحكومة دينية ذات توجهات معادية للولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى إنزال ضربة قاصمة بالتخطيط الاستراتيجي الأمريكي المتعلق بالمنطقة، نظراً لما كانت تتمتع به الولايات المتحدة في إيران من تسهيلات عسكرية واستخباراتية ومحطات للتنصت ضد الاتحاد السوفيتي، فضلاً عما كانت تمثله من حاجز جغرافي عازل للاتحاد السوفيتي عن الخليج العربي.

2- الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/1979الذي وصفه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بأنه أكبر خطر على السلام العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد نظر الاستراتيجيون الأمريكان إلى هذا الغزو على أنه دليل أكيد على حقيقة الأطماع السوفيتية في الخليج العربي وتهديد للمصالح الأمريكية فيها[3].

وتحتفظ القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) بضباط ارتباط مع أقطار المنطقة الواقعة ضمن مسؤوليتها من خلال السفارات الأمريكية الموجودة في هذه الأقطار. وباستثناء المقرات الرئيسة يتألف المركز الذي يدير هذه القيادة من (1000) عسكري. أما عدد القوات الأمريكية المنتشرة في (منطقة مسؤوليتها) والتابعة لهذه القيادة فيتراوح بين (17.000-25.000) مقاتل، فضلاً عن الوجود المستمر لمجموعة من

الطائرات المقاتلة والبرمائيات الأمريكية. كما تمتلك هـذه القيـادة مكاتـب مسـاعدة أمنيـة في (14) دولة في (منطقة مسؤوليتها). وتعمل على إدارتها من قبلها مباشرةً[4].

وقد عدت قوات هذه القيادة ملائمة لمواجهة مختلـف التهديـدات المحتملـة في منطقـة الخليج العربي بما في ذلك التهديدات الداخلية أي محاولات الثورة والتمـرد الهادفـة إلى قلـب الأنظمة الحليفة الموالية للغرب وللحروب الإقليمية التي قد تنشب بين دول المنطقة وأي غزو خارجي محتمل. وقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالـد ريغـان) بقولـه: (إن التـدخل يجب أن يتم عندما تتعرض منطقة الخليج العربي لعدم الاستقرار لأسباب محليـة أو إقليميـة أو خارجية)، وأضاف قائلاً: (إن الولايات المتحدة سترد بكل قواتها العسـكرية التـي ينبغـي أن تكون حاضرة هناك ضـد أي تغيـير في الوضـع الـراهن في الخلـيج)[5]. وبـذلك أصبح التـدخل الوسيلة الفاعلة بيد الولايات المتحدة لضمان مصالحها في هذه المنطقة.

وتعد القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) في غايـة التنظـيم[6]. وهـي تعتمـد على المهارات القتالية لوحداتها فكل وحدة لـديها قـدرات قتاليـة خاصـة تـدعم الاسـتراتيجية العسكرية الأمريكية في هذه المنطقة. وتقوم هذه القيادة بجميع النشاطات اليومية كالمراقبة والتحليـل العسـكري للأحـداث العسـكرية والسياسـية في (منطقـة مسـؤوليتها)، والممارسـات التدريبية[7].

كما تقوم هذه القيادة بالعمليات آلاتية[8]:

1- توفير الخدمة العامة من قبل دائرة الشؤون العامة.

2- تقديم المعلومات مـن خـلال شـبكة المواقـع المعلوماتيـة (الانترنيـت) وتوزيعهـا بـين المقرات التابعة لهذه القيادة لاعتمادها.

3- إدارة المعلومـات المستحصـلة وفقـاً للأهـداف الإحصـائية. إذ تسـتخدم القيـادة برامجيات مدعومة بإحصاءات رقمية موجزة على درجة عالية من التقنية من خلال نظـام

الحاسوب لأغراض تقييم المعلومات وتحديد حجم وطبيعة المشكلات في المنطقة.

4- ولأغراض أمنية تعمل هذه القيادة على ضمان المعلومات المقدمة إلى جميع مقراتها من خلال مراقبة شبكة المعلومات ولمعرفة المحاولات غير المشروعة والسيطرة عليها باستخدام برامجيات حاسوبية خاصة.

وما تجب الإشارة إليه أن قوات هذه القيادة مدربة بصورة خاصة على حرب الصحراء، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد أن تشكيل تلك القوة كان بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وهذا ما حدث فعلاً خلال حرب الخليج الثانية في عام 1991[9]. وما يعزز هذا الاتجاه ما قام به القائد الأسبق لهذه القيادة الجنرال (نورمان شوارزكوف) من مناورات (نظرة من الداخل) خلال المدة 1990/7/9 إلى 1990/8/4، والتي جرت في فورت براغ وحقول (Duke) في فلوريدا، والتي عبرت عن مشاهد لمواجهة العراق والتحرك نحو منطقة الخليج العربي للسيطرة على الثروات النفطية[10].

أما المبادئ العامة التي حكمت عمل القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) فهي[11]:

1- إن هذه القيادة على قدر كبير من الضرورة التي لا يمكن الاستغناء عنها ضمن سياسة الولايات المتحدة الموضوعة إزاء المنطقة العربية عامةً ومنطقة الخليج العربي خاصة.

2- أن منطقة الخليج العربي هي الإطار الأكثر تحديداً وخصوصية لعمل هذه القيادة.

3- أن الهدف من إنشاء هذه القيادة يكمن في تزويد الولايات المتحدة هناك بخيار عسكري جدي يتمتع بالمصداقية وبقدرة قتالية وعملياتية تتضمن المشاركة المباشرة في الدفاع عن المصالح الغربية الحيوية ضد أية تهديدات داخلية أو خارجية.

أما مهام هذه القيادة فهي قيادة قواتها بالاشتراك مع هيئة الأركان المشتركة ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، والشركاء الإقليميين أي حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة[12]. وهذه المهام هي[13]:

1- التدخل المباشر من خلال وجودها المستمر بهدف تعزيز الأمن الإقليمي والاستقرار الأمني في (منطقة المسؤولية).

2- الاستعداد للرد السريع على أي عمل عسكري.

3- تهيؤ القيادة لمواجهة التحديات التي تواجهها في الحاضر والمستقبل. وكل ذلك من اجل حماية المصالح الأمريكية في (منطقة المسؤولية).

علماً أن القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) هي واحدة من تسع قيادات تقع تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون). ويتبع قائد هذه القيادة مباشرةً وزير الدفاع الأمريكي ورئيس الولايات المتحدة[14].

وفي ضوء ما تقدم ستتم دراسة هذه القيادة على المحاور آلاتية:

المطلب الاول: منطقة مسئولية القيادة

قبل إنشاء القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) كانت قوة الانتشار السريع مسؤولة عن منطقة الخليج العربي، وبعد أن تأسست هذه القيادة في عام 1983 توسع نطاق عملها ليشمل (19) دولة، وقد تغيرت هذه الحدود مرة أخرى عام 1996 عندما أضيفت جزيرة سيشيل وجزء كبير من المحيط الهندي إلى (منطقة المسؤولية). وفي 1999/10/1، أضيفت إليها الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي الخمسة والواقعة في وسط أسيا إلى (منطقة مسؤولية) هذه القيادة وهذه الدول هي: كازخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، تركمانستان واوزبكستان، وبذلك أصبح مجموع هذه الدول (25) دولة[15]. (أنظر الخارطة رقم1).

وتعد المنطقة التي تقع ضمن نطاق عمل القيادة المركزية الأمريكية (USCNTCOM) بالكامل أكبر من الولايات المتحدة، إذ تمتد لتحتل مساحة أكثر من (3.100) ميل من الشرق إلى الغرب و(3.600) ميل من الشمال إلى الجنوب، كما تحتوي على سلسلة جبال يصل ارتفاعها إلى ما يفوق (24) ألف قدما، وتقع المناطق الصحراوية تحت مستوى سطح البحر وبمعدل درجة حرارة تصل إلى أكثر من (130) درجة فهرنهايتية[16]. ويقدر مجموع سكان هذه المنطقة بنحو (428) مليون نسمة، تكون فيما بينها (17) مجموعة عرقية وست لغات أساسية ومئات اللهجات المحلية مع تباين واسع جداً في دخل فرد كل دولة منها[17].

وقد عد الجنرال (نورمان شوارزكوف) في بيان له إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في 1989/4/20 المنطقة الواقعة تحت مسؤوليته مسرحاً استراتيجياً في زمن الحرب وزمن السلم على السواء فهي كما قال: (حيوية لأمننا القومي)[18]. إذ تضم أكثر من (65%) من الاحتياطي النفطي العالمي الذي يعد المادة الأهم من الناحية الأمنية بما له من دور حيوي في الاقتصاد العالمي. كما تضم هذه المنطقة الطرق البرية وأهم

الممرات البحرية كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وبحكم الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة فهي تربط (الشرق الأوسط) بأوروبا وجنوب أسيا وشرقها وغربها[19].

وتشكل الدول الـ(25) التي تضطلع القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) بالمسؤولية عنها أربع مناطق في العالم، موزعة على النحو الآتي[20]:

1- شبه الجزيرة العربية والعراق: وتضم البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، الإمارات، السعودية، اليمن والعراق، وتعد أهم منطقة لدى القيادة المركزية بحكم ما تمتلكه من ثروات نفطية هائلة وأهمية موقعها الاستراتيجي فضلاً عن عقود الشراكة الثابتة مع دول شبه الجزيرة العربية. وأغلب هذه الدول ترحب بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، لذا فهي تتيح للولايات المتحدة حرية الوصول إلى الموانئ والقواعد الجوية والبحرية وتسهيل نقل وإقامة الجنود الأمريكيين.

2- شمال البحر الأحمر: وتضم مصر والأردن. وتسعى الولايات المتحدة إلى إبقاء العلاقات قوية مع هاتين الدولتين بحكم جهود التطبيع مع الكيان الصهيوني من جهة ولحث الأقطار العربية الأخرى لكي تحذو حذوها.

3- القرن الأفريقي وبعض المناطق المحيطة به: وتضم أثيوبيا، إرتريا، جيبوتي، كينيا، الصومال، السودان وجزر سيشيل. وتعاني دول هذه المنطقة من مشكلات وصراعات حدودية وكوارث إنسانية، وترى الاستراتيجية الأمريكية أن وجودها العسكري في هذه المنطقة يساعد على الاستقرار ويشجع على تطوير اقتصاد هذه المدن.

4- جنوب ووسط آسيا: وتضم أفغانستان، كازخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، تركمانستان، اوزبكستان، إيران وباكستان.

وترى الاستراتيجية الأمريكية أن التعاون مع دول أسيا الوسطى لا يقدر بثمن. وذلك لأنها منطقة تتمتع بأهمية جيوبوليتيكية خاصة، فمن الناحية الاقتصادية تتمتع دول أسيا الوسطى بموارد طاقة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، وعلى الرغم أن

احتياطي نفط بحر قزوين لا يقارن باحتياطي نفط الخليج العربي، إلا أنه ذو درجة جودة ممتازة[21]. ومن ناحية أخرى تحظى دول أسيا الوسطى بأهمية استراتيجية خاصة للولايات المتحدة، فمنطقة أسيا الوسطى تشكل (البطن الرخوة) لروسيا الاتحادية[22]. كما أنها قريبة من دول تعدها الولايات المتحدة أعداء لها في الحاضر والمستقبل القريب كالصين وكوريا الشمالية[23]. وما يؤكد أهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) في عام 1994 بقوله: (إن منطقة بحر قزوين ذات أهمية استراتيجية لواشنطن)[24].

ولهذا سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء قوة عسكرية مدربة قادرة على تلبية احتياجات السلام وحفظه في المنطقة[25]. وأخذت تعمل على توطيد العلاقات العسكرية مع الدول الرئيسة في أسيا الوسطى. علما أن القائد والمحرك لهذه الصلات الوثيقة هو برنامج الحلف الأطلسي المسمى (برنامج المشاركة من اجل السلام) والذي انضمت إليه كافة دول أسيا الوسطى تقريبا.

وحول هذا البرنامج قال (هنري كيسنجر)*: (إن هذا البرنامج يعد بشكل أساسي برنامجا علاجيا)، يهدف إلى توفير الطمأنينة النفسية[26]. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل أقامت في منطقة أسيا الوسطى العديد من القواعد والتسهيلات العسكرية، فضلا عن التدريبات المشتركة والخطط العسكرية والأمنية الخاصة بهذه المنطقة[27].

أما أبرز أهداف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى فهي:

1- الحيلولة دون هيمنة روسية جديدة على المنطقة ولاسيما على نفطها. مما يوفر لروسيا أموالا طائلة تمكنها من تطوير اقتصادها، ولكي لا تتحول روسيا إلى مزود رئيس ومباشر للنفط إلى أوربا والدول الأخرى.

2- ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم من خلال شركات أمريكية[28].

3- احتواء إيران وإعادة تقوية الدور التركي في هذه المنطقة[29].

المطلب الثاني: مكونات القيادة

تعد القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) عنصرا أساسيا من العناصر الخمس المكونة لمركز قيادة الأفرع الرئيسة للقوات الأمريكية، ففضلا عن قيادة العمليات الخاصة المشتركة فإن جميع الأفرع العسكرية الأربعة تزود القيادة المركزية بقيادات تابعة لها تشكل فيما بينها نظم الحرب والتدخل الأولية لها من أجل إنشاء قيادة فاعلة في وقت الحرب[30]. وهذه القيادات هي:

أولا: القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي (US ARCENT):

تأسست القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي (ARCENT) والتي تسمى أيضا بالجيش الثالث الأمريكي في آب/1990 في الرياض في السعودية مع بدء الاستعدادات العسكرية التي سبقت حرب الخليج الثانية في عام 1991، وكانت مهمة الجيش الثالث الأمريكي في ذلك الوقت تتمثل في نشر الجنود إلى مسرح العمليات[31]. ويقع مقر هذه القيادة في مدينة مكفيرسون بولاية جورجيا الأمريكية وهي مسؤولة عن الرد السريع المرن لأي عمل عسكري، وتقوم هذه القيادة بوضع قوات هذه المعركة تحت أهبة الاستعداد. وتهيئة المتطلبات اللوجستية الضرورية من اتصالات، وهندسة ودعم طبي وكافة التسهيلات الأخرى مما ينعكس على قوة الجيش الأمريكي على القيام بالمهمات الخاصة والمطلوبة[32].

والجنود الذين ينظمون إلى هذه القيادة ينقسمون على ثلاث فئات هي: الوحدات الدائمة والوحدات الإضافية والوحدات المتناوبة[33]. وعلى الرغم من أن قوات هذه القيادة توجود بشكل دائمي في (منطقة المسؤولية) إلا أن مقراتها تتمركز في ثلاث دول وهي الكويت والسعودية وقطر[34]. وعلى النحو الاتي:

أ-الكويت:

يقع مقر القيـادة المركزيـة لقـوات الجـيش الأمـريكي في الكويـت (ARCENT-KU) في (معسكر الدوحة) الذي يعد نقطـة الارتكـاز الأساسـية لهـذه القـوات منـذ انتهـاء العمليـات العسكرية في شباط/1991، كـما تتمتـع هـذه القيـادة بكافـة التسـهيلات المقدمـة مـن وزارة الدفاع الكويتية استناداً إلى اتفاقية الدفاع الموقعة بين الولايات المتحدة والكويت عـام 1991، وهذا ماجعل (معسكر الدوحة) وحـدة تجهيـز أساسـية لقـوات الجـيش الثالـث الأمـريكي في منطقة الخليج العربي، إذ تحتفظ القيادة المركزية لقوات الجيش الثالث الأمـريكي في الكويـت (ARCENT-KU) على اكثر مـن (3000) مركبـة عسـكرية مختلفـة الأنـواع تابعـة للولايـات المتحدة[35].

أما مهمة القيـادة المركزيـة لقـوات الجـيش الأمـريكي في الكويـت (ARCENT-KU) أو الجيش الثالث الأمريكي فهي[36]:

1- الحفاظ على وجود القيادة المركزية.

2- حماية قوات الجيش الأمريكي الملحقة في الكويت.

3- إسناد القوات الأمريكية وتنظيمها والسيطرة عليها.

4- تقديم التسهيلات اللوجستية والعسكرية إلى القوات المهيئة للانتشار السريع وتحديد مسؤولية الوحدات العسكرية في الكويت.

5- تحديد الموانئ المخصصة لاستقبال العدد وإيصالها إلى (معسكر الدوحة).

6- وضع أسس لأية معركة. فكل وحدات الأجهزة والمعدات مهيئة لعمل وقائي.

7- تهيئة العدة والتجهيزات ووسائل النقل الثقيلـة، وتوصـيل الإمـدادات العسـكرية إلى الصحراء للتدريب على أي عمل طارئ وهذا هو الوجه النهـائي للعمـل في القاعـدة الأمريكيـة (كابال) في الكويت.

8- الدمج الفني للوحدات القادمة مع الخطة الدفاعية الكويتية والتدريب على المستوى الفردي والجماعي.

وحول تجهيزات القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في الكويت (ARCENT-KU) فهي مجهزة بكافة المعدات العسكرية من دبابات ومدفعية ومركبات قتالية وأجهزة تنظيمية وهندسية وأجهزة أخرى للمراقبة. ويعمل لدى هذه القيادة وحدات عسكرية متعددة أبرزها كتيبة المعدات القتالية (FSC) المسؤولة عن تكامل وتنسيق جميع النشاطات الخاصة في الكويت، وهي مسؤولة أيضاً عن استقبال وتخزين وإصلاح المعدات والتجهيزات العسكرية الموجودة في الكويت، كما تقوم ببرامج صيانة لضمان الاستعداد العملياتي لهذه المعدات التي تستخدمها القوات الأمريكية في أثناء حالات الطوارئ والتدريبات[37].

ب -السعودية:

تأسست القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في السعودية (ARCENT- SA) بشكل رسمي في تموز/1992، وأخذت على عاتقها القيام بدور مزدوج هما قيادة قوة الدفاع الجوي (باتريوت) داخل السعودية وخارجها من ناحية، ونشر قوات متقدمة لهذه القيادة فضلاً عن مسؤوليات لوجستية متعددة من ناحية أخرى. وكان مقر هذه القيادة في بادئ الأمر في (أبراج الخبر)، وبعد تفجير هذه الأبراج في حزيران/1996 أعادت هذه القيادة نشر قواتها في مواقع أكثر أماناً في المنطقة الشرقية من السعودية. ومع ازدياد حجم هذه القيادة أعادت نشر مقراتها من المنطقة الشرقية في ربيع 1998 إلى موقعها الحالي في الرياض، وتحتفظ هذه القيادة بدفاعاتها الصاروخية (باتريوت) التي تعمل على مدار (24) ساعة، كما تحتفظ بمجموعة من الجنود والفنيين المدنيين ومعدات بقيمة مليار دولار[38].

أما مهمة القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في السعودية (ARCENT- SA) فهي[39]:

1- نشر وتنسيق عناصر هذه القيادة في السعودية.

2- نصب صواريخ (باتريوت) المضادة للصواريخ البالستية في السعودية والأمارات والكويت ومواقع أخرى في جنوب غرب آسيا.

3- قيام القيادة بالسيطرة والحماية لقوات الجيش الملحقة في السعودية والكويت.

4- تنظيم الوحدات المنشئة لهذه القيادة والقوات الأمريكية الأخرى والقوات المتحالفة معها في السعودية.

5- ضمان وجود ضباط ارتباط مع التنظيمات المدنية والعسكرية الرئيسة في (منطقة المسؤولية) لتحقيق الأهداف المشتركة.

ويتمركز الجنود والمدنيون الدائميون المنضمون إلى هذه القيادة بشكل أساسي في (قرية الإسكان) وهي مزودة بكافة وسائل الراحة في حين يتمركز البعض الآخر في قاعدة (الأمير سلطان الجوية) ويعملون فيها ويوجود فيها مساكن دائمية مخصصة للجنود الأمريكان وبكامل وسائل الراحة[40].

ج- قطر:

في ايلول/1995 تم إنشاء القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في قطر (ARCENT-QA) وتم استقبال الكتائب العسكرية المعدة لذلك خلال أربعة أشهر وفي كانون الثاني/1996 وسعت هذه القيادة قواتها في قطر كي تكون قاعدة لفرقة عسكرية حول شبه الجزيرة العربية ومن أبرز وحدات هذه القيادة هي المجموعة الخامسة من احتياطي الجيش الخاص بالحرب (AWR-5) والمجموعة الثالثة من احتياطي الجيش الخاص بالحرب (AWR-3)[41]. وكتيبة المعدات المقاتلة (CEB) المسؤولة عن عملية دمج وتنسيق وتنظيم النشاطات العسكرية الأمريكية في قطر، فضلاً عن مسؤولية استلام المعدات العسكرية وخزنها والحفاظ عليها[42]. إلى جانب

الوحدات البحرية الإضافية ومجموعة برمائية أخرى، بهدف تأمين وتعزيـز الأمـن للتسـهيلات والجنود الأمريكان[43].

وتتركز مهمة القيـادة المركزيـة لقـوات الجـيش الأمـريكي في قطـر (ARCENT-QA) في الاحتفاظ بوجود متقدم وممارسة القيادة والسيطرة على القـوات الأساسـية والإضـافية، فضـلاً عن المهام الآتية[44]:

1- استقبال المعدات والجنود.

2- وضع التجهيزات العسكرية على شـكل مراحـل وخاصـة المعـدات القتاليـة والوقائيـة والمراقبة.

3- القيام بالاستطلاع والتدريب ونشر القوات على المواقع عبر الصحراء وخاصةً في حالات الطوارئ.

4- دمـج الوحـدات العسـكرية فنيـاً عـبر خطـة دفاعيـة مهيئـة مسـبقاً وعـلى جميـع المستويات.

ثانياً: القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية (USCENTAF):

يقع مقر هذه القيادة في قاعة شاو الجوية جنوب ولاية كارولينا الأمريكيـة، ويقـع عـلى عاتقها تنفيذ مخططات العمليات الخاصة وتوفير غطاء جوي يشمل كل المناطق التي توجـود فيها القوات الأمريكية والمتحالفة معها في (منطقة المسؤولية)، وتمتلـك هـذه القيـادة أحـدث الطائرات ذات التقنية العالية، وطائرات الاستطلاع الاستراتيجي، وتقوم هـذه القيـادة بجمـع المعلومات الاستخبارية، وهي مهيئة للرد الفعلي الحقيقي، ولهذه القيادة القدرة عـلى تأهيـل القواعد الجوية في المنطقة لتكون أكثر تطوراً، كما تم نشر قوات جويـة وقـوات أخـرى تابعـة لهذه القيادة لممارسة العمليات التدريبية[45].

ثالثاً: القيادة المركزية لمشاة البحرية الأمريكية (USMARCENT):

يقع مقر هذه القيادة في معسكر سمث في ولاية هاواي الأمريكية. ويقع على عاتق هذه القيادة إدارة العمليات البحرية وقيادة الهجوم البحري والتحقق من القدرة على ذلك وبمساعدة من القوات البرمائية الأمريكية الموجودة في (منطقة المسؤولية) والمنظمة من قبل قوات المهمات البرية (MAGTAF) ذات القدرة على تنفيذ العمليات الخاصة، ولقوات هذه القيادة القدرة على الردع وإدارة أية معركة ضمن (منطقة المسؤولية)، فضلاً عن المشاركة في النشاطات التدخلية[46].

رابعاً: القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية (USNAVCENT):

يقع مقر هذه القيادة في (المنامة) عاصمة البحرين. وتقوم هذه القيادة بالعمليات الملاحية في (منطقة المسؤولية). ويغطي نشاط هذه القيادة (70%) من مجمل (منطقة المسؤولية)، ومن خلال التدريبات الكثيرة التي تنفذها هذه القيادة أصبحت لها القدرة على تنفيذ أية عملية عسكرية بنجاح وردع أي تهديد على المنطقة وتأمين خطوط المواصلات البحرية، ومن الجدير بالذكر أن هذه القيادة شاركت في تنفيذ العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق عام 1991. أما قوات هذه القيادة فإن الغالبية العظمى مؤلفة من مجموعة من المقاتلات العسكرية المحمولة جواً (CVBG) ومجموعة الاستعداد البرمائي (ARG) والغواصات والدوريات البحرية وطائرات الاستطلاع والسفن اللوجستية. ولهذه القيادة القدرة على الانتشار في مناطق واسعة بغية أن تسهم بالدور الأساس في تنفيذ خطة أية حملة عسكرية وإنجاحها من خلال أسبقية الوجود العسكري في البحار والأراضي الساحلية والمناطق الأخرى[47].

خامساً: مركز قيادة العمليات الخاصة (SOCCENT):

يقع مقر هذه القيادة في قاعدة ماكديل في مدينة تامبا بولاية فلوريدا المريكية، ويقع على عاتق هذه القيادة المهام الآتية[48]:

1- تنفيذ استراتيجية القيادة المركزية من خلال المبادرات والبرامج المشتركة مع الدول المضيفة للوجود العسكري الأمريكي.

2- توجيه الارتباطات المباشرة مع الدول المضيفة والعمل على صياغة الإجراءات العملياتية للقوات المتحالفة معها.

3- كما يتضمن برنامج القيادة القيام بالمناورات والتدريبات المشتركة المنظمة سنوياً مع هيئة أركان القيادة بغية زيادة الثقة والتأثير داخل المنطقة من خلال الاتصال العسكري والتدريب على مستوى الوحدات. ومن برامج هذه القيادة أيضاً تقديم الدعم الإنساني وعمليات حظر تجارة المخدرات.

4- تعزيز مواقع المعركة بمعدات عسكرية خاصة. كما تقوم قوات هذه القيادة بدوريات عسكرية في الصحراء. وغالباً ما تكون هذه القيادة على استعداد تام استناداً إلى مبدأ (القدم في الباب).

ومن الجدير بالذكر ان هذه القيادة تتمتع بمرونة جيدة في تنفيذ هذه المهام والعمليات الخاصة التي تقوم بها. من خلال العلاقات الجيدة التي تسعى هذه القيادة الى المحافظة عليها مع أغلب اقطار (منطقة المسؤولية)، ويتم اختيار ضباط ارتباط هذه القيادة من قبل السفارات الامريكية المتواجدة في دول (منطقة المسؤولية). وتقع عليهم مسؤولية قيادة العمليات الخاصة، وتنفيذ التدريبات والمناورات المشتركة . مما يقلل من عبئ نشاطات كوادر السفارة، كما تقوم هذه القيادة من خلال وحدة خاصة تعرف بـ(وحدة التبادل الصغيرة - SNE) بجلب مجموعات صغيرة من اقطار (منطقة المسؤولية) للتدريب مع مركز قيادة العمليات الخاصة (SOCCENT) لتشجيع الممارسات التدريبية من خلال استخدام التسهيلات العسكرية الأمريكية في (منطقة المسؤولية)[49].

المطلب الثالث: استراتيجية القيادة واهدافها

إن استراتيجية القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) مستمدة من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتوجهاته والاستراتيجية العسكرية الأمريكية، إذ تقوم هذه القيادة بتنظيم هذه الاستراتيجيات ومن ثم تنسيق برامجها مع الإدارة الأمريكية وكذلك مع حلفائها لتعزيز التعاون وتحقيق المقاصد المنوط بها تحقيقها من خلال الوجود العسكري الأمريكي المستمر في هذه المنطقة، والاستعداد للقتال حتى في وقت السلم ضمن برامج خاصة معدة للتدخل[50].

ولدعم هذه الاستراتيجية وحماية المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها وأصدقائها في هذه المنطقة، فإن القيادة المركزية الأمريكية ((USCENTCOM) أعدت استراتيجية خاصة بهذه المنطقة ترتكز على ثلاثة محاور هي[51]:

اولاً: الحرب: وتشمل الاتي:

1- الدخول في أية حرب محتملة لحماية المصالح الأمريكية في (منطقة المسؤولية) لاسيما التي تتضمن حرية تدفق النفط وحرية الملاحة وضمان الأمن والاستقرار.

2- تطوير القواعد العسكرية وإبقاء عدد من قواتها المسلحة للرد على العمليات العسكرية المتوقعة. وبالشكل الذي يمكنها من تلبية كافة العمليات العسكرية.

3- التلويح باستخدام القوة لردع الصراعات الإقليمية التي تضر بالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة من خلال وجودها المباشر والمستمر، والمناورات والتدريبات المشتركة وإجراءات التحصين الأخرى. لتعزيز وبناء (الثقة المتبادلة).

4- الحفاظ على استعداد القيادة للقتال لكسب أي حرب بشكل حاسم وعلى كافة مستويات الصراع.

5- حماية عناصر قوة القيادة المركزية بتوفير مستوى مناسب لها من الأمان والسلام.

ثانيا: التدخل: وتشمل الآتي:

1- الحفاظ والدعم والمشاركة في تحالفات وجهود أمنية مع القوات المتحالفة بالشكل الذي يضمن المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في (منطقة المسؤولية).

2- تطوير ودعم القدرة العسكرية للقيادة المركزية في (منطقة المسؤولية).

3- دعم الجهود وترسيخها في (منطقة المسؤولية) لمقاومة ما يسمى مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وحرب المعلومات وتجارة المخدرات.

4- إقامة علاقات ودية مع قادة المنطقة العسكريين والسياسيين.

5- تطوير مناهج التدخل الإقليمي المتكامل بالتعاون مع حلفائهم من خلال القيادات الموحدة والمنظمات غير الحكومية.

ثالثاً: التنمية: وتشمل الآتي:

1- تطوير ودعم الجهود البيئية والإنسانية لتوفير استجابة سريعة في الأزمات والكوراث البيئية والإنسانية.

2- إعلام القادة والرأي العام الأمريكي بأهمية (منطقة المسؤولية) بالنسبة للمصالح الأمريكية

3- إنشاء مناخ إيجابي لقادة القيادة المركزية يشجع على الابتكار وتطوير (قادة المستقبل) من خلال تقديم مستوى حياة رفيعة لهم وتنمية قدراتهم.

4- المساهمة في تطوير مفهوم نظام التنمية. وتقييم القدرات العملياتية.

5- ضمان التأهب الأمني والاحتراس على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أما أهداف القيادة المركزية الأمريكية (USC ENTCOM) فقد حددها القائد

الأسبق لهذه القيادة الجنرال (نورمان شوارزكوف) بالآتي[52]:

تقوية الاستقرار الإقليمي بفرض نفوذ الولايات المتحدة من خلال حضورها العسكري ومساعداتها.

1- الحفاظ على قدرة العالم الحر على الوصول إلى مصادر النفط في منطقة الخليج العربي.

2- الحد من قدرة الحكومات غير الصديقة على زعزعة استقرار الحكومات الصديقة والحليفة أو هدمها.

3- ردع أي عدوان خارجي.

وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف مايأتي[53]:

1- الاستجابة السريعة لإرشادات الإنذار بالخطر.

2- تطوير القدرات الحركية التي تسمح بإرسال القوات بسرعة إلى منطقة الخليج العربي، وإدامة هذه القوات بخطوط اتصالات جوية وبحرية متعددة.

3- الحصول على موافقة لإقامة مواقع برية لغرض التمركز المسبق للمعدات والتجهيزات وتطوير هذه المواقع.

4- الحصول على حقوق استخدام الفضاء الجوي واستخدام تسهيلات من عدد من الأقطار الصديقة والحليفة.

5- تأمين خطوط مواصلات جوية وبحرية طويلة لإدامة العمليات القتالية.

6- الحصول على حق استخدام مطارات جوية وموانئ مختارة وتطويرها.

7- الحصول على اتفاقيات دعم اضافية مع أقطار مضيفة أخرى على الطريق إلى منطقة الخليج العربي ومنها.

8- تحسين قدرات القيادة المركزية على تحميل وتفريغ الشحنات وذلك للتعويض عن الافتقار إلى البنية التحتية المحلية والفنيين المدربين المحليين.

9- تأمين إمدادات الماء والخدمات الطبية والاتصالات والنقليات لظروف عمليات قتالية فردية وتقشفية.

وفي الحقيقة أن القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) التي تم تنظيمها وإمدادها بالمساعدات الكافية والضرورية من قبل الولايات المتحدة بالشكل الذي أصبحت فيه قادرة على حماية المصالح الأمريكية في (منطقة المسئولية) إنما تمثل تهديداً جدياً لشعوب هذه المنطقة ولجميع أشكال الحركات المتنامية ولاسيما الوطنية المعادية للولايات المتحدة[54].

المبحث الثاني: القواعد والتسهيلات العسكرية

مما لا شك فيه أن القواعد والمنشات والتسهيلات العسكرية الأمريكية وشكل انتشارها في العالم أصدق مؤشر على الطبيعة الهجومية لاستراتيجيتها (تنظر الخارطة رقم 2)، إذ عملت الولايات المتحدة خلال المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية على بناء منظومة من القواعد العسكرية غطت أنحاء مختلفة من العالم من أوروبا الغربية حتى الشرق الأقصى في محاولة لاحتواء المد الشيوعي ووراثة الاستعمار القديم (البريطاني والفرنسي) الذي انحسر في أعقاب تلك الحرب[55]. وقد بلغ عدد هذه القواعد والمنشآت والتسهيلات لغاية عام 1993 بنحو (1510) توجد في (35) دولة.

وتكمن القيمة الاستراتيجية - العسكرية للخليج العربي من وجهة نظر الولايات المتحدة في ربطها لقواعدها العسكرية الممتدة من جنوب شرق أسيا مع قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنتشرة في أوروبا الغربية، بما يضمن استمرار حرية حركة السفن والطائرات الأمريكية من منطقة الخليج العربي وإليها.

وتشير الوقائع إلى أن منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة تعد إحدى الفقرات المهمة في سلسلة الاستراتيجية الأمبريالية العاملة في آسيا، لذا سعت بشكل محموم للحصول على القواعد العسكرية والتسهيلات من هذه المنطقة[56].

ولقد اعتمدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المعاصرة على القواعد الجزرية والقواعد العائمة (الأساطيل) فضلا عن القواعد الصحراوية البعيدة عن الأنظار، مع التقليل من الاعتماد على البر وما يصاحبها من مسؤوليات وأعباء سياسية واقتصادية. منطلقة من مبدأ (يجب أن تستخدم الولايات المتحدة القاعدة ولا تسمح للقاعدة أن تستغلها)[57].

إلا أنه يجب التمييز بين المنشآة التي تسمى عمليا قاعدة سواء كانت إدارية أم جوية أم برية أم بحرية أم غيرها وبين وضعها للاستخدام الأجنبي فقد تعطى تسهيلات دون أن

تصبح قاعدة عسكرية أجنبيـة، وعـلى هـذا الأسـاس يطلـق مصـطلح القاعـدة الأجنبيـة عـلى المنشأة التي تكون السيطرة عليها مطلقة للجانب الجنبي، سواء كان ذلك عن طريق الإجبـار أو بمقتضى معاهدة أو اتفاقية. أما التسهيلات فهي اسـتخدام منشـأة أو مكـان تحـت سـيادة الدولة المضيفة لمدة من الزمن ولغرض محدد الاستفادة من إمكاناتها[58].

إلا أنه من الناحية العمليـة أن بعـض دول الخلـيج العـربي التـي منحـت حـق اسـتخدام التسهيلات العسكرية من أراضيها للولايات المتحدة قد أصبحت بحكم الأمـر الواقـع مسـلوبة الإرادة السياسية في فرض سيادتها على هذه المنشأة، مما يشكل اختراقا خطيرا للأمـن الـوطني لهذه الدول ومن ثم على الأمن القومي العربي بصورة عامة.

ومن الجدير بالذكر أن القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي هـي أشـبه بالمستوطنات الصهيونية في فلسطين من حيث المستلزمات والخصـائص مـن مـدارس ومرافـق ترفيهية أي أنها مدن عسكرية بكل مرافقها[59].

وفيما يأتي استعراض للقواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

المطلب الاول: قواعد وتسهيلات الانتشار الرئيسة

1- قاعدة جدة الجوية:

تقع قاعدة جدة الجوية في الجانب الغربي من السعودية على ساحل البحر الأحمر بين (21°، 41، 07) شمالا و(39° 09، 24) شرقا. وهذه القاعدة مزودة بثلاث بطاريات صواريخ (هوك) وبطاريتي صواريخ (اورليكون) وبطارية صواريخ (كروتيل) وبطارية صواريخ (شاهين) وكتيبة (اورليكون) وبطاريات (سابر). ولقد أدت قاعدة جدة الجوية في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 دورا حاسما في ثلاثة مجالات رئيسة وهي[60]:

1- توفير الانتشار السريع لقوات التحالف العسكري.

2- توفير الدعم والمساعدة لهذه القوات من هذه القاعدة.

3- استخدام هذه القاعدة في عمليات قتالية كبيرة ومعقدة.

ويوجود في هذه القاعدة بعثة التدريب العسكري الأمريكية (USMTM) التابعة للقيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) لأغراض التدريب، إذ يقدم أفراد هذه البعثة التدريب والمساعدة لأفراد القوة الجوية الملكية السعودية حول مختلف عمليات الطيران ولاسيما على طائرات النقل (C-130)، إذ تعد قاعدة جدة الجوية موطنا لهذه الطائرات.علما أن هذه القاعدة ذات طبيعة مزدوجة فهي لأغراض الانتشار الرئيس ولأغراض التدريب. ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة مزودة بكافة المستلزمات الطبية والمرافق الترفيهية[61].

2- قرية الإسكان:

تقع هذه القرية في السعودية على بعد (20) كم جنوبي قاعدة الرياض بين (24، 34) شمالا و(46°، 51) شرقا[62]. وفي اب /1990 أقيم في قرية الإسكان آلاف

المخيمات العسكرية لأفراد القوة الجوية الأمريكية، بعد أن قدمت السعودية مناطق للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. ويوجد في هذه القاعدة مجمع سكني مكون من (841) فيلا و(44) برجا عاليا تم بناؤه عام 1983[63]. لأغراض السكن، ويتمتع أفراد القوات المريكية في هذه القاعدة بكافة مستلزمات الراحة، كما يوجود فيها أفراد من القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي (ARCENT-SA) من أجل إجراء المناورات والسيطرة على عمل منظومة صواريخ (باتريوت) في السعودية[64].

وفي1996/8/13 نشرت الولايات المتحدة في قرية الإسكان قوة المهمة المشتركة - جنوب غرب أسيا (JTF-SWA)، وقوات المنظومات الدفاعية الجوية المزودة بالرادرات وشبكات الإنذار. فضلا عن كتيبة المخابرة الـ (54) وهي المسؤولة عن إيصال المعلومات الدفاعية. وفي كانون الثاني/2001 تغيرت مهمة الدفاع الجوي من منظومات (باتريوت) إلى منظوامات أخرى من نوع (TF2-1ADA) لتعزيز قدرات الدفاع الجوي ضد الصواريخ البالستية[65].

3- أبراج الخبر:

تقع أبراج الخبر في السعودية بين (26 °، 16) شمالا و(50°، 12) شرقا، وهي عبارة عن مجمع سكني تم بناؤه من قبل السعودية في عام 1979، قرب مدينة الظهران في المنطقة الشرقية من السعودية، ولم تشغل هذه الأبراج حتى أحداث الخليج في اب/1990. وفي أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 وبعدها سكنت قوات التحالف الأمريكية والبريطانية والفرنسية هذه الأبراج، وتتكون أبراج الخبر من شقق سكنية موزعة على ثماني طوابق كما توجد فيها منشآت إدارية وهي محاطة بسياج وبحواجز كونكريتية[66].

وعندما أنشئت القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في السعودية (ARCENT-SA) في 1992/7 وضع أفراد هذه القيادة في أبراج الخبر، وتم

إعطائهم دورا مزدوجا وذلك من خلال قيادة مهمة الدفاع الجوي داخل السعودية من جهـة، ومسؤوليات لوجستية متعددة من جهة أخرى[67].

وفي 25 /1996/6 وقع انفجار في الجهة الشمالية لأبراج الخبر، وقتـل مـن جـراء الحـادث (19) أمريكيا وإصابة (500) آخرين بجروح من جراء هـذا الهجـوم. وعـلى أثـر ذلـك أعـادت القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في السـعودية (ARCENT-SA) انتشـارها في مواقـع أخرى في قاعدة الأمير سلطان الجوية وقرية الإسكان وقاعدة الظهران. بعد أن تم الاتفاق على إنفاق (200) مليون دولار على هذه المواقع الجديدة لكي تستوعب أكـثر مـن (4000) مقاتـل أمريكي[68].

4- قاعدة الأمير سلطان الجوية:

تقع هذه القاعدة في السعودية في جزء صحراوي يعرف باسم الخـرج، لـذا تسـمى هـذه القاعدة أيضا بقاعدة (الخرج الجوية). على بعد (80) كم جنـوب الريـاض، بـين (24ْ 03، 48) شمالاً و(47ْ، 34، 50) شرقا[69]. وتستضيف هذه القاعدة (4500) جندي أمـريكي وعـدد غـير معروف من الطائرات، وهذه القاعدة كبيرة جدا إذ تقدر مساحتها ب (80) ميلا مربعا، وفيها منشآت كبيرة لحفظ الطائرات. أما مدرج هذه القاعدة فيبلغ طوله (15000) قدم[70]. وخلال التحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية، وجدت الولايـات المتحـدة مـن الضروري تطـوير هذه القاعدة، لذا اشتركت منذ تشرين الاول/1990 ولغاية 1991/3 بـأكثر مـن (25) مشروعـا رئيسا بلغت قيمتها الإجماليـة أكـثر مـن (14.6) مليـون دولار. لتكـون قـادرة عـلى اسـتقبال خمسة أسراب لطائرات مقاتلة. كما تم إقامـة (17) منشـاة وطـرق نقـل ومسـتودع لتخـزين الذخائر، فضلا عن العديد من المخيمات[71].

وفي عام 1997 منحت وزارة الدفاع السعودية عقدا بقيمـة (60.7) مليـون دولار إلى قسم الأنظمة الالكترونية في شركة (نورثروب) الأمريكية من أجل إقامـة أنظمـة للملاحـة الجوية وأنظمة للأنواء الجويـة وأنظمـة اتصـالات في هـذه القاعـدة، وخـلال عـام 1998

و1999 تم بناء عدد من الوحدات السكنية في هذه القاعدة لتسع أكثر من (4000) فـرد مـن القوات الأمريكيـة والمتحالفـة معهـا، وبكلفـة تقـدر تقريبـا بــ(112) مليـون دولار مـن قبـل الحكومة السعودية، وتبقى هذه القاعدة بكل محتوياتها ملكا للسعودية لكنها تدار وتحفـظ من قبل القوات الأمريكية، وفي 1999/6/22 وضع الأمير (سـلطان بـن عبـد العزيـز)- النائـب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع - حجر الأساس لمركز الأمير سلطان الصحي، وقد تبرع بمبلغ (5.87) مليون دولار لهذا المشروع[72].

وتحظـى قاعـدة الأمـير سـلطان الجويـة بـاهتمام خـاص مـن قبـل القيـادة العسـكرية الأمريكية[73]. لذا عملت على تزويد قواتها الموجـودة في هـذه القاعـدة بمئـات الكومبيـوترات وبمركز للاستخبارات.

كما يوجود في هذه القاعدة عناصر من وكالة اتصالات القوة الجوية الأمريكية (AFCA) ويقع على عاتقها مسؤولية هندسة وتصميم البنية التحتية لشبكة العمل التي تـدعم أنظمـة القيادة والسيطرة لهذه القاعدة. وتتضمن البنية التحتية لشبكة العمل ثلاث خدمات شـبكية وهي[74]:

1- شبكة انترنيت خاصة بالقاعدة (NIPRNET).

2- شبكة لمعالجة المعلومات عالية السرية (SIPRNET).

3- شبكة لمعالجة المعلومات الخاصة بالقوات الإضافية أو الثانوية (COIN).

ولجعل هـذه الأنظمـة تعمـل بالشـكل المطلـوب فـإن الأمـر اسـتلزم تـوفير المئـات مـن الأشخاص الذين يعملون في الاتصالات الخاصة بالأقمار الصناعية والتحليل الصـوري وتصـميم الشبكات وبرمجة الحاسوب وأنظمة الرادار فضلا عن الحقول الأخرى[75].

وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان في عـام 2001 أشـارت بعـض التقـارير إلى أن القوات الأمريكية استخدمت القواعد السعودية لأغـراض لوجسـتية، وأصـبحت قاعـدة الأمـير سلطان مركز القيادة والتحكم لهذه الحملة[76].

علما أن هذه القاعدة كان لها دور في العدوان الأمريكي الأخير على العراق في عام 2003، إذ ذكرت مصادر سعودية بان قوات أمريكية بدأت بالتوافد على قاعدة الأمير سلطان الجوية قبل شهرين من انطلاق الحرب على العراق. وبهذا الصدد نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية الصادرة في 2002/1/28 تصريحات لـ (جون بي جومبر) - رئيس هيئة أركان القوات الجوية الأمريكية - جاء فيها أن: (المملكة العربية السعودية سمحت لبلاده باستخدام قواعدها الجوية ومركز القيادة في قاعدة الأمير سلطان، في حال شنها هجوما على العراق)، وبالمقابل نفى الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في 30/ 2002/12 ما نشرته هذه الصحيفة[77].

5- معسكر العريفجان:

يقع معسكر العريفجان على بعد (60) كم جنوبي مدينة الكويت[78]. بين (28°، 54) شمالا و(48°، 11) شرقا. وتم بناؤه على نفقة الحكومة الكويتية بكلفة (200) مليون دولار. وتوفر هذه القاعدة تسهيلات دعم دائمية للقوات الأمريكية الموجودة في الكويت، وقد حلت هذه القاعدة محل التسهيلات القديمة التي تم استخدامها في حرب الخليج الثانية عام 1991. بعد أن تم تجهيزها بكافة المعدات العسكرية الأمريكية[79].

ويمثل معسكر العريفجان مشروع مشترك بين المؤسسات الهندسية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) وقوات الجيش الأمريكي (ARCENT) ومركز برامج عبر الأطلسي (TAC) ودائرة المشاريع الهندسية العسكرية الكويتية (MEP) والجيش الكويتي، ويوجود في هذه القاعدة لواء عسكري أمريكي بكامل معداته وتم تخزينها في ملاجىء خاصة لدرء الهجمات التي يمكن أن تتعرض لها، كما تقوم قوات الجيش الأمريكي (ARCENT) بدعم وتقديم المساعدة والمشورة بشان المعلومات التقنية لكل المهندسين المقيمين في هذه القاعدة[80].

6- معسكر كابال:

يقع معسكر كابال في الجزء الشمالي من الكويت على بعد اقل من (50) ميلا من الحدود العراقية، وتقدر مساحة هذه القاعدة بنحو (1.600) ميل مربع، أما مساحة التدريب التي تجريها القوات الأمريكية والمتحالفة معها فتصل إلى (6.900) ميل مربع. وقد قسم هذا المعسكر إلى مواقع عسكرية أصغر سميت بـ(نيويورك، نيوجيرسي، كونيكتكون، بنسلفانيا وفيرجينيا). ويعد معسكر فيرجينيا القاعدة الطبية واللوجستية لمعسكر كابال[81].

وقد أنشئ معسكر كابال بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 بهدف حماية جنود التحالف وجعلهم قادرين على القيام بالمهمات الخاصة في المستقبل. وقد زودت هذه القاعدة بأجهزة متطورة فضلا عن دبابات من نوع (برادلي) و(همفي). أما أبرز الوحدات الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة فهي الفرقة الرابعة والفرقة الأولى (1st - bct) وفرقة المشاة الثالثة. وقد جرى تمركزها في هذه القاعدة في1998/2/16، فضلا عن قوات المهمات (3-69) وفرقة المشاة (7-3) وقوات المشاة (30-1) المهيئة للعمل السريع والمباشر. ومن الجدير بالذكر أن عملية (ثعلب الصحراء) التي نفذت ضد العراق خلال شهر 1998/2 قد نفذت من خلال هذه القاعدة[82].

7- قاعدة علي السالم الجوية:

تقع هذه القاعدة غربي الكويت، على بعد (39) ميلا من الحدود العراقية. بين (29°، 20، 48) شمالا و(47°، 31، 15) شرقا. وقد صممت هذه القاعدة لتكون جزءا من عمليات القوة الجوية الأمريكية وحلفائها في منطقة الخليج العربي، وهي قاعدة مهمة وصغيرة ومقامة على أرض منبسطة، ويقع على عاتقها مسؤوليات المتابعة والاستطلاع والسيطرة والحماية وإدارة العمليات الجوية وتوجيه الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية من خلال منظومة (باتريوت) المكلفة بحماية

القوات الأمريكية من أي تهديد جوي وفقا لبرامج محددة، وخلال دقيقتين من التحذير سيكون المقاتلون مستعدين لإطلاق صواريخ (باتريوت)[83].

وفي عام 1998 تم وضع طائرات نفاثة في هذه القاعدة من نوع (AV- 8B Harrier) التي تعمل مع الوحدة البحرية الحادية عشرة لمراقبة المنطقة الجنوبية في العراق، وفي عام 1999 وضعت القوات الجوية البريطانية الملكية فيها (12) طائرة من نوع (تورنادو). وفي منتصف العام 2000 بدأت عملية تطوير هذه القاعدة، وقد زودت هذه القاعدة بأجهزة رادار وملاجىء منيعة وواسعة فضلا عن الوسائل والمعدات الفاعلة، وتعمل القوات الأمريكية من خلال التخطيط المنظم على توفير كافة التسهيلات اللازمة لعملية نقل الجنود الأمريكيين منها وإليها، ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الجنود يتمتعون بكافة وسائل الراحة، ومن القوات الأمريكية المتمركزة في هذه القاعدة هي: قوات المهمات (34-1) التي تضم كتيبة (52-6 ,B) الدفاعية، وفي اب 2001 وصل (1500) مقاتل من كتيبة المشاة الرابعة والثلاثين التابعة لحرس كاليفورنيا الوطني إلى قاعدة علي السالم. فضلا عن نشر قوات المشاة سيكفور (1/184)، وفرقة المشاة الأربعين، التابعان لحرس كاليفورنيا الوطن[84].

إلا أن أبرز التشكيلات العسكرية الأمريكية في هذه القاعدة هي[85]:

1- مجموعة البعثة الجوية (368th AEG): حددت مهمة هذه القوة في الحرب بالانتشار، فضلا عن إدارة عملية التدريب في صحراء الكويت الغربية، وقد جهزت بالمعدات والطائرات العسكرية من طراز (F-16) وغيرها.

2- المجموعة الجوية التاسعة (9th AEG): وهذه القوة تقوم بعمليات الاستطلاع والمراقبة من خلال طائرات (C130-Hercules).

وفي2002/1/17 وضعت العديد من الأجهزة والأسرة الطبية، فضلا عن إقامة العديد من الملاجىء وغرفة للمؤتمرات والمشاورات السرية[86].

8- قاعدة أحمد الجابر الجوية:

تقع هذه القاعدة في الكويت على بعد (75) ميلا من الحدود العراقية، بين (28، 56، 05) شمالا و(47"، 47، 31) شرقا. وقد أنشئت هذه القاعدة كجزء من العمليات العسكرية التي تقوم بها القوة الجوية الأمريكية والقوات المتحالفة الأخرى في منطقة الخليج العربي. ومن واجبات هذه القاعدة دعم قوة المهمة المشتركة - جنوب غرب أسيا (JTF-SA) التي كانت تقوم بمراقبة منطقة حظر الطيران في جنوب العراق. علما أن هذه القاعدة مزودة بكل وسائل الراحة والترفيه للجنود الأمريكان[87].

وقد تم نشر بطاريات (باتريوت) وأسلحة دفاعية أخرى في هذه القاعدة لمواجهة أي تهديد صاروخي، لاسيما وأن الطائرات الأمريكية والبريطانية موجودة فيها[88].

ومن أبرز الوحدات العسكرية الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة هي مجموعة البعثة الجوية (G332th AE) والتي تعد رأس الحربة في قاعدة أحمد الجابر الجوية. وتؤلف هذه القوة مع القوات الأخرى الموجودة في هذه القاعدة (1400) فرد. وقد بدأت هذه القوة عملها بفاعلية في تشرين الثاني/ 1998. وتم تزويدها بطائرات من نوع (F -15 E's) و(F-16s) و(A-10 s). فضلا عن مروحيات للإنقاذ من نوع (HH- 60)[89].

9- قاعدة المحرق الجوية:

تقع قاعدة المحرق الجوية بالقرب من (المنامة) عاصمة البحرين، وتعد هذه القاعدة أحدى الوحدات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وتعمل فرق الدوريات الملاحية (P-3) الأمريكية في مطار القاعدة. فضلا عن قوات (UC-12M)، ويقدم مطار قاعدة المحرق خدمات نقل ودعم للمسافرين في (منطقة مسؤولية) القيادة المركزية الأمريكية، ويتمركز في هذه القاعدة عدد من الدبابات (VC-10) التابعة للفرقة (101) المحمولة جوا. وقد جرت عمليات توسيع للقاعدة لتكون قادرة على استيعاب (80) طائرة وتم الانتهاء من هذا التوسيع في اذار/1994 بكلفة (100) مليون دولار[90].

10- قاعدة الشيخ عيسى الجوية:

تقع هذه القاعدة جنوبي البحرين بين (25 °، 55، 56) شمالا و(26°، 35، 50) شرقاً، وتستضيف القاعدة جناح (BAAF) المقاتلة وفرقتين. وقد قدمت الحكومة الأمريكية مساعدات لبناء مواقع أخرى في هذه القاعدة لاستيعاب طائرات (F-16)[91].

كما تم إنشاء مواقع جديدة لاستيعاب الفرقة المقاتلة الثانية. فضلا عن إنشاء ملاجىء محصنة ومقر للغواصات الأمريكية في الميناء الجوي للقاعدة. وعندما دخلت القوات العراقية إلى الكويت في اب/1990 نقلت الولايات المتحدة إلى هذه القاعدة (12.000) مقاتل إذ قامت بدور مهم في تلك الحرب والتي استخدمت منها مقاتلات مختلفة لضرب العراق، وفي تشرين الأول/ 1995 وصلت قوة البعثة الجوية الأولى إلى قاعدة الشيخ عيسى، كما تم نشر جناح البعثة الجوية الـ (366) في القاعدة، وقد تم تزويد هذه القاعدة بمنظومة (باتريوت) وكتائبها المرافقة لها وهي الكتيبة الثالثة وكتيبة الدفاع الجوي الـ(43)[92].

وعندما بدأت الاستعدادات العسكرية لضرب العراق عام 1998 وصلت إلى هذه القاعدة طائرات من نوع (A-10s) وقاذفات (B-1)، فضلا عن قوات الجناح (366) و(1200) فرد. أما أبرز المقاتلات الأمريكية المتمركزة في هذه القاعدة فهي: (24) طائرة مقاتلة من طراز(F-16) و(12) طائرة من طراز (F-15s) وثلاث قاذفات من طراز (B1-B) و(4) طائرات إرضاع جوي من طراز (KC-135). وفي اب / 2002 صدرت بعض التقارير من القوة الجوية الأمريكية اقترحت إرسال قاذفات ومقاتلات تكتيكية وطائرات خاصة بالإرضاع الجوي. كما تم إرسال قوة البعثة الجوية (AEF)[93].

11- قاعدة مصيرة:

تقع هذه القاعدة في جزيرة مصيرة بمحاذاة الساحل الشرقي لسلطنة عمان بين (20 °، 40، 32) شمالا و(58°، 53، 26) شرقا. وتعد من أهم جزر الخليج العربي

بحكم كونها تطل على بحر العرب، وهي الجزيرة الأكبر في سلطنة عمان وتقدر مساحتها بـ (65) كم طولا و(15) كم عرضا[94].

وتكمن القيمة الاستراتيجية لقاعدة مصيرة بأنها تشكل مرتكز انفتاح القوات الجوية الأمريكية استراتيجيا، إذ تؤثر من حيث السيطرة والرقابة على كل من مدخل مضيق باب المندب ومضيق هرمز[95]. مما منح القوات الأمريكية فرصة الإشراف على الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي. من خلال ممارستها لعملية الرصد والتجسس ومراقبة جميع السفن الداخلة والخارجة إلى الخليج العربي من خلال وجودها في هذه الجزيرة الحساسة[96]. وهذا يدل على أهمية التخطيط الاستراتيجي الأمريكي لاختيار جزيرة مصيرة كمنطقة نفوذ عسكري مرتبطة بالمحور الأمريكي الممتد من قاعدة (دييغو غارسيا)* في المحيط الهندي إلى قاعدة مصيرة في سلطنة عمان إلى الكيان الصهيوني. إذ ينشط محور أمريكي آخر يمتد من مومباسا في كينيا إلى بربرة في الصومال إلى قنا في مصر[97]. وفي هذا الخصوص كتبت مجلة ميدل ايست انترناشيونال مشيرة إلى الأهمية الكبيرة لهذه القاعدة بالنسبة لوزارة الدفاع الأمريكية (إن هذه الجزيرة يمكن أن تصبح حلقة هامة في سلسلة قواعد أمريكا وحلفائها التي تشمل جزيرة دييغو غارسيا، بربرة، النقب، اكروتيري وكذلك القواعد في تركيا)[98].

ولهذا ركزت الإدارة الأمريكية على تطوير منشآت هذه القاعدة، التي تحتوي على مدرج طوله (10200) قدم وبعرض (170) قدما مما يتيح له عندئذ استقبال مختلف الطائرات والقاذفات الاستراتيجية الثقيلة من طراز (B-52) كما وضعت الولايات المتحدة برنامجا خاصا بهذه القاعدة يتضمن بناء مخازن ذخيرة ومؤن وثكنات ومراسي بحرية وأجهزة اتصالات مختلفة وأنفقت الولايات المتحدة على بنائها العسكري بنحو (280) مليون دولار[99].

وفي عام 1975 منحت سلطنة عمان حق استخدام قاعدة مصيرة للولايات المتحدة. وفي عام 1980 أبرمت مع الولايات المتحدة اتفاقية (وصول التسهيلات) لمدة عشر سنوات منحت سلطنة عمان بموجبها حق وصول القوات الأمريكية وبشكل

محدود إلى قواعدها الجوية في مصيرة وثمريت والسيب والقواعد الملاحية في مسقط وصلالة وخاساب. وتم تجديد الاتفاقية الأمريكية- العمانية المتعلقة بقاعدة مصيرة لعشر سنوات أخرى في كانون الأول/1990. على الرغم من رفض بعض الحكومات العربية منح الولايات المتحدة حق استخدام القواعد العسكرية[100].

أما أبرز المهام التي قامت بها الولايات المتحدة انطلاقا من هذه القاعدة فهي[101]:

1- المحاولة الفاشلة لإنقاذ رهائن السفارة الأمريكية في طهران عندما احتجزتهم الأخيرة في مقر السفارة. بعدما اندفع آلاف الطلاب الإيرانيين على إثر الثورة الإيرانية عام 1979 اتجاه السفارة الأمريكية في طهران وقاموا باحتجاز (66) رهينة وطالبوا الشاه المنفي بالعودة ليقف أمام المحكمة في إيران.

2- استخدمت الولايات المتحدة قاعدة مصيرة بفاعلية خلال التحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية 1990 - 1991، بعدما أعلنت سلطنة عمان عن مساندتها لقوات التحالف ووضعت قواعدها تحت تصرف القوات المتحالفة. وأصبحت قاعدة مصيرة القاعدة الأهم في منطقة الصراع. علما أن القواعد العمانية الجوية خلال تلك المدة استقبلت ثلاثة آلاف مقاتل أمريكي في جزيرة مصيرة والسيب وثمريت والمطار الدولي قرب مسقط.

وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان بعد أحداث 2001/9/11 أنجزت هذه القاعدة أكثر من (1.100) مهمة حتى2002/2/11، إذ انطلقت القاذفات الاستراتيجية الأمريكية من هذه القاعدة لضرب أفغانستان. وبذلك فتحت هذه القاعدة آفاقا أوسع أمام الاستراتيجية الأمريكية في منطقة (الشرق الأوسط) عموما.

أما أبرز القوات الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة فهي القوات الملاحية الأمريكية (C2-2COD) والمكلفة بعملية تحميل وخزن المعدات العسكرية، والقوات الاحتياطية الحربية (WRM)، فضلا عن الفنيين المتخصصين العسكريين[102].

12- قاعدة المسننة الجوية:

تقع هذه القاعدة في منطقة المسننة العمانية على بعد (120) كم من غرب العاصمة العمانية (مسقط). بين (23°، 37، 04) شمالا و(57°، 47، 27) شرقا، وقد انتهى العمل بهذه القاعدة خلال العقد الأول من العام 2000. وأسهمت سلطنة عمان مع القوة الجوية الأمريكية في بناء هذه القاعدة وفق المواصفات الأمريكية التي تستخدمها الطائرات الحربية الأمريكية. وفي 4 /2002 أعلنت سلطنة عمان من دون أي تراجع بأن تخصيص هذه الأرض في منطقة المسننة هو للاستخدام من قبل الطائرات الأمريكية وتم بناء طرق فيها بمسافة (4.6) كم، فضلا عن الثكنات العسكرية والبنى الارتكازية المدنية الأخرى. كما زودت بأنواع مختلفة من الطائرات. وقد قدرت كلفة مشروع بناء هذه القاعدة من (60 -150) مليون دولار[103].

13- قاعدة ثمريت الجوية:

تقع قاعدة ثمريت الجوية في سلطنة عمان بين (17 °، 39، 58) شمالا و(29°، 01، 29) شرقا، وهي بمثابة مستودع خزن تعمل على تزويد القواعد الأخرى في منطقة الخليج العربي بالخيم والمعدات والملاجىء، وتقدم قاعدة ثمريت الجوية خدمات لجناح القوة الجوية الأولى الأمريكية لأغراض الانتشار. كما تقدم خدمات إلى جناح البعثة الجوية الـ (305)، وفي أثناء التحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية 1990 -1991 كان لهذه القاعدة دور بارز في ذلك، وكان أول عمل بدأ في هذه القاعدة أثناء تلك المدة هو بناء (مدينة الخيمة) المزودة بكافة التسهيلات والتي أكملت في 1990/9/15. بعد أن وصلت إليها قوات إسناد لدعم هذه القاعدة تقدر بـ(918) مقاتلا تقريبا وبأسلحة تزن (588) طنا مع صواريخ، كما تم نشر جناح الطيران التقني الـ(1660) في هذه القاعدة لدعم العمليات العسكرية ضد العراق[104]. وفي 1996/4/17 تم نشر فرقة (823rd Red Horse) وجناح العمليات الخاصة الـ(16) للمشاركة في عمليات بناء الطرق والتوسعات الجارية في

منشآت القاعدة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الوحدات تعمل تحت إدارة القوات الاحتياطية الحربية (WRM) الأمريكية[105]. وهذه الأخيرة مسؤولة عن توفير ودعم منظومات القواعد بالوقود والمؤن والمساعدات الطبية ومعدات الإسناد المتحركة من مركبات ورادارات. فضلا عن مسؤولية الخدمة والخزن والأمن والتفتيش الدوري وعمليات الاصلاح والتحميل واعادة البناء. وتعمل القوات الاحتياطية الحربية (WRM) في قواعد محددة وهي: السيب وثمريت ومصيرة في سلطنة عمان، والعديد في قطر، والمنامة في البحرين[106].

وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان بعد أحداث 2001/9/11 نشرت الولايات المتحدة نحو (500) عسكري من الكوماندوز والقوات المحمولة جوا في هذه القاعدة[107]. وفي عام 2002 ذكر أحد التقارير الصحفية وجود جناح البعثة الجوية الـ (406) بالقرب من قاعدة ثمريت الجوية والمجهزة بطائرات الإرضاع الجوي[108].

14- قاعدة العديد الجوية:

تقع هذه القاعدة على بعد (45) كم جنوبي غربي العاصمة القطرية (الدوحة)[109]. وعلى بعد (483) كم جنوب شرق العراق[110]. بين (25˚، 06، 57) شمالا و(51˚، 18، 55) شرقا[111].

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه القاعدة بأنها أقيمت على سهل منبسط يخلو من التضاريس الوعرة أو غيرها من معوقات الرؤية كالجبال والهضاب. مما يوفر مجالا واسعا وملائما للرؤية والاتصالات اللاسلكية بما في ذلك الأجهزة الرادارية القادرة على رصد التحركات دون حواجز أو عوائق[112]. ونظرا إلى أن نحو (90%) من أراضي قطر منبسطة تماما ولقلة عدد سكانها ووجود كثير من المنشآت العسكرية على درجة عالية من الأمان في أراضيها التي تبلغ مساحتها (80) في (160) كم فإنها تصبح بمثابة حاملة طائرات مثالية[113].

وتعد قاعدة العديد الجوية القاعدة الأكثر أمنا للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وحول ذلك قال العقيد (تيموثي سكوت) - قائد القوات الأمريكية في قاعدة العديد والمسؤول عن عملية الحرية الدائمة في أفغانستان - (إن القيادة الأمريكية ارتأت أن هذا الموقع هو الأكثر أمنا في المنطقة كلها وأن الحكومة القطرية لا تدخر جهدا في توفير الأمن والحماية)[114].

وفي عام 1996 أعلنت قطر عن موافقتها على تخزين معدات لواء أمريكي مقاتل في هذه القاعدة فضلا عن استضافتها لقوة جوية أمريكية أسهمت في عملية بناء هذه القاعدة. وكانت مواصفات البناء بالشكل الذي يوفر أفضل حالة دفاعية للولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها من هذه القاعدة، ووصلت كلفة بناء هذه القاعدة إلى أكثر من مليار دولار، وفي عام 1999 أبلغ الشيخ (حمد بن خليفة)- أمير قطر- المسؤولين الأمريكيين عن رغبته في رؤية (10000) مقاتل أمريكي في قاعدة العديد الجوية. كما ناقش وزير الدفاع الأمريكي السابق (وليم كوهين) في 2000/4 الطرق المؤدية إلى تطوير قاعدة العديد الجوية بهدف استخدامها في المستقبل في حال وقوع أزمة في المنطقة[115].

وعلى أثر ذلك جرت توسيعات شاملة على هذه القاعدة لاستيعاب قوات يصل قوامها إلى (10) آلاف مقاتل و(120) طائرة. وقد زودت بأحدث معدات القيادة والتحكم ووحدات الاتصال بالأقمار الصناعية مما يتيح لها القيام بعمليات عسكرية مكثفة[116].

وقد قدمت قطر لإجراء هذه التوسيعات ما يقارب من (400) مليون دولار، لتهيئة القاعدة من ناحية السكن، وخزن السلاح مع قدرة استيعابية لملايين الغالونات من وقود الطائرات[117]. وحول هذه التجهيزات قال العقيد (تيموثي سكوت) إنها الأحدث من نوعها في العالم.علما أن مدرج الطائرات يصل طوله بنحو (4500) ميل[118]. وبذلك تحولت قاعدة العديد الجوية إلى قلعة عسكرية واستراتيجية أمريكية في قطر.

اما الصلاحيات القطرية الممنوحة للقوات الامريكية يقول العقيد (تيموثي سكوت)

نظراً للعلاقات القائمة التي تم تطويرها مع الحكومة القطرية فان القوات الامريكية تحصل على الموافقة التي تريدها وان هذه القوات تتلقى أوامرها من القيادة المركزية في الولايات المتحدة وكانت تقوم باخبار الجانب القطري بتحركاتها يوميا في البداية ولم تعد هناك حاجة لذلك في الوقت الحاضر[119]. وهذا ما اكدته صحيفة الواشنطن بوست الامريكية بقولها: (ان القطريين اوضحوا لمسؤولي البنتاغون بجلاء انهم لن يسعوا لوضع قيود على العمليات الامريكية)[120].

ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة كان لها دورا بارزا خلال الهجوم الأمريكي على أفغانستان لملاحقة (أسامة بن لادن) زعيم شبكة القاعدة وأتباعه من حيث شن الغارات والقيام بمهام استطلاعية[121].

وعلى أثر القيود التي فرضتها السعودية على حركة القوات الأمريكية على أراضيها. قامت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بعملية نقل معدات من السعودية وبالأخص من قاعدة الأمير سلطان الجوية إلى قاعدة العديد القطرية[122]. وشملت عملية النقل معدات عسكرية متطورة يرجح أنها تؤمن اتصال القيادة المركزية الأمريكية (SUCENTCOM) مباشرة مع القوات والكوادر التابعة لها في منطقة الخليج العربي[123]. فضلاً عن اجهزة تنصت وحواسيب ومعدات أخرى بهدف إنشاء مركز بديل للقيادة في هذه القاعدة[124]. وفي هذا الصدد أفادت صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر في 9/12 /2002 أن الأمريكان (يخططون لإقامة مركز للعمليات العسكرية في قاعدة العديد الجوية بالقرب من الدوحة عاصمة قطر)[125]. بعد أن أصبحت قطر حسب رأي الصحيفة (حليفاً أمريكياً استراتيجياً في الخليج)[126]. وقد أثارت عملية النقل هذه تكهنات حول إمكانية استخدامها كمنطلق لشن هجوم على العراق لاحتلاله[127]. وهذا ما أكده العقيد (تيموثي سكوت) بقوله إن قواته ستقوم بمثل هذه العمليات إذا ماصدرت إليها الأوامر بذلك[128].

وفي حقيقة الأمر أن قطر تشهد استعدادات لتصبح مركز قيادة العمليات الجوية العسكرية الأمريكية في (الشرق الأوسط) بدلاً من قاعدة الأمير سلطان في السعودية، ولاسيما

بعد رفض الأخيرة ولو ظاهرياً انطلاق القوات الأمريكية من أراضيها لاحتلال العراق.

وعلى العموم تؤي قاعدة العديد حالياً (24) طائرة امداد وتموين بالوقود في الجو من نوع (KC-10) و(KC-135) والتي شاركت في الهجوم ضد افغانستان. اما عدد الجنود الامريكان الذين يتمركزون في هذه القاعدة فيقدر عددهم بنحو(4000) جندي، فضلاً عن مئات الجنود القطريين[129].

وتقوم القوات الاحتياطية الحربية (WRM) بدعم منظومات القاعدة بالاجهزة والمعدات فضلاً عن مسؤولياتها الاخرى كالخزن والمراقبة والامن وغيرها [130].

علماً ان هذه القاعدة هي ذات طبيعة مزدوجة فهي لاغراض الانتشار الرئيس ولاغراض الدعم اللوجستي.

15- مطار الدوحة الدولي:

يقع هذا المطار في عاصمة قطر (الدوحة). وهو إحدى قواعد الوثوب التي تستخدمها القوات الأمريكية. وقد استقبل قوة البعثة الجوية الثالثة (AEF-111) في عام 1996 وفرقة صواعق النسور (VP-1) في عام 1999. وهذا المطار له اتصالات بقاعدة دييغوغارسيا ومصيرة في سلطنة عمان والمنامة في البحرين. كما أنه مهيأ للتحرك والانتشار ولاسيما في الحالات الطارئة، وهو يعد القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في قطر (ARCENT-QA)، وتوجد فيه ناقلات مختلفة ومركبات مقاتلة من نوع (برادلي)، وتقع على عاتقه مسؤولية دعم لواء امريكي مقاتل[131].

وبموجب ميزانية عام 1999/1998 تم رصد تخصيصات مالية لتطوير مطار الدوحة الدولي وصلت في تشرين الثاني /1999 إلى (110) ملايين دولار. وفي 2002/5 أعلنت الخطوط الجوية القطرية عن توسيعات لمطار الدوحة الدولي، وصلت كلفتها إلى مايقارب من (20) مليون دولار[132].

16- قاعدة الظفرة الجوية:

تقع قاعدة الظفرة الجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة بـين (24° ، 12، 54) شـمالاً و(52°، 32، 54) شرقاً. ويتمركز في هذه القاعدة مجموعة الإرضـاع الجـوي (763) ومجموعـة (4413) المؤقتـة للإرضـاع الجـوي المرتبطـة بمجموعـة الإرضـاع الجـوي في جنـوبي غـربي أسـيا ومزودة بطـائرات (KC-10) الخاصـة بالإرضـاع الجـوي لـدعم ومسـاندة الطـائرات الحربيـة الأمريكية، وقاعدة الضفرة الجوية أكبر قاعدة في (أبو ظبـي). وخـلال التحضـيرات العسـكرية لحرب الخليج الثانية 1990 -1991 انتشر في هـذه القاعـدة الفرقـة التقنيـة المقاتلـة العـاشرة الأمريكية[133].

ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة قـد قـدمت دعـماً كبـيراً للولايـات المتحدة والقوات المتحالفة معها، إذ سمحت لهـا بـنشر الطـائرات واسـتخدام مجالهـا الجـوي ومنحها كافة التسهيلات من قواعدها العسكرية وحتى عملية توفير المعـدات والوقـود كجـزء من عمليات المراقبة على جنوب العراق[134].

وعـلى إثـر تفجـيرات الخـبر في السـعودية في 1996/6 ازدادت الاحـترازات الأمنيـة للقـوات الأمريكية الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وبقية أقطار الخليج العـربي مـن أي هجوم ضدها. وقـد قامـت القـوات الأمريكيـة بإعـادة انتشـارها مـن خـلال بنـاء قواعـد في الصحراء أو في الأماكن البعيدة عن المدن وتعد قاعدة الضـفرة الجويـة مثـالا عـلى ذلـك. وازداد وجود القوات الجوية الأمريكية في هذه القاعدة منذ بداية 1997/6/1 من (90) يوما إلى (120) يوما بهدف تعزيز عملية المراقبة الجوية عـلى جنـوبي العـراق والمعـززة بفرقـة الإرضـاع الجـوي (4413) المؤقتة. أما أبرز القوات الأمريكية المتمركـزة في هـذه القاعـدة فضـلاً عـما تقـدم، هـي مجموعـة المهندسـين المـدنيين، ووحـدات الإسـناد لمعالجـة الحـوادث والانفجـارات في الحـالات الطارئة. كما أن هذه القاعدة واحدة من أربع قواعد في جنوب غرب أسيا التي هي قاعدة الامير سلطان الجوية وقاعدتي علي السالم واحمد الجابر الجويتين في الكويت وقاعدة الضـفرة الجويـة

في دولة الامارات العربية المتحدة التي تنتشر فيها وحدات مقاتلة (RMS) والتي تعمـل عـلى مدار السنة والمجهزة بـ(35) مولدة و(16) مهندسا لاغراض عسكرية[135].

ولابد من الإشارة إلى أن هذه القاعدة كان لها دورا في احتلال العـراق في 2003/4، وهـذا ماتأكد من خلال الشكر الذي قدمه وزير الدفاع الأمريكي (دونالـد رامسـفيلد) إلى المسـؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء زيارته لها في 2003/4/27 في السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد الإماراتية ولاسيما قاعدة الضفرة الجوية[136].

المطلب الثاني: القواعد والتسهيلات اللوجستية

1- ميناء جدة السعودي:

يقع ميناء جدة السعودي على ساحل البحر الأحمر بـين (28 °، 21) شـمالا و(39°، 10) شرقا. وهو الميناء الأساسي للسعودية، وذو موقع ممتاز على طريق السفن الدولي. وقد أنشىء في 1967/9 ومع مرور الزمن اتسعت منشآته فبعد أن كان يحوي على عشر مـراسي عملياتيـة أصبح الآن يضم 58 مرسى، أما مرفئه فيحتل مساحة (10.5) كم^2 وله (58) رصيفا مائيا، عميق وبطول إجمالي يبلغ (11.2) كم مع غاطس يصل إلى (16)م والذي يتوافق مـع الجيـل الأخـير من السفن الكبيرة، وفي أثناء حرب الخليج الثانية عـام 1991 تـم نشر بعـض المـدمرات مثـل الحجر الأصفر (AD41) واكاديا (AD42) وكابي كود (AD43) لتنفيـذ المتطلبـات اللوجسـتية للوجود البحري الأمريكي في منطقة الخليج العربي[137].

وقد قامت المدمرة المسماة بالحجر الأصفر الموجـودة في مينـاء جـدة السـعودي بإصـلاح وإعادة تسليح الأسطول المتحالف ضد العراق عام 1991. وخلال سـبعة أشـهر أكملـت هـذه المدمرة (10.000) وظيفة إصلاح وترميم لـ (30) سفينة أمريكية وتابعة للتحالف. ويعد ميناء جدة السعودي قاعدة للمخازن اللوجستية القتالية (CLSF) وهو من الأهمية إذ يوفر القدرة على إعادة تأهيل وإصلاح وتسليح السفن دون الاعتماد على قناة السويس كصـلة لوجسـتية، وهذا الأمر قد ساعد على جاهزية المجموعات القتالية في أثناء حرب الخليج الثانيـة. علـما أن هذا الميناء كان له الدور في الحصار الاقتصادي المفروض على العراق[138].

2- قاعدة الملك عبد العزيز البحرية (KANB):

تقع قاعدة الملك عبد العزيز البحريـة (KANB) في ميناء جبيـل عـلى بعـد (100) كـم شمال غرب الظهران، بين (26°، 56، 30) شـمالا و(49°، 42، 15) شرقـا. وتمتـد هـذه القاعـدة لمسافة (10) كم على طول الجهة الشمالية الجنوبية للخليج العـربي اما عرضـها فيبلـغ (1.5) كم. وقد قامت كتائب من مهندسي الجـيش الأمـريكي بتصـميم وإنشـاء هـذه القاعـدة، وقـد اكتمل بناؤها في عام 1980. وتتألف من منشآت إصـلاح وتجهيـز وأحـواض لتجفيـف السـفن ومنشأة خاصة لتدريب عدة مئات من الطلبة على برامج دراسية بحرية، فضـلا عـن الأعـمال العامة والمنشآت الأساسية الأخرى، وينتشر فريق المساعدة التقنيـة (TAFT) التـابع لكتائـب المارينز الأمريكي في هذه القاعدة كمستشار لقوة مشـاة البحريـة الملكيـة السـعودية لتقـديم المساعدة في الجانب العملياتي التقني للاسلحة وانظمـة الـدعم المرتبطـة بوظـائف عسـكرية، فضلا عن التدريب عندما لا يتم تلبيتها من فرق التدريب الخاصة[139].

3- ميناء ينبع السعودي:

يقع ميناء ينبع السعودي عـلى السـاحل الشرقـي للبحـر الأحمـر عـلى بعـد (460) ميـل جنوب قناة السويس و(168) ميلا شمال غرب جدة. وهو ميناء محاط باليابسة من الجنـوب إلى الجنوب الشرقي. متصل بقناة طويلة يبلغ عرضها (200)م وبعمق (50)م، وميناء ينبع هو ثاني أكبر ميناء في السعودية على البحر الأحمر بعد جدة. وقد تم توسيعه وتطـويره لتخفيـف الضغوط على ميناء جدة. ويعد ملائما للتعامل مع الأنواع المختلفـة مـن السـفن، مثـل سـفن الشحن الأساسية وسفن نقل المسافرين فضلا عن السفن الأخرى وفي الوقت الحاضر يسـتقبل الميناء السفن التي بعمق (10,36)م وسيتم زيادة العمق الى (12)م تقريبا . ولدى ميناء ينبع اسطول بحري ضخم خاص بالشحن للتعامل مع المعدات وقد اقيمت فيـه احـواض لتجفيـف السفن[140].

4 - الدمام:

الدمام هي مدينة عسكرية خاصة بالحرس الوطني السعودي تقع في الإقليم الشرقي للملكة الغربية السعودية بين (26°، 25، 33) شمالا و(50°، 6، 51) شرقا. ويقع فيها ميناء الملك بن عبد العزيز وهو أحد الموانئ الأساسية في الخليج العربي ويقع في منتصف الطريق تقريبا على الساحل الشرقي للملكة، بين (26 °، 30) شمالا و(50°، 12) شرقا، ويعد ميناء الملك عبد العزيز أو ميناء الدمام البوابة الرئيسة التي تمر من خلاله السفن من أرجاء العالم كافة وتدخل إلى المنطقة الشرقية والمدن الرئيسة للمملكة. وهو ذو موقع استراتيجي لخدمة متطلبات الصناعة النفطية والتطور المستمر لعاصمة المملكة (الرياض) والمدن الرئيسة في المنطقة الشرقية والوسطى، وفي الوقت الحاضر يستقبل الميناء السفن التي بعمق (10,36) م وسيتم زيادة العمق الى (12) م تقريبا، ولدى ميناء ينبع اسطول بحري ضخم خاص بالشحن للتعامل مع المعدات وقد اقيمت فيه احواض لتجفيف السفن، وللميناء مكاتبه الإدارية الخاصة به والمصانع الآلية والبحرية والاتصالات الهاتفية والكهرباء وشبكات الاتصالات البحرية وتنقية المياه وعيادات طبية وقسم لإطفاء الحرائق ومجمع سكني كبير لموظفي ومستخدمي الميناء، فضلا عما تقدم فإن الميناء مزود بشبكة من الطرق السريعة التي تربطه مع بقية أنحاء المملكة ودول الخليج العربي القريبة[141]. وتقوم بعثة التدريب العسكري الأمريكية من خلال مكتب مدير البرنامج - برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي (OPM-SANG)* بتوفير مدى واسع من المشورة والمساعدة العسكرية لتحديث الحرس الوطني السعودي في المنطقة الشرقية من المملكة. ويعيش المستشارون العسكريون الأمريكان في مجمع سكني على النمط الغربي ويتمتعون بكافة مستلزمات الحماية الأمنية ووسائل الراحة[142]. ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة ذات طابع مزدوج فهي لأغراض الدعم اللوجستي ولأغراض التدريب أيضا.

5- معسكر الدوحة:

تقع هذه القاعدة على بعد (20) ميلا شمال غربي الكويت. وتستخدم كمخزن للأسلحة ويعد المعسكر القاعدة الأساسية والنقطة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية في منطقة الخليج العربي. وقد استخدم من قبل الجيش الأمريكي لجمع ونقل الأسلحة

الأمريكية إلى المنشآت العسكرية الأمريكيـة المنـتشرة في الكويـت. ولأهميتـه اعتمـدت عليـه قوات التحالف عند قيامها بعملية (رعد الصحراء) عام 1998. إذ تقدم هـذه القاعـدة الـدعم اللوجستي للجيش الأمريكي الموجود في الشرق الأوسط٬ وتنتشر في هذه القاعدة قوة المهـمات المشتركة (GTF) التي تستخدم في الحالات الطارئة، وتعمل عـلى تنفيـذ المهـام المشـتركة مـن خلال التنسيق مع القوة الجوية الأمريكية وقوات المهمات المشتركة في السـعودية والبحـرين٬ ومنذ عام 2000 تمركز في هذه القاعدة أكثر من (2000) مقاتل مـن الجـيش الأمـريكي ويـدار من قبل القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في الكويـت وقائـد هـذه القاعـدة يغـير كـل سنتين أما كادره العسكري فيغير كل سنة. وتعمل الوحدة اللوجسـتية في هـذه القاعـدة عـلى تنفيذ الأعمال الإدارية. وتوجود في هذا المعسكر الكتيبة السـابعة مـن الجـيش الأمـريكي مـع الآليات المدرعة. كما تنتشر وحدات (546) و(787) فضلا عـن منظومـة صـواريخ (بـاتريوت) لحماية الكويت من أي تهديد صاروخي[143].

أما أبرز الأسلحة المتمركزة في هذه القاعدة فهي[144]:

1- (100) دبابة ابرامز طراز (M1A1).

2- (30) دبابة مقاتلة طراز برادلي.

3- (80) ناقلة اشخاص مدرعة.

4- (12) مدفع هاوترز عيار (155) ملم.

5- (9) منظومات اطلاق صواريخ.

6- (48) مركبة قيادة مدرعة.

7- (30) بلدوزر وقطع خاصة بالجسور.

8- (150) شاحنة.

ويتقاضى الجنود الأمريكان في هذه القاعدة أجورا عالية ويتمتعـون بكافـة وسـائل

الراحة[145]. ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة ذات طابع مزدوج فهي لأغراض الانتشار الرئيس والدعم اللوجيستي إلا أن الطابع اللوجستي هو الغالب على هذه القاعدة.

6- مطار الكويت الدولي (KIA):

يقع هذا المطار على بعد (16) كم جنوب مدينة الكويت بين (29 °، 14، 15) شمالا و(47°، 58، 26) شرقا. ويعد أحد المطارات الحديثة في العالم، ويقدم الخدمات الكبيرة وتسهيلات لملايين المسافرين سنويا. وله القدرة على شحن سلع تقدر بـ(111.385) طنا وهو مزود بأجهزة رادار بغية الاستطلاع والسيطرة وتأمين مرور الطائرات عبر المجال الجوي الكويتي، فضلا عن مراقبة حركات الملاحة على بعد (250) ميلا. وعلى المستوى العالمي يعد هذا المطار من المطارات الصغيرة، وله القدرة على تجهيز منطقة الخليج العربي بجميع المواد المطلوبة التي يتم شحنها إليه كما له القدرة على استقبال الطائرات الكبيرة الحجم[146].

وعلى الرغم من أن هذا المطار هو للاستخدام المدني إلا أنه استخدم من قبل القوات الأمريكية كقاعدة عسكرية. وهذا يتضح من خلال المقاتلات الأمريكية المتمركزة في هذه القاعدة وأبرزها مروحيات من نوع (MH-60G) وطائرات من نوع غالاكسي (C-5) التابعة لكتيبة الانقاذ الثامنة والأربعين في قاعدة هولمان الجوية. والتي وظفت للاستجابة لأية عملية تقوم بها قوات التحالف عند حدوث شئ في منطقة الخليج العربي. ويقدر عدد الجنود الأميركان المتمركزين في هذا المطار بـ(3000) فضلا عن مخازن تابعة للجيش الأمريكي[147].

7- ميناء الأحمدي:

يقع ميناء الأحمدي في الكويت شمال الشعيبة وهو ميناء نفطي، وأحد الموانئ الخاصة التي تزود السفن العسكرية وغيرها التابعة للبحرية الأمريكية بالوقود. ويوجد في هذا الميناء (12) مرسا ومنصة مخصصة لنقل أكثر من (2) مليون برميل من

النفط. ويبلغ عدد هذه المراسي في جزئه الجنوبي بـ(8) مراسي وبعمق يتراوح بين (12-15) م، أما جانبه الشمالي فيحتوي على (4) مراسي بعمق (18) م. وهذا الميناء له القدرة على التعامل مع ناقلات النفط الكبيرة التي تصل حمولتها إلى (100.000) طن[148].

8- قاعدة الجفير البحرية:

تقع قاعدة الجفير البحرية بين (26 °، 14، 10) شمالا و(50°، 34، 59) شرقا وعلى بعد (5) أميال عن جنوب شرق المنامة عاصمة البحرين، والمنامة شبه جزيرة تقع في الزاوية الشمالية الشرقية من البحرين، وتعد قاعدة الجفير من القواعد المهمة والحيوية للقوات الأمريكية في الوقت الحاضر والمستقبل. وقد ازداد الوجود العسكري الأمريكي في هذه القاعدة خلال التحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية 1990 -1991 وبعدها، إذ كان لهذه القاعدة دور كبير في ذلك[149].

وتشكل هذه القاعدة مرتكز الانفتاح الاستراتيجي للقوات البحرية الأمريكية فقواتها أكثر القوات استعدادا وقربا من ميادين قتالها وقدرة على تحقيق التماس ويمثلها الأسطول الخامس الأمريكي (C5F)[150]. الذي يقوم بدعم جميع العمليات البحرية في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) ويحيط بمساحة تقدر بـ(7.5) ميل مربع تشمل الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عمان وأجزاء من المحيط الهندي. وتتألف قوته الاعتيادية من (20) سفينة و(1000) مقاتل بري و(15.000) آخرين موزعين على المجموعات الآتية: مجموعة خاصة بالعربات القتالية ومجموعة برمائية مستعدة ومجموعة خاصة بالطائرات القتالية ومجموعة تابعة للسفن ووحدات الدعم الأخرى[151]. وقد اعيد انشاء الاسطول الخامس الامريكي (C5F) في 1995/7/1[152].

والفرقة الخمسين المدمرة (DESRON50) المؤسسة في 1994/11/30 ومزودة

بمدمرات من نوع (Fletcher) وهذه الفرقة تعمل على مدار السنة وتقوم بتنسيق برنامج (العمليات الاقليمية الشاملة) للعمل مع القوات المتحالفة معها في منطقة الخليج العربي. ومنذ عام 1995 وخلال (5-7) سنوات أجرت هذه الفرقة مع قوات التحالف والصديقة لها في منطقة الخليج العربي (60) مناورة. كما أن هناك نوعا من التنسيق بين هذه الفرقة وقيادة الأسطول الخامس الأمريكي (C5F) وبالاخص عند اندلاع الحرب. كما كان لهذه الفرقة والأسطول الخامس الأمريكي (C5F) دور كبير في تنفيذ الحصار على العراق[153].

ويوجود في هذه القاعدة مركزين:

الأول: مركز دعم الطاقة الدفاعية (DESC-ME): وهو المسؤول عن الدعم اللوجستي بالنفط لسفن البحرية الأمريكية بهدف إسناد عملياتها الحربية في الشرق الأوسط. وخلال التحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية 1990 -1991 تم خزن (45) مليون برميل من النفط كوقود للآليات العسكرية في هذه القاعدة. كما تولى هذا المركز في تشرين الثاني /1992 إسناد العمليات العسكرية الأمريكية في الصومال والتي سميت بـ (استعادة الأمل)[154].

الثاني: المركز الإقليمي البحري (Naples): وهو يقدم هذا الخدمات والتسهيلات الضرورية والدعم اللوجستي للأساطيل القادمة إلى هذه القاعدة[155]. إذ تعد البحرين مركز الدعم اللوجستي للقوات البحرية الأمريكية (NAVCENT) في (منطقة مسؤولية) القيادة المركزية الأمريكية[156].

أما أبرز القوات الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة فضلا عما تقدم فهي: جناح البعثة الجوية التابع للقوة الجوية الأمريكية والمكلفة بعملية مراقبة الحدود في جنوب العراق. والقوات الاحتياطية الحربية (WRM) المسؤولة عن توفير الدعم والإسناد للقوات الأمريكية بالمعدات والمؤن والمركبات إلى جانب إجراءات الخزن والتفتيش والاستقبال والمحاسبة والمراقبة والاستطلاع[157]. وفرقة إجراءات العمل ضد الالغام

والمزودة بسفن خاصة للقيام بتحديد المناطق التي سيجري كسح ألغامها وتفجيرها. وتفجير السفن التي تقوم بعملية زرع الألغام[158].

ويتمركز في هذه القاعدة مجموعة من حاملات الطائرات والبوارج والغواصات وسفن الدعم اللوجستي وكاسحات الألغام البحرية الأمريكية وطائرات الاستطلاع، كما أنها مزودة بمجموعة من بطاريات (باتريوت) المضادة للطائرات والصواريخ[159].

ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة ذات طابع مزدوج فهي توفر تسهيلات الانتشار الرئيس والتسهيلات اللوجستية، إلا أن الطابع اللوجستي هو الغالب على هذه القاعدة.

9- ميناء سلمان:

يقع هذا الميناء في منطقة السلمان في البحرين، ويعد من الموانئ الكبيرة في (الشرق الاوسط) وقد قامت الحكومة البحرينية بوضع برنامج لتطوير الميناء بكلفة (170) مليون دولار وتم اكمال البرنامج في عام 1979 بعد أن خصصت له افضل انواع التكنولوجيا، وافتتح في عام 1980. ويقوم هذا الميناء بتنسيق حركة مرور السفن والغواصات ولاسيما الأمريكية مع توفير الدعم الكامل لها. وخلال عام1991 زار هذا الميناء (255,168) بحارا وغواصا. اما أبرز السفن الأمريكية التي زارت هذا الميناء فهي: سفن المهمات الخاصة فضلا عن الفرقاطات والغواصات[160].

اما ابرز الوحدات العسكرية الأمريكية الموجودة في هذا الميناء فهي: وحدات العمل ضد الالغام وقوات نشاط الاسناد البحري (NSA) المسؤولة عن وضع برامج العمل بغية تقليل وحدة الصعوبات بين سلطات الميناء من جهة وبين الوحدات الأمريكية الموجودة في هذا الميناء من جهة اخرى. والتي تعمل على مدار (24) ساعة. وقد زود هذا الميناء بـ(16) صاروخ كروز. ويعمل الكادر الأمريكي الموجود في هذا الميناء بكامل الحرية ويقيمون في افضل الفنادق[161].

10- ميناء قابوس:

وهو احد الموانئ التي تسهم في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية ويقع هذا الميناء بالقرب من العاصمة العمانية مسقط وهو احد افضل الموانئ في الخليج العربي. خلال العام 2000 جرت عمليات توسيع لهذا الميناء بهدف زيادة قدرته الاستيعابية من (1.6) مليون طن إلى (2.6) مليون طن. ويضم الميناء منصات تحميل وقد قامت سلطنة عمان ببناء منصة جديدة، فضلا عن بناء منطقة الخزن[162].

11- ميناء مسقط:

وهو احد الموانئ العمانية الحديثة[163]. ويتمتع الأسطول الأمريكي بتسهيلات في هذا الميناء، فضلا عن استخدامه من قبل القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) في الحالات الطارئة[164].

12- ميناء صلالة:

يقع هذا الميناء في جنوبي سلطنة عمان، اسفل الساحل من العاصمة (مسقط) ويعرف هذا الميناء ايضا بميناء (رايسوت) وقد افتتح في تشرين الثاني/ 1998 ليكون احد مراكز قيادة المحيط الهندي. وهذا الميناء ذو كفاءة عالية ومهيأ للقيام بالدوريات. وله القدرة على استيعاب اكبر السفن. وهو من بين اكبر (20) ميناء في العالم. وللشركات البرية - البحرية الأمريكية (15%) من اسهم هذا الميناء[165].

13- مطار سيب الدولي:

يعد مطار سيب الدولي اهم قاعدة للنقل والدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي[166]. ويقع هذا المطار في سلطنة عمان بين (23 °، 35، 35) شمالا (58°، 17، 54) شرقا، اما ابرز الوحدات العسكرية الأمريكية الموجودة في هذا المطار فهي[167]:

1- فريق البعثة الجوية (763).

2- فرقة (Harvest Falcon) للارضاع الجوي الـ(1440).

3- القوات الاحتياطية الحربية (WRM) والتي زودت من قبل الولايات المتحدة بوسائل لدعم منظومات مطار سيب الدولي، فضلا عن المساعدات الطبية والمؤن والمعدات الاخرى.

ومنذ عام 1981 عملت الولايات المتحدة على وضع برنامج عمل لتطوير مطار سيب الدولي وتضمن هذا البرنامج بناء ملاجئ جوية محصنة (HAS) وتنظيم الطرق الجوية وتنمية وتطوير تسهيلات الدعم من هذا المطار فضلا عن تنظيم عملية الخزن والتجهيز بالوقود[168].

14- معسكر سنوبي:

يقع معسكر سنوبي في مطار قطر الدولي بين (20 °، 15، 40) شمالا و(51°، 33، 54) شرقا وهو معسكر مخصص لعملية الاغاثة، ومزود بـ(5) ابراج للمراقبة و(32) منصة صواريخ سكود ⁰اجهزة مراقبة مرئية (RVA) لخطوط الطيران المستخدمة في المعسكر علما أن توجيه الصواريخ يكون من خلال هذه الاجهزة. ويتضمن هذا المعسكر ملاجئ مكيفة وخندق بطول ميل واحد، فضلا عن أن هذا المعسكر محاط بجدار واق[169].

15- معسكر السيلية:

تقع هذه القاعدة على بعد (15) كم من العاصمة القطرية الدوحة[170]. بين (25°، 11، 13) شمالا و(5°، 24، 42) شرقا، واستغرق بناؤها اربع سنوات إلى أن تم اكماله عام 2000 بكلفة (110) مليون دولار، وهو احدى المنشآت العسكرية الأمريكية المهمة جدا في منطقة الخليج العربي وقاعدة رئيسة للدعم الوجستي وهذا

الدعم يشمل النفط والماء والمعدات الاخرى للجيش الأمريكي عند الحاجة. وقد اقيم في هـذه القاعدة ما يقارب (27) مخزنا حربيا بمساحة (1.6) مليون قدم. وقد تم تعزيزه بوحدات مـن الجيش الأمريكي وبفريق من المهندسين فضلا عن مئات الاشخاص لبناء الملاجئ. وفي الحقيقـة أن نوعية بناء هذه القواعد في قطر هي بالمستوى نفسه الذي يـتلائم مـع القـوات الأمريكيـة وقد تم تصنيف منشات هـذه القاعـدة إلى معسـكرات خاصـة بالنقـل والـرحلات وعمليـات التحرك وشحن وتكديس الاسلحة، فضلا عن العمليات البريدية ووحدات الخدمة الطبية[171].

ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة تعد مركز قيادة المنطقـة الوسـطى الامريكيـة، كـما انها تشهد استعدادات لتكون القيادة المركزية لقوات الجيش الأمريكي في قطـر (ARCENT-QA). وفي اواخر العام 2002 اقيم في هذه القاعدة مركز قيادة ومراقبـة متطـور جـدا. وقـال المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية الرائد (بيل هاريسون) أن مخيمات متحركة اقيمت للعسكريين في قاعدة السـيلية وان نحـو (600) مـن عنـاصر القيـادة المركزيـه قـد ارسـلوا إلى قطر[172]. ويمكن استخدام هذه القاعدة اذا اقتضى الامر من اجل تنظيم تدخل عسكري واسع النطاق في الخليج العربي[173]. وتتيح تجهيزات هذه القاعـدة بمـا زودت بـه مـن مركـز قيـادة وخيم متحركة وتجهيزات معلوماتية ووسائل اتصال لقائد القيادة المركزيـة الأمريكيـة ليكـون قريبا من مسرح العمليات[174]. وهذا ما حصل اخيرا عند عملية احـتلال العـراق، اذ اصـبحت قاعدة السيلية مركزا متقدما لمعلومات قوات الاحتلال.

وقد تم نصب جهاز رادار متطور في هذه القاعدة لتحذير القوات الأمريكيـة والمتحالفـة معها من أي هجوم صاروخي معادي. ويأتي نشر مثل هذه الرادارات خارج الحدود الأمريكية في موقعين اخرين هـما المانيـا وكوريـا الجنوبيـة وهـي متقدمـة بشـكل متميـز عـلى أنظمـة التحذير التي استخدمت في حرب الخليج الثانية[175].

16- ميناء ام سعيد:

ويعرف ايضا بميناء مسيعيد، وقد انشئ هذا الميناء في قطر عام 1949، ويقع بين (24°، 59، 46) شمالا و(51°، 32، 56) شرقا، ويعد هذا الميناء محطة دعم لوجستي للقيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) ففي عام 2000 تم تطوير متطلبات الخزن لهذه القيادة في هذا الميناء وبسعة (750.000) برميل من النفط. وفي كانون الثاني/2002 منحت قطر بموجب عقد قابل للتجديد كل خمس سنوات للولايات المتحدة بعض التسهيلات اللوجستية الاخرى في هذا الميناء[176]. كما يسيطر هذا الميناء على حركة السفن التجارية وشحنها[177].

17- قاعدة الفجيرة البحرية:

تقع هذه القاعدة الجديدة على الساحل الشرقي من خليج عمان في امارة الفجيرة سابع امارة في الاتحاد الفدرالي لدولة الامارات العربية المتحدة، وهي الامارة الوحيدة التي تطل على خليج عمان ومساحتها (1.450) كم^2. وهي المدخل الرئيس للسفن الملاحية إلى الخليج العربي عبر مضيق هرمز ولها القدرة العالية على تحميل السفن. وعلى خطوط الطول والعرض تقع هذه القاعدة بين (25°، 07) شمالا و(56°، 20) شرقا[178].

وقد بدء العمل ببناء الميناء البحري للفجيرة عام 1978 وانتهى عام 1980 وخلال حرب الخليج الأولى كان هناك وجود للقوات الأمريكية في هذا الميناء لحماية السفن من الهجمات الايرانية، وفي منتصف العام 1998 بالتحديد انجزت قاعدة الفجيرة البحرية بكلفة (100) مليون دولار، ومجمل مساحة هذه القاعدة هي (1.350.000)م مربع، وفيها خمسة مرافئ، الثلاث الأولى كبيرة وتبلغ مساحة كل واحدة منها بـ(600)م طولا وبعمق (12.5)م والرابع بطول (290)م وبعمق (7)م، اما الخامس فغير معروف طوله وعمقه وهو مخصص لتحميل السفن، وتعد قاعدة الفجيرة البحرية من القواعد التي توفر الدعم اللوجستي للقوات الامريكية، وترتبط مع قاعدة جبل علي ضمن خطوط الدعم اللوجستي في منطقة الخليج العربي[179].

18- مطار الفجيرة الدولي:

يقع هذا المطار في ميناء الفجيرة الاماراتي في خليج عمان بين (25 °، 07) شمالا و(56°، 20) شرقا وهو للاسناد اللوجستي في منطقة مسؤولية القيادة المركزية البحرية الأمريكية (NAVCENT). وتصل إلى هذا المطار الحمولات القادمة من اليابان والمحيط الهادي ثم تنقل من خلاله عبر خطوط النقل السريعة إلى مناطق الخليج العربي' ويعد هذا المطار احد اهم خطوط المواصلات الاماراتية ذات الصلة بالعالم الخارجي وقد بدأ العمل فيه منذ عام 1987 وهو خامس مطار جوي في الامارات العربية المتحدة ويقع على ساحلها الشرقي وللمطار تقنيات حديثة مستخدمة وانواع مختلفة من الطائرات. ومنذ اواخر تشرين الأول /2001 ولغاية اذار/2002 وجود في هذا المطار (36) فردا من قيادة الشحن البحري الأمريكي (NAVCHAPGRU) لاسناد الهجوم الأمريكي على افغانستان والذي يعرف بعملية (الحرية الدائمة)[(180)].

19- ميناء جبل علي:

يقع هذا الميناء على بعد (35) كم جنوب مدينة دبي في الامارات العربية المتحدة بين (24°، 59) شمالا و(55°، 03) شرقا. وهو احد اكبر الموانئ في العالم، وله (67) منصة. بدأ العمل به في عام 1976 واكمل في عام 1979. وهذا الميناء مخصص للدعم اللوجستي في منطقة مسؤولية القيادة المركزية البحرية الأمريكية (NAVCENT). ويرتبط هذا الميناء بقاعدة الفجيرة البحرية عن طريق الشحن الجوي، فضلا عن ارتباطه بخطوط الدعم اللوجستي في منطقة الخليج العربي. لذا اصبح من الموانئ المشهورة بالنسبة إلى المجموعات المقاتلة التي تنتشر في هذه المنطقة[(181)].

اما ابرز الوحدات العسكرية الأمريكية الموجودة في هذا الميناء فهي وحدة (PO1) ومهمتها ارسال التقارير إلى وحدة (OIC) في قاعدة الفجيرة البحرية، فضلا عن تنظيم الخدمات الموحدة (USO) وقيادة قوات البحرية. وهناك اتفاقية متبادلة بين

الامارات والولايات المتحدة تحدد عملية انتشار القوات المسلحة الأمريكية في هذا الميناء، فضلا عن الخدمات الاخرى المستخدمة من قبل هذه القوات، وتعرف هذه الاتفاقية بـ (PERS-65). ويوجد في هذا الميناء حوضان: الحوض الخارجي بطول (2.3) كم وعرض (600)م وبعمق (14)م والحوض الداخلي بطول (3.7) كم وعرض (425) كم وبعمق (11.5) م. وجميع الاحواض والقنوات مهيأة للعمل[182].

20- ميناء زايد:

وهو احد الموانئ التي تسهم في تقديم الدعم الوجستي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ويقع هذا الميناء في عاصمة الامارات العربية المتحدة (ابو ظبي) لذا يعرف ايضا بميناء (ابو ظبي)، وعلى خطوط الطول والعرض يقع هذا الميناء بين (24، 31) شمالا و(54°، 23) شرقا. وقد بدأ العمل به في عام 1968، ويضم (21) منصة مخصصة للشحن، مع وجود مناطق معدة للخزن والتي تحتل مساحة (100.000)م^2. وبطاقة خزن تقدر بـ (150.000) طن، مع وجود غرف مهيأة لعملية الخزن. كما أن هذا الميناء مزود باجهزة كومبيوتر مخصصة لتوفير الخدمة السريعة ولتوفير المعلومات عن السفن من حيث النوعية والجنسية والعلم والشحنة التي تحملها[183].

المطلب الثالث: قواعد وتسهيلات التدريب

1- الهفوف:

تقع قاعدة الهفوف في السعودية على بعد (130) كم جنوب شرق المدينة الساحلية للدمام - الخبر - الظهران بيدن (25"، 22، 42) شمالا و(49"، 35، 12) شرقا. ويعيش جميع مستشاري لواء الملك عبد العزيز من الأمريكان في مزرعة خارج الهفوف تبلغ مساحتها (1000) هكتار، مزودة بكافة وسائل الراحة. ويقع على عاتق بعثة التدريب العسكري الأمريكية (USMTM) تقديم الخبرة والمشورة إلى لواء الملك عبد العزيز[184].

2- قاعدة الملك عبد العزيز الجوية (KAAB):

تقع هذه القاعدة في مدينة الظهران شرق السعودية على الخليج العربي بين (26"، 15، 56) شمالا و(50"، 09، 07) شرقا. وتعرف ايضا بقاعدة (الظهران الجوية). وخلال الحرب العالمية الثانية شكلت هذه القاعدة نقطة تجهيز للقوات الأمريكية العاملة في اسيا. وفي اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات من القرن الماضي تمركز في هذه القاعدة سرب الانقاذ الجوي الرابع التابع للقوة الجوية الامريكية. وفي عام 1950 كانت هذه القاعدة المنشاة الشرقية الاكبر التابعة للقوة الجوية الامريكية. وفي عام 1956 قامت فرق المهندسين التابعة للجيش الأمريكي باعادة بناء مطار هذه القاعدة[185].

وتعد قاعدة الملك عبد العزيز الجوية (KAAB) اول قاعدة عسكرية أمريكية في الوطن العربي وجنوب غرب اسيا. وحرصت الولايات المتحدة على انشائها وتطويرها وتعزيز الامكانيات العسكرية فيها، لتكون جزءا من سلسلة القواعد الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي في مرحلة احتدام الحرب الباردة وعدم السماح له بتحقيق نجاحات

في هذه المنطقة النفطية[186]. ولربط مسرح عمليات (الشرق الاوسط) وشمال افريقيا بجنوب أسيا [187]. فضلا عن اهميتها في حماية منابع النفط واستمرار تدفق النفط إلى العالم الغربي، ولحماية الانظمة الموالية للسياسة الامريكية، كما يمكن عدها الظهير الساند للكيان الصهيوني في الظروف الطارئة[188].

وتشغل هذه القاعدة مساحة من الارض تبلغ اكثر من (25) ميلا مربعا قابلة للزيادة عند الضرورة، وهي محاطة بالاسلاك الشائكة من كل جانب[189]. وتقسم هذه القاعدة إلى تسهيلات للطيران التجاري يخدم المنطقة الشرقية وتسهيلات التدريب واعمال الصيانة للقوة الجوية الملكية السعودية. وقد تم تزويد هذه القاعدة ببطاريات (باتريوت) للدفاع الجوي[190].

ويعمل افراد بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM)ُ. في هذه القاعدة. ويقوم الافراد المختصون بخدمة التدريب الواسع (E3A/KE- 3A) في هذه القاعدة بتدريب ومساعدة القوة الجوية الملكية السعودية حول مختلف عمليات الطيران، ولاسيما على طائرات (F-15). ويعيش افراد بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) في مجمع يعرف بـ (مدينة النسر/ موقع 12) ويبعد مسافة دقائق عن مواقع عملهم في قاعدة الملك عبد العزيز الجوية (KAAB). كما يبعد مسافة ميلين فقط عن المستشار العام الأمريكي[191].

3- قاعدة خميس مشيط:

تقع هذه القاعدة في منطقة خميس مشيط في السعودية بين (18 ˚، 8، 23) شمالاً و(42˚، 43، 45) شرقا. وتعرف هذه القاعدة ايضا بقاعدة (الملك خالد الجوية). وهي عبارة عن منشاة كبيرة تعالج حركة المرور الجوي العسكري في منطقة خميس مشيط، والاخيرة هي مجتمع عسكري صغير جدا ومقر قيادة المنطقة الجنوبية، وموطن مدارس المدفعية والمشاة. ويوجود في هذه القاعدة افراد من القوة الجوية

والجيش الأمريكي[192]. فضلا عن بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) الموجودة في كل قواعد وتسهيلات التدريب.

ولفرقة القوة الجوية التابعة لبعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) فصائل داعمة لها في قواعد الطيف والظهران وجدة. ويقدم الاشخاص المسؤولون عن خدمة التدريب (E3A/KE-3A) تدريبا ومساعدة لافراد القوة الجوية الملكية السعودية في هذه القاعدة على مختلف عمليات الطيران، ولاسيما التدريب على طائرات (F-15)[193]. كما يقدم فريق المساعدة التقنية (TAFT) في قاعدة خميس مشيط الجوية المشورة والتدريب لمشاة والقوات المدرعة السعودية على عربات القتال ابرامز (M1A2) وبرادلي (M2A2)، فضلا عن تدريب قوة الدفاع الجوي الملكية السعودية على نظام (باتريوت) الصاروخي[194]. علما أن هذه القاعدة مزودة بكافة وسائل الراحة[195].

وفي عام 1996 نجحت شركة (BDM) الأمريكية في الحصول على عقدين في عامي 1996 و2000 من السعودية احدهما بقيمة (44.4) مليون دولار لبناء مجمع سكني في قاعدة خميس مشيط والاخر بقيمة (65) مليون دولار لاغراض صيانة بعض طائرات (F-15) التابعة للاسطول الجوي العسكري السعودي[196].

4- مدينة الملك خالد العسكرية (KKMC):

تقع مدينة الملك خالد العسكرية (KKMC) في الجهة الشمالية الشرقية من السعودية قرب الكويت، وتبعد نحو (400) كم من الرياض ونحو (60) كم من مدينة حفر الباطن بين (27°، 57، 22) شمالا و(45°، 33، 05) شرقا، وقد بنيت للدفاع عن الحدود الشمالية الشرقية للسعودية. وصممت لاستيعاب جيش مؤلف من ثلاث فرق بنحو (6500) فرد[197].

وفي عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي قام مهندسوا القوة الجوية والبرية الأمريكية بتصميم وانشاء عدة قواعد شملت (الطيف ومدينة الملك خالد

العسكرية وقاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط). ويظهر لنا التاريخ بان تلك القواعد ومنشات الدعم قد وفرت البنية التحتية المطلوبة لتسهيل عملية الانتشار في الصحراء وبالسرعة المطلوبة. وبدا التخطيط الاولي للمدينة في عام 1974 وتم اكمال الانشاء النهائي لها في عام 1986. واستنادا إلى بعض التقديرات بلغت كلفة انشاء هذه المدينة ما يقارب (1.3) مليار دولار، في حين تشير بعض التقديرات الاخرى إلى أن الميزانية النهائية لها بلغت بحدود (8-10) مليار دولار. وهي تمثل اكبر منشاة كونكريتية مضادة للقذائف في العالم. وفي 1982/11/25 عقدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ثلاث اتفاقيات منفصلة مع السعودية بقيمة (1.2) مليار دولار، يتضمن احداهما اتفاقية لتصميم وانشاء مطار جوي في مدينة الملك خالد العسكرية (KKCM) بمبلغ (700) مليون دولار[198].

واستخدمت هذه المدينة لسكن الاف الجنود الأمريكان في أثناء حرب الخليج الثانية. وخلال المدة الممتدة من تشرين الاول/1990 ولغاية 1991/3 قامت الولايات المتحدة بتنفيذ (25) مشروعا رئيسا في هذه المدينة بلغت قيمتها اكثر من (14.6) مليون دولار وشمل ذلك بناء مواضع قتالية متكاملة، فضلا عن بناء موقع متقدم يبعد (50) ميلا عن الحدود العراقية. كما تم تزويد هذه المدينة بمنظومة صواريخ (باتريوت). فضلا عن قيام الولايات المتحدة ببناء منشات تخزين لمعداتها العسكرية لكي تكون مستعدة اذا دعت الضرورة للقيام باية عملية عسكرية في منطقة الخليج العربي[199].

5- قاعدة الرياض الجوية:

تقع هذه القاعدة في وادي حنيفة في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية بين (24°، 42، 35) شمالا و(46°، 43، 31) شرقا. وهي ذات موقع ممتاز' ويوجود في هذه القاعدة بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM).لاغراض التدريب، كما يقوم الافراد المختصون بخدمة التدريب العسكري الواسع (K3A/KE-3A) بتدريب

ومساعدة القوة الجوية الملكية السعودية على مختلف عمليات الطيران ولاسيما على طائرات (C-130). ويعمل قادة الفصيل (DETCO) كمستشارين لرؤساء منطقة القاعدة الجوية السعودية، ويشرفون على الافراد المختصين بخدمة التدريب الواسع[200]. ومن الجدير بالذكر أن مدينة الرياض تتصل بميناء الدمام البحري عن طريق شبكة واسعة من الطرق الجيدة وسكك الحديد[201].

6- قاعدة الطيف الجوية:

تقع هذه القاعدة في مدينة الطيف التي تقع في المناطق الجبلية الغربية للسعودية بين (21°، 29، ..) شمالا و(40°، 32، 40) شرقا. ويوجود في هذه القاعدة بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) لاغراض التدريب. ويقوم الافراد المختصون بخدمة التدريب العسكري الواسع (K3A/KE-3A) بتوفير المساعدة والتدريب للقوة الجوية الملكية السعودية في هذه القاعدة حول مختلف عمليات الطيران ولاسيما على طائرات (RF-5). ويقع الفصيل الاستشاري الخاص ببعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) في قاعدة الطيف الجوية وهو مسؤول عن توفير المستشارين لضباط القوات الجوية والبرية السعودية، كما أن هذا الفصيل مسؤول عن الحماية والرفاهية لافراد وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في هذه القاعدة[202].

اما ابرز الوحدات العسكرية الأمريكية الموجودة في قاعدة الطيف الجوية فهي: كتائب المهندسين التابعة للجيش الأمريكي (OPD)، مركز وارنر- روبنز للعمليات اللوجستية الجوية، ادارة موقع القاعدة طيف (OC/OLT) فرقة ادارة التعاقد الدفاعي (DCMDI) ومكتب البريد الجوي (APO)، ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة مزودة بكل وسائل الراحة والترفية[203].

7- قاعدة تبوك الجوية:

تقع هذه القاعدة في السعودية بين (28 °، 21، 55) شمالا و(36°، 37، 08) شرقا[204]. على بعد (100) كم عن الحدود الاردنية، وقد تم انشاؤها قبل عام 1967[205]. ويوجود في هذه القاعدة بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) لاغراض التدريب. كما يقوم الافراد المختصون بخدمة التدريب الواسع (E3A/KE-3A) بتدريب ومساعدة القوة الجوية الملكية السعودية في هذه القاعدة على مختلف عمليات الطيران. ويقع مقر هذه البعثة خارج تبوك وهو مزود بكل وسائل الراحة[206].

8- معسكر العديري:

يقع معسكر العديري في الكويت على بعد (10) اميال من الحدود العراقية، اما ساحة التدريب لهذه القاعدة فتقع على بعد (15) ميلا من الحدود العراقية وبنحو (45) ميل من شمال غرب الكويت. وتقدم هذه القاعدة تسهيلات التدريب للقوات الامريكية، وقد تم افتتاحه في عام 1994. وتجري القوات المتحالفة تدريباتها العسكرية الفعلية ومن ضمنها تمارين الاسناد الجوي السري (CASEX) في ساحة تدريب هذه القاعدة. وهذه التمارين تشمل القوات المحمولة جوا والقوات المتحالفة ضد اهداف الخصم المنتخبة. وتمتاز ساحة تدريب معسكر العديري بانها ذات شكل منبسط، اذ تستطيع القوات الأمريكية أن تمارس تدريباتها فيها بفاعلية[207].

كما تجري الولايات المتحدة تمارين منظمة في جزيرة فيلكة* منذ حرب الخليج الثانية، من اجل القيام بشن الهجمات الجوية مع استخدام الوحدات البرية والبحرية[208].

المبحث الثالث :الترتيبات الدفاعية الأمريكية الاخرى في منطقة الخليج العربي

لم تكتف الولايات المتحدة بما تقدم من اجراءات عسكرية لكي تضمن هيمنتها وانفرادها بمنطقة الخليج العربي وانما سعت إلى اقامة مجموعة من الترتيبات الدفاعية واشراك دول المنطقة وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي بهذه الترتيبات بهدف اضفاء الطابع الشرعي عليها على اعتبار انها محط رضا الاوساط الرسمية الحاكمة.

ولذلك سعت الولايات المتحدة إلى عدم ترك أي خيار امني يمكن النفاذ منه إلى منطقة الخليج العربي الا وروجت له. ومن أجل هذا دعا (راينو تيلور)- قائد قوات البحرية الأمريكية في الخليج العربي- إلى ضرورة بناء حلف دفاعي على غرار حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وقد سوغ ذلك الطرح بقوله (اننا لانريد أن نترك فراغا هذه المرة)[209].

ولكي تقوم الولايات المتحدة بدور الضامن الخارجي لهذه الترتيبات فانها عملت على ثلاث مستويات[210].

1- تحقيق اكبر قدر ممكن من التعاون بين الحلفاء المحليين.

2- عقد اتفاقيات ومعاهدات دفاعية ثنائية بينها وبين كل حليف على حدة.

3- تاسيس نظام قيادة وسيطرة واستحكام عسكري على مستوى منطقة الخليج العربي يخضع مباشرة للقرار الاستراتيجي الأمريكي الذي يضع المصالح القومية للولايات المتحدة في المقام الأول ويتفرع عن ذلك بالضرورة بعض الوجود العسكري المباشر على البر والبحر فضلا عن التمركز المسبق للسلاح والمعدات العسكرية التي تسهل عملية التدخل السريع عند الضرورة.

أما الاسباب التي دفعت بالولايات المتحدة إلى طرح مثل هذه المشاريع فهي[211]:

1- احتكار الدور الرئيس في الترتيب الامني الخليجي.

2- توفير غطاء شرعي لوجود عسكري امريكي دائم في الخليج العربي.

3- تفكيك النظام الاقليمي العربي.

4- تحجيم الدور الاوروبي في منطقة الخليج العربي.

5- تقليص الاعتماد على الاطراف الاقليمية.

ولابراز ما تقدم ستتم دراسة هذه الترتيبات ضمن المحاور الاتية:

المطلب الاول: الاتفاقيات الامنية

دخلت دول مجلس التعاون الخليجي في اتفاقيات امنية ثنائية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي وعلى راسها الولايات المتحدة في محاولة لايجاد نوعا من الترابط الاقليمي مع هذه الدول[212]. علما أن هذه الاتفاقيات موجودة اصلا قبل حرب الخليج الثانية عام 1991، الا أن هذه الحرب قد اضافت لها دعما جديدا[213]. وقد نصت هذه الاتفاقيات على التزام دول المجلس بما يأتي[214]:

1- التمركز المسبق للسلاح والمعدات العسكرية تستخدم للدفاع عن دول المجلس الموقعة على هذه الاتفاقيات.

2- اجراء مناورات وتدريبات مشتركة.

3- تقديم مساعدات اخرى تتفق عليها الاطراف المعنية.

وتعد الاتفاقيات الأمنية انعكاسا للاستراتيجية الأمريكية واحد اهم الاهداف الأمريكية من وراء حرب الخليج الثانية استنادا لما ذكره الجنرال (نورمان شوارزكوف)-

قائد التحالف الـدولي- ضـد العـراق[215]. وقـد تـولى (ديـك تشـيني)- وزيـر الـدفاع الأمـريكي الاسبق- امر صياغة تلك الاتفاقيـات الأمنيـة وتـدبير موافقـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي عليها، وامكنه انجاز ذلك في جولته الخليجية في 1991/5[216].

وفي الحقيقة أن اغلب بنود هذه الاتفاقيات تحمل طابع السرية، ومنها مـا هـو مخـالف لنصـوص ومواثيـق دوليـة واقليميـة كـالامم المتحـدة والجامعـة العربيـة، القائمـة عـلى نبـذ الدبلوماسية السرية والاتفاقيات السرية ذات المساس بالسيادة لدول اخرى[217]. وهذا اوضحه (ديك تشيني) في عام 1991 (بانه عندما يتم التوقيـع الاخـير عـلى الاتفاقـات، فسـوف يبقـى بعضها سريا ويعرض على الكونكرس شرط ألا يعلن عنه شيء)[218].

اما العناصر التي تتكون منها الاتفاقيات الأمنية فقد حددها (وليم بيري)- وزيـر الـدفاع الأمريكي الاسبق- في 8/ كانون الاول/1994 امام لجنة العلاقات الخارجية بما يأتي[219]:

1- تدعيم القوة الفردية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

2- العمل على تعزيز القدرة الجماعية لدول المجلس لتتمكن من الدفاع عن نفسها مـن خلال مجلس التعاون الخليجي.

3- استخدام القواعد والتسهيلات المتوافرة.

فضلا عن العمل في اوقات الازمات أي في حال تعرض امن احـد طـرفي الاتفاقيـة الأمنيـة للخطر مالا يستلزم ابرام اتفاقيات جديدة. أي بحسب ما يستجد على مسرح الاحداث، وهـي امور تبدو في مثـل هـذه الظـروف اجرائيـة واعتياديـة تتخـذها القيـادات العسـكرية ولـيس القيادات السياسية. وهذا الامر يفتح المجال واسعا امام الولايات المتحـدة لاسـتخدام القواعـد والتسهيلات العسكرية الخليجية في كل وقت وفي أي ظرف.

ولقد تحددت الاهداف السياسية للترتيبات الأمنية بالاتي[220]:

1- ضرورة تعزيز وتحديث الاطراف الاقليمية الحليفة.

2- تحفيز القوى المحلية لتاكيد ارتباطها بالولايات المتحدة بعد أن تكون الاخيرة قد قوت مصداقيتها.

3- اضعاف التهديدات الاقليمية لاسيما من العراق وايران وما تقدمه الاخيرة من مد ودعم للصحوة الاسلامية والحركات الاسلامية.

ولعل الاهم من كل ما تقدم هو بناء شرعية دولية للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي[221]. شكلا ومضمونا على الرغم مما يعكسه هذا الوجود من اثار خطيرة على الأمن القومي العربي. خاصة بعد أن تحول هذا الوجود من مؤقت إلى دائم. هذا ما اعلنه (وليم كوهين) - وزير الدفاع الأمريكي الأسبق - في اواخر تشرين الاول/2000 بقوله (ان القوات الأمريكية باقية إلى الابد ولا يوجد ما يبرر سحبها)[222]. وما اكده ايضا (وليم دوت) مرافقه في أثناء جولته الخليجية بقوله (سنكون هنا بشكل دائم)[223]. اما (كولن باول) - وزير الخارجية الأمريكي الأسبق- فقد قال (ان الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي هو هدف بعيد المدى وليس مجرد ردع مؤقت ضد الرئيس صدام حسين)[224]. وفي هذا السياق اكد (اري فليشر) -المتحدث الأسبق باسم البيت الابيض- في مؤتمر صحفي أن (بوش يرى أن الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الاوسط ضروري جدا لاستقرار هذه المنطقة الخطيرة)[225].

وما يساعد على ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي هي اكثر انفتاحا حاليا على التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، وانها سوف تقبل بترتيبات امنية مع الولايات المتحدة ولاسيما اذا ظلت سرية. الامر الذي دفع بالولايات المتحدة أن تصوغ وتطرح العديد من المفاهيم والتصورات الأمنية التي تعبر قبل كل شيء عن وجهات نظرها، ومن ثم غرسها بالترهيب والترغيب في عقول وتوجهات قادة المنطقة، محاولة بذلك احتواء الدول الخليجية من خلال التحالفات المعاصرة[226].

وهكذا وقعت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقيات امنية مع الولايات المتحدة وعلى النحو الآتي:

1- المملكة العربية السعودية:

وقعت السعودية العديد من الاتفاقيات الأمنية التي لم يكشف عن مضمونها بخصوص وجود القوات الأمريكية على اراضيها منذ 1990/8/12[227]. وقد كشفت دراسة اعدتها صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بعنوان (الطريق إلى الحرب) في 1991/3/3 بان أول خطوة لتحسين الترتيبات الأمنية في الخليج العربي كانت قد اتخذت سرا في اب/1990 عندما اجتمع (ديك تشيني) مع ملك السعودية (فهد بن عبد العزيز) لإقناعه بالحاجة إلى استقبال جنودا أمريكيين على أراضي بلاده بحجة الدفاع عن المملكة ضد هجوم عراقي محتمل[228].

2- الكويت:

وقعت الكويت اتفاقية امنية مع الولايات المتحدة في 1991/9/19 وذلك لمدة عشر سنوات[229]. تضمن حق الولايات المتحدة في تخزين الاسلحة، والمعدات العسكرية في الكويت، واستخدام الموانئ والقواعد الكويتية. كما تضمن امكانية التدخل لحماية سيادة واستقلال الكويت من أي اعتداء خارجي وذلك في إطار تنسيقي بين حكومتي الدولتين[230]. فضلا عن القيام بالمناورات والتدريبات المشتركة.

وفي وقت متزامن للاتفاقية الأولى وقعت الكويت مع الولايات المتحدة اتفاقية تعاون عسكري. التي تضمنت نشر الاف الجنود الأمريكان في الكويت. كما اشترت الكويت عدة منظومات دفاعية وطائرات حربية في إطار هذه الاتفاقية. ومنذ توقيع تلك الاتفاقيات والولايات المتحدة ملتزمة بحماية امن الكويت من أي خطر خارجي وهو التزام تحرص الادارات الأمريكية المتعاقبة على تجديده من حين إلى آخر[231].

وتسعى الكويت من وراء هـذه الاتفاقيـات إلى الانخـراط الكامـل في منظومـة الأمـن الغـربي. ولاسيما مع الولايات المتحدة في وضع شبيه بوضع الكيان الصهيوني وتايوان. وقد عبر عن ذلك الشيخ (سالم الصباح)- وزير الدفاع الكويتي السابق- في محاضرة له في 2000/7/25 في جامعة الكويت قائلا: (يجب علينا أن نربط مصالحنا مع مصالح الشركات الامريكيـة، وهـذا سـيجعل الامريكيين ملتزمين بالدفاع عن الكويت)[232]. وهذا يعني أن الاعتماد عـلى (الامـن المسـتورد) سيظل تخطيطا بعيد الامد في السياسة الدفاعية الكويتية[233].

وفي 2001/2 قامت الحكومة الكويتية بتجديد اتفاقياتها الأمنية الموقعـة عـام 1991 مـع الولايات المتحدة حتى عام 2011[234]. علما أن هذا التجديد كان تلقائيا، هذا ما اوضحه وزيـر الدفاع الكويتي الشيخ (جابر مبارك الصباح) الذي قال: (ان نـص الاتفاقيـة يحتـوي عـلى بنـد للتجديد التلقائي للاتفاقية ما لم يخبر احد الطرفين قبل ستة شهور من نهاية العمل بالاتفاقيـة عن نيته في عدم التجديد أو تعديل بعض البنود). كما أكد على أن الاتفاقية قد جـددت بنـاءا على رضا الطرفين ورغبتهما في استمرارها[235]. وعلى اثر احداث 2001/9/11 ابرم اتفاق امريكي - كويتي ينص على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بـين البلـدين لمكافحـة مـا يسـمى بـ(الارهاب). وبعد وقوف دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الولايات المتحدة في حربها على افغانستان اكتسبت الاتفاقيات الأمنية الامريكية -الخليجية ابعادا جديدة اخرجتهـا عـن اهدافها التي عقدت من اجلها وهي مواجهة التحـديات مـن قـوى مثـل العـراق وايـران، إلى اوسع من ذلك وتوظيفها في خدمة الاستراتيجية الأمريكية العالمية من خلال الربط الفعلي بين امن الخليج العربي والاقاليم الجيوسياسية والجيواقتصادية في أسيا[236].

3- البحرين:

وقعت البحرين في 1990/8/8 اتفاقية امنية مع الولايـات المتحـدة. كـما وقعـت اتفاقيـة

اخرى في 1990/10/28[237]. تتضمن برنامجا للتدريب المشترك وامكانية استخدام الموانئ والمنشات، فضلا عن التمركز المسبق للاسلحة والمعدات العسكرية[238]. وفي 1991/10/22 وقعت الولايات المتحدة والبحرين على اتفاقية ثنائية تهدف إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في البحرين، كما وسعت هذه الاتفاقية القوات والمعدات والاسلحة الأمريكية في قواعدها وتسهيلاتها العسكرية في البحرين[239].

وللدلالة على طبيعة العلاقة الأمنية الحميمة التي تربط البحرين بالولايات المتحدة، ما اكده (وليم كوهين)- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق - أثناء زيارته لمنطقة الخليج العربي في تشرين الاول/1999: (أن علاقاتنا مع البحرين من اقوى العلاقات في أي مكان) واضاف قائلا (ان العلاقة لايمكن الا أن تصبح اقوى في المستقبل)[240]. وعلى اثر الدعم البحريني للولايات المتحدة في حربها ضد افغانستان، اعلن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) عن نيته في وضع البحرين في فئة (الحلفاء المهمين غير الاعضاء في حلف شمال الاطلسي)[241]. مما يوضح مدى الاهمية التي احتلتها البحرين في الاستراتيجية الأمنية الامريكية.

4- سلطنة عمان:

وقعت سلطنة عمان اتفاقية أمنية عام 1980 مع الولايات المتحدة تجيز للجيش الأمريكي استخدام الموانئ والقواعد الجوية العمانية في حال نشوب ازمة. وقد تم تجديد هذا الاتفاق عام2000[242]. كما وقعت سلطنة عمان اتفاقيتين في 1990/9/4وجددتها في عام 1992، سمحت بموجبها استخدام المنشآت العمانية العسكرية من قبل القوات الامركية الموجودة في منطقة الخليج العربي[243]. وفي هذا الخصوص قال (يوسف بن علوي)- وزير الخارجية العمانية- أن السلطنة (لن تمانع في تقديم تسهيلات إلى الولايات المتحدة في إطار التزاماتها بموجب اتفاقية التسهيلات بين البلدان)[244].

5- قطر:

فيما يتعلق بقطر فإن الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها مع الولايات المتحدة لا تختلف من حيث المضمون عن الاتفاقيات التي عقدتها بقية دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة. وعلى العموم منحت قطر بموجب هذه الاتفاقيات الحق للقوات الأمريكية في الوصول إلى مطار الدوحة الدولي وبقية موانئها وقواعدها العسكرية دون أية عراقيل. إلى جانب تقديم تسهيلات أخرى ومنها السماح بتخزين معدات وتجهيزات مثل الوقود والقنابل والذخيرة، فضلاً عن السماح للعسكريين الأمريكيين الوصول إلى كل هذه المرافق حتى من دون جوازات سفر[245].

6- الإمارات العربية المتحدة:

ترتبط الإمارات مع الولايات المتحدة وبريطانيا باتفاقي تعاون دفاعي مشترك[246]. وقع الأول في 1990/9/14 والثاني في 1994/7/25[247]. يتضمنان توسيع ميناء ابو ظبي لأغراض عسكرية، وأجراء مناورات مشتركة وتدريبات مختلفة وتزويد الإمارات بأسلحة دفاعية وترتيب زيارات لقطع بحرية أمريكية لأبراز كفائتها القتالية وتسليحها الثقيل[248]. ولم تكتف الولايات المتحدة بالاتفاقيات التي عقدتها مع دول مجلس التعاون الخليجي كلٌ على انفراد، بل وقعت اتفقاية جماعية مع دول مجلس التعاون الخليجي في 1990/10/28، وفي اواخر العام 1994[249].

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقيات الأمنية قد حققت للولايات المتحدة مزايا متعددة منها[250]:

1- تمكنها من القيام بدور الضامن للامن الخليجي.

2- التعزيز من سيطرتها على الأسلحة التي تبيعها لحلفائها المحلين. ومن ثم لايتكرر ماحدث عند سقوط الشاه من انتقال السلاح إلى جهات معاديه للولايات المتحدة.

3- تساعدهم في ردع حلفائهم المحليين ولو مستقبلاً من التطلع إلى الأسلحة النووية

والتفكير بالخيار النووي من جهة، واحتكار اكبر قدر ممكن من صفقات الأسلحة التقليدية لما تحققه هذه الصفقات من ارباح كبيرة للمصانع أمريكية من جهه اخرى.

4- التخفيف من الاعباء المالية المترتبة على الولايات المتحدة وتحمل حلفائهم المحليين معظم المسؤولية المالية والسياسية فيتفادى الامريكيون بذلك ليس العبء المالي فقط بل حتى العبء السياسي مع الكونغرس والاعلام.

5- توفر للولايات المتحدة الشرعية والقدرة العملياتية للاشراف على منطقة الخليج العربي ككل، والتدخل لمعاقبة وعزل أي طرف في المنطقة أو بمحاذاتها يحاول الخروج عن الاستراتيجية الأمريكية العليا.

6- كما تساعد هذه الاتفاقيات الولايات المتحدة على ضمان امن الكيان الصهيوني من خلال عزل القوى الثورية عن هذه الترتيبات ومن ثم العمل على اضعافها بحكم توجهاتها المعادية للكيان الصهيوني وفي مقدمتها ايران.

7- وبفضل هذه الاتفاقيات اصبحت الولايات المتحدة صاحبة القرار الأول والاخير في التدخل وفقاً للموقف الذي تقدره في وقتها وليس بناءً على طلب حلفائهم المحليين.

اما المزايا التي تحققها دول مجلس التعاون الخليجي حسب وجهة نظرهم من وراء عقد هذه الاتفاقيات في انها ستعطيهم شعوراً امنياً اكثر بحكم ما يوفره الوجود العسكري الأمريكي من ردع للتهديدات الاقليمية سواء بالتحجيم أو بالعزل. وستوفر لها فرصة للنأي عن دخول اطراف اقليمية جديدة في الخليج العربي الامر الذي نستطيع من خلاله تفسير سر التزامن بين عقد هذه الاتفاقيات والمباحثات المقننة لاعلان دمشق*[251].

وفي الحقيقة أن هذه الاتفاقيات كان لها اثار سلبية ليس على الأمن القومي العربي فحسب، وانما حتى على امن واستقرار منطقة الخليج العربي في الحاضر والمستقبل ومنها:

انها تستهدف بالاساس فصل امن الخليج العربي عن الأمن القومي العربي طالما أن الولايات المتحدة تسعى للانفراد في صياغة وبناء الاطار الامني لمنطقة الخليج العربي[252].

كما تكمن خطورة هذه الاتفاقيات على المدى البعيد في انها تزيد الانشطار الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي وترسخه بين الدول التي تعتمد كلياً على حماية الولايات المتحدة والمتمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي وبين الدول التي لاتعتمد على الولايات المتحدة والمتمثلة بالعراق وايران[253].

ان هذه الاتفاقيات تظل القيد الاساسي على جهود التعاون الجماعي العسكري الخليجي لانها تضع قدرات هذه الدول في خدمة اهداف عسكرية مختلف عليها خليجياً[254].

ان اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقيات مع الولايات المتحدة والغرب وتخليها عن الاسهام بدور ايجابي في توفير امنها الاجتماعي والاستراتيجي فانها بذلك ترتكب خطأ كبيراً من خلال تعريض امنها للتقلبات السياسة الدولية[255].

وفي ضوء ماتقدم يمكن القول أن حالة ألا تكافؤ والتبعية بين اطراف عقد الاتفاقية تفسر على انها لاتستهدف الحفاظ على امن المنطقة بقدر ما تستهدف السيادة على المنطقة، وصولا لتحقيق فرضية الأمن المستباح من الخارج[256]. فهذه الدول رهنت اداءها السياسي بالهدف الأمريكي العام عبر اتفاقيات الحماية الأمنية التي وقعتها مع الولايات المتحدة[257]. خاصة أن هذه الاتفاقيات لم تأخذ بالاعتبار الخصائص الوطنية والقومية للمنطقة ولا طبيعة الصراعات الكامنة ولا التكوينات السياسية والاجتماعية المتباينة وذلك لانها اعدت في مراكز البحوث واداراتها السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة. بحيث جعلت من منطقة الخليج العربي وحدة امنية تابعة لها وسريعة الاشتعال طالما بقيت مفاتيح امن المنطقة تحت سيطرة قوة خارجية لاحدود لاطماعها العدوانية[258].

المطلب الثاني: التمركز المسبق للسلاح

يعد موضوع التمركز المسبق للسلاح في منطقة الخليج العربي من اخطر مظاهر الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة فهو اسلوب من اساليب الهيمنه والاحتلال الذي تتبعه الولايات المتحدة ولاسيما بعد احداث حرب الخليج الثانية عام 1991 بهدف ضمان بقاءها في المنطقة وانفرادها بمواردها وخاصة النفطية فضلاً عن الاستفادة من موقعها الاستراتيجي كوجود عسكري يمكن أن يكون له تأثير اقليمي ودولي عندما تدعو الحاجة إلى استخدامه[259].

وترجع جذور هذه الفكرة إلى بداية ثمانينات القرن الماضي عندما اعلن ممثل وزارة الدفاع الأمريكية (ب. ويلس) في تشرين الثاني/1981 في المؤتمر الصحفي المنتظم الذي تعقده الوزارة. أن الولايات المتحدة تخطط لانشاء نظام دفاعي متكامل (للشرق الاوسط) خلال السنوات الـ (5 -10) القادمة يقضي بالتمركز المسبق للسلاح للاحتياجات الكبيرة من الأسلحة الأمريكية على اراضي السعودية والدول المجاورة لها[260].

وتكمن الاهمية الاستراتيجية للتمركز المسبق للسلاح في انه يصبح جاهزا للاستخدام في اوقات الازمات وفي هذا الصدد قال الجنرال (نورمان شوارزكوف) -القائد الاسبق للقيادة المركزية الأمريكية - في تقريره الذي قدمه إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في 1989/4/20 (ان هذه الااستراتيجية تعزز القدرة على الرد في أثناء عمليات واسعة النطاق. وتعطي لنا مرونه في نشر القوات سريعاً بالاضافة إلى أن التخزين المسبق يوفر ميزة اتاحتها للمناورات المشتركة)[261]. كما يذكر (نورمان شوارزكوف) في التقرير نفسه أن قدرة القيادة المركزية على التمركز المسبق للسلاح ستتحسن بمقدار (6000) طن من الذخيرة وخمسة ملايين برميل من المواد البترولية[262].

اما الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى اعتماد هذا النوع من الترتيبات فهي:

1-الاطماع والطموحات العالمية للولايات المتحدة[263].

2- المشاكل السياسية والصعوبات الاقتصادية المترتبة على احتفاظ الولايات المتحدة بقوات كبيرة خارج اراضيها. لذا لجأت إلى تخزين كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات واحتياجات قواتها المخصصة للعمل في مناطق بعيدة عن اراضيها في حين تظل قواتها متمركزة على اراضيها، بحيث يمكن نقل هذه القوات إلى مناطق القتال محملة باقل ما تحتاج اليه من الأسلحة والمعدات الاخرى، وان تعتمد على ما سبق خزنه قريبا من مناطق القتال المتوقعة موفرة بذلك الجهد والزمن اللازمين لانتقال القوات واستعدادها في مناطق انتشارها لتنفيذ مهامها القتالية[264].

3- طول الوقت وبعد المسافة التي تفصل الخليج العربي عن شرقي الولايات المتحدة والتي تقدر بـ(7000 ميلا و24 ساعة للنقل جوا و8600 ميلا و21 يوما أو اكثر للنقل بحرا). من اجل ذلك وضعت القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) برنامجا للتمركز المسبق في (منطقة المسؤولية) ومن الجدير بالذكر أن القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية (USCENTAF) لديها برنامج خاص للتمركز المسبق يعرف ببرنامج (هارفسيت فالكون) لاسناد متطلبات القيادة المركزية والقواعد الجوية الأمريكية الموجودة في (منطقة المسؤولية) بكافة الوسائل اللازمة التي تؤهل القوة الجوية الأمريكية على القيام بغارات قتالية مفاجئة في المراحل الأولى من المواجهات. وهذه الوسائل موجودة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي الا أن الجزء الاكبر منها موجود في (قطر وعمان والكويت). في ابنية دائمة مخصصة لهذا الغرض تم انشاؤها من قبل الجهات العسكرية الأمريكية بتمويل من الدول المضيفة كليا أو جزئيا[265].

4- فضلا عما تقدم فان تمركز الأسلحة والمعدات اللازمة على نحو مبكر يجعل الاهداف سهلة نسبيا للقوى التي يمكن أن تشكل تحديا للهيمنة الأمريكية على المنطقة[266].

ومن الطبيعي أن تكون مواقع التمركز المسبق للسلاح اما قواعد عسكرية للدول الاجنبية أي تكون السيطرة الكاملة عليها، أو أن تعد تسهيلات بحيث يمكن استخدام هذه الأسلحة والمعدات لصالح الدول المضيفة عند الضرورة ووفقا لشروط يتفق عليها[(267)]. وبغض النظر عن الجهود اللازمة لاختيار مواقع تتصف بالحذر بعيدة عن المناطق الماهولة والتي تكون تحت حماية القوات الأمريكية[(268)]. فان هذا التمركز قد طور القدرة القتالية للقوات الأمريكية من ناحية السرعة في الانتشار، فبعد أن كانت ثلاثة شهور عام 1980 اصبحت ثلاثة ايام عام 1994، كما انخفض الزمن اللازم للانتشار من عام 1980 -1990 بحدود (23%) وانخففض ثانية في عام 1994 إلى (14%)، وبذلك توفر للقوات الأمريكية (96.7%) من الوقت اللازم لانتشارها. مما ضاعف من القدرة القتالية للقوات الأمريكية من حيث فاعلية الانتشار من عام 1980- 1990 إلى ثلاثين ضعفا[(269)].

وفيما يلي استعراض لاهم مواقع التمركز المسبق للاسلحة الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

1- المملكة العربية السعودية:

زاد حجم التمركز المسبق للسلاح الأمريكي في السعودية بعد حرب الخليج الثانية، ولا ينتظر أن يكشف عن حجمه بدقة في المستقبل القريب[(270)]. وبشكل عام تتمركز في السعودية اسراب من طائرات (F-15) و(F-16) و(F-117) وطائرات النقل (C-130) وطائرات KCI-(135) للارضاء الجوي وطائرات التجسس والمراقبة (U-2) و(3- سينتري اواكس – بوينغ)[(271)].

2- الكويت:

يوجود في الكويت وقطر موقع رقم -5- (APS-5) الخاص بالتمركز المسبق لاسلحة الجيش الامريكي. وفيما يخص الكويت فان مقر هذا الموقع هو في معسكر

الدوحة. ويتالف كل موقع من كتيبة مشاة الية وكتيبتين مدرعتين وكذلك معدات لوحدات دعم الخدمة القتالية، ويقوم كل موقع بتخزين قرابة (115) دبابة من طراز ابرامز و(60) عربة قتالية من نوع برادلي طراز (M-2A2) و(100) ناقله أشخاص مدرعة و(25) هاونا و(20) مدفع هاوتزر عيار (155) ملم[272].

وفي الاشهر الاخيرة من العام 2002 ارسلت الولايات المتحدة مزيدا من العتاد الحربي إلى الكويت بحرا وجوا فيما وصف رسميا بأنه خطة تدريبات مكثفة، وذكر أن الهدف من احضاره هو الحرب الأمريكية في أفغانستان[273]. ولكن في الحقيقة هو الاستعداد لشن هجوم أمريكي على العراق.

وعلى اثر ذلك اصبح لدى الولايات المتحدة في الكويت معدات كافيه لدعم قوات يصل عددها بنحو (15-25) ألف مقاتل. وفي 4/ 2002/9 أكد مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عن وضع خطه لنقل معدات تكفي للواء مؤلف من (70) دبابة وعربات مختلفة فضلا عن شحنات عسكرية أخرى من الولايات المتحدة إلى الكويت. ومن الجدير بالذكر أن موقع رقم - 5 (APS-5) - له القدرة على تجهيز قوة قتالية برية بشكل سريع ويسير[274].

3- سلطنة عمان:

يوجود في قاعدة مصيرة ومطار سيب الدولي بالقرب من العاصمة العمانية (مسقط) معدات وتجهيزات تقدر قيمتها بـ(3,5) مليار دولار عائدة إلى القوات المسلحة الامريكية، وقد استخدمتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 1991، وفي عملياتها العسكرية التي نفذتها في الصومال والبوسنة وافغانستان ومهمات اخرى في المنطقة، لذا تعد هذه المعدات خزيناً استراتيجياً تعتمد عليه الولايات المتحدة في تنفيذ فعالياتها العسكرية ولاسيما في منطقة الخليج العربي[275]. ومن هذه الأسلحة طائرات النقل والارضاع الجوي نوع Kc-(135) وطائرات الاستطلاع والدورية البحرية نوع (ORION)، فضلاً عن طائرات قاصفة نوع (B-1B) الاستراتيجية[276].

4- قطر:

يوجود في قطر موقع رقم -3(3 -APS) - وموقع رقم -5- (5 - APS) الخاص بالتمركز المسبق لاسلحة الجيش الامريكي أما الهدف الرئيس من ذلك فهو منح قائد القيادة المركزية القدرة على تجهيز فرقة عسكرية (تشمل تسع كتائب) مستعدة بشكل اكبر للقتال حول شبه الجزيرة العربية[277].

علماً أن الولايات المتحدة قامت بانشاء مخازن ومستودعات عسكرية لتخزين اسلحتها ومعداتها العسكرية في قطر وعلى النحو الاتي[278]:

أ- مخازن ومستودعات للقوات البحرية الأمريكية في ميناء ام سعيد أو مسيعيد جنوب شرق

العاصمة القطرية (الدوحة).

ب - مخازن ومستودعات للقوات البرية الأمريكية في منطقة (المدينة الصناعية) على مشارف العاصمة (الدوحة).

ج - مخازن ومستودعات للقوات الجوية الأمريكية جنوب شرق مطار الدوحة الدولي.

كما تحتفظ الولايات المتحدة بدبابات ومركبات مدرعة وعتاد حربي يكفي لتجهيز فرقة في (27) مخزناً في قاعدة السيلية[279]. وفي هذا الصدد اعلن السفير الأمريكي في قطر أن الولايات المتحدة تبني في قطر اكبر مخزن للسلاح الأمريكي خارج الولايات المتحدة[280]. واكدت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن الولايات المتحدة انفقت اكثر من (100) مليون دولار لاقامة مراكز مكيفة تتسع لمئات الدبابات والسيارات المدرعة[281]. بعدما اعلنت قطر موافقتها على السماح للولايات المتحدة بتخزين الأسلحة في اراضيها. وفي جولة قام بها (وليم كوهين) - وزير الدفاع الأمريكي السابق- في منطقة الخليج العربي في تشرين الاول/1999 قال: (لدينا مخزن هائل للاسلحة في قطر وهو جزء من التزامنا بأمن الخليج)[282].

ومما يؤكد ضخامة تمركز السلاح الأمريكي في قطر ماصرح به الشيخ (سعود ناصر الصباح)- وزير النفط الكويتي- (ان اكبر وجود امريكي في المنطقة لمراقبة الجنوب العراقي

هو في قطر.. واذا نزلت في مطار قطر وجدت اكبر وجود لسلاح الطيران الامريكي)[283].

اما المبررات القطرية التي دفعتها إلى القيام بذلك فقد طرحها الشيخ (حمد بن جاسم ال ثاني)- وزير خارجية قطر- قائلاً: (بان هناك علاقات عسكرية بموجب اتفاقية موقعة لها مدة محددة، تشمل تخزين اسلحة أمريكية في قطر، والتعاون في حال التهديد. حيث أن قطر دولة صغيرة، وان المنطقة قد تشهد اجواء لاتستطيع قطر في اثنائها الدفاع عن نفسها)[284]. واضاف قائلاً: (ان القوات القطرية تعلم جيداً ماهي الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية المخزونة في قطر)[285]. نافياً أن تكون هذه الأسلحة مصدر خطر على القطريين، وموضحاً أن الاتفاق على وجودها تم بعد مداولات ومشاورات وان عدد العسكريين الامريكيين في قطر لايتجاوز المئات[286].

وفضلاً عن تمركز الأسلحة الأمريكية في اراضي دول مجلس التعاون الخليجي فان وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لجأت إلى وضع معدات ثقيلة على متون السفن الراسية في مياه الخليج العربي، والهدف أن تكون تلك الأسلحة جاهزة للاستعمال من قبل القوات الأمريكية في حال نشوب حرب جديدة مع العراق أو ايران. وفي هذا الصدد قال الجنرال (انتوني زيني) - القائد الاسبق للقيادة المركزية الامريكية- أن الولايات المتحدة تسعى إلى تخزين اسلحة ومعدات عسكرية بما يسمح بارسال (300) الف جندي بسرعة إلى المنطقة اذا ما استدعت الحاجة لذلك[287].

ومن الجدير بالذكر أن برنامج التمركز المسبق للسلاح في منطقة الخليج العربي هو نشاط مستمر يتطلب تقييم مستمر لاحتياجات القيادة المركزية، وبمشاركة متزايدة من الدول المضيفة ولاسيما من الناحية المالية. ولعل هذا مادفع احد ضباط الجيش الأمريكي وهو العقيد (جون أف تروكسل) إلى اعداد دراسة خاصة بهذا الموضوع ذكر فيها (ان الولايات المتحدة تحاول تحقيق امن مصالحها المهمة الكثيرة في الخليج بطريقة رخيصة من خلال ادامة حالة من الوجود المتقدم بنصف الاعباء)[288].

علماً أن هذا البرنامج يخضع إلى دراسة مستمرة من القائد الاعلى للقيادة المركزية الذي تقع عليه مسؤولية تعيين نوع المعدات المطلوب تخزينها واين توضع، ويعتمد ذلك على طبيعة التهديد وخطط الاستخدام المتوقعة[289].

المطلب الثالث: المناورات والتدريبات المشتركة

تجري المناورات والتدريبات المشتركة عندما تشترك القوات المسلحة للدولة المضيفة مع تشكيلات مقاتلة من قوات دولة أو دول اجنبية، على ارض الدول المضيفة لهذه المناورات أو على اراضٍ قريبة منها تشابهها من حيث طبيعة المناخ والارض، وتجري هذه المناورات في إطار استراتيجي تكتيكي واحد، وتحت قيادة موحدة تشترك فيها عناصر جميع الدول التي لها قوات مشاركة في المناورة. وعادة ماتكون التدريبات المشتركة مقدمة لاجراء مناورات مشتركة[290].

اما هدف الولايات المتحدة من وراء هذة المناورات والتدريبات المشتركة مع دول الخليج العربي فقد اوضحها (وليم موندو) -لملحق العسكري للولايات المتحدة في الكويت- قائلاً (بان المناورات تهدف إلى تطوير القوات العسكرية الأمريكية على الانتشار السريع في المنطقة، وتظهر التزام الولايات المتحدة بامن دولها)[291].

في حين تعزى اسباب اجراء المناورات والتدريبات المشتركة إلى عوامل عدة اهمها[292]:

1- بعد اماكن تمركز القوات المسلحة الاجنبية عن مناطق تنفيذ مهامها القتالية الموكلة اليها من قبل قياداتها وفقاً لتصورات هذه القيادة.

2- اختلاف طبيعة الارض والمناخ في منطقة عمليات القوات المسلحة الاجنبية عنها في مواطنها الاصلة.

3- حاجة القوات الاجنبية إلى معاونة من القوات المحلية عند تنفيذ مهامها.

4- حل مشكلات التنسيق والتعاون بين الاطراف المعنية بتنفيذ المهام.

5- فضلاً عن معرفة طبيعة نظم التسليح واساليب القتال.

وتكمن الاهمية الاستراتيجية لهذه المناورات والتدريبات المشتركة بانها تحرك علاقات الطرفين في اتجاه متقدم، وعلى المستوى العسكري فانها تمثل اتصالات بين

العسكريين الميدانيين لارساء لغة مشتركة[293]. لذا تعد احد العناصر الرئيسة للبعد الاستراتيجي الأمريكي[294]. وجزءاً مكوناً ورئيساً من المظلة الأمنية الأمريكية لمنطقة الخليج العربي[295]. ومجالاً اخر لتوثيق وتفعيل مضامين الالتزامات الدفاعية بين الدول المتشاركة في امن المنطقة[296]. وافضل وسيلة لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي[297]. وقد ازدادت هذه المناورات بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. فطبقاً للمعلومات المستقاة من القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) أن عدد المناورات العسكرية المشتركة التي اجريت في منطقة الخليج العربي منذعام 1991 قد تجاوزت الـ(100) مناورة شارك فيها مايزيد على (100) الف جندي امريكي وقوات من دول مجلس التعاون الخليجي، علماً أن سلطنة عمان كانت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تشارك في مناورات عسكرية مع القوات الأمريكية قبل عام 1991[298]. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الان لم تخلو منطقة الخليج العربي من أي نوع من التدريب أو المناورات المشتركة بين قوات أمريكية وقوات من دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما من القوات الكويتية، كما تشترك في المناورات احياناً قوات من بريطانيا وفرنسا[299].

وفيما يأتي استعراض لاهم التدريبات والمناورات التي اعلن عنها:

1- المناورات الامريكية- السعودية:

اجرت السعودية العديد من التدريبات الجوية والمناورات البحرية في مياه الخليج العربي مع الولايات المتحدة. الا أن السعودية تجنبت على امتداد السنوات الماضية القيام بمناورات برية مشتركة مع القوات الأمريكية[300].

2- المناورات الأمريكية -الكويتية:

تجري الولايات المتحدة مناورات شهرية مع الكويت منذ 1991/9 لتطوير قدرات الجيش الكويتي، وللابقاء على قوة عسكرية أمريكية قريبة من العراق تكون قادرة على

القيام باي عمل يوكل اليها[301].علماً أن هناك قوات أمريكية خاصة موجودة في منطقة الخليج العربي ولاسيما في الكويت تسمى (قوات الردع) وهي مدربة تدريباً خاصاً ومعززة بالقوات الجوية الأمريكية من اجل مواجهة أي طارئ يستدعي التدخل السريع في هذه المنطقة[302]. اما أهم المناورات الامريكية -الكويتية فهي:

أ- تمارين العمل الذاتي السريع:

وهي تمارين عسكرية تجريها القوات الأمريكية مع القوات البرية الكويتية لمساعدة الوحدات العسكرية الكويتية، فضلاً عن دعم القدرات العسكرية الأمريكية لغرض الانتشار السريع في منطقة الخليج العربي[303].

ب- مناورات (انترنسيك اكشين):

جرت خلال المدة من 26/ 10 إلى 1992/12/20. وفي 1993/4 تم تكرار هذه المناورات[304].

ج- مناورات (ايغرميس2 /92):

وهي مناورات برمائية مشتركة (امريكية- بريطانية- كويتية) جرت في الكويت والخليج العربي خلال المدة من 7 إلى 15/ 1993/6[305].

د- مناورات (ايغرميس 2000):

جرت في 2000/4 بين مشاة البحرية الأمريكية والقوات الأمريكية شارك فيها (1400) جندي امريكي[306]. واستمرت ثلاثة اسابيع استخدمت فيها دبابات ومركبات برمائية مدرعة وصواريخ مضادة للدبابات والطائرات إلى جانب طائرات هيليكوبتر متنوعة بالقرب من الحدود الكويتية -العراقية[307].

هـ - مناورات (المطرقة العنيفة 2002):

وهي مناورات برمائية مشتركة اجرتها قوات من البحرية الأمريكية مع قوات كويتية في 1/تشرين الأول /2002 واستمرت لمدة اسبوعين، وحول هذه المناورات قال المتحدث باسم السفارة الأمريكية في الكويت أن التدريبات تاتي في إطار مناورات دورية بين قوات

البلدين. واضاف قائلا أن التدريبات تهدف إلى تقوية العلاقات العسكرية بين الجيشين وتحسين القدرة الاستعدادية وللحفاظ على كفائة تدخل القوات البحرية الأمريكية السريع عن طريق البحر، ولاعطاء فرصة لتدريب القوات الكويتية[308].

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) قد اعلنت في 9 /2002 أن (2000) من قوات المارينز سيشاركون في هذه المناورات التي تشارك فيها ايضا قوات برية وجوية وبحرية. كما اعلنت في مطلع تشرين الاول/2002 عن ارسال معدات عسكرية إلى الكويت لاستخدامها في هذه المناورات وهي (67) دبابة ابرامز واليات قتالية نوع برادلي[309].

و- مناورات ربيع الصحراء:

وهي مناورا ت سنوية تجري في إطار برنامج (ربيع الصحراء) الذي ينظم هذه المناورات سنويا منذ عام 1991، اذ تتدرب القوات الأمريكية مع الكويتية بالقرب من الحدود العراقية[310]. وهي تهدف إلى ضمان الوجود العسكري الأمريكي في الكويت، وحماية امن الكويت من أي تهديد خارجي، فضلا عن زيادة التعاون العسكري بين الجانبين[311]. وفي 2002/11/2 اعلنت الكويت عن اغلاق المنطقة الشمالية الغربية من اراضيها التي تغطي ربع مساحة البلاد امام المواطنين الكويتيين لاجراء هذه المناورات كاجراء احترازي لتوفير الأمن والتي سوف يستعمل فيها المدفعية الثقيلة والذخيرة الحية[312]. علما أن نحو (10) الاف جندي امريكي يتمركزون في الكويت، اذ يجرون بانتظام تدريبات مع الجيش الكويتي بموجب معاهدة دفاعية موقعة بين البلدين منذ عام 1991[313].

ومن الملاحظ أن اغلب المناورات الأمريكية - الكويتية هي ذات طابع برمائي، وهذا يعني أن الكويت تشهد استعدادا لتحويلها إلى قاعدة خاصة بمشاة البحرية الامريكية.

وما يؤكد صحة ذلك قيام الولايات المتحدة بانشاء قاعدة عسكرية أمريكية في تشرين الثاني/ 2002 في الكويت بالقرب من الحدود العراقية والتي ستستخدم كمقر لقيادة قوات مشاة البحرية ومركزللاتصالات، والقادرة على استيعاب عشرات الالاف منهم[314].

3- المناورات الامريكية -القطرية:

أ- مناورات (حسم العقبان 2002):

اجرت القوات القطرية والامريكية مناورات عسكرية مشتركة في 2002/5/11 واستمرت لمدة ثلاثة ايام. وتاتي هذه المناورات في إطار اتفاق دفاعي وقع بين قطر والولايات المتحدة بعد عام 1991. وقد حضرها عسكريون كبار من دول الخليج العربي[315].

ب- مناورات (نظرة من الداخل):

ترجع هذه المناورات إلى ما قبل دخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990 وتوتر العلاقات العراقية- الامريكية، وجرت هذه المناورات في تموز واب/1990 في الولايات المتحدة وقد اسهمت في الاعداد لحرب الخليج الثانية عام 1991، ومن ثم جرت مناورات مماثلة تحمل الاسم نفسه بعد ذلك مع الدول الخليجية. وهي تركز على العمل الاستخباري[316].

وكان اخر هذه المناورات قد جرت في قاعدة السيلية القطرية في 2002/12/9 والتي تعد الرابعة في سلسلة مناورات (نظرة من الداخل) بمشاركة الف خبير عسكري (700 امريكي و300 بريطاني) فضلا عن الاف الجنود من المنطقة وخارجها[317]. وحول الاعداد لهذه المناورة قال الكابتن البحري (بك باليس) - المتحدث باسم القيادة المركزية الامريكية- (لقد بدانا بالاعداد لهذه المناورات منذ حوالي العام أو العام ونصف العام)[318].

ومن الجدير بالذكر أن هذه المناورة تاتي في إطار الاستعدادت الأمريكية لغزو العراق[319]. ولاهمية هذه المناورة فقد قادها الجنرال (تومي فرانكس)- القائد الأسبق للقيادة المركزية الأمريكية - فضلا عن مشاركة قادة جيوش الجو والبر والبحر في المنطقة[320]. كما حضرها وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد).

ومناورات (نظرة من الداخل) كما اوضحها احد المشتركين فيها الكولونيل (جون

روبنسون) هي: (عبارة عن خطط للحرب سيتم وضعها والتداول في شانها ضد عدو وهمي .. ويبدا التمرين باشارة اتصال تفيد أن الوضع يتطور في مكان ما في العالم لتبدا عملية جمع المعلومات وصياغة السيناريوهات ومناقشتها لاختيار افضلها)[321]. وقال (جيم ويلكينسون)- مدير الاتصالات الاستخبارية-: (ان هذه المناورات ستمنح الجنرال فرانكس وطاقم المعركة فرصة لتعلم دروس جديدة في خط المواجهة وتحسين قدرات القيادة المركزية لتكون حاسمة في ميدان المعركة)[322].

اما الهدف من مناورات (نظرة من الداخل) فهو قياس قدرة القيادة المركزية على التحرك في دولة تدخل ضمن نطاق مسؤوليتها[323]. واختيار وسائل الربط بين القواعد العسكرية الموجودة في منطقة الخليج العربي والوحدات القتالية الميدانية والسفن والطائرات الحربية وبين المقرين الدائمين في مدينة تامبا بولاية فلوريد والمتنقل في قطر خاصة بعد أن نقلت للاخير معدات متطورة[324].

خلاصة القول أن مناورات (نظرة من الداخل) هي مناورات عسكرية غير ميدانية يتم محاكاتها على الكومبيوتر[325]. ولاتستخدم فيها الذخيرة الحية.

4- المناورات الأمريكية - الاماراتية:

في 4 /1999 اجرت القوات البحرية لدولة الامارات العربية المتحدة مناورات مشتركة مع قوات أمريكية في مياه الخليج العربي، وعرفت باسم مناورات (القبضة الحديدية) التي شاركت فيها قوات بحرية بريطانية[326].

وفضلا عما تقدم اجرت الولايات المتحدة في عام 2000 مناورات مشتركة في البحرين مع دول مجلس التعاون الخليجي عرفت باسم مناورات (حسم العقبان 2000) وحضرها وفود وضباط من القوات المسلحة المصرية والاردنية[327] وفي عام 2001 اجرت الولايات المتحدة في البحرين مناورات (حسم العقبان2001) شاركت فيها دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ومصر والاردن[328].

كما اجرت الولايات المتحدة في 5 /2001 تمرينات (الربط الاساسي 2001) الجوية في البحرين بالاشتراك بين القوات الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات الجوية البريطانية والامريكية[329]. كما تشير بعض المصادر إلى اجراء مناورات دفاع جوي تعرف باسم (نمر الجاد) تشارك فيها قوات من الولايات المتحدة وسلطنة عمان فضلا عن دول اخرى[330].

وفي الحقيقة لم تكتف دول مجلس التعاون الخليجي بالمناورات التي تقيمها في اراضيها وفي مياهها الاقليمية وانما اشتركت في مناورات خارج اراضيها مع الولايات المتحدة ودول اخرى. فقد اشتركت بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مناورات (النجم الساطع) التي هي مناورات أمريكية -مصرية مشتركة تجري في مصر كل عامين، وبدأت هذه المناورات منذ عام 1981، الا انه تدريجياً ارتفع عدد المشاركين فيها حتى وصل إلى احدى عشرة دولة في عام 1999، شاركت فيها الكويت للمرة الثانية، بينما شاركت فيها الامارات العربية المتحدة للمرة الثالثة[331].

وفي 2002/10/7 اجرت الكويت وسلطنة عمان مناورات مشتركة في الاراضي الاردنية مع الولايات المتحدة والاردن، استمرت حتى 2002/10/29، علماً أن هذه المناورات جزء من برنامج تدريبي متفق عليه مسبقاً بين هذه الدول، وان هذه المناورات ستجري بعيداً عن الحدود الشرقية للمملكة مع العراق، وقد شارك في هذه المناورات (1450) جنديا امريكيا[332].

خلاصة القول أن هذه المناورات هي مجال اخر لتوثيق وتفعيل مضامين الالتزامات الدفاعية الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن انه وسيلة لتصدير السلاح من خلال عقد الصفقات العسكرية مع هذه الدول.

المطلب الرابع: مبادرة التعاون الدفاعي

تعد مبادرة التعاون الدفاعي من أهم مؤشرات التحول في العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة[333]. وقد اعلن عن هذه المبادرة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم كوهين) عام 1998، وكررها مرة اخرى في اذار/1999 في أثناء جولاته المتكررة بالمنطقة وفي 5 من العام نفسه وصل فريق اسناد امريكي إلى منطقة الخليج العربي لهذا الغرض[334].

وفي جولته الخليجيه في نيسان/2000 شدد (وليم كوهين) على اهمية هذا المشروع قائلاً: تحدثت مع كل دول مجلس التعاون الخليجي في موضوع مبادرة التعاون الدفاعي التي تعني (بحث سبل تبادل المعلومات المتعلقة بانذار مبكر، وهي مسألة تعني عموماً الحصول على تحذيرات في شان تعرض أي من دول الخليج لاي هجوم وهذا يتطلب مقدرة انذار محكمة تشارك في تنفيذها معا. أن منظومة التعاون الدفاعي تعني كيفية تعامل اية دولة في الخليج مع أي هجوم بيولوجي أو كيمياوي ...)[335]. واضاف قائلاً: أن الولايات المتحدة تبحث مع دول مجلس التعاون الخليجي في تحديث نظام الدفاع الصاروخي (باتريوت) وانها تدرس عملية استبدال البطاريات الموجودة من هذا النوع في دول المنطقة بعد ظهور عيوب في نظام الرادار الخاص بهذه الصواريخ. واستعرض (وليم كوهين) الذي اجرى في 2000/4/9 مباحثات مع الشيخ (سالم الصباح) - وزير الدفاع الكويتي الأسبق ونائب رئيس مجلس الوزراء - تزويد الكويت ودول مجلس التعاون الاخرى بنظام القيادة والتحكم، والاتصالات والكومبيوتر ومعلومات الاستخبارات (41-s)[336]. وبذلك تنشأ حسب رأي (وليم كوهين) القاعدة المعلوماتية لالية الردع الاقليمية[337].

وتقسم الخبيرة العسكرية الأمريكية (راكيل برونسون) مبادرة التعاون الدفاعي إلى اربعة عناصر على النحو الاتي[338]:

1- الدفاع الايجابي: يركز على فكرة منصات الصواريخ الدفاعية التقليدية التي تستخدمها الولايات المتحدة بفاعلية مع العديد من الدول في مختلف انحاء العالم، وهو العنصر الاكثر كلفة لانه يتطلب شراء اخر انجازات التطور التكنولوجي.

2- الدفاع السلبي: يركز على نظرية التدريب حول كيفية القتال والعمل في بيئة ملوثة، كما يوفر التدريب للجيوش المحلية على طريقة الاستعداد عند استلام انذار بوقوع هجوم وشيك.

3- عنصر ادارة الحالة: يركز على تشجيع المدنين على المزيد من الاهتمام والعمل في حالة الهجوم باسلحة الدمار الشامل، كما يتضمن زيادة التنسيق بين الحرس الوطني والقوات المسلحة التقليدية ووزارة الداخلية والخدمات الصحية وغيرها.

4- الانذار المبكر المشترك: ويقصد به ربط دول مجلس التعاون الخليجي بالاقمار الاصطناعية للمخابرات الأمريكية التي يمكن أن ترصد اختبارات الصواريخ والاستعدادات لاطلاقها.

ووفقاً للرؤية الأمريكية فان هذه المبادرة مؤلفة من ثلاث ركائز اساسية على النحو الاتي[339]:

1- شبكة قيادة وتحكم مركزية مشتركة بين دول المنطقة وبين القيادة المركزية الامريكية.

2- منظومة رصد واستطلاع مبكر لمراقبة أية تهديدات جوية وصاروخية محتملة تتجه نحو المنطقة، وتشمل الاقمار الاصطناعية العسكرية الأمريكية وطائرات الرصد والانذار والاستطلاع وانظمة رادار متطورة.

3- شبكة من بطاريات (باتريوت) المطورة والمضادة للصواريخ يليها نشر صواريخ اكثر فاعلية في المستقبل.

فضلاً عما تقدم قامت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بوضع اجهزة استقبال في دول مجلس التعاون الخليجي لتلقي المعلومات التي ترسلها الاقمار الاصطناعية الأمريكية واجهزة المراقبة الاخرى فضلا عن اقامة خط هاتفي بين وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ووزارات الدفاع في دول المنطقة، من اجل سرعة التفاعل مع التهديدات حال وقوعها[340].

اما ميكانيكية عمل هذا المشروع وفقاً لما ورد في تصريحات رسمية لمسؤولين خليجيين، فتتم من خلال نظام الاتصالات وشبكة الانذار وسيعملان بشكل متكامل بحيث يتم نقل الاتصالات والمعلومات الخاصة باي هجوم صاروخي على اية دولة أو منطقة داخل نطاق عمل الشبكة ما بين جميع غرف العمليات التابعة لجيوش المجلس، ثم المرحلة التالية هي قيام شبكة الانذار بتوجيه الاوامر لنظام دفاعي يتولى ارسال صواريخ اعتراضية[341].

ومن المؤسف أن هذه الانظمة المراد تسويقها إلى دول المجلس التعاون الخليجي هي الانظمة نفسها التي رفضها الكيان الصهيوني بسبب عدم فاعليتها التي اختبرت في حرب الخليج الثانية، لذلك استبدلها الكيان الصهيوني بانظمة صواريخ (الارو) الخاصة به[342].

وفي هذا السياق يمكن القول أن للولايات المتحدة اهدافا عدة من وراء طرح هذه المبادرة منها[343]:

1- التحكم بشبكة المعلومات الأمنية والعسكرية للمنطقة في ضوء ادراك مصادر عدم استقرار محتملة.

2- الاطمئنان على مستويات التسلح المتكدسة في المنطقة وتأمين عدم استخدامها ضد المصلحة الامريكية.

3- ربط امن الخليج العربي بمنظومة الأمن الأمريكي في إطار برامج الصواريخ المضادة والعقائد العسكرية الجديدة.

4- الاستعداد لنوعيات جديدة من التهديد لامن الولايات المتحدة مثل شبكات (الارهاب) العالمي.

5- درء احتمالات التعاون الدفاعي بين دول (العداء النشط) -العراق وايران- وبين دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن ردود افعال دول مجلس التعاون الخليجي من هذا المشروع عندما اعلن عنه كانت متباينة وفيما يأتي أهم ردود افعالها:

1- المملكة العربية السعودية:

علقت السعودية موافقتها على موافقة باقي دول مجلس التعاون الخليجي، فقد اكد الأمير (سلطان بن عبد العزيز)- وزير الدفاع والطيران السعودي - انه: (اذا قررت الدول الخليجية الست تبني أي مشروع، فان السعودية ستكون من اوائل المقرين له، واذا رفضت تكون من اوائل الرافضين). وهذا يعني أن السعودية ليست متحفزة كثيرا للمشروع، وانها تعول على رفضه في الاطار الجماعي للمجلس من دون تحميل احدى دوله أو بعضها مسؤولية الرفض[344].

2- الكويت:

تعد الكويت من اوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي وافقت على هذا المشروع، فقد اعلن (علي مؤمن)- رئيس الاركان الكويتي- (ان الكويت لاتستطيع أن تغفل ما يستجد من نظم دفاعية). مبدياً اهتمامه بالمشروع[345]. كما اعلن الجنرال (هنري شيلتون)- رئيس هيئة اركان القوات الأمريكية المشتركة- عقب اجتماعه مع نظيره الكويتي في أثناء زيارته للكويت قائلاً (ان العمل في هذا الاتجاه - مشروع الانذار المبكر والتعاون الدفاعي- يسير في مساره الصحيح، ونجد كل التفهم من جانب الكويت التي تسعى دائماً إلى مواكبة التطور التكنلوجي بكل ما يعزز الامن)[346].

وفي سياق هذه التصريحات قال (وليم كوهين) أثناء زيارته للكويت ولقائه بوزير الدفاع الكويتي الأسبق الشيخ (سالم الصباح) في 2000/4/9: (ان الكويت التي استفاد اقتصادها من النفط، احيت مناقصة قيمتها بليون و200 مليون دولار لشراء ذلك النظام، واكملت تقويماً فنياً لعروض من اكبر شركات السلاح في العالم في هذا الاطار)[347].

3- البحرين:

يعد الموقف البحريني امتداداً للموقف السعودي الا أن ترددها لايعزي إلى شرط موافقة دول مجلس التعاون الخليجي على هذا المشروع أو رفضها له وانما بسبب ما اعلنه الشيخ (حمد بن خليفة) - وزير الدفاع البحريني - اذ قال: أن الجانب الأمريكي لم يتباحث مع البحرين بشأن المبادرة، فضلاً عن الاسباب المالية بقوله: أن البحرين لاتستطيع مجاراة دول المجلس لان (ذلك النوع من الانظمة الدفاعية المتطورة نفقاته كبيرة بحيث اننا لانقدر على تحملها كالدول الكبرى في المنطقة التي تمتلك القدرة على ذلك)، الاانه اضاف قائلا: (اذا اقر اعتماد هذا النظام من قبل دول مجلس التعاون الخليجي فان فوائده ستحل علينا بشكل تلقائي)[348].

4- قطر:

كانت المفاجئة في ظل هذا التردد أن كشفت قطر ليس فقط عن قبولها الفوري بالمشروع بل وتنفيذها قبل سنة من الاعلان عنه[349]. وفي تبرير للموقف القطري من هذه الخطوة صرح وزير خارجيتها (حمد بن جاسم آل ثاني) قائلاً (ان النظام ليس موجهها ضد أي طرف، وانما يأتي في إطار خطط تأمين قطر)[350]. مما يكشف عن حقيقة التفاعلات والعلاقات بين دول المجلس وبالذات فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية اذ يطغى الجانب السيادي على القرار والموقف الجماعي للمجلس[351].

وفيما يخص الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان لم يطرحا رأيهما في

المشروع علانية، وقد يعود ذلك إلى اعتبارات متباينة ما بين التحفظ السعودي والرغبة الأمريكية والقبول القطري والكويتي[352].

وفي 9 /2000 اقر رؤساء اركان جيوش دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الدوري الثامن عشر بالعاصمة السعودية (الرياض) تفاصيل تنفيذ مشروع الغطاء الامني والاتصالات المؤمنة وشبكة الانذار المبكر[353].

وفي 10/17/ 2000 صرح الأمير (عبد الرحمن بن عبد العزيز) - نائب وزير الدفاع والطيران السعودي - بأن الكلفة المادية للمشروع هي (150) مليون دولار وسيفتتح خلال شهر تشرين الثاني من العام نفسه[354]. وكانت دول المجلس قد تعاقدت على انشاء شبكة الانذار المبكر بتكلفة (80) مليون دولار، وانشاء نظام اتصالات موحد لتبادل المعلومات والبيانات بين غرف العمليات للدول الاعضاء بلغت (70) مليون دولار. وعهد بالمشروع الأول إلى شركة (هوجيز) الامريكية، والثاني إلى شركة (اريكسون) السويدية[355].

ولقد عبر (وليم كوهين) في ختام جولته التاسعة والاخيرة لمنطقة الخليج العربي في تشرين الثاني /2000 عن سعادته بالنتائج التي حققها اذ قال: (لقد احرزنا تقدماً كبيراً مع كل دول الخليج في مجلس الامن). واضاف قائلاً (لقد اقمنا تعاوناً وثيقاً جداً بشكل عام ودول الخليج تتفهم أن امنها رهن ايضاً بدور الولايات المتحدة)[356].

وفي 2002/11/18 اعلن الناطق باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن مبادرة التعاون الدفاعي التي بدأت عام 1998 تشكل: (سياسة ضد انتشار اسلحة الدمار الشامل. ويشمل التعاون الشقين المدني والعسكري ويضم البحرين والامارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية ومصر والاردن، وان البرنامج يتألف من عناصر عدة مثل الاستخبارات والتجارب الوهمية على الكومبيوتر لهجمات جرثومية وكيمياوية، وامكان الحد من نتائجها على السكان المدنيين، وان الهدف من البرنامج هو تعليم هذه الدول ومساعدتها على الاستعداد لهذه الاحتمالات عبر تبادل معلومات الانذار

وتأهيل الناس والكشف المبكر عن هذه المخاطر والهجمات)[357].

وتكمن الاثار السلبية لهذا المشروع على الأمن الخليجي خاصة والامن القومي العربي عامة بالاتي[358]:

1- سعي الولايات المتحدة إلى اقامة حلف تابع لها يضم دول الخليج العربي ويكون تطبيقاً للعولمة في المجال العسكري.

2- الاجهاز على التحالفات والنظم الدفاعية الاقليمية التي لاتشارك فيها الولايات المتحدة، خاصة النظام الدفاعي العربي المتمثل بـ (معاهدة الدفاع العربي المشترك) أو حتى السماح بأيجاد كيان امني ودفاعي خليجي أو عربي موحد.

3- سعي الولايات المتحدة إلى بيع اسلحة ومعدات فائضة لديها.

4- تعميق الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين العراق وايران من خلال اثارة مخاوف دول المجلس وتجسيمها من تهديدات محتملة لاسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبايولوجية والتي تعد وسائل الوقاية منها قليلة أو منعدمة.

ولا تقف الخطورة عند هذا الحد بل أن الخطوات التي قامت بها دول المجلس لايجاد أي شكل من اشكال التعاون العسكري فيما بينها لاتنبع من فكر عسكري مستقل أو حتى تبشر بذلك بل العكس هو الصحيح. أي أن التعاون العسكري الخليجي سيظل دائماً حلما غير قابل للتحقق واذا حدث ذلك فلن يكون خليجياً سوى في شكله وبالطبع في تمويله، بينما هو في حقيقته امريكي قلباً وقالباً[359].

خلاصة القول، أن مشروع هذه المبادرة يتيح للولايات المتحدة البقاء في منطقة الخليج العربي والتحكم بأمنها. وهذا ينسجم كلياً مع السياسة الدفاعية الأمريكية والرامية إلى تحويل المنطقة إلى جزء من منظومة دفاعية أمريكية اشمل.

هوامش الفصل الثاني:

(1) معتز سلامة، التفاعلات السياسية / الخليجية 1999-2000، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000)، وحدة الدراسات - جريدة الخليج، الشارقة، 2000، ص95.

(2) Command Fact Sheet , p.1

http://www.Centcom.mil/aboutus/fact_sheet.htm

(3) د.محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص321. للمزيد ينظر: د.عناد فواز الكبيسي، الغزو السوفيتي لأفغانستان أبعاده وأثاره على منطقه الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد 3، مركز دراسات الخليج العربي، جامعه البصرة، 1981، ص145- 148.

(4) Frequently Asked Question, P.1

http://www.centcom.mil/aboutus/faqson.htm

(5) نقلاً عن منعم العمار، في معنى التدخل: دراسة تحليلية للتدخل الأمريكي في الخليج العربي، مجلة أم المعارك، العدد 3، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1996، ص66.

(6) About CENTCOM, P.1

http://www.centcom.mil/aboutus/aboutus.htm

(7) Frequently Asked Question، op.cit.P.2

(8) Privacy and Security Notice، p.1

http://www.centcom.mil/aboutus/privacy.htm

(9) د. جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 11، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص10.

(10) By Jay E.Hines, Command Historian.p.1

http://www.centcom.mil/aboutus/page%201 Command%20History.htm

(11) د.غانم محمد صالح، السياسة الأمريكية ونفط الخليج العربي، في كتاب (أزمة الخليج)، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية' بغداد، 1991، ص77.

(12) Frequentyly Asked Question، op.cit، P.1

(13) Mission Statement، P.1

http://www.centcom.mil/aboutus/mission.htm

(14) القيادة المركزية الأمريكية.. مهمة الحماية الخارجية، اسلام اون لاين.نت، 2001، ص1.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/11/article9.htm

(15) Frequently Asked Question, op.cit, P.1

(16) Area of Responsibility, P.1

http://www.centcom.mil/aboutus/areaof.htm

(17) القيادة المركزية الامريكية..، مصدر سبق ذكره، ص1.

(18) كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، ط2، دار الجليل للنشر، بيروت، 1991، ص 46-48.

(19) Command Fact Sheet, op.cit, P.2

(20) Area of Responsibility, op.cit, P.P.1-2

(21) قسطنطين ارفانتوبولوس، الجغرافيا السياسية للنفط في آسيا الوسطى' إعداد: عبير محمد ياسين' قراءات إستراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية' القاهرة' 2001.

(22) صحيفة البيان' التغلغل الأمريكي وبعد المصالح: الأمريكيون يناورون الروس ويساومون الإيرانيين وعيونهم على نفط قزوين' 22/ 3 / 2000.

(23) Area of Responsibility , op.cit , p.3

[24] النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص8.

[25] Area of Responsibility ، op.cit ، p.3

وفي هذا الخصوص أجرى (1500) مظلي أمريكي من الفرقة الـ (82) المحمولة جوا مناورة قتالية قرب جبال تين شاو في كازاخستان للتدريب على الاتصال والتعاون مع قوات صديقة ضد قوات مرتدة تعارض اتفاق السلام الإقليمي. وعلق قائد العملية الجنرال (شيهان) على ذلك بقوله: (أن الولايات المتحدة مستعدة للوقوف إلى جانب القادة المحليين إذا كانت المساعدة الأمريكية مطلوبة في المستقبل). ينظر: مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للمنازعات، ترجمة: عدنان حسين، عرض: إبراهيم غرايبة، الجزيرة نت، 2002، ص1.

http://www.aljazeera.net/news/books/2002/4/4-9-1.htm

* هنري كيسنجر: يهودي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938، و بفعل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة تدرج (هنري كيسنجر) من وظيفة (عريف) في الجيش في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير الخارجية في أن واحد في عهد الرئيس (ريتشارد نيكسون) وخلفه (جيرالد فورد). ينظر: سائد درويش، هنري كيسنجر مكوك السياسة الاستعمارية في أزمة وحرب الخليج، عرض وتعليق: حسن خلف اللامي، مجلة أم المعارك، العدد24، مركز أم المعارك للبحوث والدراسات، بغداد، 2000، ص131. وللمزيد ينظر: أمين هويدي، كيسنجر و إدارة الصراع الدولي، ط2، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص14-44.

[26] أمي مايرز جافي وروبرت أ.ماننك، صدمات عالم النفط الرخيص، إعداد: مجدي صبحي، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص4.

http: //www.Ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/Reado.htm

[27] مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص1.

[28] المصدر نفسه، ص8.

[29] قسطنطين ارفانتوبولوس، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[30] Component Commands , p.1
http://www.centcom.mil/aboutus/component.htm

[31] Third United States Army Saudi Arabia ، History، Octobor 19, 2002, p.1
http://www.sa.arcent.army.mil/history/index.htm

[32] United State Army Forces Central Command (USARCENT), p.1
87http://www.centcom.mil/aboutus/usarcent.htm

[33] Third United States Army Saudi Arabia ، Welcome،Octobor 19, 2002،p.1
http://www.sa.arcent.army.mil/welcom/index.htm

[34] United State Army Forces Central Command (USARCENT)، op.cit، P.1

[35] Third United States Army Kuwait، History of Camp Doha، Octobor 19, 2002, p.p.1-2
http://www-ku.arcent.army.mil/mission/index.html

[36] Third United States Army Kuwait، Arcent Kuwait Mission, Octobor 19, 2002, P.1
http://www-ku.arcent.army.mil/mission/index.html

[37] Combat Equipment Battalion-Kuwait, september 8, 2002، P.1
http://www.globalsecurity.org/military/agency/army/ceb-kuwait.htm

[38] Third United States Army Saudi Arabia، History، op.cit، p.1

[39] Third United State Army Saudi Arabia, Mission, Octobor 19, 2002، P.1
http://www-sa.arcent.army.mil/mission/index.htm1

[40] Third United States Army Saudi Arabia، Welcome، op.cit،P.2

[41] Operation Vigilant Warrior 14 oct - 21 des 1994, Augest 18,2002، P.2
http://globalsecurity.org/military/ops/vigilant-warrior.htm
[42] Combat Equipment Battalion-Qatar, September 8, 2002 ،p.1
http://www. globalsecurity.org/ military /agency /army /ceb-qatar.htm
[43] Silent Assurance, May 7, 2002 ، p. 1
http://www.globalsecurity.org/military/ops/silent-assurance.htm
[44] Third United States Army Qatar، Mission, October 30, 2002، p.1
http://www.ae.arcent.army.mil/welcom/mission.htm1
[45] United States Air Forces Central Command (USCENTAF)، P.1
http://www.Centcom.mil/aboutus/uscntaf.htm
[46] United States Marine Forces Central Command (USMARCENT)، P.1
http://www.Centcom.mil/aboutus/marcent.htm
[47] United States Naval Forces Command (USNAVCENT)،P.1
http://www.centcom.mil/aboutus/navcent.htm
[48] Special Operations Command Central (SOCCENT) ،P.1
http:// www.centcom .mil/aboutus/occent.htm
[49] Ibid،p.1
[50] Commanders Strategy،p.1
http:// www.centcom.mil/aboutus/cinc-strategy.htm
ينظر كذلك: القيادة المركزية الأمريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص2.
[51] Ibid ،p.p.1-2
[52] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص58-59
[53] النشرة الاستراتيجية، جنوب غربي أسيا والشرق الاوسط في المنظور الاستراتيجي الامريكي، المجلد الخامس، العدد (12-13)، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، 1984، ص16.
[54] جبهة التحرير الشعبي الثوري، قوات التدخل السريع هي نتاج المخاوف الامبريالية ازاء نضال شعوب الشرق الاوسط بالرغم من وجود عملائها والكيان الصهيوني، 1994، ص6.
http://www.dhke.net/ar/arastirma/ortadogu/ortadogu-01.htm#
[55] حسين اغا واخرون، الوجود العسكري الاجنبي في الشرق الاوسط، ط2، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، 1984، ص 53 – 54.
[56] حربي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 123.
[57] محمد جواد علي، الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص 43 و46.
[58] طلعت احمد مسلم' الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي' ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت' 1998' ص27
[59] برنامج الاتجاه المعاكس، الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، الجزيرة نت،12/ 12/2000.
[60] Saudi Arabia Facilities ، Jeddah ،September 23, 2002, p.1
http:// www.global security.org/military/facility/Jeddah.htm
[61] Ibid ، p.1
[62] Saudi Arabia Facilities ، Eskan village ، September 23، 2002, p.1
http://www.globalsecurity.org/military/facility/eskan-village.htm
[63] Ibid ، p.1

[64] Ibid، P.1

* قوة المهمة المشتركة - جنوب غرب أسيا (JTF-SWA) هي عبارة عن تحالف عسكري متعدد القوميات ومتعدد الخدمات يتالف من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، علما أن الاخيرة انسحبت في اواخر تسعينات القرن الماضي. وتاسست هذه القوة في 26 / اب / 1992، وهي تتكون من قيادة وخمسة اقسام (الاستخبارات، العمليات، الجانب اللوجستي، الاتصالات، فضلا عن شؤون العاملين والكادر القانوني). وكانت تقوم بمهمة مراقبة المجال الجوي العراقي جنوب الخط 33. للمزيد ينظر:

Joint Task Force-Southwest Asia, September 8, 2002 , p.p.1-3

http://www.globalsecurity.org/military/agency/dod/jtf-swa.htm

[65] Saudi Arabia Facilities , Eskan Village , op.cit.p.p.2-3

[66] Saudi Arabia Facilities , Khobar Towers, September 23, 2002 , p.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/khobar.htm

[67] Ibid ،p.1

[68] Opration Desert Focus, August 18, 2002 , p.1

http://www.globalsecurity.org/military/ops/desert-focus.htm

[69] Saudi Arabia Facilities، Prince Sultan Air Base، Al Kharj, September 23, 2002، p.1

http://www.globalsecuyity.org/military/facility/prince-sultan.htm.

[70] Ibid ،p.1

[71] Ibid ،p.1

[72] Ibid، P.P. 2-3

[73] مجلة الحجاز، الدور السعودي في الحرب: تسهيلات عسكرية ثمنا لسبتمبر، العدد 6، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية 2003 ص9.

[74] Saudi Arabia Facilities , Prince Sultan Air Base , Al Kharj, op.cit, p.5

[75] Ibid P.6

[76] د. جريجوري جوز، السياسة الأمريكية في الخليج 2001 - 2002، في(التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002)، وحدة الدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص 186.

[77] مجلة الحجاز، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

هناك بعض التقارير تشير إلى أن السعودية قد اتفقت بشكل سري مع الولايات المتحدة لاستخدام اجوائها وقواعدها العسكرية في عملية احتلال العراق. ينظر: حمزة الحسن، الموقف السعودي من الازمة العراقية: خسائر المملكة من التغيير في العراق، مجلة شؤون سعودية، العدد1، التحالف الوطني من اجل الديمقراطية، السعودية، 2003، ص25.

وقد اشارت إلى ذلك محطات تلفزة (كالبي بي سي) ووزير الدفاع العراقي الأسبق الفريق (سلطان هاشم احمد) أن السعودية قد سمحت للقوات الأمريكية باستخدام اراضيها وتحديدا من مطار (الجوف) لاحتلال القاعدة العسكرية (H2) في غرب العراق. ينظر: عبد الله الاشد، مجبورون على المساهمة في الحرب: السعودية الخوف من التصنيف ضمن المعسكر الامريكي، مجلة شؤون سعودية، العدد3، التحالف الوطني من اجل الديمقراطية، السعودية، 2003، ص25.

[78] ثلث مساحة الكويت محظورة لمناورات مع الامريكين، الجزيرة نت، 2002، ص 2.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/11/11-2-9.htm

[79] Kuwait Facilities،Camp Arifjan, September 23, 2002, p.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/camp-arifjan.htm

[80] Ibid , , p.p.1-2

[81] Kuwait Facilities , The Kabals , November 25, 2002 , p.p.1-3

http://www.globalsecurity.org/military/facility/kabal.htm

[82] Ibid , p.p.1-2

[83] Kuwait Facilities , Ali Al Salem Air Base, September 23, 2002 ، p.1
http://www.globalsecurity.org/military/facility/ali-al-salem.htm
[84] Ibid ، p.p. 1-4
[85] 386th Air Expeditionary Group [386th AEG] and 9th Air Expeditionary group [9th AEG], September 16, 2002,P.P. 1-2
http://www.globalsecurity.org/military/agency/usaf/9aeg.htm
[86] Kwait Facilities, Ali Al Salem Air Base , op.cit , p.4
[87] Kwait Facilities، Ahmed Al Jabber Air Base, September 23, 2002 ، p.1-2
http://www.globalsecurity.org/military/facility/ahmed-al-jaber.htm
[88] Patriot Task Force, September 30, 2002 ، p.2
http://www.globalsecurity.org/military/agency/army/tf-patriot.htm
[89] 332nd Air Expeditionary Group [332th AEG] ،September 16, 2002 p.1
http://www.globalsecurity.org/military/agence/usaf/332aeg.htm
[90] Bahrain Facilities، Muharraq Air Field ، September 23 ،2002، p.1
http://www.globalsecurity.org/military/facility/muharrag.htm
[91] Bahrain Facilities، Shaikh Isa Air Base، September 23 ، 2002،p.1
http://www.globalsecurity.org/military/facility/shaikh-isa.htm
[92] Ibid ، p.p. 1-2
[93] Ibid ، p.3
[94] Oman Facilities ، Masirah ، September 23 ،2002، p.p.1-6
http://www.globalsecurity.org/military/facility/wasirah.htm.

[95] عبد الوهاب عبد الستار القصاب' اهم سمات اعادة تنظيم القوات الامريكية' مجلة الحكمة' العدد 22' بيت الحكمة' بغداد' 2002' ص 54.

[96] محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص50.

* تقع هذه القاعدة في جزيرة دييغو غارسيا، وهي جزيرة مكونة من الشعاب المرجانية في جنوبي المحيط الهندي. تبلغ مساحتها (35) كم². ينظر: ر.ك. رمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 76. وتبعد مسافة (1000) ميل جنوب الهند و(2200) ميل من الخليج العربي. وفصلت هذه الجزيرة بواسطة بريطانيا عام 1965 عن جزيرة موريشيوس التي نالت استقلالها عام 1968 مقابل تعويض قيمته (3) ملايين جنيه. وتحوي الجزيرة على نظام اتصالات متقدم ومدرجا للطائرات بطول (12) الف قدم. ينظر: عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص170. وفي عام 1972 عقدت اتفاقية بين بريطانيا والولايات المتحدة اصبحت الجزيرة قاعدة عسكرية امريكية. ينظر ر.ك. رمضاني مصدر سبق ذكره، ص76.

وانفقت الولايات المتحدة بحدود(237.7) مليون دولار من اجل تحويلها إلى قاعدة عسكرية. ينظر:النشرة الاستراتيجية، قواعد وتسهيلات قوات التدخل السريع في المنطقة العربية، المجلد 2، العدد4، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، 1981، ص 2. للمزيد ينظر:

Diego Garcia(Camp Jusyice) ،September 21 ،2002 p.p.1-5
http://www.globalsecurity.org/military/facilitary/digo-garcia.htm

كذلك: Patrol Squadron Diego Garcia، ، September 16 ، 002, P.1
http://www.globalsecuirty.org/military/agence/navy/patron-diego-grcia.htm

[97] د. عايد طه ناصف، مصدر سبق ذكره، ص 51 -52.

(98) الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف، الروح العسكرية الأمريكية: آلة الحرب الاحلاف القواعد واعمال العدوان، ترجمة: محمود شفيق شعبان، دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، 1988، ص 225.

(99) الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف، مصدر سبق ذكره، ص 225.

(100) Oman Facilities ، Masirah ، op.cit ، p.p.2-3

(101) Ibid , p.p.2-5

(102) Ibid , p.p.3-5

(103) Ibid ، p.1

(104) Ibid،p.p1-2

(105) Oman Facilities، Thumariat Air Base، September 23 ،2002، p.p.1-3
http://www.globalsecurity.org/military/facility/thumrait.htm

(106) Oman Facilities ،September 23 ،2002، p.1
http://www.globalsecurity.org/military/facility/oman.htm

(107) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية، 2001-2002، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي2001-2002)، وحدة الدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص 32.

(108) Oman Facilities ،Thumrait Air Base ، op.cit،p.1

(109) مايرز: لم نحسم نقل القيادة المركزية الى قطر' الجزيرة نت' 2002' ص2 .

(110) فرانكس يقود من العديد مناورات عسكرية بالخليج' الجزيرة نت' 2002' ص1 .

(111) Qatar Facilitiec ، Al Udeid Air Base ، October 28 ،2002، p.1
http://www.globalsecurity.org/military/facility/udeid.htm

(112) صحيفة بابل، قاعدة العديد القطرية الاكثر امنا للامريكيين في منطقة الخليج العربي، العدد (3475)، 10/22 / 2002.

(113) صحيفة اخبار الخليج، محللون: قطر توفر ملاذا امنا للقوات الامريكية، العدد (9030)، 2002/9/13.

(114) صحيفة بابل، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(115) Qatar Facilities, Al Udeid Air Base , op.cit p.1

(116) صحيفة بابل، قطر ترحب بوجود عسكري امريكي دائم على اراضيها، العدد (3451)، 14/ 2002/9.

(117) Qatar Facilies ، Al Udedid Air Base، op.cit ،p.3

(118) صحيفة بابل، قاعدة العديد القطرية...، مصدر سبق ذكره، ص7.

(119) صحيفة بابل' مصدر سبق ذكره' ص7 .

(120) رامسفيلد يقلل من انباء نقل القواعد من السعودية' الجزيرة نت' 2002' ص2 .

(121) صحيفة بابل، قطر ترحب بوجود عسكري امريكي...، مصدر سبق ذكره. ينظر كذلك: انباء عن اعتزام واشنطن نقل قواعدها في السعودية لقطر، الجزيرة نت، 2002، ص1.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/3-27-6.htm

(122) John Mewthy، Preparing For War? New Singns of aU.S.Military Buildup in the Persian Gulf،Washington، August 14 ،2002،p.2
http://www.abcnews.go.com/sections/wnt/DailyNews/buildup020814.htm1
للمزيد ينظر: مجلة الحجاز، الانتقال من الخرج إلى العديد: هل تتكسر روابط واشنطن والرياض، العدد 8، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية، 2003، ص 10.

(123) صحيفة بابل، مصدر سبق ذكره، ص9.

(124) Qatar Facilitlities،Al Udeid Air Base،op.cit،p.1

(125) يعقوب بن افرات، العالم رهينة لجنون بوش، مجلة الصبار، 2002، ص10.
http://www.hanitzotz.com/alsabar/156/bush.htm

(126) مصدر سبق ذكره، ص10.

(127) امير قطر يجتمع برئيس القيادة المركزية الامريكية، الجزيرة نت، 2002، ص1.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/9/9-19.htm

(128) صحيفة بابل، قاعدة العديد القطرية...، مصدر سبق ذكره، ص7.

(129) واشنطن: قاعدة العديد تكمل تجهيزاتها بعد شهرين، مصدر سبق ذكره، ص1.

(130) Qatar Facilities، Al Udeid Air Base، op.cit،P.3

http://www.globalsecurity.org/military/facility/camp-snopy.htm

(131) Qatar Facilities، Doha International Airport، September 23، 2002، P.P.1-2

http://www.globalsecurity.org/military/facility/camp-snopy.htm

(132) Ibid، P.2

(133) United Arab Emirates Facilities، Al Dhafra Air Base, September 23 ،2002، P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/dhafra.htm

(134) United Arab Emirates Facilities، September 23،2002،P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/uae.htm

(135) United Arab Emirates Facilities، Al Dafra Air Base، op.cit، P.1

(136) راديو مونت كارلو، الاحد 27/نيسان/2003، الساعة 11.10 مساءً.

(137) Saudi Arabia Facilities، Jeddah Islamic Port، September 23 ،2002، p.1

http:/ www.globalsecurity.org/military/facility/jeddah-port.htm

(138) Ibid ، p.1

(139) Saudi Arabia Facilities، King Abdul-Aziz Navy Base(KANB)، September 23 ،2002, p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/jubail/htm

(140) Saudi Arabia Facilities،yanbu'Al-bahr،September23،2002،p.1

http:/www.globalsecuity.org/military/facility/yanbu.htm

(141) Saudia Arabia Facilities،Dammam،September23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/dammam.htm

* تم تاسيس هذا المكتب بناءا على اتفاقية أمريكية - سعودية وقعت في عام 1973 استجابة لطلب من ملك السعودية الاسبق (فيصل بن عبد العزيز) لتحديث الحرس الوطني السعودي. ومن عام 1975 إلى عام 1982 ساعد هذا المكتب على تنظيم و تدريب و تجهيز لواء مشاة و كتيبة مدفعية وكتيبة لتقديم الدعم اللوجستي المباشر(LSB) كما تم تاسيس قاعدة لتقديم الدعم اللوجستي العام وقاعدة القيادة اللوجستية(LBC)، والمدرسة العسكرية التابعة للحرس الوطني السعودي(NGMS). ومن عام 1982 إلى عام 1987 قام هذا المكتب بتحديث لواء مشاة ثاني كما تم انشاء مستشفى الحرس الوطني السعودي. وفي عام 1988 إلى عام 1990 قام هذا المكتب ايضا بعملية مساعدة لوائين اليين بالمشورة حول القضايا اللوجستية للحرس الوطني السعودي والبنية التحتية لنظام المدرسة. وفي عام 1998 فازت شركة (فينيل) الأمريكية بعقد لتحديث الحرس الوطني السعودي وبقيمة (831) مليون دولار و يبلغ امده خمسة اعوام بمشاركة (280) مسؤولا حكوميا امريكيا فضلا عن (1400) شخص اخر من شركة (فينيل). خلاصة القول انه من خلال هذا المكتب قامت الولايات المتحدة بتوفير مساعدة تقنية واستشارية للحرس الوطني السعودي حول التنظيم والتدريب على المعدات والانشاء والتجهيز والادارة والبرامج الطبية فضلا عن تشكيل الوية مجهزة بعربات مدرعة وخفيفة وتطوير مدفعية الحرس الوطني السعودي. للمزيد ينظر:

Office of the Program Manager Saudi Arabian National Guard Modernization Program ، September 8،2002، p.p.1-5

http:/www.globalsecurity.org/military/agency/dod/opm-sang.htm

ينظر كذلك: مجلة قضايا دولية، انفجار الرياض، الجهات المتبنية له و ردود الافعال، العدد308، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، 1995، ص14.

[142] Saudi Arabia Facilities ،Dammam،op.cit،p.1

[143] Kuwait Facilities،Camp Doha،September 23،2002،p.p1-2

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/camp-doha.htm

[144] Ibid،p.5

[145] Ibid،p.p.7-8

[146] Kuwait Facilities ، Kuwait International Airport، September 23،2002،p.1

http:/www.global secutity.org/military/facility/kuwait-iap.htm

[147] Ibid.p.2

[148] Kuwait Facilities، Mina Al Ahmadi، September 23 ،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/mina-al-ahmadi.htm

[149] Bahrain Facilities،Al Manama (Juffair)،September 23،2002،p.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/manama.htm

[150] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مصدر سبق ذكره، ص54.

[151] Fifth Fleet،October 21،2001 ،p.1

http:/www.globalsecurity.org/ military /facility/agncy/ navy/c5f.htm

[152] SUBMARINE GROUP SEVEN(COMSUBGRU7)،October 03،2002،p.2

http:/www.globalsecurity.org/military/agency/navy/subgru7.htm

[153] Destroyer Squadron Fifty(DERSON 50)،October 21،2002،p.p1-2

http:/www.globalsecurity.org/military/agency/navy/desron50.htm

[154] DESC Middle East(Desc-Me)، March 04،2002p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/agency/dod/desc-me.htm

[155] Bunker Contract Location ،September 23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/bunker.htm

[156] Bahrain Facilities ،September 23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/bahrain.htm

[157] Bahrain Facilities ،Al Manama(Juffair)،op.cit،p.2

[158] Mine Countermeasures Division THREE ONE ،September 16،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/agency/navy/mcmdiv 31.htm

[159] Bahrain Facilities،Al Manama(Juffair)،op.cit،p.2

[160] Bahrain Facilities ، Mina Salman،September 23،2002،p.p.1-2

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/mina-salman.htm

[161] Ibid،p.2

[162] Oman Facilities ،Mina Qabous،September 23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/mina-qabous.htm

[163] Ibid،p.1

[164] طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، ص17.

[165] Oman Facilities، Port Salalah(ex port raysaut)،September 23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/salalah.htm

[166] Oman Facilities، September 23،2002،p.2

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/oman.htm

[167] Oman Facilities، Seeb International Airport،September 23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/seeb.htm

[168] Ibid،p.2

[169] Qatar Facilities، Camp Snopy، Doha International Airport، September 23 ،2002، P.1

http://globalsecurity.org/military/facility/camp-snopy.htm

[170] رامسفيلد يزور قطر منتصف الشهر الجاري، الجزيرة نت، 2002، ص1.

[171] Qatar Facilities،Camp As Sayliyah،September 23،2002،p.2

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/camp -as-sayliyah.htm

[172] (800) جندي بريطاني يشاركون في مناورات امريكية في قطر، الجزيرة نت، 2002، ص1.

ينظر كذلك: صحيفة اخبار الخليج، رامسفيلد يزور قطر منتصف الشهر الحالي، العدد(9021)، 4 /كانون الثاني/2002.

[173] صحيفة البيان، البنتاغون يضع اللمسات الاخيرة على مركز قيادة في قطر، 2/كانون الاول/2002، ص1.

[174] صحيفة البيان، القوات الاميركية مستعدة للغزو قبل يناير: بدء مناورات (البروفة) الكومبيوترية في قطر، 10 /12 /2002،.

[175] صحيفة اخبار الخليج، تدريبات في قطر على اقتحام قصر صدام، العدد (9045)، 2002/12/28، ص1

[176] Qatar Facilities ،Logistics Support Station،Umm Said، September 23،2002، P.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/Umm-Said.htm

[177] Qatar Facilities،September 23،2002،p.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/qatar.htm

[178] United Arab Emirates Facilities،Fujairah،September 23،2002،p.1

http:/www.globalsecurity.org/military/facility/fujairah.htm

[179] Ibid,p.1

[180] United Aarab Emirates Facilities, Fujairah International Airport, September 23, 2002, P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/fujairah-iap.htm

[181] United Arab Emirates Facilities، Mina Jebel Ali، September 28،2002، p.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/jebel-ali.htm

[182] Ibid، P.P, 1-2

[183] United Arab Emirates Facilities, Mina Zayed, September 23, 2002, P.P. 1-2

http://www.globalsecurity.org/military/facility/mina-zayed.htm

[184] Saudi Arabia Facilities، Al Hofuf، September 23 ،2002، p.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/hofuf.htm

[185] Saudi Arabia Facilities، King Abdul Aziz Air Base، Dhahran، September 23 ،2002، P.P. 2-3

http://www.globalsecurity.org/military/facility/dhahan.htm

[186] حسين موسى، الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، الحقيقة برس، بيروت، 1987، ص7.

[187] ريتشارد بريس وفريق من المحللين، امريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل: تقرير الكونجرس الامريكي، ترجمة: سعد هجرس، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص21.

[188] د. صبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص54.

[189] حربي محمد، مصدر سبق ذكره، ص121.

[190] Saudi Arabia Facilities، King Abdul Aziz Air Base، op.cit ،P.P. 1-2

* أن بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) إلى السعودية هي مهمة تدريب مشتركة، تحت امرة القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM)، ويعد رئيس بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) ممثلا عن وزارة الدفاع في السعودية ويعمل تحت توجيه عام من السفير الأمريكي في السعودية. وترتكز مهمة هذه البعثة على تقديم النصح والمساعدة الأمنية والخطط والتنظيم والمبادئ الادارية وطرق التدريب للقوة الجوية الملكية السعودية لاجل تعزيز القدرات العسكرية السعودية على الردع والدفاع الذاتي عن السعودية. وتقدم البعثة هذه الخدمات وفقا لمضامين قانون المساعدة الدفاعية المتبادلة عام 1949 وقانون الأمن المتبادل عام 1951. اما تنظيم بعثة التدريب العسكري الأمريكي (USMTM) فهي تتالف من (اربع فرق خدمة وفرق استشارة مشتركة JAD وكادر اداري). وتقع مقرات هذه البعثة في الرياض وقرية الاسكان. ويعمل افراد فرقة الاستشارة المشتركة (JAD) مع نظائرهم السعوديين حول جميع مجالات التخطيط والعمليات والتدريب وقضايا المبيعات العسكرية الخارجية الخاصة بالسعودية. وللمزيد ينظر:

United State Military Training Mission (USMTM)، September 23، 2002، P.P.1-3

http://www.globalsecurity.org/military/agency/dod/usmtm.htm

[191] Saudi Arabia Facilities، King Abdul Aziz Air Base، op.cit، P.P. 1-3

[192] Saudi Arabia Facilities، King Khalid Air Base/ Abha Ab، Khamis Mushyt، September 23، 2002، P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/khamis.htm

[193] Ibid، P.1

[194] United State Military Training Mission (USMTM)، op.cit، P.2

[195] Saudi Arab Facilities، King Khalid Air Base/Abha Ab، op.cit، P.2

[196] مجلة الحجاز، تقرير الكونجرس حول احداث سبتمبر هل يكشف عن مسؤولية مشتركة سعودية امريكية، العدد 10، الجمعية الوطنية لحجازية، السعودية، 2003، ص 11.

[197] Saudi Arabia Facilities، King Khalid Military City (KKMC)، Al Battin،September 23، 2002، P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/kkmc.htm

[198] Ibid، P.1

[199] Ibid، P.P. 2-3

[200] Ibid، P.1

[201] Saudi Arab Facilities، Riyadh Air Base، September 23،2002، P.P.1-2

http://www.globalsecurity.org/military/facility/riyadh.htm

[202] Saudi Arab Facilities، Taif Air Base، September 23 ،2002، P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/taif.htm

[203] Ibid، P.P.1-2

[204] Saudi Arabia Facilities، Tabuk، September 23 ،2002، P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/tabuk.hym

[205] مجلة افاق عربية، عاصفة على النفط، العدد 10، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص35.

[206] Saudi Arabia Facilities، Tabuk، op.cit،P.1

[207] Kawit Facilities،Udairi Training Rang، October28،2002،P.1

http://www.globalsecurity.org /military/facility/udairi.htm

* تقع هذه الجزيرة على بعد (20) كم شرقي مدينة الكويت و(50) كم من جنوبي العراق. وهي احدى الجزر المهمة في الكويت، وتقدر مساحتها بـ(24) كم، وهذه الجزيرة ذات شكل منبسط. وترتبط بالكويت من خلال خطوط النقل البحري. وللمزيد ينظر:

Kuwait Facilities , Failaka Island، October 10، 2002، P.1

http://www.globalsecurity.org/military/facility/failaka.htm

[208] Ibid، P.1

[209] محمد جواد علي، الأمن القومي بين الصيغ المحلية وصيغ الأمن المستعار، مجلة دراسات دولية، العدد 9، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص14.

[210] د. عبد اللـه فهد النفيسي، ايران والخليج دياليكتيك الدمج والنبذ 1978-1998، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، القاهرة، يوليو/ 1999، ص58.

[211] د. محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص14.

[212] توفيق نجم الانباري، مصدر سبق ذكره، ص33.

[213] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص45.

[214] د. محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص 544.

[215] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص213.

[216] د. محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص545.

[217] د. وائل محمد اسماعيل، الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 9، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص 19.

[218] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص217

[219] توفيق نجم الانباري، مصدر سبق ذكره، ص107.

[220] د. سعد ناجي جواد ود. منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص45.

[221] د. محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص13.

[222] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص19 و 28.

[223] المصدر نفسه، ص23.

[224] باول: السعودية لم تطالب بترحيل القوات الامريكية، الجزيرة نت، 2002، ص1.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/1/1-20-14.htm

[225] الولايات المتحدة تؤكد بقاء قواتها في السعودية، الجزيرة نت، 2002، ص1.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/1/1-18-14.htm

[226] د. ناظم عبد الواحد جاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الأمريكية ومستقبل التعاون الاقليمي في المنطقة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 5، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص228.

[227] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27.

[228] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص27.

[229] انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، في كتاب (ايران والخليج البحث عن الاستقرار)، اعداد: جمال سند السويدي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1996، ص 202.

[230] د. نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 305.

[231] الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، تقرير من اصدارات المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2001، ص3-4.

http://www.arabss.com/pub/shop/?

[232] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية/الدولية 2000-2001، في(التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001)، دار الخليج - للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2001، ص83.

[233] المصدر نفسه، ص84.

[234] الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص4.

[235] الكويت تجدد اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة، الجزيرة نت، 2001، ص1.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/2/2-24-7.htm

ينظر كذلك: د. محمد السعيد ادريس، مجلس التعاون الخليجي 2001-2002، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002)، دار الخليج-للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص68.

لم تكتف الكويت بتوقيع هذه الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وانما سعت إلى توقيع اتفاقيات امنية مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في محاولة منها إلى تحقيق امنها الذي اصبح الشغل الشاغل للنظام الكويتي بعد حرب الخليج الثانية. للمزيد ينظر: د. جمال علي زهران، الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، اكتوبر/1995، ص54.

[236] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص34 و 47.

[237] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27.

[238] جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الايرانية على الأمن الاقليمي: المنظور الخارجي، في كتاب (ايران والخليج والبحث عن الاستقرار)، اعداد: جمال سند السويدي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1996، ص186.

[239] Bahrain facilities، shaikh Isa Air Base, op.cit , P.2

[240] معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000)، وحدة الدراسات - جريدة الخليج، الشارقة، 2000، ص55.

[241] د. محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص73.

[242] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص 35.

[243] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27.

[244] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 33.

[245] د. نافع الحسن، المصالح وتنافس القوى الدولية والاقليمية في الخليج العربي، مجلة افاق، العدد 3، اكاديمية المستقبل للتفكير الابداعي، ص 2-3.

http://www.aafaq.org/fact3/2.htm

[246] معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص 54.

[247] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27.

[248] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص54.

[249] د.وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[250] د.فهد عبد الله النفيسي، مصدر سبق ذكره، ص 58.

* اعلان دمشق هو صيغة للمشاركة العربية في امن الخليج العربي ووضع اسس جديدة لعلاقات عربية - عربية وفق توجهات جديدة ولدتها محنة حرب الخليج الثانية. وفي 6/اذار /1991 التقى وزراء دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن مصر وسوريا في دمشق واتفقوا على القواعد التي ستنظم الدور العربي في امن الخليج العربي، ولوحظ أن وثيقة اعلان دمشق أو صيغة (6+2) جاءت عروبية في جوهرها. للمزيد ينظر: د.محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 555.

[251] د.سعد ناجي جواد ود.منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[252] د.غانم محمد صالح، امن الخليج العربي واثره على العلاقات العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد 17، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص 25.

[253] د.عبد الله فهد النفيسي، مصدر سبق ذكره، ص 58-59.

[254] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التقنين المؤسسي للخلافات الخليجية - الخليجية، تقديرات استراتيجية، العدد (43-44)، مصر، 1997، ص 33.

[255] احمد حسين، كويتيون يدعون لاعادة اعمار خليجية للعراق، اسلام اون لاين.نت، 2001، ص2.

http://www.islamonline.net/arabic/news/2001-03/01/article13.shtm1

[256] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[257] منعم العمار، في معنى التدخل...، مصدر سبق ذكره، ص 74.

[258] د. ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سبق ذكره، ص229

[259] احمد خليل تخزين الاسلحة في منطقة الخليج العربي مجلة دراسات استراتيجية، العدد 8، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد 2000 ص 111 .

[260] الكسيف كروتسكيخ سفيتلوف، مصدر سبق ذكره، ص 228.

[261] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص46و60.

[262] المصدر نفسه، ص46.

[263] طلعت احمد مسلم مصدر سبق ذكره 31 .

[264] المصدر نفسه، ص31-32.

[265] د. سامي حجار، الوجود الأمريكي في الخليج التحديات والتوقعات (محدود التداول)، ترجمة: ابراهيم خليل رديف العزاوي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 27 – 28.

[266] موسى زناد، القواعد العسكرية الاجنبية، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، بغداد، 1985، ص 56.

[267] طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[268] د. سامي حجار، مصدر سبق ذكره ص 32.

[269] د. وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 29.

[270] طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، 84.

[271] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي...، مصدر سبق ذكره، ص106.

[272] Army Prepositioned Stock5 (APS-5), September 16,2002,P.1

http://www.globalsecurity.org/military/agency/army/aps-5.htm

[273] الكويت تعلن تخفيض امريكا لقواتها بعد المناورات، الجزيرة نت، 2002، ص1.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/9/9-29-19.htm

[274] Army Prepositioned Stock5(APS-5), op.cit, P.P. 1-2

[275] غازي احمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص116.

[276] المصدر نفسه، ص115.

[277] Army Prepositioned Stock 5 (APS-5), op.cit , P.P 1-2

[278] غازي احمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص 114.

[279] صحيفة اخبار الخليج، محللون: قطر توفر ملاذاً امناً للقوات الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص2.

[280] هيثم الكيلاني، حال الأمن الدفاعي ومصادر تهديده، في كتاب(حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص287.

[281] صحيفة البيان، 60 الف جندي و200 طائرة و"بروفة" الضربة تبدأ اليوم البنتاغون:جاهزون لغزو العراق الان، 9/كانون الاول/2002.

[282] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص55.

[283] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية / الخليجية2000-2001، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001)، دار الخليج - للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2001، ص54.

[284] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية/الدولية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص77.

[285] المصدر نفسه، ص77.

[286] المصدر نفسه، ص77.

[287] هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في كتاب (حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص297.

[288] د.سامي حجاز، مصدر سبق ذكره، ص28-29.

[289] المصدر نفسه، ص28.

[290] طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، ص40.

[291] اسرار جولة كوهين للخليج، اسلام اون لاين. نت، 2000، ص2.

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/aladath 2000-april-6/alhadath 4.asp.

[292] طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، ص40-41.

[293] التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص278-279.

[294] طلعت احمد مسلم، البعد الاستراتيجي لمشروع الشرق اوسطي، في كتاب(الشرق اوسطية مخطط امريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في الموجهة)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص68.

[295] طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي...، مصدر سبق ذكره، ص100.

[296] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص100.

[297] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص218 وفي هذا الخصوص اكد احد المسؤولين الأمريكان لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في 3/اذار/1991 بقوله (ان المناورات العسكرية الدوارة بين القوات الأمريكية وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على حده سوف تكون الطريقة الافضل لوجود اميركي في الخليج). ينظر: المصدر نفسه، ص216.

[298] د.نافع الحسن، مصدر سبق ذكره، ص2.

[299] طلعت احمد مسلم، البعد الاستراتيجي لمشروع الشرق اوسطي، مصدر سبق ذكره، ص69.

[300] معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000)، وحدة الدراسات- جريدة الخليج، الشارقة، 2000، ص97.

[301] د.محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص374.

[302] عبد الرحمن سعد، الكويت: "قوات الردع" الأمريكية جاهزة لطورىء الخليج، اسلام اون لاين.نت، 2000، ص1.

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-sept-21/alhadath18.asp

[303] Exercise Intrinsic Action , September 08,2002 ,P.1

http://www.globalsecurity.org/military/ops/intrinsic-action.htm

[304] طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي...، مصدر سبق ذكره، ص 101.

[305] المصدر نفسه، ص101.

[306] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية / الدولية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص94.

[307] هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في كتاب (حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الحاي عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص325.

[308] مناورات بحرية مشتركة بين قوات أمريكية وكويتية، الجزيرة نت، 2002، ص1.

[309] المصدر نفسه، ص1.

[310] الكويت تعلن تخفيض امريكا لقواتها بعد المناوات، مصدر سبق ذكره، ص1.

[311] Desert Spring , September 25 ،2002، p.p. 1-4

http://www.globalsecurity.org/military/ops/desert-spring.htm

[312] الكويت تعلن شمال غرب البلاد منطقة عسكرية محضورة، الجزيرة نت، 2002، ص1.

[313] ثلث مساحة الكويت منطقة محظورة لمناورات مع الامريكين، مصدر سبق ذكره، ص2.

[314] القوات الامريكية بالكويت تبني قاعدة قرب حدود العراق، الجزيرة نت، 2002، ص 1.
[315] مناورات قطرية امريكية مشتركة بحضور خليجي، الجزيرة نت، 2002، ص1.
[316] البنتاغون يقود من قطر مناورات بالكومبيوتر لضرب العراق، الجزيرة نت، 2002، ص 1-2.
[317] صحيفة اخبار الخليج، القوات الأمريكية تبدا مناورات ضخمة في الخليج، العدد (9027)، 10/ 12/ 2002 .
[318] صحيفة اخبار الخليج، امريكا تقيم مركز قيادة متطور في قطر لاستخدامه في الحرب ضد العراق، العدد (9019)، 2002/12/2.
[319] صحيفة اخبار الخليج، الجنرال فرانكس يصل إلى قاعدة العيديد القطرية، العدد (9025)، 8/كانون الاول/2002، ص1.
http://www.akhbar.alkhaleej.com/
[320] صحيفة البيان، قوات بريطانية تشارك بتدريبات امريكية في قطر، 5/كانون الاول/2002، ص1.
http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/12/05/ola/19.htm
[321] صحيفة البيان، القوات الأمريكية مستعدة للغزو قبل يناير ...، مصدر سبق ذكره، ص1.
[322] صحيفة البيان، تركيا تستعد للحرب بحشود عسكرية ضخمة، 10/كانون الأول /2002، ص5.
http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/12/10/ola/1.htm.
[323] قوات امركية تصل الدوحة قبل نهاية العام، الجزيرة نت، 2002، ص1.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/9/9-23-11.htm.
[324] صحيفة البيان، تركيا تستعد للحرب بحشود عسكرية ضخمة، مصدر سبق ذكره، ص4.
[325] صحيفة اخبار الخليج، القوات الأمريكية تنهي استعداداتها قريبا لشن هجوم على العراق، العدد (9026)، 9/ 12 / 2002.
[326] معنز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص98.
[327] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية / الدولية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص93.
[328] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص52.
[329] المصدر نفسه، ص52.
[330] طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، ص 100.
[331] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص146.
[332] صحيفة الحياة، مناورات أمريكية وكويتية وعمانية في الاردن اليوم، العدد(14445)، 2002/10/7، ص1و6.
[333] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص191.
[334] صحيفة البيان، خبيرة عسكرية أمريكية وجودنا في الخليج مرهون بانتهاء اسبابه، 1/ اذار/2000.
[335] كوهين يعلن خفض حجم القوات الأمريكية في السعودية، اسلام اون لاين. نت، 2000، ص1و3.
http:// islam-online.net /io1-arabic/dowlia/alhadath2000-april-9/alhadath16.htm
[336] كوهين فاز في اجتماع مجلس التعاون، اسلام اون لاين. نت، 2000، ص2.
http:// islam –online.net /io1-arabic /dowalia/alhadath2000 –april –10/alhadath2.htm
[337] هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في كتاب (حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر)، مصدر سبق ذكره، ص297.
[338] صحيفة البيان، مصدر سبق ذكره، ص 6-7.
[339] د. حسن ابو طالب، امن الخليج 2000-2001، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001)، دار الخليج – للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2001، ص130-131.
[340] المصدر نفسه، ص 131.
[341] سامح راشد، التعاون العسكري الخليجي.. امريكي المضمون، اسلام اون لاين.نت، 2000، ص7.
http:// www.islam online.net/io1-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic30.asp

[342] خالد الحروب، نظام الدرع الصاروخي الأمريكي: جوهر الفكرة وانعكاساتها على الأمن العالمي والشرق الاوسط، الجزيرة نت، 2001، ص7.

[343] معتز سلامة، التفاعلات الخليجية / الدولية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص90.

[344] المصدر نفسه، ص88.

[345] التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص273.

[346] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص89.

[347] كوهين فاز في اجتماع مجلس التعاون، مصدر سبق ذكره، ص2.

[348] المصدر نفسه، ص 88و89.

[349] التقرير الاستراتيجي العربي2000، مصدر سبق ذكره، ص192.

[350] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص88.

[351] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص192.

[352] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص89.

[353] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص192.

[354] سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص2.

[355] د. محمد السعيد ادريس، مجلس التعاون الخليجي 2000 -2001، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000 - 2001)، دار الخليج - للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2001، ص 231.

في الحقيقة أن الكلفة المادية للمشروع غير متفق عليها فهناك من يقدر كلفة المرحلة الأولى بـ (270) مليون دولار علما أن هذا المشروع مقسم إلى اربع مراحل. ينظر صفقة اسلحة أمريكية للكويت بملياري دولار، الجزيرة نت، 2002، ص2.

اما البعض الاخر فانه يقدر تكلفة المرحلة الأولى من المشروع بمبلغ (850) مليون دولار. ينظر: هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في كتاب (حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الحادي عشر)، مصدر سبق ذكره، ص323.

في حين يقدر البعض القيمة الاجمالية للمشروع بـ (5) مليارات دولار وقد تصل إلى (10) مليارات دولار .ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص273.

[356] حسن اللقيس، كوهين يجدد التزام واشنطن بامن الخليج، صحيفة الحياة، العدد (13764)، 17/تشرين الثاني/2000، ص2.

[357] د.حسن ابو طالب، مصدر سبق ذكره، ص131-132

[358] طلعت احمد مسلم، جولة كوهين السادسة.. مزيد من عولمة النظام الدفاعي العربي، اسلام اون لاين.نت، 2000، ص3.
http:// www.islamonline.net/io1-arabic/dowaila /qpolitic11.asp

[359] سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص7.

الفصل الثالث

مهام الوجود العسكري الامريكية في منطقة الخليج العربي واثره في الامن القومي العربي

مدخل

إن للولايات المتحدة مهام استراتيجية رئيسة من وراء وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي تسعى إلى تحقيقها، وبالمقابل شكل هذا الوجود أخطر تهديد لأمن واستقرار الدول العربية، ولعل أوضح صورة لهذه المخاطر محاولة الولايات المتحدة استخدام أراضي الدول الخليجية ومياهها الإقليمية كنقطة وثوب ضد الدول العربية الأخرى، ولأبراز ما تقدم يمكن تقسيم هذا الفصل على مبحثين:

الأول: مهام الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

الثاني: أثار الوجود العسكري الأمريكي في الأمن القومي العربي.

المبحث الأول: مهام الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

المطلب الاول: ضمان الانفراد الأمريكي

بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية برز التطلع الأمريكي للزعامة العالمية[1]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الغاية قد شكلت محور حركة رؤساء الإدارات الأمريكية كافة. وفي هذا الخصوص قال الرئيس الأمريكي الأسبق (تيودور روزفلت) في نهاية الأربعينات من القرن العشرين: (إن قدرنا هو أمركة العالم)[2]. أما (فردريك جاكسون تيرنر) - مستشار الرئيسين تيودور روزفلت وودرو ولسون- فقد أشار إلى أن جوهر الولايات المتحدة كدولة تكمن في العملية الجيوسياسية للتوسع والتحرك الدائم نحو الهيمنة الأمريكية على العالم. وأضاف قائلا: (إن تاريخ الولايات المتحدة هو تاريخ الحدود المتحركة على الدوام دون تردد)[3]. وهذا يؤكد على أن الولايات المتحدة قامت على الاستعمار والتوسع وأدامت كيانها السياسي على تلك السياسة، وهو بذلك - أي التوسع- جزء من الموروث الاستعماري والفكر الاستراتيجي لهذه الدولة[4].

وفي 1950/4/14 توضحت ملامح المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم في وثيقة صادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي ذات الرمز (NSL-68)، وحفظت سريتها لمدة (25) عاما. وتدور الفكرة الرئيسة لهذه الوثيقة حول ضرورة قيام الولايات المتحدة (بتولي مركز القيادة في بناء نظام سياسي واقتصادي للعالم الحر)[5].

وخلال مرحلة الحرب الباردة كانت الاستراتيجية الأمريكية الأمنية قائمة على احتواء التوسع السوفيتي وردعه عن استخدام القوة العسكرية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها[6]. فاستغلت بذلك (الخطر الشيوعي) القادم من الاتحاد السوفيتي لتصر على

قيادة حلفائها من دول غرب أوروبا واليابان، وادعت أنه ينبغي عليها أن تكون دولة عظمى ذات مصالح ومسؤوليات عالمية، بينما سعت إلى جعل حلفائها قوى قطرية ذات مصالح إقليمية، ويجب أن تخضع لقيادة الولايات المتحدة على المستوى العالمي[7]. مستغلة وضعها المنهار وانحسار دورها الاستعماري.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى وضع الولايات المتحدة في موضع فريد[8]. إذ أصبحت القوة المهيمنة على معظم دول العالم[9]. وقد أسهم ذلك في تحرير السياسة الأمريكية من ضغوط دولية كانت ذات شأن مؤثر، فقد كان الاتحاد السوفيتي الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة الوحيدة على التهديد الجدي للأمن القومي الأمريكي، ولاسيما قدراته النووية التي كانت تؤهله لذلك[10]. ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) إلى القول: (إنه يجب على أمريكا أن تقود العالم في السنين القادمة)[11].

وعلى إثر ذلك أدركت الولايات المتحدة أن اختلال ميزان القوى عالميا لصالحها يحتم عليها إعادة ترتيب أوضاع العالم بما يتلائم والمتغيرات الدولية الجديدة[12]. والتي مهدت إلى قيام نظام جديد يقوم على بنية تختلف عن تلك التي ميزت النظام العالمي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، إذ أصبحت الولايات المتحدة الفاعل الأول والأهم بين وحدات النظام الدولي ومسار سياساتها الخارجية[13]. وقد دفع ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) في 1990/1/21، وهو يلقي خطابه السنوي التقليدي المعروف باسم (حالة الاتحاد) على منصة الكونغرس إلى القول (إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين ولابد أن يكون هذا القرن أمريكيا)[14]. وبالطبع فإن هذا ليس ممكنا إلا بالسيطرة على موارد الطاقة في العالم.

ومما يؤكد ذلك ما أشارت إليه وثيقة صادرة عن البيت الأبيض في آذار/1990 بعنوان (الأمن القومي في الولايات المتحدة) التي أكدت: (ضرورة تأمين موارد الطاقة للأمن والتقدم الأمريكي ولتأمين الاحتياجات المعيشية للحفاظ على صحة ونمو الاقتصاد الوطني ولتأمين فرص الازدهار الاقتصادي في الداخل والخارج)[15].

وإذا ما قررت الولايات المتحدة أن تضطلع بدور الزعامة عالميا، فإنه سيتعين عليها أن تحول دون حدوث هيمنة معادية أو منافسة لها على المناطق الحيوية التي تحتوي على موارد اقتصادية أو فنية أو بشرية كافية لأن ذلك سيشكل تحديا عالميا لها. وتأتي منطقة الخليج العربي في مقدمة تلك المناطق[16]. من هنا جاء تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي التي شكل الاحتفاظ بها أو ببعض أجزائها أحد أهم ثوابت الاستراتيجية الأمريكية [17]. فهذه المنطقة تعد من أهم مفاتيح السيادة العالمية، إذ تحتل أهمية خاصة نابعة من طبيعة التوازن الدولي والقدرة على التحكم في فرض الإرادة في حالة السلم والحرب على حد سواء[18]. باعتبارها ميدانا متقدما يحمل من المعطيات الاستراتيجية والاقتصادية ما يؤهل من يمسك به تأكيد تفوقه على سائر الفاعلين الدوليين[19]. وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال كثافة وجودها العسكري فيها أو بالقرب منها، فهي المنطقة التي يقاس بها حجم الدور وتأثيره بالنسبة إلى الولايات المتحدة[20]. وفي هذا الخصوص قال (روبرت تاكر) -المفكر السياسي الأمريكي-:(إن الخليج يشكل المفتاح الذي لاغنى عنه للدفاع عن موقع أمريكا الدولي)[21]. ولبيان أهمية الخليج العربي في النظام العالمي الجديد، أشارت وثيقة صادرة عن لحكومة الأمريكية في آب/1991 بعنوان (استراتيجية الأمن القومي للعصر الجديد NSS-91) إلى أن هذا النظام الجديد يمثل الطموح الذي يهدف إلى بناء نظام عالمي جديد ووفقا لقيمنا ومفاهيمنا نحن، حيث تحيط بنا الأنماط والحقائق القديمة التي تؤدي إلى انهيارنا يقدم الخليج العربي مرحلة تاريخية في هذا النظام الناشئ[22].

فمنطقة الخليج العربي هي المنطقة التي أريد للنظام العالمي الجديد أن يتبلور من خلال الأحداث التي مرت بها هذه المنطقة[23]. إذ يتفق كثير من المحللين السياسيين على أن حرب الخليج الثانية كانت نقطة الانطلاق لترويج مفهوم النظام العالمي الجديد[24] وأفضل تجربة اختبارية له[25]. وما يؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) في عام 1991 للكونغرس: (إن حرب تحرير الكويت أول اختبار لهذا العالم الجديد الذي أخذ يظهر للعيان)[26].

وهكذا فإن حرب الخليج الثانية وإن كانت أول صراع حضاري من نوعه بين دولة

صغرى في عالم الجنوب والولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها لـن تكـون الأخيرة، فاتجاه الولايات المتحدة نحو الحد من تآكل مركزية دورهـا الـدولي سيجعلها تشـدد من هيمنتها على عالم الجنوب ولاسيما منطقة الخليج العربي[27].

فقد كرست هذه الحرب هيمنة الولايات المتحدة على حلفائها[28]. وكان لها أبلغ الأثـر في تحقيق ذلك. إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من تأمين احتياجاتها النفطية من منطقـة الخليـج العربي فحسب، وإنما التحكم في نفط المنطقة بطريقة مباشرة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار حاجة الدول المحتملة لمنافسة الولايات المتحدة لنفط الخليج العربي فسيتضـح مـدى الأهميـة التـي اكتسبتها الولايات المتحدة في السياسة الدولية بعد هذه الحرب. فاليابان تستورد (70%) مـن وارداتهـا مـن دول الخلـيج العـربي[29]. وأوروبـا تسـتورد (65%) تقريبـا مـن مجمـل وارداتهـا النفطية[30]. وعليه فقد تمكنت الولايات المتحدة مرحليا من وقـف التحـول في النظـام الـدولي من نظام متعدد القوى إلى نظام أحادي القوة بهدف السيطرة الشـاملة عـلى النظـام العـالمي الجديد[31].

فالولايات المتحدة تدرك تماما أن تحكمها الاستراتيجي بهذه المنطقة يضمن تبعية أوروبـا الغربية واليابان لها، كما يمنحها القدرة على استخدام النفط كوسيلة فاعلة لكبح طموح هؤلاء الحلفاء إذا ما تحولوا إلى خصوم في المستقبل[32]. علما أن الولايات المتحدة تـدرك تمامـا مـدى فاعلية وسيلة الضغط هذه التي تستأثر بها لمواجهة حلفائهـا المنافسـين. وفي هـذا الخصـوص قـال (لكـولكين مـان) -أحـد خـبراء الاسـتراتيجية الأمريكيـة- في حزيـران/1990: (إن القـوة الاقتصـادية الوليـدة- يقصـد بهـا أوروبـا الموحـدة واليابـان- لـن تسـتطيع أن تحقـق قوتهـا الاقتصادية دون الاعتماد على نفط الشرق الأوسط). ومـا أكـده أيضـا (جـيمس ايكنـز)- أحـد خبراء السياسة الخارجية الأمريكية والسفير الأسبق في السعودية- بقوله: (إن سيطرة الولايـات المتحدة على احتياطيات النفط لمصلحة اقتصادها وكأداة ضغط على حلفائها وبخاصـة ألمانيـا واليابان)[33].

واستنادا إلى هذه المعطيات كانـت الولايـات المتحـدة تمـلي إرادتهـا عـلى دول

المعسكر الرأسمالي إلى حد بعيد جدا وبالشكل الذي يخدم مصالحها ويعزز من موقعها الاقتصادي في النظام العالمي الجديد، ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) إلى القول: (إن نفوذ الولايات المتحدة ليس له منافس)[34].

إلى جانب ما تقدم فإن الولايات المتحدة تدرك تماما أن تقليص هيمنتها على الخليج العربي يعني بالنتيجة فقدانها لهيمنتها على أوربا الغربية واليابان. ومن أجل ذلك ستستمر الولايات المتحدة في مواصلة سياسة السيطرة والاحتكار على مراكز الثروة في العالم الثالث ولاسيما منطقة الخليج العربي، لمحاصرة منافسيها والتحكم في مصادر تمويلهم، وفي هذا السياق سيكون العالم الثالث ومن ضمنه الخليج العربي ضحية النظام العالمي الجديد[35].

وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة لا تلجأ فقط إلى الوسيلة الاقتصادية لضمان انفرادها على حلفائها والمنافسين لها. وإنما تلجأ إلى تطوير قدراتها العسكرية لتأمين ذلك.

إذ تمثل القوة العسكرية الأمريكية أبرز مقومات القوة الأمريكية ومن أهم المحددات الرئيسة لسياستها الخارجية وتحركاتها الدولية[36]. وقد رافق ذلك عسكرة اللغة السياسة سواء في الأدب السياسي أو في وسائل الإعلام[37]. وأصبح استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها هي الخاصية الأساسية المميزة للنظام العالمي الجديد وهو ما تؤكده سلوكيات النظام الأمريكي من خلال مؤسسته العسكرية وإمكاناتها المالية الضخمة[38]. إن هذه النزعة قد دفعت بالولايات المتحدة أن تحتل الصدارة في مسالة الأنفاق العسكري، فمن سنة 1981 إلى سنة 1993 أنفقت الولايات المتحدة بحدود (3305) مليار دولار[39]. وفي الموازنة الفدرالية لعام 2003 والتي بلغت (3,13) تريليون دولار، خصصت الولايات المتحدة (379.3) مليار دولار لوزارة الدفاع (البنتاغون)[40]. وبزيادة بلغت (48) مليار دولار على الميزانية السابقة فضلا عن (38) مليار دولار لحماية البلاد داخليا، إلى جانب ذلك تحتفظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية عدد جنودها (1.401.600)، يرابط منها خارج الولايات المتحدة اكثر من (200) ألف جندي[41].

وتسعى الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى عولمة استخدام قواتها العسكرية والتي تعد اخطر أنواع العولمة[42]. والهدف هو منع بروز أية قوة تنازع الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد[43]. وما يؤكد ذلك التقرير الذي أعده (بول ولفوفيتز)- نائب وزير الدفاع الأمريكي- إلى (أن التخطيط العسكري الأمريكي يجب أن يذهب إلى منع بروز أية قوة عظمى في أي مكان من العالم)[44]. وفي الحقيقة أن سلوك الولايات المتحدة لاينبىء عن تخليها عن مسلك القوة العظمى صاحبة الزعامة، فما زال الخطاب الأمريكي العام يردد فكرة الأحادية القطبية للقوة العظمى.

من هنا يتضح أن مشروع الانفراد الأمريكي يقوم على خمس ركائز هي[45]:

1- عدم السماح لأية دولة بالتفوق على الولايات المتحدة أو التساوي معها.

2- اللجوء إلى الضربة أو الحرب الاستباقية لإجهاض قدرات العدو أو لمنعه من تشكيل تهديد عسكري أو ستراتيجي.

3- السيطرة الثقافية لضمان عالم أمن لمصالح الولايات المتحدة.

4- السيطرة على أسلحة الدمار الشامل لتحقيق تفوق كاسح على الدول الكبرى المنافسة للولايات المتحدة وحرمان (الدول المارقة) من حيازتها مخافة تسريبها إلى منظمات إرهابية.

5- السيطرة على النفط كمصدر للطاقة والمال، وللتحكم باقتصاديات الصين واليابان وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: ضمان أمن إسرائيل

إن ضمان أمن إسرائيل يعد هدفا استراتيجيا من أهداف السياسة الأمريكية، أي أنه غير مرتبط بمصالح آنية وإنما يعد مصلحة قائمة بحد ذاتها، وبذلك فإن الولايات المتحدة على استعداد للتضحية بجزء من مصالحها من أجل توفير الحماية لإسرائيل في قلب العالم العربي لأن المصالح الأمريكية مترابطة ترابطا وثيقا ومتداخلة مع مصالح هذا الكيان على مستوى الوطن العربي، فضمان أمن إسرائيل كان دائما التزاما مستمرا من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة وبذلت الولايات المتحدة في ذلك أكثر مما بذلته أية دولة أخرى للوفاء بهذا الالتزام[46]. وفي هذا الصدد قال الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) لغولدا مائير خلال زيارتها لواشنطن في 1973/10/31: (إن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هو تأمين الحدود الآمنة لإسرائيل)[47]. كما قال: (إن إحدى الأولويات التي يجب أن تنطلق منها السياسة الأمريكية هي التزامنا الأخلاقي الشديد نحو المحافظة على إسرائيل)[48].

بل ذهب أبعد من ذلك فقال: (.. فنحن لسنا حلفاء رسميين (لإسرائيل) وإنما يربطنا معا شيء أقوى من أي قصاصة ورق... أنه التزام لم يخل به أي رئيس في الماضي وسيفي به كل رئيس في المستقبل بإخلاص)[49]. أما الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) فقال: (إن الأمن الإسرائيلي لم يعد من اهتمامات الأمن الأمريكي فحسب وإنما جزء منه)[50].

وتعد إسرائيل من وجهة نظر الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، الركيزة الأساسية للسياسة الاستعمارية في المنطقة العربية وأداة التنفيذ الطيعة لكثير من المؤامرات والمخططات في هذه المنطقة والقوة المدخرة لحماية مصالح الغرب فيها[51]. كما أن الاستراتيجية الإسرائيلية ترى أن مصالحها متفقة تماما مع المصالح الاستراتيجية الغربية، أن لم تكن جزءا عضويا منها، ومن ثم فهي قادرة على خدمة أهداف الغرب الاستراتيجية[52]. وفي هذا الصدد قال (بن غوريون) - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق- :(على الأوروبيين أن يقتنعوا شاؤوا أم أبوا أن إسرائيل بسبب وضعها في الشرق الأوسط

هي موقع متقدم للغرب في المنطقة أنها الحدود الطبيعية للعالم الحر)[53].

ولم تكتف الولايات المتحدة بانحيازها الكامل لإسرائيل، والدفاع عن كل عدوان عسكري، وتثبيت كل توسع يقوم به هذا الكيان. فجاء وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي ليمثل في أحد جوانبه ضمانة سياسية أمريكية لأمن إسرائيل. بهدف تقليل الأخطار على أمنه من منطقة الخليج العربي، ولاسيما أن هذه المنطقة كانت جسرا عسكريا لدعم دول المواجهة مع إسرائيل في جميع الحروب العربية-الإسرائيلية من عام 1948و1956 و1967 و1973. ولهذا استغلت الولايات المتحدة كل حدث في منطقة الخليج العربي لتوظفه في خدمة أمن هذا الكيان.

وعندما اندلعت حرب الخليج الأولى في عام 1980، قال الجنرال (ساغي) من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: أن الحرب كانت مفاجئة... وعلينا الآن أن نتدخل حتى لا تقع مفاجآت في تطوراتها تكون ضد مصالحنا. وقد شرح (ارييل شارون)- وزير الدفاع آنذاك ورئيس إسرائيل حاليا- الإطار السياسي لما كان يعنيه الجنرال (ساغي) حين قال: (إن أمامنا ثلاثة خطوط للعمل، يمثل الأول دول المواجهة والفلسطينيين. ويمثل الخط الثاني العراق السعودية ودول الخليج، ويصل الخط الثالث بالامتداد بالنفوذ إلى آسيا وصولا إلى مياه المحيط الهندي)، وشرح (شارون) خطورة الخط الثاني فقال: (إن علينا أن نلاحق بدقة ما يقع في العراق والخليج، حتى لا تجري أمور من وراء ظهورنا). علما أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) توصلت إلى اتفاق شامل مع حكومة (إسحاق شامير)، في عام 1984 لتبادل التسهيلات العسكرية، إذا قرر أحد الطرفين التدخل في منطقة الخليج العربي[54].

وخلال حرب الخليج الأولى حقق إسرائيل مكاسب عدة على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي. فعلى المستوى الدبلوماسي استغل إسرائيل انشغال العرب بمضاعفات هذه الحرب وبالمقابل أعاد إسرائيل تنظيم علاقاته الدبلوماسية مع كثير من دول العالم، أما على المستوى الاقتصادي فتتمثل بالخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها الدول المشتركة في هذه الحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حين كان المكسب الاستراتيجي وهو الأهم تحييد الثقل العسكري العراقي[55]. وكان

أوضح صورة له هو قصفها لمفاعل تموز العراقي في 7/حزيران/1981. بعد أن شنت حملة إعلامية واسعة على البرنامج النووي العراقي[56]. وغزوها للبنان عام 1982، والذي ما كان ليحدث لولا انشغال العراق بهذه الحرب.

إلا أن خروج العراق منتصرا من هذه الحرب عام 1988 على عكس التصورات الإسرائيلية قد أثار مخاوفها، مما دفع ذلك بالولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكري في مياه الخليج العربي. بعد أن تعززت القناعة لدى الولايات المتحدة بأن الأخطار التي تواجه إسرائيل تأتي من منطقة الخليج العربي ولاسيما العراق، لأن تاريخ مشاركته في الحروب تكفي لقيامه بذلك مرة أخرى إذا تطلب الأمر.

وعندما جاءت حرب الخليج الثانية وجدت الولايات المتحدة فرصتها في هذه الحرب لكبح جماح القوة العسكرية العراقية، وفي هذا الصدد قال (سكوكروفت)- مستشار الأمن القومي للرئيسين فورد وبوش-: (إن العراق بحاجة إلى تأديب لأن القوة العسكرية له قد تضخمت وأنه أصبح كالسرطان الذي يهدد كل أجزاء الجسم)[57].

وفي الحقيقة أن حرب الخليج الثانية كانت في أحد جوانبها هو لإرساء الضمان الأمني لإسرائيل[58]. وما يؤكد ذلك ما صرح به الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) قائلا (إن الولايات المتحدة تتمثل مصالح (إسرائيل) دون أن تفرض عليها تضحيات لا داعي لها، وهذا يناسبها أكثر)[59]. أما الجنرال (نورمان شوارزكوف)- قائد التحالف الدولي ضد العراق- فقد صرح قائلا: (إن الحرب التي خاضها رجالنا في منطقة الخليج ضد صدام حسين كانت من أجلكم... من أجل (إسرائيل) وقد عمل الرجال على تحطيم عدوكم... العدو الرئيس لكم في المنطقة)[60]. وضمن هذا السياق قالت غريس هالسيل: (ولقد مات الأمريكيون دفاعا عن القضية (الإسرائيلية) وهي تدمير العراق)[61].

وقد شكلت حرب الخليج الثانية نقطة حاسمة لتدعيم الشراكة الاستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية على إثر ضرب العراق قلب إسرائيل بـ (39) صاروخا، مما كان له أثر كبير في إظهار عناصر ضعف هذا الكيان[62]. هذا الضعف أكده (يهودا بن

مائير) في دراسة أعدها لمركز جافي في جامعة تل أبيب قائلا: (إن (الإسرائيليين الذين عاشوا في إسرائيل طوال الخمسين عاما التي مضت وحتى 1991 كانوا مؤمنين بالتفوق العسكري على العرب أدركوا- من خلال تجربة صواريخ سكود التي أطلقت عليهم من العراق. أن أمن إسرائيل ما زال مخترقا، وأن الإضرار بإسرائيل وإنهاكها اجتماعيا ونفسيا أمر متاح لدولة لا تجمعها وإسرائيل حدود مشتركة كالعراق). وأضاف مؤكدا (إن الخوف والهلع سيطر على المدن الإسرائيلية)[63].

وللدلالة على مدى العلاقة التي تربط المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وضمان أمن إسرائيل، ما صرح به (ريتشارد ميرفي)- مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق- في محاضرة له بنادي دبي للصحافة في آذار/2000 (إلى أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في أمرين أولهما ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة وثانيها ضمان أمن إسرائيل)[64].

ولقد حظي إسرائيل بجميع أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، وعلى النحو التالي:

1- الدعم السياسي:

حظيت إسرائيل بتأييد معلن من الولايات المتحدة منذ نشوئه. من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكان وتبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، وفي التعاون الأمني والتنسيق السياسي تجاه القضايا الإقليمية[65].

وعكس التصويت بالنقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل داخل مجلس الأمن، اصدق مؤشر على سياسة الولايات المتحدة الخارجية القائمة في أحد جوانبها على ضمان أمن إسرائيل، إذ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) -29- مرة من عام 1972 حتى عام 1990 من أجل حماية إسرائيل من الإدانة والعقوبات الدولية[66]. كما استخدمته في عام 1995[67]. وما زالت تستخدمة كلما دعت الحاجة اليه.

ولعل من أبرز مؤشرات الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل فضلا عما تقدم، ما قامت بـه الولايات المتحدة من جهود واسعة لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عـام 1975[68]. ذي الرقم (3379) الذي ساوى العنصرية بالإسرائيلية والإسرائيلية بالعنصرية، بعد جهود عربية كبيرة بالتنسيق مع الكتلة الشرقية ومنظمة دول عدم الانحياز، فوقفت الولايات المتحدة سنوات طويلة حتى استطاعت أن تلغي هذا القرار سنة1991[69].

2- الدعم الاقتصادي:

نظرا إلى تأثير اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة، فقد تلقت إسرائيل ولا تـزال مساعدات مالية ضخمة لتعزيز أمنها ودعم اقتصادها[70]. وأخذت هذه المساعدات أشكالا متعددة تتراوح بين معونات نقدية وعينية من جهة، ومعاونته على التغلغل في الأسواق العالمية من جهة أخرى[71]. وعلى العموم حصلت إسرائيل خلال المدة 1949-1989 على ما مجموعه (16.33) مليار دولار تقريبا، بلغت نسبة المنح فيها حوالي (87%)، ونسبة القروض نحو (13%) فقط[72]. وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) حصلت إسرائيل في عام 1991 ما مجموعه (5.147) مليار دولار[73]. أما في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) فقد حصلت إسرائيل على مساعدات بمعدل (3) مليارات دولار سنويا، على شكل حوالات نقدية خالية من القيود. ومن أجل تدعيم اقتصاد إسرائيل، قامت الجهات العسكرية في حكومة (بيل كلينتون) بتوقيع عقد لشراء مصنوعات وخدمات عسكرية من إسرائيل بقيمة (3) مليارات دولار[74].

وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي قامت الشركات الأمريكية والحكومة الأمريكية بعملية نقل هائلة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة لتحديث الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في القطاعات المستقبلية مثل البرامجيات والاتصالات والتكنولوجيا الدقيقة[75].

وما يؤكد استمرار المساعدات الأمريكية لإسرائيل، ما قاله رئيس وزراء هذا الكيان (إسحاق رابين) في تشرين الأول/1994: (إن المساعدات الأمريكية لم تتوقف لحظة واحدة)[76].

3- الدعم العسكري:

يعد الدعم العسكري أساس نظرية الأمن الإسرائيلي لذا سعت الولايات المتحدة إلى أحداث التفوق الكمي والنوعي لهذا الكيان على العرب[77]. الذي يعد غرضا رئيسا وثابتا من أغراض الاستراتيجية الأمريكية ولا يمكن التخلي عنه[78]. من خلال تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة الأمريكية. كما سعت الولايات المتحدة إلى حرمان الدول العربية من الحصول على الأسلحة المتطورة، وملاحقة هذه الدول ومحاسبتها دوليا. وفي حال فشل هذه المساعي تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل من الأسلحة ما تعتقده أنه يمكنها من التصدي للأسلحة التي حصلت عليها الدول العربية[79].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن الولايات المتحدة أمدت إسرائيل بالتكنولوجيا النووية والمعارف النظرية والخبرة العلمية[80]. عن طريق علماء الذرة الأمريكيين الذين تعاونوا مع إسرائيل. وقد سمحت عمليات انتقال التقنية الأمريكية هذه، بأن يخطو إسرائيل خطوات كبيرة في اتجاه امتلاك الأسلحة النووية[81]. كما انتهجت الولايات المتحدة سياسة غض الطرف عن السلاح النووي الإسرائيلي والتقليل من شانه[82]. ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة إلى جعل هذا السلاح حكرا على إسرائيل، ومنع دول (الشرق الأوسط) سواء كانت عربية أم غير عربية من امتلاك القدرة النووية حتى وإن كانت لأغراض سلمية[83]. فضلا عن السعي الأمريكي لعدم إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تحصل على مساعدات عسكرية سنوية من الولايات المتحدة[*].

وفي المقابل شكلت إسرائيل أحد الأعمدة الرئيسة للاستراتيجية الأمريكية العالمية لأسباب عدة منها[84]:

موقعه الجغرافي في قلب الوطن العربي.

1- قدرته العسكرية على حماية المصالح الأمريكية في الوطن العربي.

2- قدراته العلمية في البحث والتطوير، مما يوفر أرضية مناسبة لاختبار منظومات السلاح الأمريكي*.

3- استعداده العالي للتدخل في أزمات المنطقة التي تهدد المصالح الأمريكية بصورة خاصة.

ولهذه الأسباب دفعت قادة إسرائيل أن يعلنوا في كل مناسبة (إن (إسرائيل) كنز استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة)[85]. وما يؤكد على الفائدة التي تجنيها الولايات المتحدة من إسرائيل، ما قاله (ميلتون فريدمان)- الاقتصادي الأمريكي الإسرائيلي-: (إن المساعدات الأمريكية لإسرائيل هي المقابل للخدمات غير المنظورة في ميزان المدفوعات التي تقدمها إسرائيل لأمريكا في مواجهة كل من السوفيت والعرب)[86].أما (ارييل شارون)- وزير الدفاع الأسبق ورئيس وزراء إسرائيل حاليا- فقال (إن إسرائيل وفرت لأمريكا 126 مليار دولار من النفقات العسكرية، تمثلت في توفير المعلومات وحماية مصالحها في المنطقة بدلا من تخصيص وحدات عسكرية أمريكية لها في الشرق الأوسط)[87].

أما دور إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية كما صورها (يوجين رستو)- وكيل وزارة الخارجية الأمريكية- بالمهام الرئيسة الآتية[88]:

1- منع أي اتجاهات وحدوية عربية تقودها دولة عربية كبرى.

2- قطع الطريق على أي زعيم عربي ثوري يحاول مد نفوذه وسياساته في المنطقة العربية.

3- بحكم كون إسرائيل قاعدة أمريكية، فهذه القاعدة تستخدم عند الضرورة

لضرب أية دولة عربية ولاسيما دول الخليج العربي إذا خرجت عن الخط المرسوم لها.

ومن الجدير بالذكر أن الالتزام السياسي والاستراتيجي الأمريكي بإسرائيل، قد تطور من قاعدة المصالح المشتركة إلى التزام عقائدي أصولي، وقد تأتي ذلك من خلال تنامي (التيار المسيحي البروتستانتي الأصولي الغربي) الذي تلاقى مع (الإسرائيلية اليهودية) فكان تلاقي المعتقدات الدينية أن أنتجت ما يعرف بـ(الصهيونية المسيحية)[89].

ولاسيما أن الخلافات بين اليهودية والمسيحية البروتستانتية هامشية أو يمكن تهميشها[90]. وتهدف معتقداتهم إلى قيام دولة يهودية في فلسطين بوصفها حقا تاريخيا ودينيا لليهود، وأن عودة اليهود إلى الأرض الموعودة في فلسطين هي برهان على صدق التوراة وعلى اكتمال الزمان وعودة المسيح الثانية[91]. ومن ثم فإن معارضة إسرائيل تعد خطيئة دينية، ودعمها وتأييدها هو في سبيل الخير وإرضاء الله[92]. وفي هذا الصدد قال (الفرد اثرتون)-السفير الأمريكي الأسبق في مصر- أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست مسالة مصالح فقط بل هي: (التزام عميق في التاريخ الأمريكي وفي قيمنا الخلقية كأمة)[93]. أما الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) فقد صرح خلال حملته الانتخابية الأولى: (ولقد ذكر لي قسيس بأنه يأمل أن أرشح نفسي في انتخابات الرئاسة وأنني إذا خذلت إسرائيل فإن الله لن يسامحني أبدا)[94].

من أجل ذلك عملت الحركة الإسرائيلية وإسرائيل على تقوية النزعة الإسرائيلية داخل الحركة البروتستانتية الاصولية الأمريكية، بل أصبح اهتمام الحركة الإسرائيلية وإسرائيل بالقوة الصاعدة والمتنامية للمسيحية الأصولية أكثر من مجرد اهتمام لاهوتي أو أكاديمي، ليتعداه إلى حالة من السعي لكسب الأصدقاء والحلفاء في الولايات المتحدة[95].

ولابد من الإشارة أنه حتى مسيرة التسوية والتطبيع، هي في الأساس تهدف إلى ضمان أمن إسرائيل، وفي هذا الصدد قال الرئيس الأمريكي الحالي (جورج دبليو بوش): (سنشجع على سلام دائم في الشرق الأوسط أساسه أمن إسرائيل)[96].

المطلب الثالث: حماية النظم الحليفة

حرصت الولايات المتحدة على ديمومة استقرار الأنظمة العربية الخليجية الموالية للسياسة الأمريكية، والعمل على تقويتها وحمايتها من رياح التغيير الثوري على اعتبار أن أمن واستقرار هذه الأنظمة سيؤمن استقرار المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الحاضر والمستقبل[97]. وطالما ارتبط دفاع الولايات المتحدة عن هذه النظم عضويا بالدفاع عن هذه المصالح[98]. من أجل ذلك صرح (ديك تشيني)- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق- في 1990/8/5 (أن الأمريكيين مستعدون للمخاطرة بحياتهم لضمان أمن حلفائهم وأصدقائهم في الخليج)[99].

ولعل الإحساس الذي تعانيه دول الخليج العربي بسبب ضعف قدراتها العسكرية. لاسيما بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في اب /1990، والذي شكل عقدة دائمية لايريد القادة الخليجيون تكرارها[100]. قد دفعها إلى الارتكاز على الوجود العسكري الأمريكي المباشر في أراضيها، والذي تحول إلى وسيلة ضرورية لاستمرار أنظمتها[101]. بعد أن وجدت في الولايات المتحدة الحامية لمنطقة الخليج العربي والدولة المعنية بالحفاظ على شرعية أنظمة حكمهم وأرواح مواطنيها[102]. كما أنها على استعداد لاستخدام القوة العسكرية ولعب دور (شرطي الخليج) ولاسيما في حقبة ما بعد الحرب الباردة[103]. وهذا يتطلب المحافظة على وجود عسكري مباشر ودائم للولايات المتحدة في هذه المنطقة، ولطالما ظلت الحاجة إليه قائمة[104]. ولعل هذا ما كان يعنيه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) في عام 1991 عندما قال: (بعد أن تعود قواتنا سيكون هناك دور مستمر للولايات المتحدة في مساعدة دول الخليج العربي، ودورنا مع الآخرين هو ردع العدوان في المستقبل ومساعدة أصدقائنا على حماية انفسهم)[105].

ولذلك أصبح الوجود العسكري الأمريكي المباشر مقبولا به في الأقطار الخليجية العربية، بحجة أنها تملك القدرة على صون أمنها من خطر عربي داهم، وليس من خطر صهيوني قائم[106]. وهكذا وجدت الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية أصدق مؤشر على التزامها سياسيا إزاء النظم الحليفة في منطقة الخليج العربي.

وفي وثيقة أصدرها البيت الأبيض في شهر كانون الأول / 2000، قبل مغادرة الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) الحكم. بعنوان (استراتيجية الأمن القومي للعصر العالمي)، والمعروفة باسمها الرمزي (NSS)، والتي تعلن أن الولايات المتحدة: (تظل تركز على ردع التهديدات لاستقرار المنطقة وأمن موارد الطاقة آخذة في الاعتبار التهديدات التي تسببها أسلحة الدمار الشامل وحماية أمن شركائنا في المنطقة، وبوجه خاص من التهديدات الصادرة عن العراق وإيران. وسوف نواصل تشجيع أعضاء مجلس التعاون الخليجي على العمل الوثيق في إجراءات الدفاع الجماعي والأمن، ومساعدة كل دولة من دول المجلس منفردة في تأمين متطلباتها الدفاعية، وإدامة علاقاتنا الدفاعية الثنائية)[107].

وتبعا لذلك أصبحت طبيعة العلاقة السياسة التي تربط بين الولايات المتحدة وأنظمة الخليج العربي قائمة على مقايضة الأمن بالمصالح[108]. وقد أوضح ذلك الجنرال (انتوني زيني) - قائد القوات الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط وقائد المنطقة العسكرية الوسطى في الولايات المتحدة- في 2001/1/13: (إن للولايات المتحدة مصالح في المنطقة ومع أصدقائنا فيها، فهذه المنطقة هامة للعالم، ونشعر بأن قواتنا هناك للمساعدة في استقرارها، فطالما كان هناك تهديد لاستقرار المنطقة، ولأصدقائنا وللتدفق الحر للنفط، والقدرة على التجارة، واستمتاع دول المنطقة بالرفاهية والحرية نشعر بأنه يجب أن نوجود فيها للمساهمة في الاستقرار)[109]. وفي الحقيقة تشكل الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة عاملا مهما في استقرار سياساتها الخارجية، وهي تحرص على أمن واستقرار هذه الأنظمة طالما كانت في خدمة مصالحها. ولكن ما تريده الولايات المتحدة ليس المحافظة على الأوضاع القائمة فقط، وإنما الإمساك بزمام الأمور، فتكون هي صاحبة المبادرة في التغيير إذا وجدت الحاجة لذلك[110].

علما أنه بعد أحداث 11/ايلول/2001 وجدت الولايات المتحدة أن العمل مع النظم الحليفة في منطقة الخليج العربي لايقتصر على أمن واستقرار مصالحها في هذه المنطقة، وإنما سعت إلى توظيف هذه النظم لمحاربة ما يسمى بـ (الإرهاب)[111].

خلاصة القول أن السياسة الأمريكية لا يهمها أمن الآخرين بقدر ما يهمها أمن مصالحها واستمرارها.

المطلب الرابع: مواجهة النظم الثورية

يرى بعض منظري الاستراتيجية الأمريكية أن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في منع ظهور قوى إقليمية في أي مكان من العالم يكون للولايات المتحدة مصالح حيوية فيها وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، ولاسيما عندما تكون هذه القوى قادرة على تهديد المصالح الأمريكية، الامر الذي يتعين معه القيام بنوع من الرد[112]. ويأتي العراق وايران في مقدمة هذه القوى بحكم وقوعها في احدى أهم بقاع العالم الا وهي منطقة الخليج العربي.

ولكون هذه الدول تعارض فكرة النظام العالمي الجديد القائم على الهيمنة الأمريكية، مما دفع الولايات المتحدة إلى وصف هذه القوى بأنها (خارجة) على القانون[113].

ولابراز ما تقدم سنتناول هذا المطلب على محورين:

الاول- العداء الأمريكي للعراق.

والثاني- العداء الأمريكي لايران.

أولا- العداء الأمريكي للعراق:

ترجع جذور التوتر في العلاقات الأمريكية-العراقية إلى عام 1948 عندما سلبت فلسطين من اهلها العرب، ومنحت لليهود لانشاء إسرائيل، وقد اعتبر الشعب العراقي أن الغرب هو الذي اوجد هذا الكيان ولاسيما الولايات المتحدة، التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية كقوة كبرى تقود الغرب وتحتضن الإسرائيلية.

ومما زاد في هذا التوتر أنه خلال مدة السبعينات أخذ العراق يقوي علاقاته بالاتحاد السوفيتي عدو الولايات المتحدة الاول، مما حدا بالولايات المتحدة إلى اعتبار العراق حليفا ستراتيجيا للسوفيت، وقطرا مناوئا لها، كما ادخلته في قائمة الدول

المشجعة على الارهاب الدولي وانه أحد الاقطار المتطرفة[114].

وخلال حرب الخليج الأولى كان هدف الاستراتيجية الأمريكية منها هو ضرب تيار القومية العربية الممثلة بالعراق بالتيار الاسلامي الممثل بايران، وذلك لان كلا التيارين يمثلان اكبر تهديد للولايات المتحدة.

ومما يؤكد ذلك وثيقة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية المتقدمة في واشنطن في عام 2002 دعت إلى تدمير القومية العربية العلمانية بصفتها عقبة في وجه المصالح الأمريكية، وقالت: (أن اصلاح القومية العربية العلمانية وتعزيزها سيكونان جهدا عقيما وخطأ استراتيجيا كبيرا. قبل سنوات تعلم الغرب بان مقاومة المد الاصولي في ايران من خلال احتضان القومية العربية العلمانية في العراق كان خطوة خطرة وخطأ متفجرا...)[115].

لذلك سعت الولايات المتحدة إلى اطالة امد هذه الحرب من خلال عدم انحيازها إلى أي من الطرفين رسميا وعملها الحقيقي على خلاف ذلك[116]. بهدف اضعاف العراق وايران وعدم السماح لاحدهما بالانتصار على الاخر، أي خروجهما بوضع منهك لايهدد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما إسرائيل ولايكونوا خطرا على تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والعالم الغربي[117]. وما يكشف عن حقيقة هذه الاستراتيجية ما قاله (هنري كيسنجر) منذ بداية الحرب في مقال له في صحيفة الدتربيون: (ان الحرب العراقية الايرانية فرصة ذهبية لاضعاف الطرفين، وان من مصلحة الولايات المتحدة والغرب ضرورة العمل على استمرار هذه الحرب)[118]. وفي 1980/10/7 قال كلمته المشهورة في مقال له في صحيفة الواشنطن بوست: (دعونا ننتقم من اولئك الذين هددوا الحركة الصناعية في الغرب عن طريق استخدام النفط كسلاح)[119].

كما جاء في التقرير الخاص الذي اعده خبراء امريكيون بتكليف من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1985: (ان الولايات المتحدة مثلها في ذلك مثل حلفائها في المنطقة- لم تشعر باي ارتياح ازاء فكرة أن يصبح

العراق القوة العسكرية المهيمنة في الخليج)[120].

وفي التقرير الذي اعده (هارولد سوندرز) في عام 1986 الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية أنذاك، بعد جولة خليجية قام بها، أكد على السبل المتعددة والشاملة التي يمكن بواسطتها حماية المصالح الأمريكية في هذه المنطقة بقوله: (... وان لانعمل في المستقبل على ظهور أية قوة عسكرية في المنطقة، وان نجعل كل الدول التي تحيط بمنطقة الخليج دولا ضعيفة عسكريا، والا فان هذه القوة العسكرية ستتحول في يوم من الايام إلى مصدر تهديد حقيقي لامننا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج وانني اقترح أن نراقب عن كثب مجمل التطورات في المنطقة وخاصة تلك الدول التي تحيط بمنطقة الخليج)[121].

علما أن الولايات المتحدة بدات حملتها ضد العراق منذ عام 1986 بصورة غير مباشرة، وخاصة فيما يتعلق بانتشار الاسلحة الاستراتيجية [122]. وفي النصف الثاني من العام 1988 انتقلت الولايات المتحدة إلى موقف التهجم والبدء بحملات شاملة وحادة ومعادية له اعتمدت على عدة محاور ابرزها: أن العراق لايحترم حقوق الانسان، ويضطهد الاقليات، ويعادي الديمقراطية، ويصنع اسلحة الدمار الشامل، وغيرها[123].

وقد اقترنت هذه الحملات الاعلامية بقرارات رسمية معادية للعراق منها: حظر تصدير سلع زراعية ومعدات صناعية سبق التعاقد عليها ودفعت اثمانها[124].

وقد ادى انتصار العراق في 1988/8/8 على ايران بعد ثماني سنوات من حرب قاسية، وخروجه قويا منها وبقدرات عسكرية ضخمة، ومحاولاته للوصول إلى تحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل، فضلا عن قدرته على التاثير في السياسات العربية وقدرته على ممارسة الضغط على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة العربية، إلى أن يصبح العراق في اولويات السياسة الأمريكية. فراحت تدفع بجميع العوامل والظروف الدولية اقليميا وعالميا نحو المواجهة بانتظار الفرصة السانحة للتصادم معه[125].

وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة عدت تنامي القوة العسكرية العراقية خطرا يهدد مصالحها وامن الدول المجاورة[126]. ولاسيما أن العراق بقدراته البشرية وموارده الطبيعية، أصبح مهيء فعلا لقيادة المنطقة سياسيا[127]. وقد صاحب ذلك اندفاع العراق على تاكيد استقلاله الوطني بشقيه السياسي والاقتصادي وبنوازع وطنية فبات يشكل خطرا على الدول الاستعمارية ولاسيما الولايات المتحدة[128]. يقابله فشل الولايات المتحدة في ابعاد العراق عن اهدافه الوطنية والقومية[129].

إلى جانب ما تقدم، فان العداء الأمريكي للعراق له اسباب متعددة ابرزها [130]:

1- تبني العراق القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية للحزب والدولة، وتاكيده المستمر على تحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية والتصدي لاية مشاريع صهيونية أو أمريكية تعمل على تصفية القضية الفلسطينية مع تشجيع الدول العربية على تبني المنهج نفسه.

2- تبني العراق مشروع الوحدة العربية جعله يشكل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في الوطن العربي.

3- مطالبة العراق المستمرة على ضرورة مغادرة القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي وعموم الوطن العربي.

4- امتلاك العراق لثاني اكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم.

5- وقوع العراق في الخليج العربي وبالقرب من الاحتياطات النفطية الرئيسة في العالم، وبسبب سياسته المعادية للهيمنة الأمريكية على مقدرات المنطقة، أصبح يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية.

6- رفض العراق لسياسات الحكومات الخاضعة للادارة الأمريكية، ودعوته المستمرة لتغير سياستها تلك باتجاه تحقيق مصالحها الوطنية والقومية.

ولقد جاء دخول القوات العراقية إلى الكويت في 1990/8/2 ليمنح الولايات المتحدة فرصة سانحة للانتقام.

اذ سعت الولايات المتحدة إلى تحويل هذه الازمة من ازمة عربية إلى مواجهة عالمية، ومن حرب لتحرير الكويت إلى حرب لتدمير العراق. بعد أن اجتمعت في حرب الخليج الثانية كل دوافع الحقد والكراهية والعنصرية الغربية ضد العروبة والاسلام، واستخدمت ارض العراق لتكون مسرحا للمواجهة الحضارية والمصيرية بين الجانبين[131].

وفي يوم 1991/1/17 اندلعت حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة. بعد ان وصفها الامين العام للامم المتحدة انذاك (بيريز دي كويلار) قائلا أن (حرب الخليج ليست حرب الامم المتحدة..)[132]. ولقد كان هدف الولايات المتحدة الحقيقي من هذه الحرب ليس تحرير الكويت بل تحطيم البنية التحتية العسكرية والاقتصادية والسياسية للعراق حتى لا يستطيع العراق مستقبلا ان يكون قوة يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية [133]. ولهذا استهدفت الولايات المتحدة كافة جوانب الحياة الاقتصادية والحضارية والعلمية والانسانية كافة، اذ تم تدمير أكثر من عشرة الاف مشروع (ينظر الجدول رقم 1و2)[134].

الجدول رقم -1- يوضح أهم المشاريع والخدمات من البنى التحتية التي تضررت خلال حرب الخليج الثانية عام 1991.

ت	طبيعة القطاع	عدد المشاريع المتضررة
1	التربية (مدارس، خدمات مدرسية)	3818
2	الصحة (مستشفيات، مخازن، عيادات شعبية)	392
3	النقل والمواصلات(محطات بث، بدالات، شبكات طرق، طيران مدني، سكك حديد)	475
4	الاسكان والتعمير (مباني، جسور، مجمعان سكنية)	260
5	التجارة (سايلوات، اسواق مركزية، مراكز توزيع)	251
6	اماكن العبادة (جوامع، كنائس)	159
7	صناعة وتعدين(مصانع، مناجم، مخازن)	122
8	زراعة وري(سدود، محطات ضخ، خدمات زراعية)	205
9	ثقافة واعلام(محطات تلفزة، محطات بث اذاعي، متاحف، اثار)	90
10	خدمات عامة وبلدية(محطات صرف صحي، مراكز بلديات، دوائر تسجيل، ملاجئ)	833
11	التعليم العالي(جامعات، مختبرات)	39
12	المؤوسسات القضائية والعدل	76
13	الرعاية الاجتماعية (دور أيتام، اصلاحيات)	44
14	دوائر تجنيد ومستشفيات عسكرية	76
15	دوائر ومكاتب الخدمات المالية والمصرفية	272
16	مقرات نقابات واحزاب	117
17	منشآت أمانة بغداد	23
18	منشآت التصنيع العسكري	32
19	قطاع النفط والطاقة (آبار نفطية، محطات تكرير، محطات ضخ واستخراج، منظومات سيطرة، خزانات)	145
20	مراكز هيئة التخطيط	19

المصدر: العراق الماضي والحاضر: مبررات امتلاك العراق للبرامج التسليحية، مصدر سبق ذكره، ص 4-5.

الجدول رقم -2- يوضح مجمل المشاريع والخدمات من البنى التحتية التي تضررت خلال حرب الخليج الثانية عام 1991.

طبيعة المشروع	العدد
مؤسسات وخدمات قطاع عام	7448
دور مواطنين، مجمعات سكنية، ومراكز تجارية خاصة	26247

المصدر: العراق الماضي والحاضر: مبررات امتلاك العراق للبرامج التسليحية، مصدر سبق ذكره، ص 5.

علما أن هدف تدمير العراق قد أعلنه صراحة (جيمس بيكر)- وزير الخارجية الأمريكي الأسبق- خلال اجتماعه في جنيف مع (طارق عزيز) - نائب رئيس مجلس الوزراء سابقا- في1991/1/9[135]. قائلا (سنعيدكم إلى العصر قبل الصناعي)[136].

بعد أن استطاع العراق أن يحقق تنمية شاملة، وقد اكدت هذه الحقيقة بعثة الامم المتحدة التي زارت العراق عشية الحرب في النصف الثاني من شهر اذار/1991 (ان العراق قد حقق تنمية شاملة في جميع الميادين بما فيها قطاع الخدمات، جعلته يحتل باستحقاق مكانه بين الدول الصناعية في العالم)[137]. وهكذا أصبح تحطيم العراق هدف ستراتيجي بحد ذاته.

فضلا عن الاستيلاء على حقول النفط الخليجية[138]. وتقليص ترسانة العراق واخضاعه لعملية التحول السياسي تمهيدا للقضاء على القوى العربية، وضمانا لامن إسرائيل، واطلاق العنان للقوة الأمريكية وحدها في منطقة الخليج العربي[139].

وقد استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذه الحرب مختلف انواع الاسلحة المحرمة دوليا ولاسيما ذخائر اليورانيوم المنضب[140]*. وبكمية وصلت إلى (340) طنا. وقد قدر العالم الانكليزي (روجر كوجين) أنها سوف تتسبب في اصابة عدد يصل إلى عشرة الاف فرد بامراض سرطان الدم والرئة، إلى جانب العديد من الامراض الاخرى. وقد اثبت علماء الطاقة الذرية أن هذه الاسلحة تدخل ضمن اسلحة الدمارالشامل[141]. وذلك لانها[142]:

1- مادة سامة محمولة جوا لايمكن السيطرة عليها ضمن ميدان القتال.

2- تبقى فعالة بعد نهاية الحرب لمدة طويلة.

3- ولانها غير انسانية فهي لا تسبب الموت فقط وانما امراض خطيرة للمدنيين والمقاتلين على حد سواء وكذلك عجز وتشوهات خلقية لاجيال قادمة.

4- ولانها تبقى في التربة والماء والجو جاعلة المياه والاراضي الزراعية غير قابلة للاستخدام.

علما أن الاثار المرضية هذه لم تقتصر على العراقيين وانما شملت حتى جنود التحالف المشاركين في هذه الحرب، مما يؤكد صحة ما تقدم.

كما خضع العراق فضلا عن ايران لسياسة الاحتواء المزدوج التي تهدف إلى الحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي[143]. واحتواء كل من العراق وايران باعتبارهما يمثلان مصدري الخطر المحتملين الرئيسين على أمن الخليج العربي[144]. وفي حقيقة الامر أن هذه السياسة كانت موجهة نحو العراق اكثر من كونها موجهة نحو ايران بسبب طبيعة الهدف الساعية إلى تحقيقه هذه السياسة وهو تغيير النظام السياسي في العراق بعد أن تكون قد هيات الارضية لذلك[145].

ولكي تحقق الولايات المتحدة مالم تستطع تحقيقه خلال الصفحة العسكرية، سعت إلى ادامة الحصار الاقتصادي على العراق [146]. والذي يعد حالة غير مسبوقة في تاريخ الامم المتحدة، وقد وصف معهد كارينجي هذا الحصار بأنه (الاكثر شمولية والاسرع في التطبيق في تاريخ الامم المتحدة)[147].

وكان هدف الولايات المتحدة من وراء ذلك هو ابقاء العراق ضعيفا وعزله سياسيا عن محيطه القومي العربي [148]. ولاسيما أن هذا الحصار قد أحدث أثارا تدميرية وكارثية في الشعب العراقي، وهذا ما أكدته تقارير متعددة صدرت عن منظمات أقليمية ودولية، وشهادات حية للعديد من الشخصيات البارزة التي زارت العراق. وفي رسالة سلمها مندوب

العراق الدائم لدى الامم المتحدة إلى الامين العام للمنظمة الدولية في تموز /2001 جاء فيها: أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ أحد عشر عاما قد تسبب في وفاة (1.250.417) شخص حتى أيار/2001 [149]. وفي هذا الصدد كتب العالمان الأمريكيان نعوم تشومسكي وادوارد سعيد (إن الحصار ضد العراق ليس سياسة خارجية بل قتل جماعي متفق عليه، والعالم بأجمعه يتفرج على هذا القتل الجماعي)[150]. أما الدكتور (حنوش) - المسؤول في برنامج التغذية العالمي التابع للامم المتحدة - فقد أوضح بعد زيارته للعراق عام 1999 أن (عدد موتى العقوبات هنا، يعادل عدد القتلى الذي تسببه عشر قنابل من ذلك النوع الذي أسقط فوق هيروشيما)[151].

وتذكر منظمة رعاية الطفولة (اليونسيف) التابعة للامم المتحدة أن (250) فردا يموتون يوميا في العراق بسب أثار الحصار [152]. أما معدل وفيات الاطفال فقد قدرت هذه المنظمة أن (4500) طفلا على الاقل يموتون كل شهر[153]. نتيجة لسوء التغذية والامراض منذ أن فرض مجلس الامن تلك العقوبات، مؤدية بذلك إلى وفاةأكثر من (500.000) طفل تحت سن الخامسة [154]. وليس هنالك أدل على طبيعة الحرب الاجرامية التي تشنها الولايات المتحدة ضد شعب العراق، ما عبرت عنه وزيرة خارجية الولايات المتحدة سابقا (مادلين أولبرايت) عندما سئلت في مقابلة تلفزيونية لمحطة (CBS) عام 1996. بأن نتيجة الحصار المفروض على العراق قد أدى إلى موت أكثر من نصف مليون طفل عراقي وان هذا العدد أكثر مما قتل في هيروشيما. فهل هذا يستحق الثمن ؟، أجابت (أنا أعتقد أن هذا اختيار صعب، ولكن الثمن في اعتقادنا يستحق ذلك)[155]

وقد رافق كل ذلك أرتفاع نسبة الامية خلال العشر سنوات الماضية من (10%) إلى (44%)[156].

ولعل هذه الحقائق هي التي دفعت بمنسقين سابقين للانشطة الانسانية التابعة للامم المتحدة في العراق وهما الالماني (هانز فون سبونيك) والايرلندي (دنيس

هوليداي) إلى الاستقالة من مناصبهم خلال عامي1998و2000 على التوالي أحتجاجا على الاثار التدميريـة التـي خلفتهـا العقوبـات عـلى العـراق. واكـدا في زيـارة لهـما إلى العـراق في حزيران/2001 (إن الحصار المفروض عليه هو جريمة ضد الانسانية، ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف لحقوق الانسان، وان أستمراره يمثل ابادة جماعية، ولذا فان الخيار الوحيد المتاح امام الامم المتحدة هو رفع الحصار وإعادة الاقتصاد العراقي إلى وضعه السابق)[157].

كما سعت الولايات المتحدة إلى تسخير منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن لفرض العديد من القرارات الدولية ضد العراق على الرغم من تحقيق هدف الولايات المتحدة المعلن من حرب الخليج الا وهو (تحرير الكويت).

وتعد الحالة العراقية سابقة خاصة في تاريخ العلاقات الدولية، فلم يسبق أن صدرت قرارات متعددة ومتسارعة وذات أثر فوري مع الزام العراق الاخذ بها وإلا أستخدمت القوة ضده[158]. وذلك بهدف تحقيق الاذلال السياسي لهذا البلد [159].

ولم تكتف الولايات المتحدة بكل ذلك، بل أستخدمت اللجنة الخاصة المكلفة بمهمة محددة وهي نزع أسلحة العراق التي حظرت بموجب القرار (687)، لاغراض تجسسية عرضت أمن العراق وسيادته ووحدته لافدح الاخطار وأفتقرت تقاريرها وسلوكها إلى النزاهة والموضوعية [160].

والى جانب كل ماتقدم عانى العراق من انتقاص قهري لسيادته، من خلال فرض مناطق الحظر الجوي على شماله وجنوبه من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا[161]. على الرغم من أن هذا الحظر لم يصدر بقرار من مجلس الامن ولايحظى بأية شرعية أو أجماع دولي [162]. وقد أشارت تقارير من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن أكثر من (280.000) طلعة قامت بها منذ أن فرضت عليه مناطق حظر الطيران عام 1991و1993[163]. وقد تولت هذه الطائرات مسؤولية الاستطلاع وجمع المعلومات[164].

وبعد أحداث 11/ايلول/2001 تبلورت خطة الحرب الأمريكية على (الارهاب) وقد وضع العراق في المرحلة الاولى من هذه الحرب، إلا أنه بسبب الاعتراضات من قبل بعض المسؤولين في الادارة الأمريكية تم تاجيل العراق، ليكون الهدف المناسب في المرحلة القادمة من هذه الحرب [165]. وعلى أثر ذلك تبلورت استراتيجية أمريكية أزاء العراق، أوضحها (جون لويس غاديس)-أستاذ التاريخ العسكري في جامعة يال الأمريكية- على النحو الاتي[166]:

العراق سيكون الهدف الملائم لضربتنا المقبلة، لإنه إذا تمكنا من الاطاحة بالنظام العراقي وكررنا ماحصل في افغانستان على ضفاف الفرات، فسننجز المهمة غير المكتملة في الخليج العربي، ونقضي على أسلحة الدمار الشامل.

1- وهذا سيجعلنا قادرين في الوقت ذاته على وضع حد نهائي لكل أنواع الدعم الذي يوفره النظام العراقي للفلسطينيين.

2- كما سنتمكن من الحصول على كميات وفيرة من النفط الرخيص، وسنقوض كل الانظمة الرجعية في أقطار اخرى في (الشرق الاوسط).

وبالفعل أصبح العراق هو الخطوة التالية بعد الانتصار الأمريكي في أفغانستان، في أطار الحرب الأمريكية على (الارهاب)، هذا ما أكدته (كوندوليزا رايس) - مستشارة الامن القومي الأمريكي للرئيس جورج دبليو بوش -: (إن إدارة الرئيس بوش ستستخدم القوة العسكرية ضد العراق باسلوب أكثر تصميما عن ذي قبل)[167]. وما أكده أيضا (دونالد رامسفيلد)- وزير الدفاع الأمريكي- بانه من الضروري أن يشكل العراق: (هدفا رئيسيا خلال الجولة الاولى من الحرب ضد الارهاب)[168].

ولاجل تنفيذ هذه الخطوة أستخدمت الولايات المتحدة ذريعة أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وقد يستخدمها لضرب المصالح الحيوية الأمريكية [169]. ولابد من

ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية لحماية الامن القومي الأمريكي، ولاسيما وأنها تمثل أكبر تهديد للانسان والبيئة[170]. ولتحقيق هذه الغاية أصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على عودة لجان التفتيش للتاكد من صحة خلو العراق من هذه الاسلحة [171]. وبعد فشل لجان التفتيش من العثورعلى هذه الاسلحة، لصحة خلو العراق منها.

أصبح التركيز على تغيير النظام العراقي من خلال ربطه بالحملة الأمريكية لمكافحة (الارهاب)[172]، على الرغم من عدم وجود أدنى صلة بين النظام العراقي والشبكات (الارهابية).

وفي الحقيقة أن جميع الادلة الأمريكية (أسلحة الدمار الشامل والارهاب) لادانة العراق، لاتعد سوى وسيلة أومبرر لخوض الحرب ضده[173].

ومن الخطأ الظن أن العدوان الأمريكي الاخير على العراق في2003/3/20، هو لأجل أسقاط النظم اللاديمقراطية كما تدعيه للعالم، وذلك لانها تخوض حروب مصالح وليس حروب الدفاع عن حقوق الانسان.

ومن المؤسف أن اكثر المؤيدين للعدوان الأمريكي على العراق هم بعض الأنظمة العربية، التي سمحت للقوات الأمريكية الغازية بأستخدام أراضيها لأحتلال العراق[174]. على الرغم من عدم وجود أي مبرر شرعي أو مسوغ قانوني لهذه الحرب من وجهة نظرالقانون الدولي[175]. وحول ذلك كتب (بروس أكرمان) -استاذ القانون الأمريكي- في صحيفة واشنطن بوست قائلا (إن نطاق المذهب الأمريكي الجديد مذهل ويفوق ما وصلت اليه أية حكومة أمريكية سابقة. فلم يتطلب اي شيء قمنا به منذ الحرب العالمية الثانية أحداث مثل هذا التغيير في القانون الدولي)[176].

علما أن أحد ألاهداف الحقيقية من وراء هذا العدوان الاخير هو تحطيم العراق ماديا ومعنويا. وأشار إلى ذلك احد الستراتيجيين العسكريين (هارلين أولمان) قائلا: (لن يكون مكان أمن في بغداد. أن الحجم الكامل لهذه العملية لم يقع التفكير فيه من

قبل. وسيكون لدينا نتائج متزامنة شبيهة بالاسلحة النووية في هيروشيما لن تستغرق أيام أو أسابيع وأنما دقائق)[177]. أماالرئيس الأمريكي الحالي (جورج دبليو بوش) فقال أنه مستعد لاستخدام أسلحة نووية إذا أقتضى الامر[178].

وهكذا سعت الولايات المتحدة إلى تحطيم المشروع النهضوي التحرري العراقي في صورته الوطنية الصغرى. وكان ذلك بمثابة رسالة صريحة من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى اقطار الجنوب مفادها أنه لن يكون مسموحا لاقطار الجنوب بالتمرد على النظام العالمي الجديد الذي يكرس دونيتها وتخلفها. وإلا ما جرى للعراق سيجد طريقه نحو التعميم[179]. وما التهديد الاخير الموجه إلى سوريا وايران إلا دليل على ذلك.

ثانيا- العداء الأمريكي لإيران:

تحمل كل من الولايات المتحدة وايران ذكريات غير حميدة عن الاخرى. فبينما يتذكرالايرانيون قضية مصدق في أوائل الخمسينات من القرن الماضي وكذلك الدعم الأمريكي للشاه خلال عقد السبعينات [180]. يتذكر الأمريكيون تحول النظام في إيران من موالي وحامي للمصالح الغربية وتحديدا الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى عدو يقف ضد التوجهات والمصالح الأمريكية، فكان ذلك أحد أبرز أسباب العداء الأمريكي لإيران.

كما يتذكرالأمريكيون أزمة الرهائن عام 1979 والتي على أثرها قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وايران[181]. وضرب إيران لناقلات النفط السعودية والكويتية[182]. على أثر الدعم الخليجي للعراق في أثناء حرب الخليج الاولى [183]. والحملة الاعلامية الايرانية ضد وجود الاساطيل الحربية الاجنبية ولاسيما الأمريكية في مياه الخليج العربي[184].

أما أبرز أسباب العداء الأمريكي لإيران فهي:

1- دعم الحركات الاسلامية المعارضة لإسرائيل:

إن هذا السبب يعد من أهم الاسباب في توتر العلاقات الأمريكية-الايرانية، فمنذ أوائل الثمانينات دعمت ايران عسكريا وأقتصاديا وسياسيا كلا من حزب الله في لبنان والجهاد الاسلامي وحماس في فلسطين وهي ثلاث مجموعات بين مجموعات عدة تعدها الولايات المتحدة (إرهابية) بسبب عملياتها العسكرية ضد إسرائيل[185].

وفي المقابل تعدها إيران مجموعات تكافح من أجل الحرية، ضد القمع والاحتلال الإسرائيلي[186]. وفي هذا الصدد يؤكد مرشد الثورة الاسلامية آية الله العظمى (علي خامنئي) أن بلاده (لن تتخلى عن فلسطين والقضية الفلسطينية)[187]. أما المتحدث باسم الخارجية الايرانية، فقد ذهب إلى ابعد من ذلك بقوله (ان بلاده ستواصل دعمها المعنوي والانساني للمقاومة الاسلامية في لبنان وفلسطين وهي ليست بحاجة في ذلك لموافقة الولايات المتحدة)[188].

وهذا مادفع الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون)، بتوجيه رسالة إلى الرئيس الايراني (محمد خاتمي) في أواخر شهر آب /1999 تضمنت ضغوطات ولغة تحذيرية ضد إيران تدعوها إلى إنهاء علاقتها بالحركات الاسلامية في العالم العربي والاسلامي، والتضيق على حركة حماس لمنع عملياتها ضد إسرائيل[189].

وفي تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية مطلع أيار/2001 حول ما يسمى بـ (الارهاب) جاء فيه (ان إيران وفرت منذ وقت طويل الاموال والملاذ الامن والتدريب والاسلحة لحزب الله اللبناني وما سماه بـ (جماعات الرفض الفلسطينية) وهي حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. واعتبر التقرير أن هذا النشاط أستمر على مستوياته العالية الفعلية منذ أندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/2000 وبعد ألانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في آيار/2001[190].

أي أن الولايات المتحدة تنظر إلى إيران على أنها دولة (إرهابية) بحكم رعايتها لقوى الكفاح والمقاومة اللبنانية والفلسطينية التي تعدها الولايات المتحدة حركات (إرهابية).

2- معارضة عملية التسوية مع إسرائيل:

يعد الموقف الايراني من عملية التسوية مع إسرائيل، أحد أهم المحاور في العلاقات الأمريكية-الايرانية [191].اذ تعارض إيران عمليا عملية التسوية الجارية مع إسرائيل[192]. كما وجهت إيران إنتقادات حادة إلى الدول العربية التي قطعت شوطا في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل[193].

3-السعي لأمتلاك اسلحة متطورة:

تسعى إيران إلى أمتلاك وتطوير الاسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك طموحها الدائم لأنتاج الاسلحة النووية. مما وضعها في قائمة الاهتمامات الامنية التي تشغل بال الحكومات الإسرائيلية والأمريكية[194]. وقد يكون الهدف من ذلك ليس مجرد الدفاع عن كيان وسيادة الدولة بل الاسهام بدور أقليمي أكبر مما هو عليه الان، لاسيما بعد أن وافقت روسيا في عام 1995على إعادة بناء المفاعل النووي الايراني في بوشهر[195].

وفي هذا الصدد قال (جيمس فيليبس)-احد خبراء مؤسسة التراث التي تتمتع بنفوذ لدى الاغلبية الجمهورية وابرز خبرائها في الشؤون الخليجية- (ان إيران تمثل اليوم الخطر الاساسي على المصالح الأمريكية في الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة، من خلال رعايتها للارهاب الاسلامي، تطوير أسلحة تقليدية، وغير تقليدية، تمثل تحديا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة)[196].

ووفقا لما ذكره وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليم كوهين في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 1999/10/20 في دبي خلال زيارته للامارات العربية المتحدة، بأن الولايات المتحدة ستستمر في التمسك بثلاثة شروط لتحسين علاقتها مع إيران، وتتمثل هذه الشروط الثلاثة في مطالبة الحكومة الايرانية بـ(التخلي عن دعم الارهاب،

والامتناع عن عرقلة عملية السلام، ووقف مساعيها لآنتاج أسلحة الدمار الشامل)[197]. وخلال زيارته لمنطقة الخليج العربي في نيسان/2000 شدد (وليم كوهين) قائلا أنه: (لايمكن للولايات المتحدة أن تغير سياستها تجاه إيران ما دامت السياسة الحالية لهذا البلد على ماهي عليه...)[198].

4- السعي للهيمنة على منطقة الخليج العربي:

تسعى ايران إلى زيادة نفوذها ومحاولتها ألانفراد بالهيمنة على منطقة الخليج العربي[199].اذ تتبنى ايران استراتيجية (المجال الحيوي) الذي يمنحها حق الهيمنة على منطقة الخليج العربي[200]. وفي هذا الصدد يقول (علي اكبر ولايتي)- وزير خارجية ايران سابقا -: (ان ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الااستراتيجية الاكثر اهمية.ان هذه المنطقة حيوية بالنسبة الينا...لايمكن أن نكون لا مبالين حيالها) [201]. وقد ترجمت هذه الاستراتيجية عمليا من خلال ادعاءاتها بملكية تاريخية للبحرين، واستخدام القوة العسكرية لأحتلال الجزر الاماراتيةالثلاث[202]. واثارة حالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، من خلال زعزعة استقرار انظمة الحكم في دول الخليج العربي [203]. ودعمها للأنشقاقات والاضطرابات في دول تعدها الولايات المتحدة صديقة لها وللغرب عامة [204]. من خلال استثارة الجماعات الموالية لها على أرض تلك الدول، تحت ستار الدين والعقيدة[205].

وفي الحقيقة ليس من مصلحة الولايات المتحدة السماح لأية دولة معادية بالهيمنة على الخليج العربي، أو السيطرة على امدادات نقل الطاقة من منطقة الخليج العربي، ولاسيما أن ايران تتمتع بميزة استراتيجية تمكنها من القيام بذلك[206]. من خلال سيطرتها على طول الساحل الشرقي للخليج العربي. وتحكمها بصورة كبيرة في مضيق هرمز الذي يعد الطريق الرئيس لنقل امدادات الطاقة من الاقطار الخليجية.

5- معارضة ايران للاتفاقيات الامنية والترتيبات الدفاعية الا خرى بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

كل هذه الاسباب دفعت الولايات المتحدة إلى اعتبار ايران دولة خارجة على قانون [207]. ولذلك كانت ايران أحد هدفي نظرية (الاحتواء المزدوج)، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل طبقت الولايات المتحدة عام 1995، نوعا جديدا من العقوبات، فقد حظرت على الحكومات والشركات الاجنبية الاستثمار في قطاع النفط الايراني بأكثر من (40) مليون دولار [208]. ويعرف هذا القانون بقانون (داماتو) والهدف منه هو عزل البلدان المستهدفة بفرض عقوبات على الشركات التي تقوم بمشاريع مشتركة معها[209]. ولاسيما ايران.

وفي سنة 1996 صادق الكونغرس على قانون (هيلمز- برتون) ووقع الرئيس الأمريكي عليه، والهدف منه مقاومة الدول (الخارجة على القانون)، ويقصد بها (كوبا وايران وليبيا) [210].

وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة سوف لن تتردد في استخدام القوة العسكرية ضد ايران كما فعلت في احتلالها للعراق، من خلال ذرائع وحجج مختلفة، وذلك لكي تتحول أهم منطقة إلى بحيرة أمريكية كما كان عليه الحال لبريطانيا في مطلع القرن العشرين.

المطلب الخامس: مواجهة الصحوة الاسلامية

ان أحد أهم التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في العقود الاخيرة من القرن العشرين، هو انبعاث الصحوة الاسلامية *، وظهور الحركات التي تؤكد الهوية بين الشعوب الاسلامية في كل مكان تقريبا[211]. خاصة بعد أن احتلت هذه الحركة موقعا في الخريطة السياسية للاقطار العربية والاسلامية[212]. والصحوة الاسلامية تعني الوعي والنهوض[213]. والحاق بالركب الانساني[214]. وهي في الاساس حركة احيائية[215].

وهي باتساعها وعمقها احدث مرحلة في تكيف الحضارة الاسلامية مع الغرب، وسعي لايجاد حل ليس في الايديولوجيات الغربية وانما في الاسلام. وهي تجسد قبول الحداثة ورفض الثقافة الغربية، والعودة إلى الالتزام بالاسلام كدليل حياة في العالم الحديث. كما أنها حركة فكرية ثقافية اجتماعية سياسية عريضة منتشرة في معظم انحاء العالم العربي والاسلامي. وتيار الصحوة معتدل وليس متطرفا، منفتح وليس منغلقا[216].

وقد أثر تيار الصحوة على أغلب المسلمين في كل دول العالم، كما أثر على معظم جوانب المجتمع والسياسة في معظم البلاد الاسلامية. ويؤكد على ذلك حسن الترابي ** بقوله أن (هذه الصحوة شاملة، أنها ليست عن الصلاح الفردي فقط، ليست فكرية وثقافية فقط، وليست مجرد صحوة سياسية، هي كذلك اعادة بناء شاملة للمجتمع، من القاع إلى القمة).

والصحوة الإسلامية هي إلى حدٍ كبير رد فعل لما يعانيه العالم العربي والإسلامي من إحساس شديد بالظلم والاستياء من الغرب وسياساته[217]. والسبب في ذلك يعود إلى:

هيمنة القوى الاستعمارية الأوربية خلال القسم الأكبر من القرن العشرين على أغلب دول العالم الإسلامي[218]. والإذلال الذي طال العرب والمسلمين على أيدي هذه القوى التي قسمت العالم الإسلامي وأقامت إسرائيل[219]. ومع قيام هذا الكيان تعمق هذا العداء لاسيما بعد حروب العرب مع إسرائيل التي أظهرت مدى الدعم الغربي لهذا الكيان[220].

حياة الفقر التي تعيشها الشعوب العربية والإسلامية، وهي تنظر إلى العالم الغربي كيف يهنأ بمستوى معيشة مرتفع على حساب خيراتها[221].

عدم اكتراث الغرب باضطهاد المسلمين في فلسطين والشيشان والبوسنة وكشمير وغيرها[222].

سعي الولايات المتحدة إلى تهميش العالم الإسلامي، ودعمها لأنظمة قمعية أخذت ترعب شعبها ولاسيما الإسلاميين[223]. وأقامة النظم العلمانية كهدف ستراتيجي أمريكي لمحاربة الصحوة الإسلامية على غرار تركيا مثلاً في العالم الإسلامي[224]. لذا يعد نمو هذه الصحوة في جانب منها رد فعل على خطر النظم العلمانية[225]. وما تمارسه من سياسات استبدادية، فضلاً عن عدم توفر العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى افتقار هذه النظم شرعية مقبولة جماهيرياً[226]. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تطالب هذه النظم بمزيد من الحريات السياسية والاجتماعية، أضحت الآن تطالبها بأشكال أكثر علمانية وتدعوها إلى استخدام سياسة (العصا الغليظة) في مواجهة المد الإسلامي ما دام يعادي الوجود الأمريكي[227].

اختراق العالم الإسلامي ثقافياً من خلال القيم والأفكار الغربية[228]. والذي يعد مطلباً أساسياً في الغرب الأوربي عامةً والولايات المتحدة خاصةً، لتأكيد ابراز سيادة الغرب الثقافية على الدول الإسلامية[229]. وازاء تزايد عمليات التغريب والعلمنة في أقطار العالم وعلى كل المستويات التعليمية والفكرية والقيمية والحضارية[230]. جاءت الصحوة الإسلامية لتؤكد على الهوية الإسلامية كحضارة وعقيدة وبعث الاعتزاز بالهوية لدى المسلمين[231]. مدفوعة برغبة جامحة لتسهم في مسيرة العالم وحضارته[232].

وتعد العولمة أو الأمركة أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم الإسلامي وخطورتها تكمن في الجانب الفكري والقيمي[233]. خاصة وأن الولايات المتحدة تعد أمركة العالم أمراً مسلماً به[234]. وانطلاقاً من الفارق الجوهري بين العولمة الثقافية المرتكزة إلى الانحياز للثقافة الغربية، والثقافة العربية الإسلامية الثرية بتعددها، يبدو

زحف العولمة تلك إلى العالمين العربي والإسلامي عدواناً ثقافياً غربياً بكل ما في هذا العمل من اسباب وحوافز ومن ثم نتائج خطيرة عليهما[235]. وهنا تكمن خطورة العولمة على الإسلام كدين وفكر وقيم.

ولا بد من الاشارة إلى أن تراجع المد القومي واليساري العربي في المنطقة العربية كان أحد الأسباب الرئيسة لظهور الصحوة الإسلامية[236]. وتعد نكسة حزيران عام 1967 هي الخطوة الأولى في سلسلة العد التنازلي للتيار القومي، تلتها اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وحرب لبنان عام 1982، وحرب الخليج الثانية عام 1991، ومن ثم مؤتمرات التسوية مع إسرائيل، وانتهاءً باحتلال العراق في نيسان/2003، كلها شواهد قوية على هذا التراجع[237].

وفي الحقيقة إذا كان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة قد حاول بكل الوسائل الوقوف في وجه المد القومي العربي باعتباره مصدر قلق على مصالحه، فإنه يحاول الآن الوقوف في وجه الصحوة الإسلامية[238]. وبذلك حلت محل القومية العربية كخطر رئيس على مصالح الولايات المتحدة - كما تصورها- مما حفز ساسة الولايات المتحدة على تتبع نشاطات الإسلاميين عن كثب وبانتباه شديد، لاسيما في منطقة الخليج العربي، بسبب مصالحها الضخمة، وقواعدها المنتشرة في هذه المنطقة والتي من المكلف جداً استبدالها ونقلها إلى مواقع أخرى في حال حدوث اضطرابات[239].

علماً أن الولايات المتحدة قد استغلت خلال مدة الحرب الباردة بعض الحركات الإسلامية لضرب القوى الشيوعية في المنطقة العربية[240]. كما استغلتها في صراعها مع الاتحاد السوفيتي على أثر غزوه لأفغانستان، ومن ثم استخدمت شعار الجهاد الإسلامي وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها العالمية، وبذلك جعلت من العقيدتين الإسلامية والشيوعية في صراع مستمر طيلة الحرب الباردة.

وبانتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، وتراجع الخطر الشيوعي، سعت الولايات المتحدة بأي ثمن لايجاد عدو جديد يحل محل

الشيوعية[241]. فإذا بالإسلام يصنع من المحللين السياسيين والستراتيجيين في الولايات المتحدة وأوربا كعدو جديد، وكأنه من الضروري أن يكون للغرب عدو، وإن الحياة الغربية لا تستقيم من دون وجود عدو[242]. علماً أن السياسة الغربية تأخذ بنظرية وجود عدو دائماً في سياستها الخارجية أو خطر يستوجب الحذر منه ومواجهته[243]. وفي هذا الصدد تقول صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 1992/3/8: (يبدو أن الإسلام مناسب لملء دور الشرير بعد زوال الحرب الباردة، فهو ضخم ومخيف وضد الغرب ويتغذى على الفقر والسخط، كما أنه ينتشر في بقاع عديدة من العالم، لذلك يمكن إظهار خرائط العالم الإسلامي على شاشة التلفزيون باللون الأخضر كما كان العالم الشيوعي يظهر باللون الأحمر)[244]. وهكذا أظهر (الخطر الأخضر) أي الإسلام كتهديد ستراتيجي جديد للغرب وخاصة للولايات المتحدة[245].

أما (مكير هولنجورث) - محرر الشؤون الدفاعية في صحيفة انترناشينال هيرالدتربيون- فقال: (إن الأصولية الإسلامية* ستتحول إلى الخطر الأعظم الذي يهدد السلم والأمن العالميين، بالاضافة إلى كونها سبباً للاضطراب القومي والمحلي من خلال الإرهاب. وهي خطر مثل النازية في الثلاثينات ومثل الخطر الشيوعي في الخمسينات)[246].

ولعل أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية العدو الجديد هو الحفاظ على تماسك حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ففي اثناء انهيار الاتحاد السوفيتي ساد الاعتقاد بأن حلف شمال الأطلسي (الناتو) كتحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة سيتلاشى[247]. ولهذا جاءت ندوة ميونخ الأمنية عام 1990، المعنية بشؤون الأمن والدفاع في أوربا، لتؤكد أن ما يواجه الغرب في المستقبل هو خطر (الإسلام)[248]. وقال (مانفريد فونر) -الأمين العام لحلف شمال الأطلسي آنذاك- أنه: (بانهيار الشيوعية فإن الإسلام سيكون الخطر الرئيسي على أمن أوربا، وأن على دول الناتو أن تعمل باستمرار على معالجة

الأوضاع الأمنية الجديدة التي قد تتطور بشكل معادٍ للغرب)[249]. من أجل ذلك تبنت قمة روما الأطلسية عام 1991 عملياً صيغة جديدة للأهداف المستقبلية للحلف، وكان أحد بنودها مواجهة ما يسمى بـ (الأصولية الإسلامية)[250].

ويؤكد على ذلك (ويلي كلايز)-أمين عام حلف شمال الأطلسي (الناتو) سابقاً- في آذار/1995 بقوله: (أن الإسلام الأصولي يشكل الخطر نفسه الذي كانت عليه الشيوعية سابقاً وهو يهدد الغرب كما هددنا الاتحاد السوفيتي والدول التي كانت تدور في فلكه. أن على العالم الحر أن لا يقلل من شأن هذا الخطر). وأضاف: (لا أستطيع أن أرى كيف بإمكاننا موافقة أنظمتنا الديمقراطية مع الأصولية الإسلامية، ولذلك على الحلف الأطلسي أن يستعد للرد على هذا الخطر بعد أن نعيد تحديد مهماته الدولية. إننا أكثر من حلف عسكري بل إننا ملتزمون بالدفاع عن المبادئ الأساسية التي تربط حضارة أمريكا الشمالية وأوربا الغربية)[251].

وشرح (ويلي كلايز) خطة عمل حلف شمال الأطلسي (الناتو) الجديدة بتحويل الاهتمام عن روسيا وأوربا الشرقية والاتجاه جنوباً نحو (الشرق الأوسط) وآسيا قائلا: أن (محادثات مكثفة مع مصر والمغرب وتونس تجري لمساعدة هذه الدول على مقاومة التحدي الإسلامي)[252]. من أجل ذلك دعا (روبرت ساتلوف) - مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى- الولايات المتحدة إلى (اتخاذ إجراءات فعالة للانضمام إلى المعركة التي تشنها بعض حكومات الشرق الأوسط ضد إسلامييها)[253].

وعلى الرغم من عدم وجود عداء بين المسلمين والولايات المتحدة تاريخياً كما هو الحال مع أوربا (الحروب الصليبية سابقاً). إلا أنها ورثت عدائها للإسلام عن أوربا المسيحية، بوصفه ديناً مطبوعا على الطغيان، يربي الاضطهاد والركود دينياً وسياسياً[254]. ومن ثم فهناك في مخزونها الديني والذهني والقيمي كل ما زخرت به المسيحية الأوربية من عداوة دفينة وتربص مقيت بعالم الإسلام[255]. وفي هذا الصدد قال (أيوجين روستو) - رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، ومساعد

وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الرئيس جونسون لشؤون الشرق الأوسط حتى عام 1967- (إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل لتاريخ العالم الغربي.. بفلسفته وعقيدته، ونظامه.. وذلك يجعلها تقف على الطرف النقيض الآخر من تاريخ العالم الشرقي. بفلسفته، وعقيدته المتمثلة في الدين الإسلامي وليس في وسع أمريكا التنكر لانتمائها للعالم الغربي، إذ أنها بذلك إنما تتنكر للغتها ودينها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها)[256].

وفي الحقيقة أن المشكلة عند الغرب هو في الإسلام كدين وحضارة[257]. وفي هذا الصدد قال (صامويل هنتنغتون): (أن المشكلة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام، فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضالة قوته)[258]. وتعد نظرية صدام الحضارات التي جاء بها صمويل هنتغتون عام 1993، أحد مرتكزات العقل الغربي تجاه الإسلام[259]. وجاءت لتؤكد نزوع الولايات المتحدة لزعامة العالم[260]. وهكذا صنفت الولايات المتحدة الحركات الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد كخطر على العالم المتحضر[261].

ويمكن القول أن أبرز الأسباب الحقيقة الكامنة وراء العداء الأمريكي خاصةً والغربي عامةً إزاء العرب والمسلمين[262]. هي:

1- دور اليهود:

أسهم اليهود بدور كبير في تشويه الإسلام والمسلمين، وإشعال الفتن بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية[263]. وفي هذا الصدد قال (هرتزوغ) - رئيس الكيان لصهيوني الأسبق- في البرلمان البولندي عام 1992 أن (داء الأصولية الإسلامية ينتشر بسرعة، ويشكل خطر ليس على الشعب اليهودي وحده وإنما على الإنسانية جمعاء)[264]. أما (إسحق رابين) - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق- فقال للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية في 21/آذار/1993 (إن علينا أن نضمن الجهود

الأمريكية التي تخفف من الأخطار المحدقة بنا، وذلك بالمساعدة العسكرية والاقتصادية وفهم وإدراك التهديد الذي يحمله المتطرفون الإسلاميون ليس لـ (إسرائيل) فحسب بل لكل الحكومات والأنظمة المعتدلة.. أن على أمريكا أن تستمر في دعمها ومساعدتها لكي تبرهن للمنطقة وللشعوب وللدول استعدادها لمساعدة أولئك الذين يبحثون عن السلام والذين هم على استعداد لإحداث الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واحتواء الاتجاه الخطير للمنظمات الإرهابية الأصولية الإسلامية والدول التي تدعم هذه الأصولية)[265].

وفي هذا السياق كان (شيمون بيريز)- رئيس وزراء إسرائيل الأسبق- أكثر وضوحاً حين قال (بعد انهيار الشيوعية أصبحت الأصولية أعظم أخطار العصر)[266]. وبذلك يتضح دور اليهود في إيجاد هذا العداء بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

وعندماجاءت أحداث 11/ايلول/2001 أستغل اليهود هذه الاحداث لتوظف بشكل يوحي بان إسرائيل والولايات المتحدة يعيشون حالة واحدة ضد (الارهاب).

2- دور وسائل الإعلام:

إن صورة العرب والإسلام في وسائل الإعلام الغربية، ومن ثم في مخيلة الغرب عموماً صورة غير موضوعية[267]. إذ أسهمت هذه الوسائل في مسخ كثير من المفاهيم والتعالم والتوجيهات التي يرتكز عليها الدين الإسلامي وعقيدته الدينية، من خلال التحوير والتحريف وزرع الأفكار البالية وتشجيع (الإسرائيليات) من خلال برامج بعيدة كل البعد عن سيطرة أهل العلم والدين[268]. ولعل هذا ما دفع (فرنسيس جي لاماند)- رئيس جمعية الإسلام والغرب في باريس- إلى القول (إن صورة الإسلام حالياً سلبية جزئياً في الدول الغربية)[269].

وفي وسط موجة الهجوم الإعلامي والسياسي الغربي على الإسلام والعرب

والمسلمين[270]. توالت الاتهامات الرسمية والاعلامية من أقطار أوربا والولايات المتحدة على الإسلام والمسلمين عامةً باعتبارهم مجتمعات تميل إلى العنف وتولد الإرهاب[271].

وعلى صعيد الولايات المتحدة يتفق مراقبوا الإعلام الأمريكي على أن المتابعة الإخبارية من وسائل الإعلام ذات الاتجاه السائد للإسلام والمسلمين هي في الاغلب ميالة للسلبية. ويؤكد على ذلك (ساميوول لويس) - مدير سابق لهيئة موظفي التخطيط السياسي في وزارة الخارجيةالأمريكية- على أن التغطية الإعلامية العدائية للحركات الإسلامية عززت من سلبية مدركات الأمريكيين الحسية للإسلام[272]. ومن خلال وسائل الإعلام أخذ الأمريكيون يخلطون بين الإسلام والإرهاب، وأصبح مفهوم كل مسلم أنه إرهابي[273]. وعلى اثر ذلك امتلك الشعب الأمريكي صورة سلبية على الإسلام والمسلمين، ويؤكد هذه الحقيقة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) بقوله (إنه ليس لأية أمة في العالم، ولا حتى للصين صورة سلبية في الضمير الأمريكي مثل صورة العالم الإسلامي)[274].

وبذلك أسهمت الصحف وشبكات التلفاز الأمريكية والغربية بكل ما عرف عنها من قدرات على الإثارة والمبالغة، بإثارة الخوف من الخطر الإسلامي القادم، كما أن معظم وسائل الإعلام هذه تصب في اتجاه واحد هو (الخطر الإسلامي)، و(الإرهاب الإسلامي)، و(الأصولية الإسلامية)[275]. و(التطرف) وغيرها..

وهذا يفسر ببساطة سبب تقبل الغربي عامةً والأمريكي خاصةً الإسلام كعدو تجب مواجهته بعد انتهاء العدو الشيوعي.

3- دور الباحثين والاستراتيجيين ومناهج التعليم الأمريكية:

لم يقف الأمر عند حد وسائل الإعلام بل شملت حتى الدراسات والتقارير لمفكرين يهود ويمينيين أمريكيين معادين للعرب والمسلمين، كان لها أثر كبير في تحديد سياسة الولايات المتحدة إزاء الصحوة الإسلامية[276]. وفي هذا الخصوص نظم معهد دراسات

الشرق الاوسط الأمريكي ندوات تحت عنوان (الخطر الاسلامي وتهديده للحضارة الغربية). في حين يعد البيان الذي وقعه (60) مثقفا أمريكيا في عام 2001، بمثابة وثيقة حربية تشرع الحرب على الإسلام من خلال ربطه بالإرهاب، وقد حظي هذا البيان باهتمام دولي كبير جداً، وإن لم يحظ بمثل هذا الاهتمام عربياً وإسلامياً، ويمثل هذا البيان تواطؤ المعرفة والسلطة من خلال تاييد الحكومة الأمريكية في حملتها ضد الجماعات لإسلامية في المنطقة العربية ولإسلامية، باسم مكافحة الإرهاب. وجاء هذا البيان ليبرر الحرب الأمريكية على أفغانستان وما سمي بـ (الإرهاب الدولي)، من خلال تسويغه بأنها حرب على الشر ولا تستهدف شعباً أو ديناً أو ثقافةً، بل أعطى هذا البيان للحكومة الأمريكية الحق في احتكار العدالة، وهو بذلك يمثل العودة إلى لغة الحرب الباردة[277].

وحول هذا البيان قال المفكر اللبناني علي حرب: (إنه بيان حربي لشرعية الحرب على (الإرهاب) أي تسويغ العمليات الحربية)[278].

أما العالم الأمريكي عربي الأصل (إدوارد سعيد) فقال: (أن ما يهم خبراء مثل جوديت ميلر وصاموئيل هنتنغتون ومارتن كرامر وبرنارد لويس ودانيال بايس وستيفن أمرسون وباري روبين، إضافة إلى مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين، هو التأكد من إبقاء خطر الإسلام نصب الاعين، والافضل التنديد بالإسلام وإلصاق ممارسات العنف والاستبداد والارهاب به ...) حتى جعل الخطر الإسلامي يبدو مرعباً لا نظير له[279].

أما المناهج التعليمية في المدارس والجامعات الأمريكية، فقد رسخت هذه الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين، حتى جعلت من الإسلام إسلام السيف والموت والإرهاب[280].

4- سرعة انتشار الإسلام ومقوماته الجيوبوليتيكية:

يعد الإسلام أسرع الديانات انتشاراً في العالم، وتشير بعض التقارير إلى أن الإسلام ينمو بنحو خمسة وعشرين مليون نسمة سنوياً ويحتمل أن يصبح أكبر ديانة في العالم، كما أنه أسرع نمواً في الولايات المتحدة، ويصل عدد المسلمين فيها إلى ستة ملايين مسلم[281].

فضلاً عن ذلك يتمتع العالم الإسلامي بمقومات جيوبوليتيكية خاصة، فمن الناحية السكانية يمثل ربع سكان العالم، ومن الناحية المكانية يمثل أكثر من خمس كوكب الأرض، ومن الناحية الجيوبوليتيكية يعد قلب العالم، حتى يستحيل وضع أي تصور جيوبوليتيكي عالمي قاري أو بحري أو جوي، دون تصور مركزي لهذا العالم. وتتوزع جغرافياً في العالم الإسلامي جميع المواد الأولية وبكميات تجارية ضخمة، وعلى رأسها الطاقة الهيدروكربونية ممثلة بالنفط والغاز الطبيعي، إذ يوجد فيه (72%) من احتياطيات العالم النفطية، و(35%) من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي[282]. لذلك كان الإسلام في العالم أكبر قوة مقاومة للهيمنة السياسية والثقافية الغربية، من هنا جاء على الإسلام، ومحاولة تشويه صورته، وتنمية الخجل منه، ودعم كل من يتنكر له من أهله أو يدعو إلى التنكر له[283].

وفي أعقاب أحداث 11/أيلول/2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة، دعا الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) إلى حرب صلبية جديدة ضد المسلمين وما أسماهم بـ (الإرهابيين)، وعلى الرغم من أنه اعتذر عن مقولته هذه واعتبرها زلة لسان، إلا أنها تعبر عن مشاعر الكره الحقيقي ضد الإسلام[284]. إذ بدأ من يومها بتشكيل تحالف عالمي جديد ظاهره محاربة (الإرهاب) وباطنه وجوهره محاربة الإسلام. بعد أن أوجد هذا الإعلان حالة من النزعة الدينية العنصرية المتطرفة في أوساط القيادة الأمريكية الحالية حيث التأثير الكبير للحركات الدينية الأصولية والتي تمتد بجذورها وارتباطاتها إلى الأصولية الإسرائيلية[285].

وقد جاءت هذه الأحداث لتمد الغرب بوقود جديد لحربهم ضد الإسلام[286]. ويؤكد كثير من القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين أن هذا الهجوم الذي وقع في صباح 11/أيلول/2001، لم يكن مجرد هجوم عسكري عادي ضد الولايات المتحدة، وإنما هو هجوم إرهابي عسكري موجه ضد الحضارة الغربية التي تقف الولايات المتحدة وجهاً مشرقاً لها وهذا يعني أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الآن ليست حملة

ضد أهداف عسكرية مجردة تقف عند حد إسكات نيران العدو وإبطال مفعوله، أو أنها ذات أهداف سياسية تقف عند حد إسقاط مجموعة حاكمة وإقامة تحالفات بديلة عنها، وإنما هي حملة ضد أهداف حضارية[287]. وقد وضعت الولايات المتحدة قانونا لهذه الحرب، وهو أما الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة أو الوقوف مع (الإرهاب)[288]. وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الحالي (جورج دبليو بوش) بقوله (إما أن تكونوا معنا في الحرب على الإرهاب، وإما أن تكونوا ضدنا، وليس هناك حل وسط)[289]. علماً أنه أعلن في خطاب له في ويست بوينت في حزيران/2002، أن (الحرب على الإرهاب لن تربح من موقع دفاعي)[290]. وهذا يؤشر بوضوح الطابع الهجومي للاستراتيجية الأمريكية على الاسلام والمسلمين.

وعلى أثر ذلك تبنت الولايات المتحدة استراتيجية عالمية، تقوم على إزالة كل ما ترى فيه بأنه (خطر إرهابي أصولي إسلامي)، والقضاء على ظاهر الصحوة الإسلامية، متجاهلة بذلك كل اشكال قواعد العلاقات الدولية المرساة، وتقاليد الحرب والسلام ومفاهيم السيادة واحترام الحدود الإقليمية للدول. كما عبثت بمفهوم الأمن الجماعي والشرعية الدولية[291]. وبذلك فإن سياسة الولايات المتحدة تعمل على إذكاء نار العداء والكراهية بين الأديان وهذه سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية، لأن التصادم بين القيم أخطر بكثير من التصادم العسكري، فالأخير يمكن له أن يتوقف بزوال مسبباته، إلا أن من الصعب جداً أن يتوقف التصادم الفكري، لأن العداء الفكري يتوارث بين الأجيال. من هنا يمكن القول: أن العالم لإسلامي في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة التي تحاول بكل الوسائل أن تفرض قيمها على أقطاره، لأنها تعرف أن ميزان القوة مختل لصالحها وأن العالم الإسلامي لا يملك سنداً دولياً يمكن أن يساعده في حربه الجديدة التي يتعين عليه أن يربحها وإلا لن يكون أمامه خيار آخر غير الذوبان في القيم الغربية الليبرالية الجديدة[292].

ومهما فعل العرب والمسلمون لتجنب هذا الصراع، ولاسيما بعد أن اصدر علماء

الاسلام - من المذاهب كافة - بيانات لأدانة العنف[293]. فضلا عن حكومات الدول العربية والاسلاميه، وهذا ما اكده (ريتشارد باوتشر)-الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية- قائلا: (وجدنا أن رد حكومات العالم العربي والعالم الاسلامي ايجابي جدا بصورة اجمالية)[294]. إلا أن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة مصممة على دفع الأمور نحو استخدام القوة التي لا ترحم العالم العربي والاسلامي، والهدف هو تحقيق هزيمة كاملة لهذين العالمين[295].

علما أن هذه الحملة لم تقتصر على اعداء الولايات المتحدة وإنما شملت حتى حلفائها، اذ تعرضت السعودية بعد أحداث 11/ايلول /2001 إلى حملة اعلامية ضارية من الغرب والولايات المتحدة بوجه خاص بسبب التنشئة العقيدية المناهضة للغرب. ولذلك أبلغت الأدارة الأمريكية السعودية بأن تقوم بعملية تعديل على المناهج التعليمية والدينية الباعثة على كراهية الغرب[296]. وفي تقرير موجز للمجلس الاستشاري في وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في تموز/2002: (اعتبر السعودية دولة معادية للولايات المتحدة وطالب بأستهداف حقولها النفطية واصولها الخارجية إذا لم تذعن الرياض وتغير مواقفها) أزاء ما تسميه بـ (الارهاب) [297]. وبحسب تقرير أعده (لورنت موروويش)-المحلل في مؤسسة رند- جاء فيه أن السعودية (تدعم أعداءنا وتهاجم حلفاءنا) كما أعتبر السعودية (نواة الشر والمحرك الرئيسي، والخصم الاشد عداوة) في الشرق الأوسط[298].

علما أن هذا التقرير حظي بأهتمام بالغ ولاسيما من إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) وبعض الكتاب والمفكرين الذين ينظرون إلى السعودية باعتبارها مشكلة ومصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي وخصما للولايات المتحدة، أستناد إلى النشاطات الدينية والسياسية التي تضطلع بها السعودية في الداخل والخارج[299].

كما دعا (زبغينو بريجنسكي) الولايات المتحدة إلى خلق الاستقرار المطلوب في منطقة الخليج العربي من خلال مواجهة الصحوة الإسلامية بقوله: (إن منطقة الخليج

تواجه تهديداً متصاعدا ناتجا عـن عـدم قـدرة أنظمتهـا المحليـة عـلى الصـمود أمـام ضـغوط التحديث من جهة ومواجهة تهديد الانبعاث الاسلامي من جهة أخرى)[300].

ولم يقتصر العداء الأمريكي للإسلام على المستوى الخارجي فعلى الصعيد الـداخلي للولايـات المتحدة أزدادت أعمال العنف ضد المسلمين في أعقـاب 11/ايلـول/2001، فطبقـا لتقريـر صـادر عـن منظمـة (هيومـان رايـتس ووتـش) الأمريكيـة المعنيـة بالـدفاع عـن حقـوق الأنسـان في 2002/11/14 أكدت تزايد أعمال العنف والكراهية ضد المسلمين بنسبة (170%)[301].

وهكذا فأن من أبرز مهـام الوجـود العسـكري الأمـريكي في منطقـة الخلـيج العـربي هـو مواجهة الصحوة الإسلامية، ومحاولة القضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها[302]. ومن خلال هذا الوجود العسكري أنتقلت الولايات المتحدة من دور المحرك للاحداث من وراء الستار إلى دور الخصم المباشر في معركتها مـع المسـلمين[303]. عـن طريـق الوجـود العسـكري في قلـب العـالم الإسلامي أي في الجزيرة العربية وجوارها.

المبحث الثاني: آثار الوجود العسكري الأمريكي في الأمن القومي العربي

إن سماح عدد من دول الخليج العربي بإقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها قد أفقدها سيادتها، وشكل خروجاً على ميثاق جامعة الدول العربية ومواثيق المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز التي تدعو إلى التحرر من الاستعمار وبكل أشكاله[304].

وقد اضعف ذلك حركة التحرر الوطني في أقطار الوطن العربي وأفقدها الكثير من حريتها السياسية، مما جعل الأمن القومي العربي مخترقاً ومستباحاً[305]. وذلك لأن الأمن القومي العربي لا يمكن تحقيقه إلا بأيدي أبناء الأمة ولا يمكن أن يأتي الأجنبي ليحقق الأمن والاستقرار.

ولإبراز ما تقدم سيتم تناول آثار الوجود العسكري الأمريكي في الأمن القومي العربي على النحو الآتي:

أولاً: الآثار السياسية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية.

المطلب الاول: الآثار السياسية

لحق بالأمن القومي العربي من جراء وجود الجيوش والقواعد الأمريكية في الأراضي الخليجية ولاسيما على المستوى السياسي أكبر الضرر ويتجلى ذلك بالآتي:

أولاً: تقويض النظام الإقليمي العربي:

يعد النظام الاقليمي العربي من بين أهم أقاليم العالم تفاعلاً وتأثراً بالتفاعلات الدولية، لما يتمتع به من مميزات استراتيجية واقتصادية وسياسية وحضارية، تجعله

ملتقى مصالح كل القوى الدولية، وبؤرة اهتمامها وجذبها، لذلك فهي تتصارع وتتنافس فيما بينها من أجل السيطرة عليه والتحكم فيه نتيجة الوظائف التي يؤديها في النظام الدولي لصالح القوى المسيطرة عليه[306].

ويتسم النظام الاقليمي العربي بخصوصية تميزه عن غيره من النظم الاقليمية الأخرى، وهي وحدة اللغة والتاريخ والتقاليد. ويرتبط النظام الاقليمي العربي بمنطقة جغرافية محددة تمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً. وتعد العروبة والإسلام أساس أبعاده الأيديولوجية والاجتماعية والثقافية[307].

وعلى الرغم من الامكانيات والقدرات التي يتمتع بها النظام الاقليمي العربي، إلا أنه يعد أضعف الأنظمة الاقليمية في العالم وأكثرها سلبية في التعامل مع النظام العالمي الجديد[308]. إذ تسعى الاستراتيجية الأمريكية إلى احتواء النظام الاقليمي العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتكييف حركته السياسية مع مقتضيات المصالح الأمريكية على الصعيدين الاقليمي والعالمي[309].

أما أبرز الآثار السلبية التي لحقت بالنظام الاقليمي العربي من وراء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي خاصة وسائر المنطقة العربية عامة فهي:

1- تعميق التجزئة:

إن التجزئة كانت دائماً هدفاً ستراتيجياً تمحورت حوله كتابات المفكرين الغربيين عند تناولهم الشرق بشكل عام. والوطن العربي بهويته العربية والإسلامية بشكل خاص، لاعتبارات سياسية واقتصادية[310].

وقد تبنت الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا استراتيجية تفكيك الدول القومية وتجزئة ما يمكن تجزئته[311]. بعد أن لاحظوا أن التقسيم الذي فرض على الوطن العربي بفعل اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 وغيرها من المشاريع الاستعمارية السابقة، لم يمنع فيما بعد من نشوء قوى عربية فاعلة

في بعض الأقطار العربية كالعراق ومصر وسوريا، قادرة على تحقيق مستوى من التطور السياسي والاقتصادي والعسكري يؤهلها لاستقطاب الجماهير العربية وتحدي مخططات أعداء الأمة العربية واحباطها. لذا لم يكتفوا بتكريس التجزئة العربية وإنما سعوا إلى تعميق هذه التجزئة. أي تجزئة هذه الأقطار كل على انفراد إلى دويلات ضعيفة ومتصارعة لاحكام السيطرة على التطور الحضاري العربي، ومنع أية بادرة للنهوض القومي والسيطرة على الثروات العربية ولا سيما النفط[312].

من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية والخلافات السياسية والحزبية وتوظيفها بالشكل الذي يسهل تفكيك التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية الوطنية باسم الديمقراطية وحقوق الانسان والاقليات القومية، بحيث تخدم المخطط الأمريكي الذي تسعى فيه إلى تجزئة النظام الاقليمي العربي على أسس طائفية وعرقية. بعد تصفية فكرة الوطنية والقومية ومشروع الوحدة العربية[313].

وتحفل الدراسات والأدبيات الغربية ولاسيما الأمريكية والبريطانية بعدد كبير من الدراسات والمشاريع التي تدعو إلى تجزئة الأمة العربية إلى كيانات هشة يسهل السيطرة عليها بواسطة إسرائيل. وفي هذا الصدد اشار (زبيغنيو بريجنسكي)إلى ضرورة تحويل الأقطار العربية إلى دويلات طائفية وعرقية، مما يسهل على الكانتون الإسرائيلي العيش في المنطقة العربية. أما (برنارد لويس)-المستشرق البريطاني الأصل أمريكي الاقامة- فقد دعا إلى (بلقنة)* المنطقة العربية من خلال تشجيع الاقليات على التمرد، بحيث يكون لكل أقلية قومية أو مذهبية كيان خاص بها مما يؤدي في المحصلة إلى تمزيق دول عربية عديدة علماً أن دراسته هذه تحظى باهتمام النخب الحاكمة في الولايات المتحدة[314]. وفي هذا السياق دعى (شيمون بيريز) - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق- إلى إعادة تشكيل الوطن العربي وتقسيمه وتفتيت دوله إلى أكثر من (40) دولة على الأقل[315].

أما (عديدينون)-أحد مستشاري الأمن في وزارة خارجية إسرائيل- في عهد

(مناحيم بيغن)، فقد طرح خطة لتقسيم الوطن العربي على أساس طائفي وعرقي[316]. (ينظر الجدول رقم 3).

الجدول رقم -3- يوضح خطة تقسيم الوطن العربي

اسم القطر	عدد الدويلات المطلوب تجزئتها	أسماء الدويلات حسب المخطط
1-العراق	4	كردية، سنية، شيعية، تركمانية.
2- سوريا	4	دمشق، حلب، درزية، نصيرية
3- لبنان	5	مارونية، شيعية، سنية، درزية، كتائبية مع ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل
4-الأردن	1	إنهاء الحكم الملكي نقل السلطة إلى الفلسطينيين
5-السعودية	3	الأحساء، نجد، الحجاز
6-اليمن	2	إعادة تقسيمها إلى يمن الشمالية ويمن الجنوبية
7- بقية أقطار الخليج العربي	5	إبقائها على حالها (الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان)
8- فلسطين	1	تبقى تحت احتلال إسرائيل
9- مصر	3	اسلامية، مسيحية (قبطية)، نوبية
10-السودان	3	اسلامية (عربية)، مسيحية، زنجية (وثنية)
11-المغرب العربي	7	ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، بالاضافة إلى تكوين دويلة البربر دولية الصحراء الغربية.
12- دول ساحل شرق أفريقيا العربية	3	الصومال، جيبوتي، ارتيريا
المجموع	41 دولة	25 في آسيا و16 في افريقيا العربي

المصدر: بهاء بدري حسين، مصدر سبق ذكره، ص241.

وتسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيق هذا المشروع، ومع الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/2003 دخل هذا المشروع حيز التنفيذ بالنسبة إلى العراق. من خلال تقسيمه إلى أربع مقاطعات إدارية تحت عنوان (الفدرالية)، علماً أن صيغة (الفدرالية) غير ناجحة في معظم دول العالم الثالث بسبب سوء الفهم والتطبيق مما

يؤدي إلى الانفصال والتفكك.

أما لماذا تم البدء بالعراق فذاك لأنـه يمثـل أحـد مصـادر التهديـد لإسرائيـل، ولهـذا يعـد تفكيكه أمراً مهما بالنسبة لهذا الكيان[317].

علماً أن السعودية تعد أحد أبرز الدول التي تسعى الولايات المتحدة إلى تقسيمها، بمعنى أن (الحامي) تحول اليوم إلى (مهدد) للسعودية نفسها، إذ تستخدم الولايات المتحدة وسيلة التهديـد بالتقسيم أما للابتزاز السياسي أو لتحقيق التقسيم واقعاً على الأرض في ظروف مستقبلية مناسـبة بحجة من الحجج[318]. وهذا يعود إلى اتجـاه يتنـامى بـوتيرة متسـارعة لـدى اليمـين المتطـرف في الادارة الأمريكية منذ أحداث 11/ايلول/2001، وهذا الاتجـاه ينظـر إلى السـعودية بوصـفها بـؤرة التطرف الاكثراشتعالا أو المرشحة للاشتعال في وجه الولايات المتحدة والغرب [319]. وهـذا مـا اشـار اليه سعود الفيصل - وزير الخارجيـة السـعودي - إلى أن اطـراف في الادارة الأمريكيـة تقـف وراء الحملة التي يجب اسكاتها، قائلا (ثمة جهـات داخـل الولايـات المتحـدة تتعمـد تشـويه الحقـائق لغايات وخدمة لمصالح خاصة بها...) وطالب الولايات المتحدة بان (يكون هنـاك قـدر اكـبر مـن النية الحسنة في الحوار مما نراه حاصلا اليوم)[320].

وفي الحقيقة أن المنطقة العربية تخضع لتجزئة جديدة أي سايكس – بيكو جديدة[321].

2- تعزيز النزعة القطرية:

تسعى الاستراتيجية الأمريكية إلى تشجيع ودعم القوى السياسـية ذات النزعـة القطرية التي تعمل على الانفصال عن الجسد القومي العربي عـلى حسـاب النزعـة القومية داخل الدولة[322]. وقـد أثبـت التـاريخ أن المشـكلة الفعليـة التـي يمـر بهـا النظام الاقليمي العربي حالياً تتمثل في اشتداد النـزوع القطـري، الأمـر الـذي جعـل هذا النظام أقرب إلى منتدى دول منه إلى تنظيم سياسي قومي[323]. والملاحـظ أنـه في أعقـاب

أزمة الخليج ازدادت النزعة القطرية في سلوك الكثير من الدول العربية على حساب القيم القومية[324]. ففي أقطار الخليج العربي شهدت المجتمعات الخليجية وعلى وجه الخصوص في الكويت ردة عارمة عن العروبة، وما يبرر ذلك هو أن الذي اجتاح الكويت قطر عربي وليس إسرائيل، وإن العروبة والقيم القومية لم تنقذ الكويت من محنتها وإنما أنقذها الغرب بقيادة الولايات المتحدة. وفي هذا السياق تخلت معظم أقطار الخليج العربي عن أي ارتباط بالأمن القومي العربي، واتجهت إلى استيراد أمنها الوطني من خلال وجود القواعد والجيوش الأجنبية على أراضيها[325].

وسادت نظرة في دول الخليج العربي تعرف بـ (دول الضد) وشملت كل الدول التي فسر بأنها ساندت العراق في حرب الخليج الثانية وعلى رأسها الأردن واليمن والسودان وفلسطين.

وهكذا حدثت زيادة هائلة في إجراءات التقوقع القطري في مواجهة الأقطار العربية الأخرى. من خلال التوسع في الإجراءات الأمنية على الحدود وفي المطارات والموانئ، وتكثيف التعتيم الاعلامي في عدد من الأقطار العربية ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالتطورات الحاصلة في الأقطار العربية الأخرى. ووضع قيود جديدة على انتقال رؤوس الأموال والعمالة والأفكار والبضائع ووسائل النقل بين الأقطار العربية[326]. وعلى اثر ذلك تراجع المنطق القومي أمام المنطق القطري[327].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة القطرية في انكفائها على نفسها ترسخ الضعف، ولا يمكن معها تحقيق الوحدة العربية[328]. وذلك لأنها ترفض أي مشروع حضاري يهدف إلى بناء دولة عربية موحدة كنموذج يمهد السبيل أمام الأمة للارتقاء الحضاري[329]. كما أنها تؤدي إلى الاخلال بموازين الأمن العربي الشامل، وتعريض الأمة العربية لمزيد من الاختراق والضعف[330].

3- تعميق الخلافات العربية - العربية:

تعد الخلافات العربية - العربية ظاهرة مزمنة في النظام الاقليمي العربي منذ نشأته[331]. وترجع هذه الخلافات إلى اختلاف الأنظمة السياسية العربية في إطارها المرجعي أو التباين في وجهات نظرها في كيفية معالجة الأزمات أو مواجهة التحديات، أو سعي بعضها للزعامة على نطاق قومي أو إقليمي، أو بسبب مشكلات الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري والتي تعد أبرزها، أو غير ذلك مما يستجد من أزمات أو تحديات[332]. وقد تسببت هذه الخلافات في أن تصبح الخلافات العربية - العربية كثيرة ومتشعبة وتدور حول موضوعات متباينة ومحاور متعددة، وتتسم هذه الخلافات بالمرونة وسرعة الظهور كما تتسم أيضاً بسرعة الاختفاء أو الاختباء، إلا أنها ما تلبث أن تثور من جديد متفاعلة مع التطورات الجديدة مؤدية بذلك إلى مزيد من الاختلاف والصراع[333].

وتسعى الولايات المتحدة إلى توظيف جميع هذه التناقضات الكامنة في البنية الاجتماعية-السياسية للنظام الاقليمي العربي، بهدف تغذية الظاهرة الصراعية واستمرارها، للقضاء على إمكانية أي عمل تعاوني أو تنسيقي أو تضامني ليس فقط بين وحداته كمؤسسات رسمية وإنما كعلاقات وجدانية بين الشعب العربي[334]. وذلك لأن تغذية مثل هذه الخلافات وتضخيمها وعرقلة أي مسعى عربي فردي أو جماعي لحلها إنما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الصميم[335]. وفي هذا الصدد أشار الجنرال (رافئيل إيتان)- رئيس أركان إسرائيل الأسبق- بقوله (إن أي انقسام يقع بين دولتين (عربيتين) يخفف ويسهل على دولة (إسرائيل)، وأن الخيار هو بين الوحدة والتكاتف، وبين التجزئة والانقسام وكلما كان الانقسام في العالم العربي أكثر عمقاً كان ذلك من مصلحة إسرائيل)[336]. كما دعا (نيكولاس سبيكمان) -أحد المنظرين الستراتيجيين- الولايات المتحدة في السلم والحرب إلى الحيلولة دون حدوث اتحاد عربي لأن ذلك سيكون خطراً على كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة معاً[337].

وتعد أزمة الخليج أوضح صورة لحالة الانقسام والتبعثر التي أصابت العلاقات العربية - العربية وبشكل لم يسبق له مثيل بين الدول العربية[338]، اذ وقفت كل من مصر وسوريا بجانب دول مجلس التعاون الخليجي مع دول التحالف الغربي ضد العراق بينما فسر موقف الأردن والسودان واليمن بأنه مناصر للعراق، بعد أن تفاوتت مواقف الدول العربية في القمة العربية في آب/1990 بين الموافقة على القرارات (11 دولة) والرفض (العراق وليبيا) والمتحفظة (السودان وفلسطين وموريتانيا) والممتنعة عن التصويت (اليمن والجزائر والأردن). مما زاد من حدة تفكك النظام الاقليمي العربي ومن ثم عجز جامعة الدول العربية عن مواجهة التحديات الجديدة الممثلة في الانقسام الحاد بين الدول العربية وفي التدخل العسكري الخارجي المباشر وباسم الشريعة الدولية ضد دولة عربية[339]. والأخطر من ذلك أن حالة الانقسام امتدت لتفتت الجماهير العربية، اذ ترسبت بعض الحساسيات النفسية لدى مواطني بعض الدول تجاه مواطني دول أخرى. كما أن الأزمة كشفت عن ضعف وهشاشة مؤسسات العمل العربي المشترك، وعن غياب الحد الأدنى من الاتفاق حول ماهية الأمن القومي العربي وكيفية تحقيقه، ولقد ترتب على الأزمة أيضاً تعميق تبعية العرب للغرب اقتصادياً وأمنياً وسياسياً[340]. وقد أكد حقيقة المسعى الأمريكي والغربي عموماً لتحقيق ما تقدم، ما صرح به (جان بير شوفنمان) - وزير الدفاع الفرنسي الأسبق- الذي استقال من منصبه خلال حرب الخليج الثانية حين قال: (كل مرة اراد العرب فيها أن يردموا هوة تخلفهم وإقامة وحدتهم كانوا يجدون الغرب في طريقهم، ليسجنهم داخل حدود مصطنعة أو ليعيدهم إلى الوراء ولو بقوة السلاح)[341].

ويعد هذا النوع من الآثار من أخطر الآثار السياسية في الأمن القومي العربي[342].لأنه يهدد شرعية النظام الاقليمي العربي، كنظام اقليمي قومي، ويشكل ضربة قاصمة لهذه الشرعية وإضعافاً لأمنه القومي[343].

4- الترويج لمشاريع اقليمية جديدة:

بعد نجاح مشروع تجزئة الوطن العربي وتعاظم المد القطري واتساع الخلافات العربية – العربية، سهل ذلك على الولايات المتحدة تقويض النظام الاقليمي العربي بوسائل جديدة[344]. من خلال تشكيل نظم اقليمية فرعية تحل محل النظام الاقليمي العربي[345]. أي تقسيم الوطن العربي إلى كيانات اقليمية غير مرتبطة أمنياً مع بعضها البعض. بجعل منطقة الخليج العربي كيان منفصل ومستقل أمنياً واقتصادياً، ومنطقة الشرق العربي المعزولة عن غيرها ومنطقة وادي النيل وأخيراً منطقة المغرب العربي[346]. وعلى نحو لا يشكل خطراً اقتصادياً وسياسياً على الولايات المتحدة وعلى حلفائها في منطقة (الشرق الأوسط)[347].

وفي إطار التوجه الأمريكي لاقامة النظام العالمي الجديد، سعت الولايات المتحدة إلى بناء أنظمة اقليمية فرعية، تشكل ما يشبه الأنظمة الداخلية للنظام العالمي، تتولى نيابةً عن الولايات المتحدة، وتحت اشرافها ترسيخ النظام العالمي، واحكام قبضة الولايات المتحدة على الأقاليم الحيوية في العالم وفي مقدمتها الوطن العربي[348]. فبعد تحجيم دور العراق على اثرحرب الخليج الثانية وأنهيار الاتحاد السوفيتي والانفراد الأمريكي بالعالم وبالمنطقة العربية خاصةً، وجدت الولايات المتحدة أن الفرصة سانحة لها لطرح مثل هذه المشاريع، واستبدال النظام الاقليمي العربي بنظام اقليمي جديد، ولا سيما أن الجماهير العربية تعيش في مرحلة اليأس والاحباط فضلاً عن الفرقة بين أغلب الأنظمة السياسية العربية[349]. كما أن فقدان التوازن الستراتيجي بين الولايات المتحدة من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، دفعها إلى السعي لاحكام سيطرتها على المنطقة العربية[350]. من خلال طرح مثل هذه المشاريع والتصورات.

وقد ظهر مشروع (الشرق أوسطية) على الساحة السياسية منذ أوائل الخمسينات بديلاً عن المشروع العربي، ولكنه لم يظهر كمشروع سياسي حقيقي قابل للنقاش والتنفيذ إلا مع انعقاد مؤتمر مدريد في عام 1991، بمبادرة أمريكية وصهيونية مع

الجماعة الأوربية والبنك الدولي[351]. ويعد (شيمون بيريز)أبرز منظريه والمروجين له والمشرفين على تنفيذه[352]. وفي حقيقة الأمر إذا كان النظام الاقليمي العربي في القرن العشرين هو من صناعة أوربية، فإن النظام القادم سيكون من صناعة أمريكية، أي أن ما يجري اليوم هو هندسة جديدة لاقامة نظام (شرق أوسطي) جديد يجري تأسيسه[353]. على أسس أمريكية.

أما المقصود به: فهو نظام من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية، يرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي، ولا يتطلب هوية ثقافية وانتمائية متماثلة، أي أنه يشمل على عدد من القوميات[354]. وهو بذلك تعبير سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها. بحيث يضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، والقاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل[355]. وحول تحديد المساحة الجغرافية للنظام (الشرق أوسطي) فهناك اختلافات واسعة حول ذلك[356].

ويرتكز مشروع (الشرق أوسطية) على ثلاث ركائز أساسية هي الاقتصاد والسياسة والأمن[357]. وعلى النحو الآتي[358]:

1- الركيزة الاقتصادية: وهي إجراء تحولات في سياسات وبنى الاقتصاديات العربية لكي تكون مهيأة لاستقبال اندماج إسرائيل مع المنطقة العربية وتفتح ابوابها أمام الاقتصاد الأمريكي والغربي بوجه عام.

2- الركيزة السياسية: وهي إجراء تحولات في بنى الأنظمة السياسية العربية تحت شعار الديمقراطية وحقوق الانسان.

3- الركيزة الأمنية: وأساسه نزع سلاح العرب ووضع قدراتهم العسكرية تحت الرقابة والسيطرة لضمان أمن إسرائيل أولاً، والحيلولة دون نمو مراكز قوة عربية في أي جزء من الوطن العربي ثانية.

ولا بد من الاشارة إلى أن لمشروع (الشرق أوسطية) مخاطر على النظام الاقليمي العربي والهوية والانتماء العربي[359]. ولعل أبرز هذه المخاطر[360]:

1- ضرب المشروع النهضوي الحضاري العربي ومنع قيام أية وحدة عربية مستقبلية.

2- إعطاء إسرائيل شرعية لوجوده، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع دول الجوار العربي ولاسيما تركيا.

3- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة (الشرق الأوسط) بما يخدم السياسية الأمريكية.

4- حماية آبار النفط في منطقة الخليج العربي من أي تهديد وضمان استمرار تدفقه للغرب الرأسمالي وبأسعار زهيدة كما تحددها وتريدها الولايات المتحدة.

5- جعل العرب أقلية في هذا النظام من خلال ربطه بدول مجاورة ذات كثافة سكانية عالية لمنع أي توجه وحدوي عربي.

6- جعل التفوق والهيمنة لإسرائيل على هذا النظام من خلال التفوق التقني والعسكري الذي تمتلكه.

وفي إطار الدعوة إلى مشروع (الشرق أوسطية) أصبح تصور إسرائيل يركز على الأبعاد الاقتصادية الاتية [361]:

1- إيجاد موارد بديلة عن المساعدات الاقتصادية.

2- تخليص أقتصادإسرائيل من أزمته الاقتصادية.

3- فتح أسواق المنطقة العربية أمام بضائع إسرائيل، ولتجهيز الماكنة الصناعية لهذا الكيان بما تحتاج إليه من مواد أولية وشبه مصطنعة من الدول العربية.

4- الهيمنة على مجريات الأمور الاقتصادية في المنطقة العربية.

5- استبدال الأمن الجغرافي بأمن الأعماق الاقتصادية.

وتعبر النقطة الأخيرة عن الخط الاستراتيجي لإسرائيل خلال السنوات القادمة، وفي هذا الصدد قال شيمون بيريز: (لم نعد بحاجة إلى حدود جغرافية آمنة مع الجيران لأن هناك صاروخاً قد يأتيك من مكان مثل بغداد يهدد أمن إسرائيل ولكن علينا أن نبني أعماقاً آمنة في بلاد الجوار)[362].

ولمصطلح (الشرق أوسطية) إطارين. الأول: جيو- سياسي ينطوي على إنكار حقيقة أن العرب أمة واحدة، وإنهم يمثلون كتلة بشرية ذات هوية وثقافة وتاريخ وتطلعات ومصالح ومصائر مشتركة[363]. والثاني: جيو- أقتصادي يسعى إلى محاصرة الاقتصاد العربي وتضييق هامش حركته والهيمنة على ثرواته وموارده من خلال تقوية إسرائيل بجعله قلب النظام الاقليمي (الشرق أوسطي)[364].

خلاصة القول أن مشروع (الشرق أوسطية) يتجه في الأساس نحو تقويض النظام الاقليمي العربي[365]. من خلال فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية على أن يكون لإسرائيل الدور المتميز فيها ومنع أية وحدة أو لقاء بين أقطار الوطن العربي[366]. وهو بذلك يعد مشروع استعماري ويعمل على تكريس الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية[367]. كما أن الولايات المتحدة عازمة على فرض هذه الترتيبات ولو بالقوة العسكرية وما يؤكد ذلك تصريح (جيمس بيكر) - وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق- عام 1990: (إن القوات الأمريكية باقية في الشرق الوسط حتى بعد انتهاء حالة التوتر في منطقة الخليج كجزء من نظام أمني جديد في المنطقة)[368].

ثانياً: التطبيع الخليجي – الإسرائيلي:

يعد مصطلح التطبيع حديث النشأة في الفكر السياسي الإسرائيلي، على الرغم من

أن بعض باحثين هذا الكيان ينسبون صياغته لأول مرة إلى (آبا إيبان) وزير خارجيتهم الأسبق في خطاب له عام 1968 بالأمم المتحدة[369].

وبدأ هذا المصطلح يطرح فوق المنابر السياسية منذ أواخر السبعينات وتحديداً منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، ثم معاهدة السلام والانتقال بالعلاقات بين مصر وإسرائيل من حالة العداء إلى حالة التطبيع المتبادل والتعاون الودي[370].

أما جوهر استراتيجية التطبيع في الفكر الإسرائيلي هو أحداث تغيير على الجانب العربي، يبدأ بضرورة تقبل إسرائيل في المنطقة العربية كحقيقة واقعة، ويمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية وتغيير معتقداتهم السياسية من أجل تحقيق السلام وليس تعزيزه فقط. مما يعزز بالنتيجة أمن إسرائيل[371].

وعلى مستوى حركة إسرائيل في منطقة الخليج العربي، يمكن ملاحظة خطوات ملموسة قد حدثت على طريق التطبيع بين هذا الكيان وعدد من العواصم الخليجية، فإسرائيل حاضر اليوم في الخليج العربي من خلال مكتب تمثيل تجاري، ومعرض منتوجات وأحياناً، فإنه موجود حيثما توجد المؤتمرات واللقاءات الاقتصادية والسياسية في الخليج العربي[372].

ويمكن إرجاع هذا التطور الذي أدى إلى تسريع وتيرة التقارب الخليجي -الإسرائيلي إلى عدة أسباب وعوامل[373]. أبرزها:

الخلل الكبير في موازين القوى بين اطراف الصراع. فقد كان الوضع الفلسطيني في اضعف حالاته، وكذلك الوضع العربي العام - كما أوضحناه سابقاً- ومن ثم فهو لا يملك أية قدرة على الاحتفاظ ولو بقدر بسيط من شروطه [374].

استقلالية القرار السياسي الخارجي ولاسيما قطر وسلطنة عمان عن النظام الاقليمي العربي بصورة عامة وعن دول الخليج العربي بصورة خاصة [375].

الضغوط الأمريكية المتزايدة على الدول العربية ولاسيما الخليجية لتطبيع العلاقات

الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل[376]. فقد كانت حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي من أهم الدوافع وراء انطلاق عملية التسوية العربية - الإسرائيلية[377]. فضلاً عن تعاظم الحضور العسكري والسياسي الأمريكي في منطقة الخليج العربي، مما سهل على الولايات المتحدة أن تفرض تسويتها لأزمة (الشرق الوسط) بالصورة التي وضعتها[378]. وفي هذا الصدد قال (جيمس بيكر) - وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق- (إن الظرف الآن مناسب لحل أزمة الشرق الأوسط المستعصية وخصوصاً بعد التغييرات التي وقعت في الاتحاد السوفيتي ثم النتائج التي انتهت إليها حرب الخليج)[379]. وفي 6/آذار/1991 أي بعد حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) تسويته لأزمة الصراع العربي - الإسرائيلي[380].

أسهمت الأردن بدور مهم للربط بين هذا الكيان ومنطقة الخليج العربي، من خلال استغلال شبكة العلاقات التجارية التي تمر معظمها عبر شبكة الطرق والنقل التي تربط الأردن بمنطقة الخليج العربي من قبل صادرات إسرائيل أو الأجنبية الموجهة لهذه الدول[381].

وفضلاً عما تقدم تعد منطقة الخليج العربي في مقدمة الدوائر الاقليمية التي أولتها مراكز بحوث إسرائيل اهتماماً واسعاً منذ مدة مبكرة تعود إلى بداية تحوله إلى كيان سياسي رسمي في منتصف القرن الماضي، فقد أدركت الاستراتيجية الإسرائيلية الدور المهم الذي تسهم به دول الخليج العربي والمسماة (بدول الأطراف) في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي[382]. إذ تمثل هذه المنطقة عمقاً سوقياً واقتصادياً لدول المواجهة مع هذا الكيان من ناحية الأرض والشعب والموارد، لا سيما وأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، وإن دول الخليج العربي قد قدمت دعمها المستمر للقضية الفلسطينية ودول المواجهة وبشكل خاص الدعم المادي والعسكري والسياسي، كما أن عددا من دول الخليج العربي قد وفرت فرصاً جيدة للوجود الفلسطيني ودعمه[383]. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية والبدء بالمسيرة السلمية تضاعفت أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الإسرائيلية، وأخذت تحتل مكانة مهمة في كل

المشاريع والتصورات والترتيبات الأمنية المستقبلية[384].

لذلك حاول إسرائيل الدخول إلى منطقة الخليج العربي وتطوير علاقاته مع دول هذه المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة خدمةً لمصالحه، ولاسيما أن منطقة الخليج العربي تتمتع بالعديد من المزايا الاستراتيجية والاقتصادية[385].

وفي هذا الصدد قال (أساف زارين)-الخبير الاقتصادي الإسرائيلي- (إن في دول الخليج مجالاً حيوياً لا يتوفر في أية منطقة أخرى، ويتوزع على عدة عناصر)[386]:

1- الأسواق وطاقتها الاستهلاكية.

2- الطاقة من نفط وغاز ليس فقط الانتفاع بهما وإنما يمكن نقلهما عبر أنابيب تمر من (إسرائيل) وهو ما يعني ضمان عائدات ضخمة وتطوير صناعات بتروكيمياوية.

3- سياحة وافدة من الخليج قد يصل حجمها سنوياً ما بين (2-3) مليون شخص.

4- حاجة دول الخليج العربي إلى استيراد خدمات بمليارات الدولارات سنوياً.

وفي دراسة حديثة نشرها (دوري جولد) بعنوان (اسرائيل والخليج: إطارات أمنية جديدة للشرق الأوسط) تكشف الكثير عن اطماع إسرائيل في منطقة الخليج العربي. إذ يفيد دوري جولد: (إن إسرائيل يجب أن تكون جزءاً من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها، بما في ذلك دول الخليج)[387].

وفي ضوء ما تقدم جاءت منطقة الخليج العربي في مقدمة المناطق التي يرنو إسرائيل إلى إقامة علاقات تطبيعية مع شعوبها وحكوماتها منذ القدم[388].

وفي الحقيقة أن السبب الرئيس وراء اندفاع إسرائيل نحو منطقة الخليج العربي، الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها هذا الكيان، وأن حلها لن يكون إلا من خلال الهيمنة على اقتصاديات الدول العربية ولاسيما الخليجية، التي تمثل المجال الحيوي له، لذلك أعطى منطقة الخليج العربي أهمية خاصة[389]. فاقتصاد هذا الكيان يتميز

بعدة سمات تجعل من اندماجه في سائر المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج العربي خاصةً أمراً ملحاً وضرورة استراتيجية على المدى البعيد. فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الوارد، مقطوع الصلة عن المنطقة العربية بفعل سياسة المقاطعة الاقتصادية مما دفعه إلى الاعتماد كلياً على الخارج[390]. فعلى سبيل المثال لا الحصر يستورد إسرائيل (98%) من احتياجاته من النفط من دول من خارج المنطقة، بفعل المقاطعة العربية لهذا الكيان[391].

وهكذا نجح إسرائيل وبمساعدة أمريكية في سحب دول الخليج العربي نحو مسيرة التسوية، ولا سيما أن الأخيرة لا تحبذ الحرب مع إسرائيل خوفاً على مصالحها وسياساتها الداخلية لذا سارعت إلى تطبيع علاقاتها مع هذا الكيان[392].

علماً أن مسيرة التطبيع أتخذت مستويين:

المستوى الأول: التطبيع الخليجي العام:

شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد عام 1991 بصفة مراقب، وأشادت دول مجلس التعاون الخليجي بجهود التسوية التي رعتها الولايات المتحدة. كما رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بأعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على اساس أنه خطوة أولى على طريق التوصل إلى حل عادل وشامل استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وإرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة[393].

وفي البيان الختامي الصادر عن القمة الثانية عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت في اواخر كانون الأول/1991 اكدت هذه الدول استعدادها للمشاركة في الاجتماعات المتعددة الأطراف، وهي المرحلة الثالثة من المفاوضات العربية - الإسرائيلية[394].

وفي ختام مؤتمر القمة الخليجي المنعقد في البحرين بتـاريخ 1994/12/21 اعلـن مجلـس التعاون الخليجي عن ترحيبه بعملية السلام في (الشرق الأوسط). كما حث المجلـس الـدولتين الراعيتين للتسوية - روسيا الاتحادية والولايات المتحدة- على تكثيـف الجهـود لتحقيـق تقـدم على المسارين السوري - الإسرائيلي، واللبناني - الإسرائيلي[395].

وخير دليل على تطور علاقة مجلس التعاون الخليجي بإسرائيل هـو صـدور قـرار رسـمي عن المجلس بتاريخ 1994/9/20 بإنهاء أو إلغـاء المقاطعـة الاقتصـادية مـن الـدرجتين الثانيـة والثالثة مع هذا الكيان[396]. وقد ساد شعور في المنطقة العربية بأن حكومات دول المجلس قد تعرضت لضغوط أمريكية متزايدة دفعتها لاتخاذ قرار رفع المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل[397].

ولعل أوضح صورة لهذه الضغوط ما أشار إليه (روبرت بلليترو)- مساعد وزير الخارجيـة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط -: (إن الولايات المتحدة ستواصـل هـذه الضـغوط حتـى يـتم إزالة الخطر عن الدولة العبريـة كلهـا). واضـاف: (إن واشـنطن أبلغـت دول مجلـس التعـاون الخليجي أن الإبقاء على المقاطعة يضر بمصالح الطرفين). وأكمل مؤكداً: (أن هدفنا يبقى إزالة المقاطعة تماماً ولذلك فأننا سنواصـل جهودنـا بقـوة لإقنـاع الحكومـات التـي تنفـذ المقاطعـة باتخاذ خطوات أخرى لإنهاء هذه الممارسات البالية)[398].

وفي هذا السياق وافق مجلس الشيوخ الأمـريكي في أواخـر كـانون الثـاني/1994 بـالاجماع على وقف مبيعات السلاح إلى كل الدول التي تشـارك في مقاطعـة الشركـات الأمريكيـة التـي تتعامل مع إسرائيل[399].

وتشير التقديرات بأن نحو (8500) شركة و(450) سفينة، كانت جميعها مدرجة في قائمـة المقاطعة العربية[400].

ويمثل إلغاء المقاطعة الاقتصادية أحد الأهداف الرئيسة لسياسة إسرائيل منـذ قيامـه (كدولة) تسانده في ذلك الدول الغربية المؤيدة له وعلى رأسـها الولايـات المتحـدة. بعـد

أن كلفت المقاطعة هذا الكيان وفقاً لمصادره بحدود (45) مليار دولار. وقد علق (هنري كيسنجر) على المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل بقوله (إنها الحرب الوحيدة التي ربحها العرب مقابل خسارة حروبهم العسكرية والسياسية، وهي حرب غير مكلفة لا تحتاج إلى طائرات ودبابات وبوارج، بل إلى موقف عربي موحد يفرض على الشركات الأجنبية التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية)[401].

ويعتقد أن الكويت تبرعت للولايات المتحدة بالسعي لالغاء المقاطعة العربية لإسرائيل لقاء قيام الجيش الأمريكي بتحرير الكويت[402].

علماً أن المقاطعة الاقتصادية العربية تشمل الدرجات الاتية[403]:

الدرجة الأولى: وهي المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات التي ينتجها إسرائيل. وقد فرض هذا النوع من المقاطعة من قبل الجامعة العربية منذ نشوء هذا الكيان في عام 1948.

الدرجة الثانية: وهي مقاطعة الشركات الأجنبية التي ساعدت على تقوية إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً. وقد فرضته جامعة الدول العربية عام 1950.

الدرجة الثالثة: وهي مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات المدرجة على قائمة المقاطعة بمستواها الثاني.

وعلى اثر إلغاء المقاطعة من قبل العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية زاد حجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل من (400) مليون دولار عام 1991 إلى (3.6) مليار دولار عام 1997[404].

ولم تكتف الولايات بكل ما تقدم بل سعت إلى الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في مؤتمرات القمم الاقتصادية وعلى راسها مؤتمر الدوحة الاقتصادي** وكانت الرسالة التي حملتها (مادلين أولبرايت) - وزيرة خارجية الولايات المتحدة سابقاً- إلى المسؤولين السعوديين في محادثات جدة محددة بـ (ضرورة تنبيه السعودية والدول الخليجية الأخرى أن أقل ما تتوقعه الولايات المتحدة نظير شملها

بالمظلة الدفاعية- الأمنية هو المشاركة في قمة الدوحة)[405].

كما كشف (وليم ديلي) -وزير التجارة الأمريكي السابق- أثناء زيارته إلى دولة الامارات العربية المتحدة في شهر تشرين الأول/1999، إلى أن أحد الأهداف التي ترمي الولايات المتحدة إلى تحقيقها يتمثل في العمل على تطوير التفاعلات التعاونية في المجالات الاقتصادية والتجارية وإزالة الحواجز بين دول الخليج العربي وإسرائيل. كما سعى (وليم كوهين) - وزير الدفاع الأمريكي السابق- أثناء زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة في 20/تشرين الأول/1999 إلى تسويق فكرة مفادها (إن (إسرائيل) لا تمثل أي نوع من أنواع التهديد الإرهابي لدول المنطقة)[406].

علماً أن الضغوط والتحركات الأمريكية هذه تنطلق من اعتبارات أساسية هي[407]:

1- تأكيد حق إسرائيل في الوجود والأمن حتى لو كان هذا الأمن على حساب أمن الطرف الآخر.

2- عدم الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاحتفاظ بكيان وطني مستقل يتطور إلى دولة مستقلة.

3- إبقاء الوطن العربي منقسماً على نفسه وموزعاً بين معسكرات ومحاور.

المستوى الثاني: التطبيع الخليجي الثنائي:

على الرغم من أن دول الخليج العربي تنتمي إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن مواقفها اتجاه مسيرة التطبيع تختلف من دولة إلى أخرى حسب المصالح الذاتية لكل دولة وتفسيرها الخاص لهذه المصالح[408]. وتنفرد سلطنة عمان وقطر عن سائر دول الخليج العربي باندفاعها نحو التطبيع، وإقامة روابط دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، دون حاجة للرجوع إلى مجلس التعاون الخليجي أو التشاور مع أعضائه[409]. وعلى النحو الآتي:

1- التطبيع العماني - الإسرائيلي:

تتمتع سلطنة عمان باستقلالية في قراراتها السياسية الخارجية، فالسلطنة هي الدولة العربية الوحيدة التي رفضت قطع علاقاتها مع مصر، عندما زار الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) القدس عام 1977[410]. وتعود جذور التقارب العماني - الإسرائيلي وفقاً لمصادر صهيونية إلى عقد السبعينات. كما تم الكشف عن أن وزير خارجية سلطنة عمان (يوسف بن علوي) قد قام بزيارة سرية لإسرائيل عام 1987 وكانت بمثابة أول زيارة يقوم بها مسؤول عماني على هذا المستوى، والتقى خلالها بنظيره الإسرائيلي (شيمون بيريز)، وقد قيل أن الهدف من الزيارة هو لمناقشة سبل حل القضية الفلسطينية[411].

وشاركت سلطنة عمان في المؤتمر التنظيمي للمباحثات المتعددة الأطراف المنعقدة في موسكو عام 1993، والذي على أثره اختيرت (مسقط) عاصمة سلطنة عمان مقراً للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات[412]. كما استضافت سلطنة عمان في المدة بين 17-19/نيسان/1994 وفداً من إسرائيل برئاسة (يوسي بيلين) - نائب وزير خارجية هذا الكيان- للمشاركة في أعمال لجنة الموارد المائية التي استضافتها (مسقط). وقد أجرى (يوسي بيلين) خلال هذه الزيارة محادثات مع المسؤولين العمانيين[413]. وبذلك تعد سلطنة عمان أول دولة خليجية تستضيف وفداً من إسرائيل وبصورة رسمية.

وفي 1994/4/18 تم الاتفاق بين الطرفين على التعاون في مجال الطاقة الشمسية، وفي أوائل تشرين الثاني من العام نفسه قام (يوسي بيلين) بزيارة ثانية للسلطنة، أشير إلى أنها تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية[414]. وقد استحوذت هذه الزيارة على قدر كبير من الاهتمام من الجانب الاعلامي والسياسي[415].

ولعل أكبر مؤشر على هذا التقارب استقبال سلطنة عمان رئيس وزراء إسرائيل الأسبق (إسحق رابين) في 1994/12/26 وأكد بيان عماني رسمي بأن اجتماع (رابين) والسلطان (قابوس) تم من أجل دفع مسيرة التسوية الجارية ودعم الجهود المبذولة للاسراع

إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل في منطقة (الشرق الأوسط)[416].

وفي نيسان/1996 زار رئيس وزراء إسرائيل (شيمون بيريز) كلا من سلطنة عمان وقطر، والتي تعد الأولى من نوعها من حيث الشمول وحجم الوفد المرافق (لبيريز) في هذه الجولة، وتعبر هذه الزيارة عن المنحى الجديد الذي بدأت تسير فيه العلاقات الخليجية-الإسرائيلية[417]. وأوضحت مصادر من إسرائيل أن السلطان (قابوس) قال لبيريز: (إنه سوف يفتح أبواب دولته دون تلكؤ، أمام جميع الإسرائيليين)[418].

وفي 1996/5/20 تم افتتاح مكتب تمثيل تجاري لإسرائيل في (مسقط)، وبالمقابل افتتح مكتب تجاري عماني في (تل ابيب) عاصمة إسرائيل، في آب من العام نفسه[419]. كما تمت اتصالات بين عدد من رجال الأعمال والبنوك في كلا البلدين اسفرت عن عقد مجموعة من الصفقات ووصول أفواج سياحية من هذا الكيان إلى سلطنة عمان[420]. وفي سياق تطور العلاقات العمانية-الإسرائيلية، قال يوسف بن علوي (إنه لا توجد شروط لاقامة علاقات دبلوماسية بين بلاده وإسرائيل)[421]. علماً أن المسؤولين في كلا البلدين قد أعلنوا قبل ذلك عن توصلهم إلى اتفاق يقضي بفتح الأجواء العمانية أمام طائرات إسرائيل، ودخول بضائعهم إلى سلطنة عمان[422].

ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل قد ركز كثيراً على سلطنة عمان، وذلك لموقعها الستراتيجي، وإن وجوده في هذه السلطنة، سيمكنه من رصد التحركات في منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر العرب والمحيط الهندي، ولمراقبة الأوضاع في الجزيرة العربية واليمن لذلك كثف هذا الكيان علاقاته واتصالاته بسلطنة عمان والذي لم يقتصر على الجانب التجاري وإنما شملت الجانب السياسي أيضاً[423].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن سلطنة عمان انفردت عن بقية دول الخليج العربي في استقبالها لمسؤولين من إسرائيل سواء من حيث عدد اللقاءات والاتصالات أم من حيث المستوى، فهي الدولة الوحيدة التي استقبلت مرتين مسؤولين من هذا الكيان بدرجة رئيس الوزراء.

2- التطبيع القطري – الإسرائيلي:

لم تكن قطر في علاقتها بإسرائيل أقل أهمية عن علاقة سلطنة عمان بهذا الكيان بل ربما أهم وأنشط[424]. وقد بدأت العلاقات القطرية - الإسرائيلي الرسمية المباشرة في نيويورك عندما التقى وزير خارجية قطر الشيخ (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) نظيره الإسرائيلي (شيمون بيريز) على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/1993 وذكر أن اللقاء قد انصب على القضايا الاقليمية وخاصة مسيرة التسوية[425].

وفي 1994/5/3 استضافت قطر المؤتمر الاقليمي المتعدد الأطراف (ضبط التسلح والأمن الاقليمي)، وهو أحدى اللجان التي تفرعت عن مؤتمر مدريد في تشرين الأول/1991، وحضره وفد من إسرائيل برئاسة (يوسي بيلين) - نائب وزير خارجية هذا الكيان-[426]. وخلال الاجتماعات أثيرت رغبة هذا الكيان في تطبيع العلاقات ليس مع قطر فحسب، بل وأيضاً مع جميع دول الخليج العربي، وإن الأساس المنطقي الذي استند اليه هذا الكيان في طلبه هو أن محددات الصراع معه قد انتهت مع بدء التطبيع والسلام مع الأطراف المعنية ولاسيما فلسطين والأردن[427].

وفي تشرين الأول/1994، عقد لقاء ثان بين الشيخ (حمد بن جاسم) ونظيره (شيمون بيريز) في نيويورك، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ناقشا خلالها إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح الدبلوماسية[428].

وفي 1994/1/23 عقد لقاء آخر بين الشيخ (حمد بن جاسم) ونظيره (شيمون بيريز) في لندن كما التقى خلالها بـ (موشيه شاحاك) - وزير الطاقة الإسرائيلي- وبحث معه جدوى مشروع نقل الغاز القطري إلى ميناء إيلات في إسرائيل، وقد أكد الشيخ (حمد بن جاسم) صحة هذا اللقاء[429].

وفي تشرين الأول/1995 اتفق كل من البلدين على تصدير الغاز القطري السائل إلى

إسرائيل، من خلال شركة (إينرون) الأمريكية [430]. وقد تولى (جيمس بيكر) دور الوسيط بين شركة (إينرون) التي تستخرج الغاز والجانب القطري والجانب الإسرائيلي فضلاً عن الجانب الأردني لأن الأردن له دور مهم في المشروع، من خلال السعي لاقامة مشروع ضخم في العقبة بالأردن لاستقبال الغاز المسال القطري من البواخر ثم يضخ عبر الأنابيب إلى إسرائيل[431]. ومما لا شك فيه أن هذا الاتفاق يشكل خطورة رئيسة وإضافية على طريق إنهاء المقاطعة الاقتصادية الرسمية العربية لإسرائيل. وفي الحقيقة أن المستفيد من هذا الاتفاق أولاً وآخراً هو إسرائيل، وذلك لأن هذا الكيان لا يضيف إلى قطر شيئاً كان يستحيل أو يصعب على قطر أن تحصل عليه، بينما من المؤكد أن هذا الكيان سوف يحصل على مكاسب كان من المستحيل الحصول عليها من قبل[432].

ولاثبات الحرص القطري على تنشيط هذه المسيرة سعت إلى إبراز مشاركتها في جنازة (إسحاق رابين) -رئيس وزراء إسرائيل الأسبق- في أوائل تشرين الثاني/1995[433].

وتعد قطر أول دولة عربية خليجية تفتتح مكتب لبعثتها الدبلوماسية في (تل أبيب)، وتم ايفاد الدبلوماسي القطري (عبد اللـه المطوع) إلى (تل أبيب) لافتتاح مكتب البعثة القطرية الدبلوماسية[434].

وفي 1996/4/2 زار (شيمون بيريز) قطر بناءً على دعوة وجهت له من قبل الأخيرة، وكان في استقباله أمير قطر (حمد بن خليفة) وتعد أول زيارة يقوم بها مسؤول بهذا المستوى من إسرائيل إلى قطر. وجرت خلالها محادثات قال عنها المسؤولون القطريون أنها ركزت على افتتاح قسم تجاري صهيوني في (الدوحة) كما ركزت على تعزيز التعاون في مجال الطاقة فضلاً عن المجالات الاقتصادية الأخرى[435]. وفي 1996/5/27 افتتح إسرائيل مكتبه التجاري في العاصمة القطرية (الدوحة)[436].

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في قطر في تشرين الثاني/2000 تعرضت قطر لانتقادات عنيفة من جراء سياستها هذه، وبعد ضغوط مارستها أطراف

عربية واقليمية أجبرت قطر مرغمة على قطع علاقتها بهذا الكيان، في مقابل المشاركة العربية والإسلامية في هذه القمة والقبول بقطر رئيسة للمؤتمر[437]. وفي 2000/10/9 اتخذت قطر قرارها بإغلاق مكتب التمثيل التجاري بين قطر وإسرائيل وذلك خلال انعقاد اجتماع وزراء خارجية منظمة الدول الإسلامية في (الدوحة)[438].

وعلى الرغم من قطع العلاقات بين قطر وإسرائيل وإغلاق مكاتب التمثيل المتبادلة في (الدوحة) و(تل أبيب) إلا أن المسؤولين القطريين ما زالوا يلتقون بمسؤولين من إسرائيل[439]. ففي 2001/5/3 التقى (حمد بن جاسم) نظيره (شيمون بيريز) في (واشنطن) وبحث معه مستقبل مسيرة التسوية في (الشرق الأوسط) ووصف (شيمون بيريز) نظيره القطري بأنه صديق قديم وجيد وأنه قام بتمثيل بلد مهتم بشكل جدي في المفاوضات كطريق للوصول إلى التسوية الإقليمية[440]. وفي 14/آيار/2003التقى (حمد بن جاسم) بنظيره الإسرائيلي (سيلفان شالون) في (باريس) وقد ذكر أن الهدف من هذا اللقاء هو دفع مسيرة التسوية نحو الأمام[441].

3- التطبيع الكويتي – الإسرائيلي:

تعد الكويت أول دولة عربية خليجية تبادر برفع المقاطعة غير المباشرة عن إسرائيل. وهي ثاني قطر عربي يقدم على هذه الخطوة رسمياً بعد مصر، ولم يكن حينها الفلسطينيون والأردنيون قد دخلوا بعد في اتفاقات سلام مع هذا الكيان. ففي حزيران /1993 أعلنت الكويت رسمياً إلغاء المقاطعة عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وصرح (صباح الحمد الصباح) - وزير خارجية الكويت سابقاً- (أن الكويت تخلت عن المقاطعة غير المباشرة، ولكنها لا تزال تطبق المقاطعة المباشرة). وأضاف: (إن الكويت ودول عربية أخرى تحررت من المقاطعة غير المباشرة، وذلك جاء نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية)[442]. وقد برر الموقف الكويتي بقوله (إن القرار الذي اتخذته أيضاً دول خليجية أخرى، أملته حاجة الكويت إلى هذه

الشركات التي تلعب دوراً مهماً في إعادة الاعمار بعد حربها مع العراق)[443].

كما رحبت الكويت بالاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي والأردني - الإسرائيلي ودعمها المستمر لمفاوضات التسوية[444]. وشاركت في المؤتمرات الاقتصادية مع وجود مؤشرات تدل على إمكانية التعاون على المستوى النفطي، وفي هذا الصدد نسبت صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية إلى مصدر رسمي كويتي في شؤون النفط قوله (إن الكويت سوف تسعى إلى بيع النفط (لإسرائيل) عندما يتم التوصل إلى اتفاقية سلمية بينها وبين الأقطار العربية المجاورة)[445]. ولهذا الغرض جرت اتصالات كويتية- صهيونية في القاهرة وجنيف تعود إلى عام 1993 لترتيب صفقات لتزويد إسرائيل بالنفط الكويتي، وقد أعلنت مصادر جامعة الدول العربية بأن الكويت باشرت فعلاً بتزويد إسرائيل بالنفط عبر طرف ثالث بعد وقت قصير من إلغاء المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة[446].

وفي المقابل ذكرت صحيفة هارتس الإسرائيلية في 1995/7/25: (بأن الصادرات (الإسرائيلية) للكويت مقدر لها أن تصل 100 مليون دولار)[447].

كما زار وفد كويتي عددا من المصانع الحربية في (تل أبيب) لعقد صفقات عسكرية، اذ خصصت الحكومة الكويتية مبلغ (250) مليون دولار من استثماراتها في الولايات المتحدة يتم اقتطاعها لشراء معدات عسكرية من إسرائيل[448].

4- التطبيع البحريني – الإسرائيلي:

رحبت البحرين بعملية التسوية العربية - الإسرائيلية، إذ رأت بأنه لا فائدة من الحرب وإنه على الدول العربية أن تتوجه للسلام[449]. كما شاركت البحرين مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد عام 1991 والمفاوضات المتعددة الأطراف عام 1993[450].

كما استقبلت البحرين وفداً من إسرائيل برئاسة (يوسي ساريد) - وزير البيئة في إسرائيل - خلال المدة من 24-25/ 1994/10، للمشاركة في أعمال لجنة البيئة المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف. بعد أن اختيرت (المنامة) عاصمة البحرين لتكون مقر اجتماعات لجنة البيئة، وخلال هذه الزيارة أجرى (يوسي ساريد) محادثات مع وزير الخارجية البحريني في أول اتصال يجري بين الجانبين على مستوى وزاري[451].

وفي سياق مسيرة التطبيع البحريني - الإسرائيلي تمكنت إحدى شركات إسرائيل وتدعى (هنكوف) والمتخصصة بإنتاج المعدات العسكرية من عقد صفقة تجارية مع الجيش البحريني، تقوم بموجبها الشركة بتصدير مئة مطبخ ميداني متنقل لاستخدامها في الجيش البحريني، وقد جرى توقيع العقد عن الجانب الإسرائيلي (شلومتد) وعن الجانب البحريني اللواء (عبد الكريم أبو هلالي) في العاصمة التركية[452]. وفي تطور لاحق اجتمع ولي عهد البحرين (سلمان احمد آل خليفة) مع (شيمون بيريز) على هامش القمة الاقتصادية المعقودة في دافوس في سويسرا وتم بحث سبل التعاون بين الطرفين[453].

5- التطبيع السعودي – الإسرائيلي:

شاركت السعودية في مؤتمر مدريد عام 1991 بصفة مراقب مع بقية دول الخليج العربي والمفاوضات المتعددة الأطراف عام 1993، فضلاً عن مشاركتها في مؤتمرات القمة الاقتصادية باستثناء مؤتمر الدوحة الذي لم تحضره[454].

وذكرت الإذاعة الأردنية إلى أن رئيس حكومة إسرائيل الأسبق (إسحاق رابين) قد عقد اجتماعاً سرياً خلال عام 1993 مع (سعود الفيصل) - وزير الخارجية السعودي - في إحدى العواصم الأوربية، وكان الهدف من هذا الاجتماع التوصل إلى تعاون اقتصادي وتجاري بين الجانبين لاسيما في مجال النفط والتبادل التجاري[455].

كما عقد اجتماع عسكري وأمني بين السعودية وإسرائيل في باريس عام 1994 لغرض الشروع بتعاون مشترك بين الجانبين، وكشفت مصادر إسرائيلية النقاب عن

اتصالات سرية بين السعودية وإسرائيل للتعاون بين الجانبين في مجال الطاقة[456].

وقد أجاز المفتي العام للسعودية الشيخ (عبد العزيزبن باز) في كانون الأول/ 994، إقامة سلام دائم أو مؤقت مع هذا الكيان، معتبراً أن ذلك يتفق مع الإسلام والسنة.وفي العام نفسه زار وفد من المجلس اليهودي الأمريكي واللجنة اليهودية الأمريكية السعودية. وفي تشرين الثاني/ 1995 زار وفد من (رابطة مناهضة تشويه السمعة) اليهودية برئاسة رئيس الرابطة (ابراهام فوكسمان) الذي قال بعد انتقاله والوفد المرافق له من السعودية إلى إسرائيل، أن وزير الخارجية السعودي الأمير (سعود الفيصل)، الذي استقبل الوفد، حمله برقية تعزية إلى أرملة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (إسحاق رابين)[457].

وفي 2002/2/17 تقدم ولي العهد السعودي الأمير (عبد الله بن عبد العزيز) بمبادرة إلى القمة العربية المعقودة في بيروت، تقوم على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي تحتلها بما فيها القدس الشريف وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، مقابل التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل[458]. وكان الغرض منها امتصاص الضغوط السياسية والإعلامية الأمريكية ضد السعودية[459].

أما النقاط التي تتضمنها المبادرة فهي[460]:

1- انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطيني والسورية واللبنانية التي احتلتها عام 1967.

2- إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

3- الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار (149) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948.

وتعد هذه المبادرة الثانية بعد مبادرة أو خطة فهد للسلام عام 1981 والتي لم يكتب لها النجاح[461]. وهذا مؤشر على استعداد السعودية للتطبيع مع إسرائيل وإن كانت بشروط.

6- التطبيع الإماراتي – الإسرائيلي:

شاركت الإمارات العربية المتحدة مع باقي دول الخليج العربي في مؤتمر مدريد عام 1991، والمفاوضات المتعددة الأطراف عام 1993، فضلاً عن حضورها في مؤتمرات القمة الاقتصادية[462]. إلا أنها تفضل التريث في الدخول في مسيرة التطبيع، كما تفضل الوصول أولاً إلى حل شامل وعادل لكل القضايا العربية العالقة ومن ثم يأتي التطبيع مع هذا الكيان كمرحلة ثانية[463].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التطبيع الخليجي - الإسرائيلي يتضمن مخاطر غير مسبوقة في الأمن القومي العربي، سواء بمفهومه الشامل أو أمن كل دولة على حدة. أما أبرز هذه المخاطر فهي[464]:

1- تهديم أسس التمايز بين العدو الصديق، من خلال اندماج إسرائيل في المنطقة العربية وقيام تعاون خليجي - صهيوني في مجالات مختلفة، عن طريق اللجان المتعددة الأطراف التي استضافتها الدول الخليجية، مما يسمح لهذا الكيان التغلغل في النسيج العربي دون ممانعة أو مقاومة، ليصبح العدو جزءاً من البنية الأمنية العربية.

2- فقدان النظام الإقليمي العربي قيمته الرمزية كأداة للتعبير عن الذات العربية الواحدة وفاعليته في تجميع قدرات الدول العربية لتحقيق الأهداف المشتركة. ومما لا شك فيه أن ارتباط الدول الخليجية بعلاقات مع هذا الكيان سوف يكون على حساب الولاء للنظام الإقليمي العربي.

3- تكريس حالة التفتيت الداخلي والإقليمي والقومي. فإسرائيل يعتمد في تثبيت وجوده في المنطقة العربية على سياسة تفتيت محيطه الإقليمي لكي لا يتمكن هذا المحيط من إبعاده، وهذا ما عمل عليه هذا الكيان والولايات المتحدة باستمرار لتكريسه. وليس أدل على ذلك من الوجود الإسرائيلي ذاته الذي يفصل ما بين مشرق العالم العربي ومغربه. وهو بذلك أداة مهمتها تعويق التفاعل والتواصل بين مشرق ومغرب العالم العربي وضرب أطر التعاون العربي.

4- فقدان الدول الخليجية وغيرها من الدول العربية التي تقيم علاقات مباشرة مع هـذا الكيان سيطرتها عـلى سريـة المعلومـات الحيويـة عـن جيوشـها ووخططهـا الأمنيـة الداخليـة والخارجية.

5- إن تسـارع دول الخلـيج العـربي في تطبيـع علاقتهـا مـع إسرائيـل دون اعتبـار لمـدى نجاحات التقدم في المفاوضات الثنائية، فمن شـأن هـذه السياسـة أن تصـعب عـلى المفـاوض العربي في المسـارين الثنـائي والمتعـدد، الحصـول عـلى (تنـازلات) صـهيونية، إذ قـدمت الـدول الخليجية هذه التنازلات دون مقابل يذكر للصهاينة.

6- وقد ترتب على هـذه التنـازلات تقييـد فاعليـة القـوى القوميـة العربيـة بسـياج مـن المحددات الاقتصادية والقانونية والالتزامات السياسية والضغوط العسكرية.

7- إن تحييد دول الخليج العربي من قبل إسرائيل سواء في الصراع العربي - الإسرائـيلي أو التسوية، قد عرقل توجهات القوى القومية نحو تصعيد الصراع والمقاومة ضـدها، كـما حسـن هذا الكيان مركزه الدولي والإقليمي من خلال الحضور النشط في أهم منطقة من العالم.

خلاصة القول أن مخاطر التطبيع الخليجي-الإسرائيلي لا تقتصر على دول الخلـيج العـربي وحدها ولكنها تعم العالم العربي كافة. فبعد نجاح هذا الكيان بـاختراق صـفوف العـرب مـن قطر إلى موريتانيا-أي من المحيط إلى الخليج- فعلاً وقولاً، بدأ يشعر بأنه غـير محـاصر عربيـاً، لذا فبوسعه أن يفعل ما يشاء في فلسطين أرضاً وشعباً.

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية

لم تقتصر آثار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي على الجانب السياسي للأمن القومي العربي وإنما شملت الجانب الاقتصادي منه. من خلال سعي الولايات المتحدة المستمر لاستنزاف موارد المنطقة بوسائل مختلفة.

فمن المعروف أن الأمن الاقتصادي العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها العرب، إلا أنهم لا يشكلون قوة اقتصادية بالمعنى العلمي السائد للقوة الاقتصادية بل أنهم يشكلون أكبر قوة استهلاكية في العالم. كما أن هذه الإمكانيات تهدر ولا تستخدم في سياقاتها الطبيعية التي تعزز البنى التحتية أو في التنمية الشاملة ولاسيما توفير الصناعات الأساسية والزراعية[465].

فالى جانب سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي وتحكمها في القرار النفطي الخليجي انتاجا وتسعيرا وتسويقا[466]. بالوقت الذي لاتحصل فيه دول الخليج العربي حتى على (15%) من القيمة الحقيقية للنفط، والمفروض أن يكون سعر برميل النفط الواحد كحد أدنى (50) دولارا[467].

فأن دول مجلس التعاون الخليجي تدفع نفقات القوات الأمريكية المتمركزة على أراضيها، كما أنها تدفع ثلث نفقات هذه القوات الموجودة في مياه الخليج العربي وبحرالعرب، فضلاً عن تحملها عبء نفقات الخسائر الأمريكية الناجمة عن عمليات التدريب في أراضي هذه الدول[468].

الا أن أوضح وأهم صورة لهذا الاستنزاف هو سعي الولايات المتحدة إلى تصعيد وتائر الإنفاق على التسلح من خلال إيجاد حالة من التوتر المستمر بين دول هذه المنطقة وجوارها. بهدف تقويض التنمية الوطنية المستقلة في هذه الأقطار والإبقاء عليها في دائرة التخلف والتبعية.

ولإبراز ذلك سيتم التركيز على موضوع الإنفاق على التسلح بشيء من التفصيل.

الإنفاق على التسلح:

تعد قضية التسلح والحصول على التقنيات العسكرية المتطورة ذات أهمية بالغة لمختلف دول العالم وتأتي استراتيجية الحصول على ترسانة عسكرية متكاملة لكل دولة في أعلى سلم أولوياتها[469]. إلا أن الاقطار العربية عامة والخليجية خاصة قد أسرفت في هذا المجال. فعلى أثر الارتفاع الكبير لأسعار النفط إبان مرحلة الطفرة النفطية التي امتدت ما بين (1973-1980) تولد فائض مهم في الحسابات الجارية للدول العربية النفطية قدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً[470]. مما دفعها إلى زيادة مشترياتها من الأسلحة والمعدات العسكرية.

وفي هذا الخصوص تشير بعض الإحصائيات إلى أن حجم الصادرات العسكرية الأمريكية إلى الأقطار العربية في السبعينات بالمقارنة مع مدة الستينات قد ارتفع إلى أكثر من (40) مرة[471].

وخلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي كان الخليج العربي مجالا واسعا لسباق التسلح[472]. فخلال المدة (1972-1983) بلغت قيمة المبيعات من الأسلحة والخدمات العسكرية الأمريكية إلى دول الخليج العربي. بحدود (80) مليار دولار[473]. ومنذ عام 1990 ووفقا لإحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) وقعت دول مجلس التعاون الخليجي على عقود عسكرية مع الولايات المتحدة تزيد قيمتها على (72) مليار دولار، تتضمن شراء أسلحة وبناء قواعد ومرافق عسكرية[474].

وتعد الولايات المتحدة الدولة الأكبر في تصدير السلاح والمعدات العسكرية الأخرى إلى منطقة الخليج العربي[475]. وحتى على مستوى العالم إذ تبيع نحو نصف شحنات السلاح العالمية[476]. لاعتبارات اقتصادية وسياسية.

وتتمثل الاعتبارات الاقتصادية بـ:

1- تعديل العجز في الميزان التجاري الأمريكي عن طريق امتصاص أكبر قدر

ممكـن مـن الفـوائض الماليـة[477]. وقـد أشـار (ستانسـفيلد تبريـز)- مـدير وكالـة المخـابرات الأمريكية- إلى ذلك بقوله (إن الولايات المتحدة مارست سياسـة جديـدة لامتصـاص الفـوائض المالية التي حققتها الدول المنتجة للنفط ونشطت تجارة السلاح)[478]. وفي هذا الخصوص دعا الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسـون) وزارة الـدفاع الأمريكيـة (البنتـاغون) إلى ضرورة التخفيف من القيود المفروضة على مبيعات السلاح ذات التكنولوجيـا عاليـة التطـور للخـارج من أجل جذب الدول الخليجية لشرائها[479]. وذلك للفوائد الاقتصادية والأمنية التي سـتجنيها الولايات المتحدة، والتي أوضحها (وليم كليمنت) – نائـب وزيـر الـدفاع الأمـريكي- منـذ عـام 1973 أمام الكونغرس إذ قال (أن مبيعات الأسلحة لها تأثير إيجابي مهم في مشـاكلنا المتعاقبـة بميزان المدفوعات، ويترتب عليها فوائـد مهمـة بالنسـبة للمحافظـة عـلى الخطـوط الإنتاجيـة الدفاعية الأمريكية)[480].

2- تعد تجارة السلاح وسيلة للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدوريـة وهـي مـن ثم أداة لإنعاش الاقتصاد الرأسمالي ولاسيما عندما تلوح معالم أزمة اقتصادية. اذ يسهم القطاع العسكري بدور أساسي في التعويض جزئياً عن الركود في فروع الاقتصاد المدني[481].

3- التخفيف من مشكلة البطالـة، فصـفقات السـلاح التـي تقـوم بهـا الولايـات المتحـدة ستحول دون الاستغناء عن الآلاف العـمال الأمريكـان الـذين يعملـون في الصـناعات الحربيـة الأمريكية[482]. ولقد قدر اقتصـاديون مـن جامعـة ميتشـيجان الأمريكيـة أن كـل مليـار دولار يستثمر في صناعة السلاح يخلق (35) ألف فرصة عمل[483].

وهكذا تحول القطاع العسكري إلى قطاع مهم في الاقتصاد القومي الأمريكي الـذي أصـبح من أهم القطاعات الرأسمالية المعاصرة[484].

وقد أدى تفكك الاتحـاد السـوفيتي وانتهـاء الحـرب البـاردة إلى حـدوث أزمـة حادة في صناعة الدفاع الأمريكية خاصة وصناعات الدفاع في العالم بوجـه عـام[485]. وذلك لأن (40%) من مجمل الإنتاج الصناعي الأمريكي يرتبط بماكنـة الإنتـاج الصـناعي

العسكري، وهذه الحالة الجديدة -انتهاء الحرب الباردة وتخفيض الإنفاق العسكري- يعني بالنتيجة تعطيل (40%) من الاقتصاد الصناعي الأمريكي والصناعات المرتبطة بالتصنيع العسكري[486].

وعندما حدثت حرب الخليج الثانية وجدت الولايات المتحدة في هذه الحرب فرصة سانحة ليس لتسويق الأسلحة الحديثة فقط، وإنما منفذ أيضاً للتخلص من مخزون هائل من المعدات العسكرية تراكم لديها في أثناء الحرب الباردة وبعدها[487]. وبذلك اسهمت هذه الحرب في إعادة انتعاش المصانع العسكرية الأمريكية عبر تكثيف التدفقات التسليحية إلى منطقة (الشرق الأوسط) عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة[488]. إذ فرضت الدول المصدرة للسلاح وأبرزها (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) عقوداً تسليحية كبيرة بلغت أثمانها عشرات المليارات من الدولارات، بعد أن مارست هذه الدول ضغوطاً كبيرة لعقد هذه الصفقات[489].

ومن الجدير بالذكر أن المجمع الصناعي العسكري وشركات السلاح الأمريكية لها مصلحة أكيدة في استمرار التوتر في منطقة الخليج العربي خاصة، للحفاظ على سوق السلاح الضخم من خلال استنزاف الإمكانيات الاقتصادية لدول الخليج العربي[490]. لا سيما وأن منطقة الخليج العربي تعد بيئة نشطة لسباق التسلح وهي ما تزال تعاني من الصراعات والنزاعات الإقليمية والمحلية التي قد تكون أسبابها تاريخية أو حدودية أو عرقية أو طائفية، وقد أخذت هذه الصراعات بالتفاقم منذ انتهاء الحرب الباردة نتيجة سياسات الدول الكبرى القائمة على تغذيتها فضلاً عن التدخل العسكري المباشر[491].

بعبارة أخرى أن الاقتصاد الأمريكي يعد اقتصاد حرب ولا يمكن لعجلته الصناعية أن تستمر من دون حروب إقليمية أو غير إقليمية، ولاسيما أن حجم الصناعات العسكرية والصناعات المدنية المرتبطة بها تشكل نواة الاقتصاد الأمريكي[492]. وقد أكد على ذلك (فيليب أومارشاند) في أطلسه الجيوبوليتيكي لعام 1994 (أن الصناعات العسكرية الأمريكية تتضرر كثيراً من السلام)[493].أما (جون كينث

غالبرايت)-المستشار الاقتصادي الأسبق للرئيس كندي- فقال (إن السلام أمرغير مرغوب فيه، ومن أسباب ذلك أنه لم يعرف أحد استطاع وضع برنامج اقتصادي بديلاً عن الأنفاق العسكري)[494]. وهذا يعود إلى المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الذي عمل على عسكرة الاقتصاد الأمريكي، مما أثر سلبياً في الوضع الدولي العام[495]. ولهذا أصبح تنشيط القطاع الصناعي العسكري الأمريكي وما يتعلق به أحد الأسباب الرئيسة لنمو وازدهار الاقتصاد الأمريكي[496].

علماً أن شركات السلاح الأمريكي هي المورد الأول لنحو (90%) من النزعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم[497]. إذ تحتل صناعة الدفاع الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً سواء من حيث حجم الإنتاج أو من حيث نصيبها من تجارة السلاح الدولية[498].

وهكذا تتضح المؤامرة التي خططت لها الولايات المتحدة والرامية إلى ابتلاع معظم الموارد النفطية وتسخيرها لإدامة عملية الاقتصاد الأمريكي من خلال توجيه هذه الموارد نحو صفقات السلاح الباهظة الثمن وإدخال المنطقة العربية ولاسيما الخليجية في سباق التسلح على حساب المشاريع التنموية[499].

أما الاعتبارات السياسية فتتمثل بـ:

1- ضمان تبعية الأقطار الخليجية إلى الولايات المتحدة ولاسيما أن بعض منظومات هذه الأسلحة من التقدم والتقنية ما لا تستطيع دول الخليج العربي بكوادرها المحلية من إدارة هذه المنظومات بالدقة المطلوبة الأمر الذي يقودها إلى الاستعانة بالخبراء والفنيين والعسكريين الأمريكيين والغربيين مما يجعل دول الخليج العربي في حالة انكشاف خطير على الصعيد الدفاعي ويعرض أمن هذه المنطقة والأمن القومي العربي بالضرورة إلى خطر كبير على اعتبار أن الأمن الإقليمي الخليجي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

2- أصبحت صادرات السلاح الأمريكي في ظل النظام العالمي الجديد وسيلة

من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية وإضعاف خصومها، ويتضح ذلك من خلال سيطرتها المتفوقة على تجارة الأسلحة مقارنة مع بلدان حلف شمال الأطلسي (الناتو)[500].

3- إن تصدير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية أداة سياسية للتأثير في سيادة الدول المستوردة، فالمستورد يلتزم بدعم الأهداف السياسية للمصدر، مقابل التزام المصدر باستمرار إمداده بقطع الغيار والذخيرة والخدمات التكنولوجية الضرورية لمعظم أسلحته المتطورة[501].

4- اختراق النخب السياسية والعسكرية، مما يخدم بالنتيجة مصالح الولايات المتحدة السياسية الخارجية[502]. وقد أشار الجنرال (نورمان شوازركوف) إلى ذلك قائلاً (إن علينا أن نحافظ على اتصالنا بالقادة العسكريين والسياسيين في المنطقة. وينبغي أن نأخذ مشاغلهم الأمنية بجدية. وفي ضوء هذا يتعين علينا، حين يقدم أصدقاؤنا طلبات مشروعة لشراء أسلحة أن نكون مستعدين للاستجابة بطريقة إيجابية). وأوضح أن الهدف من وراء ذلك هو (إن الدول المشترية للسلاح الأمريكي تصبح أكثر استعداداً لتقديم ما هو لازم لنا من التسهيلات، ولتمويل المنشآت العسكرية والمناورات التدريبية المشتركة مستخدمة المعدات الأميركية المناسبة التي تكون قد وضعت في مواقع داخل تلك البلاد)[503].

5- دعم حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة، من خلال تقوية القدرات العسكرية لحكومات تعدها الولايات المتحدة حليفة أو صديقة لها[504].

ولقياس عبء الانفاق العسكري لدول الخليج العربي لا بد من استخدام عدد من المعايير المحددة في هذا الشأن[505]. أبرزها المعايير الاتية:

1- قياس نسبة الانفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يساعد على تحديد نسبة ما يخصص من الناتج القومي للعبء العسكري[506]. (ينظر الجدول رقم 4)

الجدول رقم -14- يوضح نسبة الانفاق العسكري لبعض دول الخليج العربي إلى إجمالي الناتج المحلي، خلال المدة 1991- 1998

الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1998
الإمارات	%4.7	%4.5	%4.5	%4.3	%7.6	%5.2	%3,3
البحرين	%5.3	%5.3	%5	%4.8	%3.5	%5،5	%5
السعودية	%22.6	%11.7	%13.9	%11.9	%19.6	%12.8	%12,8
الكويت	%116.1	%30.8	%12	%13.1	%9.1	%12.9	%9.3
سلطنة عمان	%14.7	%16.2	%15.4	%15.7	%20.8	%15.6	%12.8

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في:

1- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، الوجود الأجنبي وأمن الخليج العربي، بحث غير منشور، 2001، ص13.

2- د.حسن عبد اللـه جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة وتحديات التكامل الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، القاهرة، أبريل/2001، ص12.

وفي ضوء هذا الجدول يتضح التزايد المفرط في الانفاق العسكري لدول الخليج العربي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي حتى تصاعد في (الكويت) إلى (116.1%) من الناتج المحلي الاجمالي، وعند تحليل هذه المعطيات يتضح لدينا العجز الكبير الذي عانته الميزانيات الجارية للدول الخليجية لا سيما السعودية والكويت والتي تعد الأكثر انفاقاً مما تسبب في استنزاف فوائضها المالية[507]. وارتفاع نسبة ديون دول المنطقة في سابقة تعد الأولى من نوعها بعد أن كانت هذه الدول ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي في منئى عن ذلك.

2- تحديد المكانة الدولية لدول الخليج العربي من حيث استيراد الأسلحة ومعدلات الانفاق العسكري[508]. (ينظر الجدول رقم 5).

فقد احتلت دول الخليج العربي خاصةً منذ سبعينات القرن الماضي موقع الصدارة

في قائمة الدول النامية المستوردة للأسلحة، سواء من حيث حجم الصفقات أو نوعيتها[509]. وفي هذا الخصوص تأتي السعودية بالمرتبة السابعة عالمياً من حيث نسبة الانفاق العسكري السنوي وتأتي إيران بالمرتبة الثامنة ثم العراق الذي يحتل المرتبة العاشرة، فالامارات العربية المتحدة في المرتبة (38) وسلطنة عمان في المرتبة (39)، ثم الكويت بالمرتبة (47)[510].

الجدول رقم - 15 - يوضح الانفاق العسكري الخليجي للمدة من 1989-2000

(بملايين الدولارات)

الدولة/ السنة	الامارات	البحرين	السعودية	العراق	قطر	الكويت	سلطنة عمان	ايران
1989	2279	121	14.912	15740	111	2574	182	1754
1990	2149	230	14.913	4799	209	9928	2022	2030
1991	1905	251	28.433	7490	781	12.933	1675	2118
1992	2231	268	15.369	6430	284	6555	2008	2022
1993	2300	259	17.360	2600	330	3172	1882	2539
1994	2096	262	14.996	2628	294	3367	1999	3444
1995	2000	273	17.200	1300	700	3500	2000	2500
1996	2100	285	17.400	1300	755	3600	1900	3400
1997	3100	364	18.200	1300	1100	3600	1800	4700
1998	3700	402	20.900	1300	1300	3400	1800	5800
1999	3800	306	18.400	1400	1300	3000	1600	5700
2000	3400	444	18.700	1400	1400	3300	1700	7500

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في:

1- د.حسين عبد الـلـه جوهر، مصدر سبق ذكره، ص10.

2- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي...، مصدر سبق ذكره، ص114-115.

3- التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، الجداول الاحصائية 2000-2001، وحدة الدراسات – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2001، ص293.

4- التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002، البيانات السياسية والجداول الاحصائية، وحدة الدراسات – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص288.

5- التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، الملف الاحصائي، وحدة الدراسات – جريدة الخليج، الشارقة، 2000، ص249.

3- قياس متوسط نصيب الفرد الواحد من الانفاق العسكري، وهو ما يعبر عن العبء الذي تتحمله الدولة عن كل مواطن من الانفاق العسكري[511]. وتنفق دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط نحو (60) ألف دولار على السلاح لكل عسكري، وتزداد تلك النفقات بازدياد حالات التوتر في المنطقة[512]. وتعد السعودية الدولة الثانية في العالم من حيث معدل الانفاق على القوات المسلحة بالنسبة إلى الانفاق العام[513].

والى جانب كل ما تقدم فإن الدول المصدرة للسلاح تلتزم بحجب تقنية السلاح المتطور عن الأقطار العربية خوفاً من تصنيع وتطوير أسلحة أخرى تضاهي أو تفوق أسلحتها[514]. كما تضع الدول المصدرة للسلاح غالباً شروط حول كيفية استخدام السلاح[515]. فهي ممنوعة بموجب عقود التسليح التي غالبيتها أمريكية من أن يستخدم هذا السلاح ضد إسرائيل، فضلاً عن ذلك فإن (50%) من التسليح الجديد موضوع في مخازن ولم يدخل في نطاق الاستخدام[516]. مما يضاعف الاعباء المترتبة على التسلح على الدول الخليجية.

وتبرز السعودية عن باقي دول الخليج العربي بانفاقها أموالاً ضخمة على السلاح[517]. وذلك لأن السعودية دأبت على إعداد نفسها قوة إقليمية مهابة في الخليج العربي لادراكها نمط مستلزمات الدفاع عن كيانها، فالموقع الكبير فرض عليها التحسب لحمايته بامتلاك قوة عسكرية متمكنة، فضلاً عن ضخامة المهام التي تتطلع للقيام بها، كل ذلك دفعها إلى التسلح بوتائر متصاعدة، حتى اصبحت أكبر مستورد للسلاح في العالم[518]. ولعل أهم ما يميز عقود التسليح بين السعودية والولايات المتحدة أنها لم تكن مقصورة على شراء السلاح فقط وإنما كنت عقود متكاملة أي الحصول على خدمات الدفاع معها[519].

وقد بلغ متوسط انفاقها العسكري خلال المدة (1970-1995) بنحو (12.427) مليار دولار سنوياً[520]. وعلى العموم انفقت السعودية ما قيمته (75.300) مليار دولار خلال المدة (1973-1990)[521]. وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي

اشترت السعودية من الولايات المتحدة اسلحة تقدر بـ (40) مليار دولار، مما اسهم بدور بارز في مساعدة عجلة المصانع الحربية الأمريكية التي توظف عشرات آلاف العمال والخبراء[522]. وقبل نهاية عام 2000 أعلن (سلطان بن عبد العزيز)- وزير الدفاع السعودي - توقيع صفقة أسلحة بقيمة (2.7) مليار دولار مع الولايات المتحدة، وتشمل الصفقة وفقاً لمصادر أمريكية صيانة أسطول طائرات (F-15) المقاتلة لدى المملكة، وتحديث معدات الحرس الوطني السعودي، وأنظمة اتصالات حديثة و(132) مصفحة خفيفة[523]. وتبلغ كلفة صيانة مقاتلات (F-15) السعودية (1.6) مليار دولار، في حين تبلغ قيمة تحديث معدات الحرس الوطني السعودي (460) مليون دولار[524]. وهكذا دخلت السعودية مع الولايات المتحدة في برنامج تطوير عسكري اقل ما يقال فيه أنه برنامج ضخم وتدفع ثمن هذا السلاح نقداً[525].

وفي ايار/2003 نشرت مؤسسة الأخبار الاستشارية بأن الحكومة السعودية منحت شركة (بووزألين هاملتون) عقداً خاصاً لعمل الاستشارات البحرية بقيمة (7.9) مليون دولار، فضلاً عن عقود أخرى تصل قيمتها إلى (95.3) مليون دولار[526].

كما لا تقل الكويت أهمية عن السعودية من حيث التسليح، ففي شباط/2001 أبرمت الكويت اتفاقيات عدة مع الولايات المتحدة تقدر بـ (12) مليار دولار في إطار خطة لاعادة تسليح وتطوير القوات المسلحة الكويتية. وفي آب/2002 وقعت الكويت صفقة مع الولايات المتحدة تقدر بـ (1.2) مليار دولار. ضمن إطار برنامج المبيعات العسكرية الأمريكية الخارجية الذي ينظم الاتفاقيات بين الولايات المتحدة وبعض من حلفائها[527].

وضمن هذا السياق تتجه الامارات العربية المتحدة لأن تصبح أكبر مشتري للأسلحة في (الشرق الأوسط)[528]. ففي 5/اذار/2001 عقدت الامارات اتفاقية قيمتها (6.4) مليار دولار مع شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية، لشراء (80) طائرة مقاتلة من طراز (F-16) من الولايات المتحدة[529]. كما أبرمت الامارات مع شركة (هاريس) الأمريكية عقداً قيمته (12) مليون دولار لحصول على معدات اتصال لاسلكية[530].

ومن الملفت للنظر أن عقود صفقات الأسلحة التي ابرمتها الدول الكبرى وغير الكبرى مع دول الخليج العربي تحولت إلى ما يشبه الجوائز الكبرى تتصارع عليها الدول والشركات الحكومية والشركات الخاصة[531].

ومما لا شك فيه أن سباق التسلح الذي اثارته الولايات المتحدة في المنطقة العربية، يعد أحد العوامل المتسببة في تخلف التنمية الشاملة في الدول العربية، بعد أن أدخلتها في دائرة المديونية، وذلك لأن حجم الانفاق العسكري في الدول العربية يتناسب تناسباً عكسياً مع حجم الانفاق الاقتصادي على التنمية، إذ تنفق الدول العربية أكثر من (30%) من إجمالي الناتج القومي على التسلح[532].

ومن الناحية العملية أدى سباق التسلح الجاري في المنطقة العربية ولاسيما الخليجية إلى العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والأمنية في الأمن القومي العربي أبرزها[533]:

استنزاف القدرات الاقتصادية: فقد تسبب الانفاق على التسلح في نشوء أزمات اقتصادية في العديد من الدول العربية ولاسيما الخليجية وللمرة الأولى على الإطلاق. لا سيما وأن الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى صاحبة مصلحة أكيدة في تبديد جانب مهم من العوائد النفطية حتى لا تستخدم في أي مجال آخر قد يضر بالمصالح المريكية والغربية.

1- ازدياد حدة التوتر: ذلك أن تزايد معدلات التسلح الجاري في المنطقة العربية عامةً والخليجية خاصةً قد أدى إلى تعميق الشكوك فيما بين العديد من دول المنطقة وبصورة أكثر حدة عن ذي قبل.

2- عدم حدوث زيادة ملموسة في الفاعلية القتالية للقوات المسلحة في العديد من الدول العربية ولاسيما الخليجية، ذلك لأن بعضها يعاني من نقص حاد في القدرات الكمية والنوعية في العنصر البشري لديها.

3- تعميق تبعية الدول المستوردة للسلاح إلى الولايات المتحدة والغرب: ذلك أن

التوسع في عمليات استيراد السلاح من الولايات المتحدة والقوى الغربية من جانب دول مجلس التعاون الخليجي خاصةً سوف يؤدي بالضرورة إلى تعميق ارتباط هذه الدول ستراتيجياً بالغرب، وذلك لأن هذه الدول سوف تظل في حاجة إلى استمرار عمليات الدعم والصيانة الفنية للأسلحة والمعدات التي قامت بشرائها، كما أنها سوف تظل في حاجة دائمة للحصول على الأحدث والأكثر تقدماً من الأسلحة والمعدات العسكرية. وبالمقابل سوف تكون هذه الدول مضطرة إلى دعم ومساندة الولايات المتحدة والغرب عامةً سياسياً.

4- تقويض العلاقات الأفقية بين الدول العربية: وذلك لأن تكثيف هذه الدول وارداتها التسليحية ينطوي في أحد أهم جوانبه على محاولة تقويض أية روابط أمنية أفقية بين دول المنطقة، على غرار اتفاق إعلان دمشق بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، ومحاولة الولايات المتحدة والقوى الغربية إقامة روابط رأسية بينها وبين الدول الصديقة لها في منطقة الخليج العربي، مما يساعدها بالنتيجة على تفادي حدوث تطورات أمنية - سياسية قد تنطوي على المساس بمصالحها الاستراتيجية على المدى القصير والمتوسط.

خلاصة القول أن المنطقة العربية ولاسيما الخليجية تشهد عملية نهب وإفقار منظم من قبل الولايات المتحدة من خلال جعلها أكبر سوق للسلاح في العالم.

هوامش الفصل الثالث:

[1] د.عاطف معتمد عبد الحميد، الجيوبوليتيك... طمع السياسة يشوه علما، اسلام اون لاين.نت، 2002، ص4.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002/10/article01.shtm1

[2] جاسم محمد جاسم، الوطن العربي وتحديات النظام الجديد، المجلة العسكرية، العدد 2، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1997، ص84

[3] نيقولاي كريتور، الجذور الفكرية للهيمنة الامريكية، ترجمة: فاروق سعد الدين، صحيفة البيان، العدد (152)، 2002/10/2.

[4] ضاري رشيد ياسين السامرائي، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص30.

[5] يلفن ليفلر، تعاظم القوة: الامن القومي وادارة ترومان، عرض: كريم حجاج، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة، يوليو/1994، ص319.

[6] اشتون كارتر ووليام بيري، الدفاع الوقائي... استراتيجية امريكية جديدة للامن، عرض: ابراهيم غرايبة، الجزيرة نت، 2002، ص1.

[7] تسفاتيسون مدهاني، ارتيريا وجيرانها في النظام العالمي الجديد، ترجمة: محمد الخاتم ابراهيم والطاهر ادم البشري، سلسلة دراسات استراتيجية، كلية الاداب، جامعة الخرطوم، 1999، ص15.

[8] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص23.

[9] صحيفة الوطن، امريكا تستخدم الارهاب سلاحا دوليا، 2003، ص6.
http://www.al-watan.com/data/20030103/index.asp?
وللمزيد ينظر: زبغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، الاهلية للنشر، والتوزيع، عمان، 1998، ص75-77.

[10] د. مازن اسماعيل الرمضاني، مستقبل النظام الدولي: البدائل، مجلة ام المعارك، العدد 3، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1996، ص42.وللمزيد ينظر: عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 33، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1989، ص113-116.

[11] ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة: احمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة، 1992، ص9.

[12] عبد جابر، النظام العالمي الجديد: حقيقة ام وهم، مجلة الهدف، العدد 1113، بلا، 1992، ص30.

[13] د. محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها علىالامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية العدد 1، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص4-5

[14] د. نافع الحسن، مصدر سبق ذكره، ص1-2.

[15] صحيفة البيان، الخليج (قلب العالم) في خارطة الستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره.

[16] زلمي خليل زاد، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الامريكية: انعكاساتها عليها وعلى العالم، التقييم الاستراتيجي، دراسات مترجمة رقم 5، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص40.

[17] عبد الله بن محمد الغيلاني، صراع الهيمنة الفرص والمخاطر (4-7)، 2000، ص1.
http://www.alwatan.com/graphics/2000/oct/22.10/heads/ot8.htm

[18] وائل محمد اسماعيل، قوة الانتشار السريع...، مصدر سبق ذكره، ص20.

[19] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص 361-362.

[20] د. قيس محمد نوري، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج: الابعاد الستراتيجية للعلاقة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 7، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 200، ص 47.

[21] نقلا عن وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص10.

[22] د. سامي حجار، مصدر سبق ذكره، ص10.

[23] د. غانم الجاسم، ملامح السياسة الأمريكية في الخليج، مجلة قضايا دولية، العدد 235، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، 1994، ص4.

[24] د. محسن خليل، حرب الخليج والنظام الامني للشرق الاوسط، مجلة كلية القيادة والاركان، العدد 9، كلية القيادة والاركان، صنعاء، 1995، ص10..ينظر كذلك: علوان العبوسي، اسرار جديدة من خلال الحملة الاطلسية على العراق، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص50.

فقد ذكر الرئيس الأمريكي الاسبق (جورج بوش) عبارة النظام العالمي الجديد (247) مرة من خلال خطبة واحاديثه من اب/1990 (عند دخول القوات العراقية الكويت) ولغاية اذار/1991 (خروج القوات العراقية من الكويت) وان لم يذكر هذا التعبير سوى ثلاث مرات من اذار/1991 وحتى انتهاء رئاسته في كانون الثاني/1992. وهذا يؤشر بوضوح مدى ترابط النظام العالمي الجديد بمنطقة الخليج العربي. ينظر: محمد حسنين هيكل، العرب على اعتاب القرن الواحد والعشرين، في كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص311.

[25] د. حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد واثاره على النظام الاقليمي العربي، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص65.

[26] ثيوسومر، عالم بعيد عن النظام والسيطرة، في كتاب (حرب الخليج والنظام العالمي الجديد)، اعداد: مجدي نصيف، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص47.

[27] د. مازن اسماعيل الرمضاني، الهيمنة الامريكية وعملية تغيير العالم، مجلة ام المعارك، العدد 18، مركزابحاث ام المعارك، بغداد، 1999، ص29.

[28] روجيه غارودي، حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها، ط3' ترجمة: عزة صبحي، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص36.

[29] د. حسن حمدان العلكيم، العرب وامريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد (3-4)، المعهد العربي للدراسات الدولية، بيروت، 1993، ص11-12.

[30] د. نافع الحسن، مصدر مسبق ذكره، ص14.

[31] د. حسن حمدان العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص12.

[32] د. حسين عبد اللـه ود. عبد اللـه يوسف، مصدر سبق ذكره، ص22.

[33] نقلا عن د. فكرت نامق، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي: توازنات نهاية القرن وافاق المستقبل، في (العرب والقوى العظمى: العرب والولايات المتحدة الامريكية)، سلسلة المائدة الحرة، رقم 19، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص 109.

[34] صحيفة البيان، الرئيس الأمريكي الجديد بين احلامه ومرتكزاته الستراتيجية، 2001/1/24.

[35] د. عمار بن سلطان، اميركا والعرب: تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديدة، مجلة ام المعارك، العدد 5، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1996، ص51.

[36] جورج المصري، الارهاب في النظام الدولي الجديد: النموذج الامريكي، مجلة الوحدة، العدد 98، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1992، ص117.

[37] اريك شوفسترية، الدول خارج اطار الهيمنة الاميركية، ترجمة: مثنى عبد الستارالبزاز، مجلة ام المعارك، العدد 18، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1999، ص129.

[38] عبد الرحيم الكريمي، كوكب الارض بين الامركة والنظام العالمي الجديد، الجبهة الوطنية الديمقراطية لمقاومة المشروع الأمريكي الصهيوني، مركز الدراسات الستراتيجية للجبهة، الكراسة الخامسة، 2002، ص2.
http://www.rezgar.com/debat/shpw.art.asp?aid=3551

[39] محمد المسعود الشابي، مصدر سبق ذكره، ص4.

[40] صالح الياسر، بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر2001، 2002، ص6.
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=2923

[41] محمد المسعود الشابي، مصدر سبق ذكره، ص4.

[42] طارق محمود شكري، تطبيقات العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الاطلسي، في كتاب (حلف شمال الاطلسي افاق وتطورات)، بيت الحكمة، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص59-60. وللمزيد ينظر: طارق محمود شكري، تبديل العقيدة العسكرية لحلف الاطلسي للوصول إلى اقصى بقاع العالم، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص30-32. كذلك: علاء الدين حسين مكي خماس، أمريكا تريد أن تعولم مهمات قواتها المسلحة، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص40-42.

[43] د. منعم صاحي العمار، الهيمنة الامريكية... وجدلية المواجهة(دراسة في صور المقاومة)، دراسات استراتيجية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، حامعة بغداد، 2002، ص13.

[44] د. باسل حسين، ماذا تريد أمريكا من العراق: نظرة في ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ازاء المشرق العربي، 2003، ص1.

http://www.alshaap.com/GIF/ 07-02-2003/Basel.htm

[45] د. عصام نعمان، امام التحديات الخمسة... ما العمل، 2003، ص3.

http://www.alrakib.com/006-22-2003/po10.htm

(46) عبد الاله بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي الى اين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص21.

(47) أ. إ. اوسيبوف، الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية: في السبعينات وبداية الثمانينات، ترجمة: محمود شفيق شعبان، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1985، ص77-78.

(48) د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الكيان الصهيوني وامن الخليج العربي، مجلة الامن القومي، العدد 1، بغداد، 1987، ص120.

(49) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، عرض: مجلة افاق، العدد 5، اكاديمية المستقبل للتفكير الابداعي، 1999، ص4-5.
http://www.aafag.org/fact5/8.htm

(50) نقلا عن د. ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سبق ذكره، ص253.

(51) د. صادق شايف نعمان، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الاحمر والخليج العربي، مجلة كلية القيادة والاركان، العدد 9، كلية القيادة والاركان، صنعاء، 1995، ص32.

(52) د. عبد اللـه رمزي، امن الخليج رؤية اسرائيلية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، 2002، ص33.

(53) نقلا عن د. عطا محمد زهرة، اتفاق التحالف الاستراتيجي الامريكي-الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد63، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/1984، ص18.

(54) سعد البزاز، الحرب السرية: خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، 1985، ص12.

(55) سعد البزاز، العقرب: اسرئيل وحرب الخليج (التفتيت والتطويق)، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، 1987، ص179-187.

(56) للمزيد ينظر: غسان ابراهيم مظلوم، العدوان الاسرئيلي على مفاعل تموز، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 22، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص306-313. كذلك: حسن محمد طوالبة، الحملة على برنامج العراق النووي لماذا، السلسلة الاعلامية رقم 124، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1981، ص9-15.

(57) نقلا عن منعم العمار، في معنى التدخل...، مصدر سبق ذكره، ص69.

(58) د. وائل محمد اسماعيل، المتغيرات الجديدة في الاستراتيجية الامريكية(نموذج العدوان على العراق)، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 5، مركز دراسات ام المعارك، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1998، ص169.

(59) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص528.

(60) نقلا عن وائل محمد اسماعيل، النظام السياسي الامريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص206.

(61) نقلا عن منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص75.

(62) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، الوجود العسكري الغربي في الوطن العربي (الوجود الصهيوني)، متابعات، العدد 5، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص4. وللمزيد ينظر: غازي السعدي، اسرائيل في حرب الخليج: وجهة نظر اسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان، 1991، ص88-89. كذلك: عبد الوهاب محمد الجبوري، تأثيرات القصف الصاروخي العراقي على نظرية الامن الصهيوني، مجلة دراسات سياسية، العدد 4، بيت الحكمة، بغداد 1998، ص 27-37.

(63) د. عبد اللـه فهد النفيسي، اليهود والخليج، 2000، ص 8
http://www.gulfissues.net/mpage/derasat/alnefisi001.htm

(64) تقرير: الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص1.

* اعترفت الولايات المتحدة بقيام الكيان الصهيوني كدولة في 15/ايار/1948، في عهد الرئيس الأمريكي انذاك (هاري ترومان)، حتى قبل بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين والتي قدمت جل الخدمات للحركة الصهيونية ومهدت الطريق امام قيام ذلك الكيان. ينظر: د. عمر الخطيب، العلاقات الاسرائيلية-الامريكية في ظل (التعاون الستراتيجي) مجلة شؤون عربية، العدد 36، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1984، ص109-110. وللمزيد ينظر: فرد لوسون، ادارة ترومان والفلسطينيون، في كتاب (فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص83-111.

(65) د. حسن حمدان العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص20.

(66) للمزيد ينظر: عدنان احمد الربيعي، من بوش إلى البرايت: الفيتو الأمريكي التاريخ والدلالات، مجلة شؤون سياسية، العدد 5، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1995، ص74-85.

[67] خلال شهر ايار/1995 قام الكيان الصهيوني بمصادرة بعض الاراضي العربية في القدس الشرقية. وعلى الفور قامت منظمة التحريرالفلسطينية باثارة قضية مصادرة هذه الاراضي امام مجلس الامن، الا أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) لمنع مجلس الامن من اصدار قرار يطالب الكيان الصهيوني بالغاء مصادرة اراضي القدس.. ينظر: د. فطين احمد فريد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية القدس 1947-1995، مجلة الدفاع، العدد 108، القاهرة، 1995، ص44.

[68] تشريل روبنبرغ، ادارة بوش والفلسطينيون: اعادة تقويم، في كتاب (فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص303.

[69] برنامج الاتجاه المعاكس، مصدر سبق ذكره، ص32.

* بسبب تغلغل اللوبي اليهودي في كل الدوائر الرسمية والشعبية في الولايات المتحدة، خاصة لدى رئيس الدولة والكونغرس ومؤسسات الاعلام والثقافة، فضلا عن سيطرتهم على اغلب مؤسسات المال والاعمال في الولايات المتحدة. كان له الاثر الكبير في الانحياز الأمريكي الواضح لصالح الكيان الصهيوني.. ينظر: د. ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1995، ص250-251.. للمزيد ينظر: منقذ محمود محمد، اللوبي الصهيوني ودوره في قرارات البيت الابيض بخصوص المنطقة العربية، مجلة الدفاع، العدد 7، جامعة البكر للدراسات العسكرية، بغداد، 1999، ص99-109.. كذلك: د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص96-114. كما يملك اللوبي اليهودي مقدرة خاصة على تنظيم وتوجيه اصوات اليهود من خلال الانتخابات الرئاسية الامريكية، اذ يتميز اليهود الامريكان بانهم مسيسون جدا. فاكثر من (90%) منهم يشاركون في الانتخابات، في حين أن تعدادهم لايتجاوز (3%) من مجموع سكان الولايات المتحدة بالوقت ذاته أن نصف الامريكين فقط يهتمون بالمشاركة في العملية الانتخابية، وهو ما يعظم الاهمية النسبية للجماعات اليهودية والتي تتركز بدورها في المدن ذات الثقل الانتخابي المهم مثل كاليفورنيا ونيويورك وبنسلفانيا. ينظر: كميل منصور، العروة الاوثق: الولايات المتحدة واسرائيل، عرض: الشيماء علي عبد العزيز، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، يناير/1997، ص159. وللمزيد ينظر: محمد المسعود الشابي، مصدر سبق ذكره، ص 11-14.

[70] جمال سند السويدي، المازق الامني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة الامريكية، في كتاب (ايران والخليج البحث عن الاستقرار)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1996، ص475.

[71] د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاد دولة ام اقتصاد قاعدة عسكرية امريكية متقدمة، مجلة شؤون عربية، العدد 58، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، 1989، ص168.

[72] د. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لاسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص130.. قارن مع د. عبد المنعم السيد علي، مصدر سبق ذكره، ص168.

[73] تشريل روبنبرغ، مصدر سبق ذكره، ص303.

[74] جو ستورك، ادارة كلينتون والقضية الفلسطينية، في كتاب (فلسطن والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص321.

[75] برنامج الاتجاه المعاكس، العدو الامريكي، الصوت العربي الحر، 13/حزيران/2001، ص8.
http://www.aljazeera.net/programs/op-direction/articles/2001/6/6-13-1.htm#L2

[76] جوستورك، مصدر سبق ذكره، ص322.

[77] د. مصطفى كامل محمد، الامن الاقليمي واستقرار الشرق الاوسط: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، القاهرة، اكتوبر/1996، ص204.

[78] د. عبد الله رمزي، مصدر سبق ذكره، ص34.

[79] طلعت احمد مسلم، البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق اوسطي، مصدر سبق ذكره، ص66.. ينظر كذلك: د. نادية المختار، الثابت والمتغير في نظرية الامن الاسرائيلي بعد ضربات صواريخ الحسين، مجلة شؤون سياسية، العدد 2، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994، ص41.

[80] د. سهيل حسين الفتلاوي، الصهيونية حركة عنصرية ارهابية: دراسة سياسية قانونية، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، بغداد، 1990، ص103.

[81] محمود سعيد عبد الظاهر، الخيار النووي الاسرائيلي: الامكانيات-الاستخدام (المضمون الاستراتيجي لتملك اسرائيل الخيار النووي)، في كتاب (الخيار النووي في الشرق الاوسط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص206.. وللمزيد ينظر: زياد خالد الدليمي، التعاون النووي بين الولايات المتحدة واسرائيل، في كتاب (الكيان الصهيوني والتسلح النووي)، سلسلة دراسات فلسطينية، رقم 22، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص191-255.

[82] محمد سليمان مفلح الزيور، التهديد النووي الاسرائيلي للامن القومي العربي(1991-1999)، في كتاب (الخيار النووي في الشرق الاوسط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص241.

[83] نزار اسماعيل عبد اللطيف الحيالي، السياسة الأمريكية الشرق اوسطية، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد 14، جامعة بغداد، 1997، ص17.

* تشير بعض التقارير أن قيمة المساعدات العسكرية الاجمالية السنوية الأمريكية لهذا الكيان تبلغ (8.1) مليار دولار. ينظر: تجربة صاروخ (حيتس) الاسرائيلي في امريكا، اسلام اون لاين.نت، 2000، ص1.

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-may-18/alhadath-13/asp

[84] نزار اسماعيل عبد اللطيف الحيالي، السياسة الامريكية..، مصدر سبق ذكره، ص16.

* تشير المعلومات أن الكيان الصهيوني يقدم فرصة كبيرة لاختبار منظومات السلاح الامريكي، بما يوفر (2%) من ميزانية الدفاع الأمريكية (البنتاغون). ينظر: كميل منصور، مصدر سبق ذكره، ص157.

[85] نقلا عن خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، سلسلة محاضرات الامارات رقم 18، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص21.

[86] نقلا عن د.فؤاد مرسي، أمريكا والعرب: دراسة حالة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، مجلة المنار، العدد 24-25، باريس/ 1987، ص48.

[87] نقلا عن المصدر نفسه، ص48.

[88] د. ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سبق ذكره، ص102.

[89] حسين معلوم، التحالف (الامريكي-الاسرائيلي).. ضد الفلسطينيين، صحيفة الراي العام، 2001، ص5-6.

http://www.alraialaam.com/15-04-2001/ie5/articles.htm#1

وللمزيد ينظر: منير العكش، المعنى الاسرائيلي لامريكا، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/2002، ص91-104.

[90] حسين معلوم، مصدر سبق ذكره، ص6 وللمزيد ينظر: د. عزمي بشارة، اصولية عنصرية استهلاكية، 2002، ص1-3.

http://www.amin.org/views/azmi-bishara/2002/oct11.html

[91] د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الامريكية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص12.. ينظر كذلك: د. عبد الوهاب محمد المسيري، الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، الجزء الاول، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1982، ص132.

[92] د. عماد عبد اللطيف سالم، الاصولية الدينية والراسمالية الامريكية: خطا منهجي في تقييم ظاهرة الاصولية الدينية، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص93.

[93] نقلا عن د. كريم محمد حمزة، صهينة العقل الامريكي: المقدمات والاساليب والنتائج، مجلة افاق عربية، العدد (7-8)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص21.

[94] بدر عبد العاطي، العلاقات الاسرائيلية الأمريكية في ظل الادارة الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، يناير/1993، ص90.

[95] حسين معلوم، مصدر سبق ذكره، ص6.

يقدر عدد المسيحيين البروتستانتيين في الولايات المتحدة الذين يدعمون الكيان الصهيوني من منطلق عقائدي ديني باكثر من (70) مليون امريكي.. ينظر: برنامج بلا حدود، السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاسلامي، الجزيرة نت، 2000/11/30، ص18.

[96] صحيفة البيان، الرئيس الأمريكي الحالي...، مصدر سبق ذكره، ص2.

[97] محمد جاسم محمد، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي رؤية عربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، رقم 65، جامعة البصرة، 1983، ص33 ينظر كذلك: احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة سياسية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 92، جامعة البصرة، 1986، ص59.

[98] د. جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص155-156.

[99] نقلا عن منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص76.

[100] عبد المنعم سعيد كاطو، الضربات العسكرية الأمريكية / البريطانية ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، القاهرة، اكتوبر/1999، ص268.

[101] د. معين حداد، الشرق الاوسط دراسة جيوبوليتيكية: قضايا الارض والنفط والمياه، شركة المطبوعات للتورزيع والنشر بيروت، 1996، ص121.

[102] ملف السياسة الأمريكية في الخليج العربي من 1990/8/8 - 1990/8/31، وزارة الخارجية العراقية، بغداد، 1990، ص4.

[103] ناجي ابي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط: الناس النفط التهديدات الامنية، ترجمة: محمد نجار، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص24.

[104] د. محمد جواد علي، وليم كوهين (أمن الشرق الاوسط أصبح بقيادة امريكا)، محطات ستراتيجية، العدد 15، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص2-3.

[105] مارتن والكر، أوامر لعالم جديد، في كتاب (حرب الخليج والنظام العالمي الجديد)، اعداد: مجدي نصيف، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص26.

[106] د. اسامة عبد الرحمن، المازق العربي الراهن هل إلى الخلاص من سبيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص24.

[107] د. سامي حجار، مصدر سبق ذكره، ص8.

[108] مازن اسماعيل الرمضاني، الولايات المتحدة وحرب الخليج/ المتغيرات، مجلة افاق عربية، العدد 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص31.

[109] برنامج لقاء اليوم، الوجود الاميركي في الخليج العربي، الجزيرة نت، 13/1/ 2001، ص1.

[110] د. غانم الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص5.

[111] Jim Garamone, U.S.national security strategy based on american values, oct11, 2002, P.2. http://www.northcom.mil/

[112] أي فولر وايان اوليسر، اساطير الخليج الفارسي، تعليق: د. نسرين عبد الرحمن مراد، ترجمات استراتيجية، العدد 2، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1998، ص11-12.

[113] زلمي خليل زاد، مصدر سبق ذكره، ص9.

[114] د. فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص34.

* تمثل حرب الخليج الاولى نموذجا فريدا للحرب الشاملة بين دول العالم الثالث، فقد استمرت هذه الحرب نحو (95) شهرا، أي بحدود ثماني سنوات (1980-1988)، واسفرت عن سقوط ما بين (420) الفا إلى (1,07) مليون قتيل، واستهلكت الحرب سنويا (60%) من الناتج القومي الاجمالي الايراني و(112%) من الناتج القومي الاجمالي العراقي. وللمزيد ينظر: ثيري كونكور، صنع الحرب وقوة الدولة في الشرق الاوسط، اعداد: الشيماء علي عبد العزيز، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص2-7.

http://www.ahram.org.eg/aspss/ahram/2001/1/1/read0.htm

[115] سعد محيو، خريطة امريكية لاخضاع الشرق الاوسط وتقسيمه، مجلة الوسط، العدد 566، 2002، ص2.

http://www.quasway.com/akhbar/arshiv/2002/12-2002/report-12&10910.htm

[116] عدنان عبد الجبار محمد القيسي، السوق العراقي والسوق الأمريكي في ام المعارك الخالدة، مجلة الدفاع، العدد 6، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، 1998، ص41.

[117] د. سامي السعدون، السياسة الأمريكية والقضايا الدولية: حالة العراق، مجلة ام المعارك، العدد (12-13)، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1997، ص 12. ينظر كذلك: طيب عبد الرحيم، رؤية فلسطينية للسياسة الأمريكية خطط قديمة.. وادوات جديدة، مجلة المنار، العدد (24-25)، باريس، 1987، ص65.

[118] د. جمال زهران، أمن الخليج: محددات وانماط تاثير العامل الدولي، قضايا خليجية، العدد 1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1998، ص32.

[119] نقلا عن د. محمود علي الداود، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[120] نبيل زكي، أمريكا وحرب الخليج، مجلة المنار، العدد (24-25)، باريس، 1987، ص57.

[121] نقلا عن د. فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص39-40.

[122] د. محسن خليل، حرب الخليج.. مصدر سبق ذكره، ص11.

[123] صلاح المختار، ام المعارك والمأزق الستراتيجي العالمي، مجلة شؤون سياسية، العدد 2، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994، ص10.

[124] المصدر نفسه، ص10.

[125] د. سعيد رشيد عبد النبي، الادراك العراقي للبيئة الدولية في واقعها الراهن، مجلة ام المعارك، العدد 24، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 2000، ص57.

(126) د. محمد رضا فودة، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج في ضوء المتغيرات الراهنة، في كتاب (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد)، ط2، مركز الدراسات العربي-الاوربي، بيروت، 1997، ص160.

(127) د. عبد اللطيف محمود/ تطور العلاقات العربية الأمريكية من استراتيجية الاحتواء إلى استراتيجية الاجهاض، مجلة الوحدة، العدد 93، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1992، ص92.

(128) د. عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، الجمعية العربية للعلوم السياسية، الكويت، 1992، ص10.

(129) د. مازن اسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الامريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد 2، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1992، ص29.

(130) ضياء الدين جمال، اهداف الستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، مجلة الحكمة، بغداد، 2002، ص38. وللمزيد ينظر: د. محمد مظفر الادهمي، العدوان الأمريكي على العراق: الاسباب والدوافع، مجلة ام المعارك، العدد 28، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 2001، ص34-35.

كذلك: د. حميد الجميلي، الدوافع الاقتصادية للعدوان دوليا على العراق، مجلة شؤون سياسية، العدد 2، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994، ص 133-143.

(131) د. محسن خليل، حرب الخليج...، مصدر سبق ذكره، ص12.. ينظر كذلك: جمال قنان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة، في كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 151.

(132) عبد الحميد الجواهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق: جرد لاحداث المنطقة خلال 1990-1991، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1994، ص 65 و 391.

(133) عبد الاله البياتي، الحرب على العراق والديمقراطية، باريس، 2003، ص1.

http://www.iraqcp.org/report5/00212199w.htm

(134) العراق الماضي والحاضر: مبررات امتلاك العراق للبرامج التسليحية، 1994، ص3.

http://www.uruklink.net/inmed/iraq1.html

(135) جرائم الحرب الأمريكية ضد العراق والعرب وشعوب العالم: الحقائق الدامغة:، العدد 14، وزارة الخارجية العراقية، بغداد، 2001، ص1.

(136) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات القانون العدالة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص27.

(137) جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص135-136.

(138) فرنسيس انتوني بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الامريكية، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، 1993، ص13.

(139) جراهام فولر، العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى 2002، دراسات عالمية، العدد 14، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، بلا، ص142.

* اليورانيوم المنضب هو عبارة عن بقايا عنصر اليورانيوم عند استخلاص نظير اليورانيوم235(U-235)) المستخدم كوقود للمفاعلات النووية من خامات اليورانيوم الطبيعية، ويعد اليورانيوم المنضب من العناصر الكيمياوية الثقيلة السامة الملوثة للبيئة والكائنات الحية، فضلا عن ذلك أنه باعث لأشعة الفا لذلك يصنف من العناصر الكيمياوية السامة جدا عند دخول جسم الانسان الحي بسبب خاصيته السمية الكيمياوية والسمية الاشعاعية. وللمزيد ينظر: رياض إبراهيم عطية الراوي، خطر استخدام اليورانيوم المنضب في العدوان على العراق، مجلة الدفاع، العدد8، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، 2000، ص177-182.

(140) جرائم الحرب الأمريكية ضد العراق والعرب وشعوب العالم: الحقائق الدامغة، العدد 13، وزارة الخارجية العراقية، بغداد، 2001، ص6. وللمزيد ينظر: د. مثنى عبد الرزاق العمر، انتهاك قوات التحالف للاتفاقيات البيئية الدولية ابان العدوان الثلاثي على العراق، مجلة ام المعارك، العدد 17، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1999، ص61-70.

(141) زكريا حسين، من وثائق الكونغرس.. خطة احتلال منابع النفط، اسلام اون لاين.نت، 2001، ص2

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/02/article4.htm

وللمزيد ينظر: د. هدى صالح مهدي عماش واخرون، التلوث الكهرومغناطيسي والكيمياوي والجرثومي الناتج عن الحرب والحصار وتاثيره في البيئة والصحة العامة، مجلة المجمع العلمي، الجزء الاول، المجلد 47، 1997، ص107-121.

(142) كارين باركر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: خروقات للقانون الدولي-ابادة جماعية- جرائم حرب، مجلة ام المعارك، العدد (19-20)، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1999، ص83.

* ففي تقرير صادر عن (مركز البحوث القومية حول حرب الخليج) بادارة- باول سوليفان- جاء فيه: أن (250) الف من اصل (700) الف جندي امريكي شاركوا في حرب الخليج الثانية قد وثقوا اصابتهم باعراض مرضية كسرطان الدم

غيرها. وقد بلغ عدد الوفيات منهم عدة مئات.. وللمزيد ينظر: ضحايا الذخائر المشعة.. امريكيون واوربيون وعرب، اسلام اون لاين.نت، 2001، ص1-5.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/01/article10.html

كذلك: كرستين عبد الكريم ديلان، قذارة الحرب النظيفة، ترجمة: محمد كاظم مجيد، مركز ام المعارك للبحوث والمعلومات، بغداد، 2001، ص17-31.

(143) مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الأمريكية الايرانية للمدة 1989-1999، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص95.

(144) د. جمال عبد الجواد، العراق 1999-2000، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000)، وحدة الدراسات- جريدة الخليج، الشارقة، 2000، ص 160. وللمزيد ينظر: عماد قدورة، الولايات المتحدة: سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران، مجلة قضايا دولية، العدد 376، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، 1997، ص22-24.

(145) خضير مزهر ثجيل السلطان، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1999، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص91.

(146) علي حسين، تحليل الازمة التي أفتعلتها الولايات المتحدة والعدوان الأمريكي البريطاني على العراق، مجلة الدفاع، العدد 7، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، 1999، ص111

(147) كارين باركر، مصدر سبق ذكره، ص83

(148) برنامج اكثر من رأي، الادارة الأمريكية الجديدة، الجزيرة نت، 19/كانون الثاني/2001، ص8

http://www.aljazeera.net/programs/articles/2001/1/1-21-1.htm

(149) د. حسنين توفيق ابراهيم، العراق 2001-2002، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002)، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص99

(150) رودجر غوبل، الابادة المستمرة، ترجمة: مثنى عبد الستار، مجلة أم المعارك، العدد24، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 2000، ص117.

(151) المصدر نفسه، ص118.

(152) المصدر نفسه، ص117.

(153) ستيفن زينوس، الهيمنة الخطرة: الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، تعليق: د. السيد أمين شلبي، ترجمات أستراتيجية، العدد 9، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1997، ص27.

(154) تقرير: المعاناة بسبب عقوبات الامم المتحدة تقييم لحقوق الانسان في ظل عقوبات الامم المتحدة على العراق، أعداد: فريق خبراء مركز الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، ترجمة:جاسم زبون جاسم، مجلة أم المعارك، العدد (12-13)، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1997، ص170. وللمزيد ينظر محمود شاكر ظاهر، تأثيرات الحصار على الوضع الصحي في العراق، مجلة أم المعارك، العدد 18، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1999، ص145-151.

(155) د. حسنيين فاضل الربيعي، الحرب البايولوجية الأمريكية ضد الشعوب مجلة أم المعارك، العدد 17، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد 1999، ص80. ينظر كذلك: جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص257.

(156) رودجر غوبل، مصدر سبق ذكره، ص118. وللمزيد حول الاثار السلبية للحصار الاقتصادي على قطاع التعليم ينظر: د.جمال عزيز فرحان العاني، اثر العدوان و الحصار على قطاع التربية والتعليم في العراق، مجلة أم المعارك، العدد (12-13)، مركز ابحاث أم المعارك، بغداد، 1997، ص147-167.

(157) د. حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص100.

(158) للمزيد حول قرارات الامم المتحدة المفروضة على العراق ينظر: د. أكرم الوتري، الحصار الاقتصادي وتطبيقه على العراق، مجلة شؤون سياسية، العدد5، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1995، ص27-32. كذلك: تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط: العراق - ليبيا- السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص31-65. كذلك: جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص64-102. كذلك: ذكرى احمد الدوري، قرارات مجلس الامن ونتائجها على الامن الوطني العراقي، مجلة الدفاع، العدد 6، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، 1998، ص117-122

(159) سعيد بنسعيد العلوي، الحرب والدروس: الوعي العربي لازمة الخليج في المغرب، في كتاب (أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص113.

(160) إعلان بغداد، الصادر عن مؤتمر بغداد المنعقد خلال الفترة من 1-3/ 5 /1999، ص1.

http://www.uruklink/baghdad/ab.htm

وللمزيد ينظر: حسام محمد أمين وفريق من خبراء دائرة الرقابة الوطنية، جوهر اللعبة: قصة السنوات الشاقة مع اللجنة الخاصة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 2002، ص 21-343.

[161] د. علي أحمد الغفلي، العلاقات الخليجية - الأمريكية 1999-2000، في(التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000) وحدة الدراسات - جريدة الخليج، الشارقة، 2000، ص204. وللمزيد ينظر: روزلين باشلو - ناركان، الموت البطيء في العراق، ترجمة: رجاء صبحي، مجلة أم المعارك، العدد(19-20)، مركز ابحاث أم المعارك، بغداد، 1999، ص107.

[162] لهيب عبد الخالق، بيان الاربعاء- سيناريو تقطيع أوصال العراق على الطريقة الامريكية، صحيفة البيان، 13/ايلول/2000. و للمزيد ينظر: د. علي الطعمة، صدام حسين إدارة الارادة، منشورات الهيثم للصحافة و الطباعة و النشر، بيروت، 2001، ص150-154.

[163] موريل ميراك - فايسباخ، لاتوجد دولة عدوة ولاحتى العراق، ترجمة: حسن خلف، مجلة أم المعارك، العدد 24، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 2000، ص124.

[164] Operation Vigilant Sentine1, August18, 2002 , p.1
http://www.globalsecurity.org/military/ops/vigilant_sentinel.htm

[165] بوب وودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل:حسين عبد الواحد، مدبولي الصغير، بلا، 2003، ص135.
كان من أبرز المعارضين (كولن باول)- وزير الخارجية الأمريكي -إذقال لرئيسه (جورج دبليو بوش) في الاجتماع السري الذي أنعقد صباح 15/ايلول/2001 في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد بولاية مريلاند و الذي ضم أيضا كبار مستشاري الرئيس الأمريكي (في هذه الحالة ستسمع أعتراضات من حلفائك، هم الان معك، جميعهم، وسينفضون من حولك إذا وجهت ضربة للعراق).ينظر: المصدر نفسه، ص135.

[166] سعد محيو، مصدر سبق ذكره، ص3.

[167] أحمد الشيخ، وهل يهدد العراق الامن القومي الامريكي، مجلة الانتفاضة، العدد 94، 2003، ص1.
http://www.pinonline.net/intifada-newslatter/94/10.htm

[168] جون بليغر، الخطة الاميركية، ترجمة: جمانة حداد، 2003، ص30.
http://www.jimsyr.co/08news02/daily news/01.07.2003.rtf.

[169] فهمي هويدي، بوابة العرب، 2002، ص1.
http://www.arabgate.com /article.php?sid =3546

[170] عبد الواحد ابراهيم محمد، الارهاب الأمريكي في مواجهة العرب، 2003، ص1.
http://www.alhoriyah.com/

[171] مازن الزيادي، الفتيل العراقي، 2002، ص1.
http://wwwamin.org/views/mazen-ziyyadi/index.htm1

[172] وليام نوردوس، موسوعة صوت العراق من سيدفع ثمن الماساة البغدادية، ترجمة: جلال الخليل، 2002، ص8.
http://www.solta1iraq.com/news
من الجدير بالذكر أن مسالة تصفية النظام العراقي تعود إلى أب/1990، على ضوء خطة وضعتها الادارة الأمريكية وأقرها الرئيس الأمريكي الاسبق(جورج بوش) عندما أخبره (وليام وبستر)- مدير وكالة الاستخبارات المركزية- (إن صدام حسين يمثل تهديدا للمصالح الاقتصادية الأمريكية الطويلة الاجل).ينظر: نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص214.

[173] مجلة الحجاز، أمريكا السيئة جدا في حربها على العراق وبعدها، العدد4، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية، 2003، ص26. http://www.alhijazi.org

[174] د. شكري الهزيل، لاحرج على العرب، 2003، ص7.
http://www.amin.org/views/shukri-alhazil/index.html

[175] جمال قارصلي، هل سيستغل العرب الفرصة الاخيرة، معهد الشرق العربي، لندن، 2003، ص1.
http://www.thisissyria.net.

[176] أنور القاسم، لهذه الاسباب لن يضرب العراق، 2002، ص3.
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/30-08-2002/a%20%206.htm

[177] الن وودز وتاد غرانت، بيان الدفاع عن الماركسية حول الحرب الامبريالية ضد العراق لنتحرك ضد الحرب والراسمالية، 2003، ص4.
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=5548.

[178] المصدر نفسه، ص4.

[179] عبد ألاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص37.

[180] تقرير: تحديات الولايات المتحدة وخياراتها في الخليج وإيران، بيت الحكمة، بغداد، ص4.

(181) د. علي احمد الغفلي، مصدر سبق ذكره، ص208.
اذ احتجز الطلاب الايرانيون خمسين دبلوماسيا أمريكيا في مقر السفارة الأمريكية في طهران ما بين 1979-1981.ينظر: هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002، ص198.
(182) وليد محمود عبد الناصر، الابعاد الاقليمية لامن الخليج بعد الحرب العراقية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 95، القاهرة، يناير/1989، ص182. للمزيد ينظر: ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، مصدر سبق ذكره، ص261-262.
(183) د. عبد اللـه رمزي، مصدر سبق ذكره، ص22.
(184) وليد محمود عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص180.
(185) تقرير: تحديات الولايات المتحدة...، مصدر سبق ذكره، ص2..ينظر كذلك: هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص199.
(186) تقرير: تحديات الولايات المتحدة...، مصدر سبق ذكره، ص3-4..ينظر كذلك: د. نيفين عبد المنعم مسعد، إيران (2001-2002)، في (التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002)، وحدة الدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2002، ص170.
(187) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص79.
(188) محمد شحاته عبد الغني، الخليج والادارة الأمريكية الجديدة: بعد مرورتسعة أشهر من حكم بوش، مجلة شؤون خليجية، العدد27، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص35-36.
(189) معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص77.
(190) محمد شحاته عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص36.
(191) معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص77.
(192) طلعت احمد مسلم، جولة كوهين...، مصدر سبق ذكره، ص2.
(193) جمال سند السويدي، مصدر سبق، ذكره، ص468.
(194) المصدر نفسه، ص 466و 468. للمزيد ينظر: ضاري سرحان حمادي الحمداني، سياسة إيران الاقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي (1990-2000)، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003، ص83-87. كذلك: جبر الدجرين، إيران وأمن الخليج، في كتاب (أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص35-37.
(195) محمد شحاته عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص 35. وللمزيد ينظر: أ. نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الاوسط، قضايا استراتيجية، العدد13، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1998، ص19-20.
(196) د. هيثم الكيلاني، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج: إعادة البحث عن أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية، تقديرات استراتيجية، العدد(58-59)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصر، 1997، ص4.
(197) د. علي احمد الغفلي، مصدر سبق ذكره، ص209.
(198) كوهين يعلن خفض حجم القوات الأمريكية في السعودية، مصدر سبق ذكره، ص2.
(199) جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص466.
(200) محمد احمد آل حا مد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الامارات، رقم 16، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص2
(201) نقلا عن د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص16.
(202) محمد احمد آل حامد، مصدر سبق ذكره، ص2. للمزيد ينظر: د.حسن نافعة، محددات الأمن في الخليج العربي - رؤية عامة -، مجلة مختارات ايرانية، العدد 5، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص59.
(203) جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص466.
(204) د. هيثم الكيلاني، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج...، مصدر سبق ذكره، ص6.
(205) محمد احمد آل حامد، مصدر سبق ذكره ص2و13. للمزيد ينظر: ديفيد لونج، التوجه الاسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، في كتاب (آمن الخليج في القرن الحادي والعشرين)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص175-176.
(206) تقرير:تحديات الولايات المتحدة ...، مصدر سبق ذكره، ص3.
(207) مثنى حمدي توفيق الثويني، مصدر سبق ذكره، ص97.

(208) جاسم السعدون، العلاقة بين دول مجلس التعاون وايران وتاثيرها على التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25، العدد 1، مجلس النشر العلمي، الكويت، 1997، ص18.

(209) د. سامي حجاز، مصدر سبق ذكره، ص15.

(210) المصدر نفسه، ص15.

* هناك من يرجع الصحوة الاسلامية إلى الشيخ جمال الدين الافغاني، وهناك من يعيدها إلى انتفاضة (التنباك) في ايران عام 1893، كما يربطها البعض بعصر النهضة العربية. ينظر: علي نوح، العرب في صحوة اسلامية ام انتكاسة مجتمعية، في كتاب (الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 350.

الا أن الاغلبية ترجع الصحوة الاسلامية إلى السبعينات من القرن العشرين.

(211) صموئيل ب. هنتغتون، حروب المسلمين بدلا من الحروب الباردة، مجلة الحكمة، العدد 6، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص79.

(212) عادل لطفي، اشكالية الديني والسياسي في الفكر الاصولي، صحيفة البيان، 1998/1/30.

(213) علي نوح، مصدر سبق ذكره، ص 360.

(214) د. شكري فيصل، الصحوة الاسلامية بين الواقع والطموح، في كتاب (الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي)، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص313.

(215) رضوان السيد، حركات الاسلام السياسي المعاصرة، تاملات في بيئتها الايديولوجية والسياسة، مجلة العربي، العدد 46، عمان، 1997، ص41.

(216) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات.. اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، بلا، بلا، 1998، ص180-181.

** حسن الترابي رئيس الجبهة القومية الاسلامية السودانية، وله نفوذ على التيارات الاسلامية في الجزائر وتونس، واستقطب الكثير من الاخوان المسلمين الاردنيين والسوريين وفريقا من الاخوان المسلمين الكويتيين فضلا عن حركة الجهاد المصرية. ينظر: ضاري سرحان حمادي الحمداني، مصدر سبق ذكره، ص102.

(217) صموئيل هنتغتون، حروب المسلمين ...، مصدر سبق ذكره، ص79.

(218) مكتبة الحرمين، المجتمعات الغربية تريد ببساطة شديدة المال وهذا ما تحاول العولمة تحقيقه، 2001، ص2.
http://www.alharamain.com/text/kotob/107/11.htm

ينظر كذلك: د. عبد الله النفيسي، مستقبل الصحوة الإسلامية، في كتاب (الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي)، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص328.

(219) اياد القزاز، صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية التمهيدية لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 278، بيروت، نيسان/2002، ص59.

(220) وليد أبي مرشد، مستقبل الأصولية الإسلامية في العالم العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (7844)، 20/ايار/2000..

(221) يعقوب بن أفرات، المعالم الفكرية للإسلام المتطرف، مجلة الصبار، العدد 150، 2002، ص1.
http://www.hanitzotz.com/alsabar/150/fundemental.htm

(222) مكتبة الحرمين، المجتمعات الغربية ...، مصدر سبق ذكره، ص2.. وللمزيد ينظر: ليون هدر، أي خطر أخضر، عرض: مجلة السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة، أكتوبر/1993، ص291.

(223) مولاي هشام العلوي، المسلمون مواطنو العالم، 2001، ص1 و3.
http:// www.mondiploar.com/oct01/articles/alaoui.htm

(224) عثمان الرواف، حوار الإسلام مع الغرب: مشكلة التنميط ومسؤولية المفكرين المسلمين، 2001، ص2.
http:// www.inna.me.uk/drasat/28-1/3.htm

(225) د.حيدر ابراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطيه، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص37. للمزيد ينظر: د.مصطفى الفيلالي، تقرير تجميعي:الصحوة الدينية الإسلامية خصائصها- أطوارها - مستقبلها، في كتاب (الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي)، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص344-345.

(226) د. محمد محمود ربيع، الصحوة الإسلامية في الدوريات غير العربية، 1979-1983، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (5 -6)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، الكويت، 1992، ص140.

(227) برنامج أولى حروب القرن، العلاقات الأمريكية الخليجية، الجزيرة نت، 2002/1/30.

(228) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: د. حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993، ص11. ينظر كذلك: د.عادل عبد المهدي، الحركية الإسلامية وموضوعات الوفاق الوطني، ص3.
http:// www.zaqora.4t.com/Islam movement.htm
(229) أندريا لويج، لماذا يعادي الغرب الإسلام، صحيفة البيان، 20/ تشرين الثاني/1998.
(230) عبد الـله فهد النفيسي، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية (محاولة تقويمية)، في كتاب (الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص188.
(231) رافائيل اسرائيلي، الإسلام الأصولي واسرائيل، ترجمة: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، سلسلة الكتب المترجمة (محدود التداول)، بيت الحكمة، بغداد، 1993، ص16.
(232) وليد ابي مرشد، مصدر سبق ذكره، ص2.
(233) د.عبد العزيز الرنتيسي، العالم الإسلامي يتعرض لحرب ضد العقيدة والحضارة والتاريخ، صحيفة البيان، 2001/11/16.
(234) وليام باف، الإسلام والغرب.. وتنافر القيم، صحيفة العرب اليوم، 23/كانون الأول/2002، ص1.
http:// www.moheet.com/
(235) د.محمد الشبيني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة، عرض: وليد زهر الدين، صحيفة البيان، العدد (231)، 2002/11/7.
(236) عبد الاله بلقزيز، الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، عرض: ابراهيم غرابية، الجزيرة نت، 2002، ص4.
(237) ياسين مجيد، الصحوة الإسلامية.. من الوفاق الدولي إلى النظام العالمي الجديد، ص3.
http://www.dorislam.com/home/alfeker/data/feker4/7.htm
(238) أسامة عبد الرحمن، عرب الخليج في عصر الردة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1995، ص90.
(239) فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن، دار النهار للنشر، بيروت، 1998، ص128 و130.
(240) ليون هدر، مصدر سبق ذكره، ص293. ينظر كذلك:لال خان، خطر الأصولية الإسلامية ونفاق الامبريالية: عودة إلى التاريخ لفهم الحاضر، ترجمة: نديم المحجوب، 2000، ص2.
http://www.marxist.com/languages/arabic/menace.htm1
(241) عبد الرحيم لمشيسي، الإسلام-الغرب الإسلام-أوربا: صدام الحضارات أم تعايش الثقافات، عرض: الجزيرة نت، 2001، ص2.
أشارت إلى ذلك هيئة الإذاعة البريطانية في برنامج (عالم الظهيرة)، إلى (إن الجهد الرئيس للمخابرات الأمريكية الذي كان منصباً لمراقبة امبرطورية الشر - يعني الاتحاد السوفيتي- سيتجه أساساً لمراقبة الجماعات الأصولية في العالم الإسلامي ووضع العقبات والعراقيل أمامها). ينظر: خالد سليمان الدليمي، العالم الإسلامي والنظام الدولي الجديد، بلا، بغداد، 1994، ص2.
(242) د.محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام. والغرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص178. ينظر كذلك: غسان سلامة، الإسلام والغرب، عرض: مجلة السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة، أكتوبر/1993، ص294.
(243) د.حيدر ابراهيم علي، مصدر سبق ذكره، ص17.
(244) د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص13.
(245) فواز جرجس، أميركا والإسلام السياسي...، مصدر سبق ذكره، ص13. ينظر كذلك: جوديث ميلر، تحدي الإسلام المتشدد، عرض: مجلة السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة، أكتوبر/1993، ص288.
* أن مصطلح (الأصولية الإسلامية) تعبير هادف ومغرض، يطرح عمداً تصويراً مخادعاً عن الإسلام والحركات الإسلامية المعاصرة من قبل القوى الغربية، والهدف منه هو فصل التيارات والحركات الإسلامية المعادية للغرب عن الحركات الموالية له.. ينظر: منصور حكمت، نمو وأفول الإسلام السياسي، ترجمة: فارس محمود، مجلة برسش، العدد 3، 2002، ص1.

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?code=arabic&aid=600.
وقد ظهر مصطلح (الأصولية) في مطلع القرن العشرين مع ظهور حركة احياء إنجيلية في الكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة بين عامين (1910-1915)، وكان الهدف منها هو التمسك بمبادئ العقيدة المسيحية الثابتة، والتزام النص الحرفي للكتاب المقدس. ينظر: د.جاسم الفارس، قراءة منهجية لمستقبل الرأسمالية، مجلة الحكمة، العدد 22،

بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص88. ينظر كذلك: فريدمان بوتنر، الباعث الأصولي... ومشروع الحداثة، ترجمة: عمرو حمزاوي، مجلة المستقبل العربي، العدد 218، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/1997، ص29.

وهو بذلك مصطلح مستعار من المسيحية البروتستانتية سوقه المستشرقون واليهود إلى الإسلام. ينظر: عبد الكريم سلام، الحروب الصليبية مخطط كنسي وحد شعوب أوربا، صحيفة البيان، العدد(144)، 2002/8/7.

في حين أن هناك من يرى بأنه في الأصل مصطلح كاثوليكي. ينظر: مكتبة الحرمين، الشرق الأقصى وليس الأوسط الذي يشكل تهديداً للغرب، ص2.

http://www.alharamain.com/text/kotob/107/3.htm

وللمزيد ينظر: د.محمد شيخون، الأصولية الإسلامية والرأسمالية من منظور عربي إسلامي، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص76.

ولهذا السبب رفض المصطلح كثير من الحركات الإسلامية والإسلاميين واعتبروه من باب الهجوم عليهم وتشويه صورتهم.

(246) عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب والديمقراطية والتصور الغربي، 2002، ص1.

http://www.alayislam.com/political/islam%20and%20cemocracy%20the%20west%20view.htm

(247) د.سالم توفيق النجفي، عالم متعدد الأقطاب بدون قوة مهيمنة، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص103.

(248) د.مندوب أمين الشالجي، تطوير التحالفات العسكرية الأوربية وانعكاسها على الغرب، في (العرب والقوى العظمى: العرب وأوربا) سلسلة المائدة الحرة، رقم 34، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص82.

(249) نقلاً عن المصدر نفسه، ص82.

وقد اشار(جون كالفان)- القائد الأعلى الأسبق لحلف شمال الأطلسي- في عام 1991 إلى الخطر القادم من الجنوب في صورة الإسلام، قائلاً (عرف هذا القرن الذي يشرف على الأفول أطول مواجهة بين الغرب والإسلام، طالت أكثر من الف سنة، امتدت منذ الحروب الصليبية إلى العصر الحديث. وبعد أن أنهى الغرب الحرب الباردة، ها هو الصراع يعود بالنسبة له إلى محوره الرئيسي، إلا وهو المجابهة مع الإسلام). ينظر: محمد سعدي، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة (صدام الحضارات)، مجلة المستقبل العربي، العدد 236، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/1998، ص68.

(250) د.مندوب أمين الشالجي، مصدر سبق ذكره، ص82. وللمزيد حول دور حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإسلام ينظر: محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص68-69.

(251) أدواردو غالينو، رأساً على عقب، ترجمة: كمال أديب، 2001، ص1.

http://www.mafhoum.com/press2/66c2.htm

(252) المصدر نفسه، ص2.

(253) فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص47.

وفي هذا الخصوص جاهر(وليام بيرنز) -مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا- الذي زار المغرب العربي أخيراً، بالاعتراف بأحقية السلوك الجزائري في التعامل مع ما أسماه (العنف الإسلامي) وذلك من خلال الاعلان عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد الجزائر معدات متطورة لمكافحة (الإرهاب). وفي هذا الاطار أنهت الولايات المتحدة قطيعتها العسكرية مع الجزائر. ينظر: محمد قواص، أمريكا الخطاب العربي تجاه الإسلام السياسي، 2002، ص1-2.

http://www.moheet.com/

(254) فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص27.

(255) كمال خلف الطويل، أمريكا والعرب: من منظور عربي-أمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/2002، ص113.

(256) نقلاً عن ابراهيم النعمة، خصوم الإسلام والصحوة الإسلامية المعاصرة، شركة الزهراء الحديثة، الموصل، 1996، ص16.

(257) صلاح الفضلي، كيف ينظر الغرب للإسلام، صحيفة الرأي العام، 2001، ص7.

http://www.alraialaam.com/26-10-2001/ie5/articles.htm#5

ينظر كذلك: عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص1.

(258) صامويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص352.

(259) صلاح الفضلي، مصدر سبق ذكره، ص7.

(260) د.خليل ابراهيم العلاف، أم المعارك ونظرية صراع الحضارات، مجلة أم المعارك، العدد (19-20)، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1999، ص52.

[261] السيد محمد حسين فضل اللـه، الحركات الإسلامية وإشكالية التسوية والتطبيع، ص1-2.
http://www.darislam.com/home/alfeker/data/feker10/2.htm

[262] الأجندة الأمريكية: تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات (معهد واشنطن) بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2001، ص5.

[263] جون ديوك أنتوني، الوصول إلى الوطن: التفكير في فلسطين من خارج المأزق، مجلة المستقبل العربي، العدد 276، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/2002، ص78.

[264] فواز جرجس، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 217، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/1997، ص21.

[265] كمال الهلباوي، السياسات الصهيونية الجديدة ومنهجية المواجهة، مجلة قضايا دولية، العدد 200، معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد، 1993، ص5.

[266] فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص21. وللمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص21-23.

[267] د.محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص171.

[268] د.السنوسي بن عمار، ظاهرة العولمة وإمكانية تطويعها، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص4.
http://www.greenbookstudies.com/akbar/ak15-5-203a.
وللمزيد ينظر: مختار خليل المسلاتي، أمريكا السقوط والحل: مذكرات شاهد عيان مع دراسة تحليلية لحريق لوس انجلوس الكبير، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص154-165

[269] فرنسي جي. لاماند، الإسلام والغرب.. فرص للحوار الحقيقي بعد أحداث 11 سبتمبر، سلسلة محاضرات الإمارات، 2002، ص1.
http://www.zccf.org.ae/lectures/a-lectures.htm

[270] أحمد كمال أبو المجد، حول الخطاب الديني المعاصر، مجلة وجهات نظر، العدد 38، القاهرة، 2002، ص4.

[271] صحيفة البيان، التقرير الاستراتيجي العربي يرصد تحولات 2001: هجمات سبتمبر تطوق جماعات الإسلام السياسي، العدد (143)، 2002/7/31.

[272] فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص69 و72.

[273] برنامج بلا حدود، السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص7. ينظر كذلك: سوسن حسين، الإسلام في عيون الغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة، اكتوبر/1993، ص287.

[274] نقلاً عن: د.محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص179.

[275] صلاح الدين حافظ، الخوف من الإسلام.. وديمقراطية أوربا المهتزة، ص4.
http://www.omandaily.com/Thursday/articles/art7.htm

[276] الأجندة الأمريكية..، مصدر سبق ذكره، ص5. ينظر كذلك: جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص475.

[277] عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص1-2.

[278] المصدر نفسه، ص2.

[279] المصدر نفسه، ص1.

[280] د.عباس مزنر، الاستكبار.. تشويه مفاهيم وقمع إرادات، 2001، ص2.
http://www.baqiatollh.org/archieve/2001/124/mihwar/mihwar004.htm
وللمزيد ينظر: د.ميخائيل سليمان، صورة العرب في عقول الأمريكيين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص98-120.

[281] أياد القزاز، مصدر سبق ذكره، ص56.
تشير بعض التقارير أن المعدل السنوي المعتاد للتحول من المسيحية إلى الإسلام في الولايات المتحدة حوالي (25) ألف أمريكي. ينظر: د.عبد العزيز الرنتيسي، مصدر سبق ذكره، ص3.

[282] فهد عبد الرحمن آل ثاني، جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/2002، ص102-103. وللمزيد ينظر: خالد سليمان الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص15-17.

[283] برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، في كتاب (أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص19.

[284] د.نزار اسماعيل الحيالي ود.سرمد عبد الستار العبيدي، توظيف النزعة الصليبية في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، دراسات استراتيجية، العدد 40، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص7-8.

[285] كمال الخطيب، مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، 2002، ص1.

http://www.islamic-aqsa.com/display.asp?FN=makk29

(286) د.عادل فهمي البيومي، الاعتدال وقبول الآخر في الخطاب الحضاري السعودي، مجلة العالم الإسبوعي، العدد 1767، 2002، ص1.

http://www.muslimworldleague.org/paper/1767/articles/page4.htm

(287) د.التيجاني عبد القادر، أطروحات فوكوياما والمعركة الأمريكية الراهنة: الغرب بين تناقضات الداخل وعقدة التفوق والهيمنة، صحيفة البيان، 2001/10/12.

(288) محمد الحلو، حرب ضد الأصولية أم لأجلها، 2001، ص1.

http://www/.amin.org/

ينظر كذلك: هادي دانيال، الأمريكيون يصدرون أزمتهم إلى العالم، مجلة الانتفاضة، العدد 103، 2001، ص2.

http://ww.pinonline.net/intifada-newsletter/104/5.htm

(289) برنامج أولى حروب القرن، مصدر سبق ذكره، ص4.

(290) فرنسيس فوكوياما، إنهيار الغرب، ترجمة: د. جواد بشارة، 2002، ص1.

http://www.daawaparty.com/ektarna/G9.htm#

(291) صحيفة الرأي العام، تحقيق: رؤية استراتيجية تحدد مسارات المستقبل حول محددات الأمن القومي السوداني في عالم ما بعد 11 سبتمبر، 2002/1/26، ص3.

http://www.rayamm.net/2002/12/26/hiwar.htm1

(292) د.خير الدين العايب، طروحات هنتنجتون وفوكوياما أساس الفكر السياسي الأمريكي الجديد، صحيفة البيان، 2002/2/4.

(293) صحيفة الشرق الأوسط، نعم.. كل المذاهب الاسلامية تدين العنف والارهاب، العدد (7843)، 2000/5/19.

(294) عايدة العلي سري الدين،الثلاثاء الأمريكي الأسود وتداعياته على العرب والمسلمين، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2002، ص111-112.

(295) محيي الدين سعيد، الغرب عادى أي تحول ديمقراطي في المنطقة واغمض العين عن ديكتاتوريات، صحيفة البيان، العدد (159)، 2002/11/2.

(296) مجلة الحجاز، الحكومة تسوق بضاعة عداء أميركا لتربح دعمها، العدد 7، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية 2003، ص6.

(297) البنتاجون: السعودية دولة معادية تدعم الارهاب، 2002، ص1.

http://news.masrawy.com /masrawynews/06082002/94341news.htm

(298) مجلة الحجاز، السعودية حين تصبح خصما أميركيا، العدد 9، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية 2003، ص16.

(299) المصدر نفسه، ص16.

(300) د. حسن حمدان العلكيم، الأمن والأستقرار في منطقة الخليج...، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(301) صحيفة أخبار الخليج، الشفافية المفقودة في رؤية بوش للأسلام والمسلمين، العدد (9041)، 24 / 2002/12.

وللمزيد ينظر: السعودية تحتج على سوء المعاملة الأمريكية لرعاياها، الجزيرة نت، 2001، ص1.

(302) د.غانم الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(303) كسر ارادة الحركة الأصولية، 2001، ص4.

http://www.muslimeen.co.uk/maqa/frsan2.htm

(304) أحمد إسماعيل الكبسي، أثر تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العربية والإسلامية، مجلة كلية القيادة والأركان، العدد 13، كلية القيادة والأركان، صنعاء، 1999، ص168.

(305) المصدر نفسه، ص167.

(306) د. عمار بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص42.. ينظر كذلك: ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، في كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص158.

(307) مصطفى عبد الله خشيم، التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في إطار عملية برشلونة، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، مركز مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/2002، ص80-81.

(308) د.محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديد ...، مصدر سبق ذكره، ص10.

(309) د.عمار بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص53.

(310) د.قيس محمد نوري، الجذور الفكرية للاستراتيجية الاستعمارية المعادية للعرب، مجلة آفاق عربية، العدد (7-8)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص27.

[311] د.فاضل عباس الحسب، بين الأصولية الدينية والصحوة الاسلامية، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص80.

[312] د.عبد السلام البغدادي، الأمن القومي العربي والتحديات الدولية المعاصرة، مجلة شؤون سياسية، العدد (6-7)، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1996، ص48-49.

[313] د.عمار بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص53-54.. ينظر كذلك: سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم- من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية، في كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص243-244.

* البلقنة: هي تقسيم الوطن العربي كما جرى في دول البلقان بعد الحرب العالمية الثانية.

[314] د.عبد السلام البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص49.

[315] سعيد الماجري، هل حقاً.. لم يتأكدوا بعد، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2003، ص1. http://www.alsharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar.htm.

[316] بهاء بدري حسين، مخططات الخارطة السياسية للوطن العربي في نهاية القرن العشرين، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 4، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص240.

[317] روجيه غارودي، مصدر سبق ذكره، ص42.

[318] محمد علي الفائز، من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم: العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم، مجلة شؤون سعودية، العدد1، التحالف الوطني من أجل الديمقراطية، السعودية، 2003، ص34. http://www.saudiaffairs.net/webpage/issue01/article01r/issu01rt08.htm

[319] مجلة الحجاز، رؤية الجناح المتطرف في الادارة الاميركية تجاه السعودية: هل يحتاج حكام السعودية إلى صدمة، العدد 3، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية، 2003، ص 30 http://www.alhijazi.org.

[320] مجلة الحجاز، سعود الفيصل يرسم بالخط الرفيع ملامح السياستين الداخلية والخارجية اصلاحات سطحية والاولوية للعلاقات مع اميركا، العدد1، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية، 2003، ص9.

[321] طارق مصاروة، موقع السعودية والمانيا على خرائط الحرب، 2002، ص1. http://www.alarabnews.com/alshaab/gif/30-08-2002/a%20%205.htm

[322] د.عمار بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص54.

[323] د.منعم العمار، تحديات الأمن القومي العربي: حوار في المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 77، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1994، ص60.

[324] سعيد فاضل حسن، التوازن الاستراتيجي الاقليمي في ظل الصراع على مصادر المياه، في كتاب (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد)، ط2، مركز الدراسات العربي- الأوربي، بيروت، 1997، ص429.

[325] أسامة عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص25 و45.

[326] جميل مطر، مستقبل النظام الاقليمي العربي، في كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي الجديد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص289.

[327] سعد ياسين رشيد، جدلية الأمن العربي بين الطروحات القطرية والقومية، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد (3-4)، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2000، ص152.

[328] أسامة عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص85.

[329] د. خيري عبد الرزاق، الأمن القومي العربي (إشكالية المفهوم)، مجلة دراسات دولية، العدد 9، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص52.

[330] حسين دحام خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وآثارها السياسية والاقتصادية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001، ص111.

[331] مراد ابراهيم الدسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية - العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، القاهرة، يناير/1993، ص195.

[332] د.عبد السلام البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص51. وللمزيد ينظر: فيرنر فاينلد وآخرون، التحولات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها، دراسات عالمية، العدد 17، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، بلا، ص14-15.

[333] مراد ابراهيم الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص198.

[334] د.عمار بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص54.

[335] د.عبد السلام البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص51.

[336] نقلاً عن المصدر نفسه، ص51.

[337] د. بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، في كتاب (السياسة الأمريكية والعرب)، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص99-100.

[338] د.حسنين توفيق ابراهيم، العالم العربي وتحديات التسعينيات، مجلة قضايا دولية، العدد 211، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، 1994، ص13.

[339] د.حسن سيد سليمان، النظام الاقليمي العربي في مواجهة التحديات الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (2-3)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 2001، ص7-8.

[340] د.حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص8.

[341] نقلاً عن د.محسن خليل، حرب الخليج ...، مصدر سبق ذكره، ص12.

[342] د.هيثم الكيلاني، هموم الأمن القومي العربي مع جواره، مجلة شؤون عربية، العدد 77، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1994، ص25.

[343] محمد ابراهيم محمود سامي، الأمن القومي العربي بعد خمسة أعوام من العدوان الثلاثيني على القطر العراقي 1990-1995، المجلة العسكرية، العدد 2، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1996، ص24.

[344] د.مازن اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي وتحديات المستقبل، مجلة ام المعارك، العدد1، بغداد، 1995، ص53. وللمزيد ينظر: د.ناظم محمد نوري الشمري، اقتصادات دول الطوق العربية والتوجهات الصهيونية الجديدة، في (الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد)، سلسلة المائدة الحرة، رقم 19، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص45-47.

[345] خالد ابراهيم حسين السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص160.

[346] ندوة العلاقات العربية – الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد (6-7)، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1996، ص158.

[347] زياد الصالح، في ضوء مهددات بغداد: الأمن القومي الخليجي ... قراءة معمقة، 2002، ص3.

http://www.arabmail.de/zaid_Alsaleh.htm1

[348] د.قيس محمد نوري، المشروع الأمني الأمريكي- الصهيوني للمشرق العربي، سلسلة المائدة الحرة، رقم 41، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص10.

[349] د.طارق البياتي، مجلس التعاون الخليجي وستراتيجية الأمن في الخليج العربي، مجلة أم المعارك، العدد 14، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1998، ص91.

[350] د.حميد الجميلي، الأبعاد الاقتصادية لتجمع الشرق، مجلة أم المعارك، العدد (19-20)، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1999، ص13.

[351] ضاري سرحان حمادي الحمداني، مصدر سبق ذكره، ص118.

[352] مشروع النظام الشرق أوسطي، 1995، ص3.

http://iraqcmm.orh/cmm/n52/indx2.htm

[353] سيار جميل، مصدر سبق ذكر، ص244. ينظر كذلك: محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية) التصورات – المحاذير – أشكال المواجهة، في كتاب (التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص127.

[354] قحطان عدنان أحمد الجبوري، العلاقات الأردنية – الأمريكية رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001، ص101.. ينظر كذلك: د.خليل ابراهيم العزاوي، أم المعارك ومخططات الصهيونية العالمية (العولمة) والاقليمية (النظام الشرق أوسطي)، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 4، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص35.

[355] جميل مطر و د.علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص29.. ينظر كذلك: د.ثامر كامل محمد، الكيان الصهيوني والتحديات الشرق أوسطية، مجلة الحكمة، العدد 19، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص16.

[356] د.سالم توفيق النجفي، النظام الاقتصادي الشرق أوسطي: الحقيقة والوهم، في (الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد)، سلسلة المائدة الحرة، رقم 17، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص55. وللمزيد ينظر: جميل مطر و د.علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص31-32.

[357] د.ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، النظام الشرق أوسطي ومستقبل الأمن القومي العربي، مجلة ام المعارك، العدد 6، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، 1996، ص45.

[358] د.قيس محمد نوري، مصدر سبق ذكره، ص11-12. وللمزيد ينظر: د.طارق البياتي، مصدر سبق ذكره، ص91-92، كذلك د. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص45-46.

(359) زكريا محمد عبد الله، التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، يناير/1997، ص194.

(360) د.ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص46.. وللمزيد ينظر: د.حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية: دراسة في الأبعاد الجيو-اقتصادية، مجلة شؤون سياسية، العدد3، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994، ص135-137.

(361) د. حميد الجميلي، رؤية ستراتيجية للاقتصاد السياسي للشرق أوسطية، مجلة ام المعارك، العدد 6، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، 1996، ص16.

(362) د. محمد طاقة، حول الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد، في(دور الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد)، سلسلة المائدة الحرة، رقم 17، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص78.

(363) د.قيس محمد نوري، مصدر سبق ذكره، ص12.

(364) د.حميد الجميلي، قضايا استراتيجية يطرحها المشروع الصهيوني للنظام الاقليمي الجديد، في (الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد)، سلسلة المائدة الحرة، رقم 17، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص5.

(365) د.هدى شاكر معروف، النظام الشرق أوسطي: رؤى وملاحظات، مجلة أم المعارك، العدد1، مركز ابحاث أم المعارك، بغداد، 1995، ص103.

(366) قحطان عدنان أحمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص103. ينظر كذلك: مرحلة ما بعد صدام.. النظام العربي نحو مزيد من القمع، شبكة النبأ المعلوماتية، 2003، ص3.

http://www.anabaa.org/index.htm

(367) د.ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص46.

(368) نقلاً عن حبيب حسين عباس، أثار الوجود العسكري على منطقة الخليج العربي، المجلة العسكرية، العدد2، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1998، ص65.

(369) محسن عوض، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص13.

(370) حنان علي ابراهيم الطائي، الاستراتيجية الاسرائيلية حيال منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص177.

(371) محسن عوض، مصدر سبق ذكره، ص13-14.

(372) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص20.

(373) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، جولة بيريس في قطر وعمان، الأهداف والانعكاسات، تقديرات استراتيجية، العدد 26، مصر، 1996، ص37.

(374) عبد الله حوراني، التطبيع وأثره في الصراع العربي الصهيوني، سلسلة المائدة الحرة، رقم 8، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص20. ينظر كذلك: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية: التحولات الراهنة والانعكاسات المحتملة، تقديرات استراتيجية، عدد تجريبي، مصر، 1995، ص49.

(375) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، جولة بيريس ....، مصدر سبق ذكره، ص37.

(376) المصدر نفسه، ص38.

(377) د.عبد المنعم سعيد، الاقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة، أكتوبر/1995، ص63.

(378) د.محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص322. وللمزيد ينظر: الياس سابا، الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق اوسطية الجديدة في كتاب (التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص168.

(379) محمد الأنصاري، هزيمة الأمن القومي العربي في عاصفة الصحراء، 1993، ص5.

http://www.darislam.com/home/alfeker/data/feker8/fihrist8.htm

(380) اياد هلال حسين الكناني، مصدر سبق ذكره، ص130. ينظر كذلك: د. عبد المنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، القاهرة، يناير/1995، ص228.

(381) د.خلدون ناجي معروف، التوجهات الاسرائيلية نحو الخليج العربي، فلسطين (نشرة دورية تعنى بالدراسات الفلسطينية)، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص4. وللمزيد ينظر: عبد المنعم علي حسن، قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربي لاسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، القاهرة، يناير/1995، ص170.

(382) د.عبد الله رمزي، مصدر سبق ذكره، ص9-10؟

(383) إيناس مجبل الغريري، العلاقات الخليجية - الاسرائيلية، النشرة الفلسطينية، العدد9، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص13.
(384) د.عبد الـلـه رمزي، مصدر سبق ذكره، ص10.
(385) إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص19.
(386) نظيرة محمود خطاب، إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج، تقديرات استراتيجية، العدد (58-59)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصر، 1997، ص73-74.
ويبين (إسحاق ليؤور) في مذكرة لشعبة الشرق الأوسط في وزارة خارجية الكيان الصهيوني ووجهت إلى رئيس وزراء ووزير خارجية هذا الكيان في 27/آب/1997، جاء فيها: أن منطقة الخليج العربي تمثل أهمية فائقة لأهداف التحرك الاقتصادي المستقبلي (الاسرائيلي)، مؤكداً أن هذه المنطقة التي تتنافس عليها القوى الاقتصادية في الشرق والغرب لا ينبغي إهمالها (إسرائيلياً). ينظر: المصدر نفسه، ص72-73.
* مستشار السياسة الخارجية لرئيس وزراء الكيان الصهيوني.
(387) نقلاً عن خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص23.
(388) شعبان عبد الرحمن، الخليج.. الحلقة الأضعف في مقاومة التطبيع تتعافى، اسلام أون لاين. نت، 2001، ص2.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/06/article9.shtm1
(389) د.خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره، ص2.
(390) محسن عوض، مصدر سبق ذكره، ص62.
(391) د.محمد طاقة، مصدر سبق ذكره، ص81.
(392) إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص19.
(393) د.شملان يوسف العيسى، مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة، أكتوبر/1995، ص164.
(394) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص283.
(395) د.شملان يوسف العيسى، مصدر سبق ذكره، ص164.
(396) إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص15. ينظر كذلك: د.أسعد حمود السعدون ود. عبد الجبار الحلفي، أمن الخليج العربي في ضوء الهندسة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات سياسية، العدد6، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص16-17.
(397) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص283.
(398) نقلاً عن د.عبد السلام البغدادي، مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، مجلة أم المعارك، العدد 16، مركز ابحاث أم المعارك، بغداد، 1998، ص89.
(399) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص284.
(400) إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص16.
* لم تقتصر آثار المقاطعة الاقتصادية على الكيان الصهيوني فحسب وإنما شملت دول عديدة أبرزها الولايات المتحدة، وفي هذا الخصوص اشارت دراسة أصدرتها لجنة التجارة الدولية الأمريكية حول المقاطعة العربية للكيان الصهيوني بينت أنه في عام 1993 وحده خسرت الشركات الأمريكية (400) مليون دولار بسبب ضياع الفرص، وخسرت أيضاً (140) ملون دولار بسبب تقيدها بأحكام المقاطعة وهذا ما قاد الممثل التجاري للولايات المتحدة آنذاك (ميكي كانتور) لأن يصرح بأن (ما كشفته الدراسة يؤكد الأهمية الحاسمة لإنهاء مقاطعة الجامعة العربية (لإسرائيل) بجميع أشكالها وأن الإدارة الأمريكية ستواصل العمل لتفكيك ما تبقى من المقاطعة). ينظر: المقاطعة لاقتصادية.. سلاح فعال قد يوازي الحرب العسكرية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2003، ص2.
http://www.palestine-info.info/arabic/index.shtm1
(401) عبد المنعم علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص167 و169.
(402) غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية، في كتاب (التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص39.
(403) د.حميد الجميلي، الأبعاد الستراتيجية للفكر الاقتصادي الصهيوني الجديد، مجلة الحكمة، العدد 22، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص123. ينظر كذلك: محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص155.
(404) شعبان عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص4.
** يعد هذا المؤتمر الرابع في سلسلة القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية للتطبيع مع الكيان الصهيوني بعد (قمة الدار البيضاء عام 1994 وقمة عمان الاقتصادية عام 1995 ومؤتمر القاهرة الاقتصادي عام 1996) وانعقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي في العاصمة القطرية (الدوحة) من 16-18/تشرين الثاني/1997. بعد أن قاطعه كثير من الدول

العربية، إلا أن قطر اصرت على عقده بحجة أنه التزام دولي لا بد من تنفيذه.. وللمزيد ينظر: د.غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة - دراسة -، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص73-89. كذلك: حنان علي ابراهيم الطائي، مصدر سبق ذكره، ص181-185.

[405] نظيرة محمود خطاب، جولة أولبرايت الشرق أوسطية ومؤتمر الدوحة الاقتصادي، تقديرت استراتيجية، العدد (60-61)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصر، 1997، ص39.

[406] د.علي أحمد الغفلي، العلاقات الخليجية – الأمريكية..، مصدر سبق ذكره، ص212-213.

[407] د.فاروق الزعبي، زيارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت للمنطقة الدوافع والنتائج المحتملة، تقديرات استراتيجية، العدد (58-59)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصر، 1997، ص64.

[408] د.شملان يوسف العيسى، مصدر يسبق ذكره، ص166.

[409] مجلة الحجاز، الدور المستقبلي للمملكة بعد الحرب على العراق، العدد5، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية، 2003، ص3.

[410] د.شملان يوسف العيسى، مصدر سبق ذكره، ص166.

[411] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العلاقات العمانية – الإسرائيلية، تقديرات استراتيجية، العدد 1، مصر، 1995، ص10.

[412] حنان علي ابراهيم الطائي، مصدر سبق ذكره، ص186.

[413] أشرف راضي، العلاقات الاسرائيلية الخليجية والمغاربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 12، يوليو/1996، ص106. وللمزيد ينظر: عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص289.

[414] اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص106.

[415] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصدر سبق ذكره، ص10.

[416] د.شملان يوسف العيسى، مصدر سبق ذكره، ص166.

وخلال هذه الزيارة اشاد إسحاق رابين (بشجاعة السلطان قابوس لاستقباله له لدفع عملية السلام في المنطقة)، وقد أعلن تلفزيون الكيان الصهيوني أن سلطنة عمان والكيان الصهيوني تجريان اتصالات منذ (18) عاماً. أي منذ عام 1976 على حد تعبيرها. ينظر: عبد الجليل زيد مهون، مصدر سبق ذكره، ص290.

وتعد زيارة (إسحاق رابين) القصيرة والمفاجئة لسلطنة عمان، هي الأولى من نوعها على هذا المستوى إلى إحدى دول الخليج العربي منذ نشوء هذا الكيان عام 1948. وبهذا ارتقت سلطنة عمان بمستوى التقارب والاتصالات مع الكيان الصهيوني إلى أعلى مستوياته، متجاوزة في ذلك كافة الدول الخليجية الأخرى.. ينظر: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصدر سبق ذكره، ص11.

[417] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، جولة بيريس...، مصدر سبق ذكره، ص6.

[418] اشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص107.

[419] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص291.

على اثر اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/2000، أغلقت سلطنة عمان في 12/تشرين الأول/2000 مكتبها التجاري في (تل ابيب) وكذلك مكتب الكيان الصهيوني في (مسقط) ينظر: صحيفة البيان، حصاد العام 2000 في الخليج: إغلاق مكتبي التمثيل التجاري الاسرائيليين في مسقط والدوحة، 2000/12/27.

[420] د.خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره، ص6.

[421] نقلاً عن عبد الجليل مرهون، مصدر سبق ذكره، ص291.

[422] المصدر نفسه، ص291.

[423] د.خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره، ص6.

[424] إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص17.

[425] قصي غريب، العلاقات القطرية – الاسرائيلية، النشرة الفلسطينية، العدد 10، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص18.

أكدت وكالة الأنباء القطرية هذا اللقاء في نيويورك، وصرح وزير خارجية قطر حمد بن جاسم (إن اللقاء استهدف تشجيع عملية السلام في المنطقة). ينظر: عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص291.

[426] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، إعادة توجيه العلاقات الاسرائيلية – الخليجية، تقديرات استراتيجية، العدد 5، مصر، 1995، ص26-27.

[427] المصدر نفسه، ص27.

[428] فوزي عباس فاضل السامرائي، التطبيع الاسرائيلي – العربي 1977-1997، وسبل المواجهة المطلوبة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص176.
[429] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص291-292.
[430] المصدر نفسه، ص293.
[431] عمرو كمال حمودة، التطبيع في مجال البترول والطاقة، في كتاب(الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص127.
[432] الدار العربية والنشر والترجمة، العلاقات القطرية الاسرائيلية، تقديرات استراتيجية، العدد 16، مصر، 1995، ص4.
تتمثل استفادة الكيان الصهيوني من هذا المشروع من خلال حصوله على كمية سنوية من الغاز لتموين محطات الكهرباء لديه، وقد تقنن هذا الوضع باتفاقية أخرى لمدة خمسة وعشرون عاماً بين قطر والكيان الصهيوني وشركة (إينرون) الأمريكية. وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا المشروع (4) مليارات دولار، وتم بالفعل اختيار شركتي دانكر وماشاف من الكيان الصهيوني لتركيب خط الأنابيب من العقبة حتى عسقلان. ينظر: عمرو كمال حمودة، مصدر سبق ذكره، ص127.
وما يؤكد على أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للكيان الصهيوني، أن الأوساط الصهيونية استقبلت هذا الاتفاق بالترحيب ووصفته بأنه أهم وأخطر قرار للتعاون الاقتصادي يتم إنجازه مع دولة عربية، وقال محرر الشؤون العربية في التلفزيون الصهيوني (يهود يبري) بأن قطر لم تعبأ بالتحذيرات التي وجهت اليها من قبل الدول العربية بعدم الاندفاع وراء التعاون مع (إسرائيل) قبل أن يتم التوصل إلى حل أولاً لمشكلة القدس، مشكلة الانسحاب من جنوب لبنان، وانجاز المرحلة الأخيرة أن اتفاق الحكم الذاتي.. ينظر: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العلاقات القطرية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص2.
[433] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص106.
في منتصف شهر تشرين الثاني/1995 استقبلت قطر وفداً من الكيان الصهيوني من أجل التوقيع على اتفاق يقضي بتسيير خط جوي بين الدوحة وتل أبيب، إلا أن المعارضة السعودية حالت دون توقيع هذا الاتفاق. ينظر: المصدر نفسه، ص106.
[434] فوزي عباس فاضل، مصدر سبق ذكره، ص177.
[435] قصي غريب، مصدر سبق ذكره، ص20.
[436] المصدر نفسه، ص20. وللمزيد ينظر: أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص106. كذلك: فوزي عباس فاضل السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص178-179.
[437] قصي غريب، مصدر سبق ذكره، ص21و22.
[438] صحيفة البيان، حصاد العام 2000...، مصدر سبق ذكره، ص4.
كشفت وكالة الأنباء الفرنسية عن أن المكتب التجاري التابع للكيان الصهيوني في العاصمة القطرية (الدوحة) والذي اعلنت قطر عن إغلاقه لا يزال مفتوحاً ويعمل بشكل سري بكل طاقمه. وكان الرئيس اليمني (علي عبد اله صالح) قد ذكر ساخراً من أن بعض المكاتب التجارية الصهيونية التي أعلن عن إغلاقها لا تزال تعمل سراً.. ينظر: قصي غريب، مصدر سبق ذكره، ص22. وما يؤكد ذلك أنه خلال تزايد احتمالات ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة، قام الكيان الصهيوني بسحب ثلاثة من دبلوماسيه العاملين في قطر في 2003/3/12. راديو مونتكارلو، الأربعاء، 12/اذار/2003، الساعة (11.10) مساءً.
[439] قصي غريب، مصدر سبق ذكره، ص23.
[440] المصدر نفسه، ص22.
[441] راديو مونتكارلو، الأربعاء، 14/آيار/2003، الساعة (11، 2) مساءً.
[442] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص294-295.
[443] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص105.
[444] د.شملان يوسف العيسى، مصدر سبق ذكره، ص167.
[445] د.فوزي عباس فاضل، التطبيع الخليجي - الإسرائيلي، النشرة الفلسطينية، العدد 10، وحدة الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص14.
[446] د.خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره، ص5.
[447] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص296.
[448] د. فوزي عباس فاضل، مصدر سبق ذكره، ص15.

من الجدير بالذكر أنه تم تشكيل مؤتمر شعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، في الكويت في 2000/4/28، يتكون من فرق لمقاومة التطبيع سلمياً. وأعلن هذا المؤتمر عن سعيه لإنشاء مركز للدراسات والبحوث لرصد حركة الكيان الصهيوني السياسية والإعلامية والثقافية والاقتصادي داخل منطقة الخليج العربي.ووضع جميع الإمكانات لتفعيل هذا المركز، مشدداً على تدعيم اللقاءات الدائمة مع اللجان الخليجية وتطوير مؤتمر شعبي خليجي ليصبح أداة وهيئة قومية. كما رفض أعضاء هذا المؤتمر والبالغ عددهم (200) عضو الاحتمالات التي تطالب دول الخليج العربي بالتزامات مالية تقدم للكيان الصهيوني مقابل انسحابه من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.. ينظر: مقاطعة اقتصادية وفرق لمقاومة التطبيع بالخليج، إسلام أون لاين.نت، 2000، ص1

http://islam-online. Net/iol-arabic/dowalia/alhada th 2000-april-10/alhada th1.asp.

كما تم تأسيس (مكتب مقاطعة إسرائيل) في الكويت، وكان له نشاط ملحوظ رغم الضغوط السياسية التي تعيشها الكويت.. ينظر: شعبان عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص4.

(449) إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص18.

(450) حنان علي إبراهيم الطائي، مصدر سبق ذكره، ص192.

(451) أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص105.. وللمزيد ينظر: عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص286-287.

(452) د. رشيد عمارة الزيدي، التوجه الإسرائيلي نحو الخليج العربي، أوراق فلسطينية، العدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص3.

(453) المصدر نفسه، ص4.

(454) حنان علي إبراهيم الطائي، مصدر سبق ذكره، ص189.

(455) د. فوزي عباس فاضل، مصدر سبق ذكره، ص15.

(456) المصدر نفسه، ص15.

(457) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص288.

(458) المبادرة السعودية ستشكل (معاهدة سلام جماعية) بين العرب وإسرائيل، معهد الشرق العربي، لندن، 2002، ص5.

http://www.thisissyria.net/

(459) مجلة الحجاز، ماذا بقي بعد للبيع والتنازل، العدد 7، الجمعية الوطنية الحجازية، السعودية، 2003، ص17.

(460) المبادرة السعودية..، مصدر سبق ذكره، ص1-2.

(461) للمزيد ينظر المصدر نفسه، ص4-6.

(462) حنان علي إبراهيم الطائي، مصدر سبق ذكره، ص192.

(463) إيناس مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره، ص18... ينظر كذلك: د.شملان يوسف العيسى، مصدر سبق ذكره، ص166.

من الجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة شعبية لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الإمارات في 4/نيسان/1991، وتعرف باسم (لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع) وتهدف اللجنة إلى مقاومة التطبيع مع هذا الكيان بكل أشكاله وبالوسائل السلمية، وتضم عدداً من أبرز المثقفين ورجال الأعمال في المجتمع. ينظر: احمد حسين، لجنة إماراتية لمقاومة التطبيع، إسلام أون لاين.نت، 2001، ص1.

http://www.islam-online.net/Arabic/news/2001-02/05/article8.shtmI

(464) حسن زيدان خلف الهيبي، مخاطر الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني على الامن القومي العربي، المجلة العسكرية، العدد 2، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1997، ص72-77.

(465) طه ياسين البصري، الأمة العربية ومتغيرات عالم اليوم، مجلة كلية القيادة والأركان، العدد 13، كلية القيادة والأركان، صنعاء، 1999، ص26.

(466) د. محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص325.

(467) د. فهد عبد الرحمن آل ثاني، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص68.

(468) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص96.

بلغ إسهام دول مجلس التعاون الخليجي المالي في الإبقاء على القوات الأمريكية عام 1998 (511) مليون دولار، في حين بلغ إسهامهم المالي في عام 1999 (319) مليون دولار، ويرجع سبب الانخفاض إلى اكتمال هذه المنشآت. ينظر: تقرير المنطقة العسكرية الأمريكية لمجلس الشيوخ، المهددات الأمنية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد(21-22)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 2001، ص124.

كما تشترك كل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بالتكاليف غير العادية التي تزيد على (70) مليون دولار سنوياً. ينظر: ستيفن زيونس، مصدر سبق ذكره، ص27.

[469] علي محسن صالح، مشاكل التسلح في الدول النامية في ظل العلاقات الدولية الجديدة، مجلة كلية القيادة والأركان، العدد 9، كلية القيادة والأركان، صنعاء، 1995، ص21.

[470] د. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص343. للمزيد ينظر: محمد سعد هجرس، نفط العرب.. وعرب النفط، مجلة المنار، العدد 24-25، باريس، 1987، ص92و96.

[471] أ..إ.اوسيبوف، مصدر سبق ذكره، ص175.

[472] معهد دراسات الاستراتيجية القومية (الولايات المتحدة)، بؤرة التوتر: التقييم الاستراتيجي الأمريكي لتطورات الخليج، ترجمات خليجية، العدد1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1998، ص12.

[473] د. نادية المختار، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد1، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص37.

[474] عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق 1كره، ص366.

تشير بعض التقارير أن دول مجلس التعاون الخليجي أنفقت خلال المدة من عام 1992 إلى عام 1998 نحو (160) مليار دولار على التجهيز العسكري. وهو ما يمثل (25%) من إجمالي النفقات العامة في هذه الدول، في حين بلغ حجم نفقات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (40%) بما فيها النفقات المخصصة للتعليم والاستشفاء. ينظر: د. سعيد أبو علي، أزمة الخليج والعوامل الموضوعية غير المباشرة، مجلة آفاق، العدد8، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، 2000، ص21..http://www.aafaq.org/fact8/index.htm

[475]Kuwait Facilities,October 10,2002,p.2

http://www.globalsecurity.org/military/facility/kuwait.htm

منذ عام 1975 حققت الولايات المتحدة المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة للسلاح إلى منطقة الخليج العربي. ينظر: د. حسن حمدان العلكيم، الأمن والأستقرار...، مصدر سبق ذكره، ص25.

[476] تقرير: الشرق الأوسط اكبر سوق للسلاح في العالم، الجزيرة نت، 2001، ص1.

[477] اياد هلال حسين الكناني، مصدر سبق ذكره، ص24.

[478] نقلاً عن د. إبراهيم سعد البيضاني، النفط والسياسة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية حتى العدوان على العراق، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1995، ص112.

[479] د. نادية المختار، مصدر سبق ذكره، ص41.

[480] نقلاً عن المصدر نفسه، ص38-39.

[481] د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، رقم 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص461-462.

[482] د. نادية المختار، مصدر سبق ذكره، ص41.

[483] د. فؤاد مرسي، مصدر سبق ذكره، ص467.

[484] المصدر نفسه، ص464-465.

[485] مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، القاهرة، اكتوبر/1999، ص77.

[486] د. حميد الجميلي، الدوافع الاقتصادية...، مصدر سبق ذكره، ص138.

[487] د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990: دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص183.

تمثل حرب الخليج الثانية على حد تعبير بعض الخبراء الاقتصاديين (بالفرصة الذهبية) للولايات المتحدة، فعندما سئل (جيمس بيكر) - وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك- عن كيفية خوض الولايات المتحدة حرب مع العرب والاقتصاد الأمريكي يعاني كثيراً من الصعوبات أجاب: (إنها هي (الحرب) المخرج للأزمة وبنتيجتها يتحدد شكل العلاج). ينظر: عبد جابر، مصدر سبق ذكره، ص30.

فعلى سبيل المثال لم تبدأ الولايات المتحدة حشودها لخوض هذه الحرب إلا بعد دفع الكويت مبلغاً قدره (500) مليون دولار في الأيام الخمسة الأولى، ثم (50) مليون دولار عن كل يوم بعد ذلك.. ينظر حبيب حسين عباس، آثار الوجود العسكري...، مصدر سبق ذكره، ص61. كذلك: د. صلاح سالم زرنوقة، أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، يناير/1995، القاهرة، ص180.

كما سعت الولايات المتحدة إلى ابتزاز مكشوف لحلفائها في أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها، وفي هذا الصدد قال الخبير الألماني (فولفغانغ روسا) -عضو الحزب الديمقراطي الاشتراكي- لمحطة إذاعة هامبورغ (لا أستطيع فهم طلب الأمريكيين 60 مليار دولار من السعوديين والكويتيين واليابانيين، وفوق كل شيء من الألمان بينما أبلغوا الكونغرس أنهم أنفقوا 42 مليار دولار فقط). ينظر: عبد جابر، مصدر سبق ذكره، ص31.

وفي الحقيقة أن التكاليف الاقتصادية لحرب الخليج الثانية لا تزال عمومية وتنقصها الدقة.. وللمزيد ينظر: د.عبد الرزاق الفارس، مصدر سبق ذكره، ص182-183. كذلك: د. بشارة الخضر، أوربا وبلدان الخليج العربي: الشركاء والأبعاد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1997، ص87-93. كذلك: كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص234-238.

[488] علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح: دراسة في تدفقات السلاح التقليدي خلال الفترة من (1950-1991)، مجلة السياسة الدولية، العدد 121، القاهرة، يوليو/1995. وللمزيد ينظر: دوغلاس كيلنر، الحرب التلفزيونية، ترجمة: ناصرة السعدون، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1998، ص411.

[489] غازي احمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص117.

[490] د. هيثم الكيلاني، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج...، مصدر سبق ذكره، ص7. ينظر كذلك: عدي صدام حسين، مصدر سبق ذكره، ص137-138.

[491] منعم العمار ونزار إسماعيل الحيالي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الأوسط بعد أم المعارك، سلسلة المائدة الحرة، رقم 12، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص10.

[492] د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص137.

[493] د. محمد جواد علي، الأمن القومي..، مصدر سبق ذكره، ص11.

[494] بازر باشي عادل، أمريكا والعرب محاولة لفهم اعمق لسياسة واشنطن، صحيفة السفير، 10/5/ 2001، ص3.
http://www.assafir.Com/iso/today/front/summary.html.

[495] ف.ف بتروسينكو، البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية، ترجمة: د. ماجد علاء الدين وماجد بطح، ص1.
http://www.qudsway.com/links/Malafat/white20% House.htm.

[496] فتحي سليم، الشركات متعددة الجنسية، 2001، ص4.
http://www.al-wqie.org/home/issue/186/htm/186w09.htm.

[497] د. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، القاهرة، اكتوبر/1996، ص25.

[498] مالك عوني، مصدر سبق ذكره، ص77.

[499] د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص137.

[500] سليم كاطع، مصدر سبق ذكره، ص45.

[501] د. نادية المختار، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية... مصدر سبق ذكره، ص39.

[502] المصدر نفسه، ص40.

[503] كابي طبراني، مصدر سبق ذكره، ص50.

[504] د. نادية المختار، مصدر سبق ذكره، ص40.

[505] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص204.

[506] المصدر نفسه، ص204.

[507] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مصدر سبق ذكره، ص13.

* تشير البيانات أن ديون دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1998 قدرت بنحو (90) مليار دولار، من جراء الإفراط في سباق التسلح. ينظر: د.حسن حمدان العلكيم، أمن منطقة الخليج العربي: رؤية عربية (3)، ص1.
http://www.hhalalkim.com/glfamen3htm

[508] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص204.

[509] د.نادية المختار، مصدر سبق ذكره، ص36.

[510] عبد الخالق عبد الـلـه، النظام الاقليمي الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص52.

[511] التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص204.

[512] جاسم السعدون، مصدر سبق ذكره، ص27.

[513] د.عبد الخالق عبد الـلـه، النظام الاقليمي الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص53-54.

[514] حسن زيدان خلف الهيبي، مستقبل الدفاع العربي المشترك، مصدر سبق ذكره، ص18.

[515] تقرير: الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص4.

[516] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، الوجود الأجنبي..، مصدر سبق ذكره، ص13.

(317) باتريك كلوسن، الانفاق العسكري والتطور الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة قضايا دولية، العدد 246، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، 1994، ص27.

(318) منعم العمار ونزار اسماعيل الحيالي، مصدر سبق ذكره، ص24.

(319) د.محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي..، مصدر سبق ذكره، ص327.

(320) د.عبد الخالق عبد الـلـه، النظام الاقليمي الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص53.

(321) منعم العمار ونزار اسماعيل الحيالي، مصدر سبق ذكره، ص15.

(322) سعيد محيو، مصدر سبق ذكره، ص1.

(323) د.حسم أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص115-116.

(324) معتز سلامة التفاعلات الخليجية/الدولية 200-2001، مصدر سبق ذكره، ص46.

(325) د.محمد الرميحي، مصدر سبق ذكره، ص23.

(326) مجلة الحجاز، تقرير الكونجرس...، مصدر سبق ذكره، ص11.

(327) صفقة اسلحة أميركية للكويت بملياري دولار، مصدر سبق ذكره، ص1.

(328) تقرير: الشرق الأوسط أكبر سوق للسلاح في العالم، مصدر سبق ذكره، ص1.

(329) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في (حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص320.

(330) افتتاح معرض آيديكس للمعدات الدفاعية بأبو ظبي، الجزيرة نت، 2001، ص2.

(331) مراد ابراهيم الدسوقي، تجارة السلاح والأمن القومي في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، القاهرة، ابريل/1993، ص181.

(332) محمد رضا فودة، مصدر سبق ذكره، ص161.. ينظر كذلك: صالح عبد الرحمن المانع، الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، الكويت، 1988، ص17.

(333) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، سباق التسلح في الخليج الأبعاد المختلفة والنتائج المحتملة، تقديرات استراتيجية، العدد2، مصر، 1995، ص14-15. وللمزيد ينظر: نصير نوري محمد، السياسات الأمنية الاقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص39-40.

* أدى سباق التسلح إلى خفض الانفاق على البرامج الاجتماعية وتقليل الاهتمام بالنواحي التنموية وتأجيل العديد من المشاريع المستقبلية التي لا تتحمل التأجيل والتعطيل. ينظر: عبد الخالق عبد الـلـه، النظام الاقليمي الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص57.

* يؤكد هذه الحقيقة خبير سعودي بقوله أنه (ليس باستطاعة أية كمية من المال تنفق على شراء الأسلحة أن تضمن الأمن في السعودية. لقد اكتشفنا في أثناء الحرب، بالرغم من المشتريات الهائلة من الأسلحة المتقدمة، إننا لا يمكن أن نستغني عن أمريكا، فأمريكا هي حامينا). ينظر: الاقتصاد السعودي أمام كارثة الانهيار، ترجمة واعداد: جاسم زبون، مجلة شؤون سياسية، العدد 3، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994، ص175.

الخاتمة

نخلص مما تقدم إلى القول أن طبيعة وحجم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يتناسب مع طبيعة وحجم المصالح الأمريكية في هذه المنطقة.

فمن حيث طبيعة الموقع الجغرافي نظرت الولايات المتحدة إلى هذه المنطقة باهتمام كبير لاسيما خلال مرحلة الحرب الباردة بسبب قربها من الاتحاد السوفيتي، مما يمنحها ميزة استراتيجية ألا وهي التقرب من الاتحاد السوفيتي عدو الولايات المتحدة آنذاك فسعت إلى الوجود العسكري فيها. وعلى اثر ذلك أصبح الخليج العربي ضرورة عسكرية للولايات المتحدة لاسيما مع وجود أنظمة في الخليج العربي متعاونة معها. ومع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وزوال خطر الشيوعية ساد اعتقاد بان منطقة الخليج العربي قد فقدت ميزتها الاستراتيجية إلا أن الذي حصل هو إعادة توظيف ستراتيجي جديد لهذه المنطقة. ففي إطار الحرب الأمريكية على الإسلام والمسلمين بحجة (الإرهاب) استخدمت الولايات المتحدة هذه المنطقة كنقطة وثوب لضرب النظم القومية والحركات الإسلامية المعادية للهيمنة الأمريكية بحجة رعاية (الإرهاب) أو دعمها لشبكات (إرهابية) أو حيازتها على أسلحة دمار شامل. ولهذا يمكن القول أن أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي ظل محتفظا بأهميته الاستراتيجية في الحسابات العسكرية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة.

أما من حيث الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط فقد أسهم هذا العامل بدور كبير وبارز في تكوين الإدراك الستراتيجي الأمريكي إزاء منطقة الخليج العربي، فبسبب التطورات التي أصابت واقع مركزها النفطي وتنامي حاجاتها اليه أصبح الشغل الشاغل لكل الإدارات الأمريكية، ولهذا يعد تهديده تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي. من هنا أصبحت مسالة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج

العربي على درجة كبيرة من الأهمية لتشرف مباشرة على مصالحها الحيويـة في هـذه المنطقـة. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك وانما سعت إلى الإشراف على طرق نقل هذه المـادة، بـل أن نظرة موضوعية على المنطقة التي تقع ضمن مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية التـي تضـم (25) دولة يمكن القول أن الولايات المتحدة توجد عسكريا حيثما يوجد النفط وطرق نقله.

وفضلا عن ذلك فان الإمكانيات المالية والتجارية لدول المنطقة والتي جعلـت منهـا اكـبر سوق استهلاكية في العـالم، قـد شـكلت هـي الأخـرى دافعـا قويـا للوجـود الأمـريكي في هـذه المنطقة.

وبحكم الطبيعة الهجومية للاستراتيجية الأمريكيـة سـعت إلى حمايـة وضـمان مصـالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي بمختلف الوسائل، وقد استغلت لهذا الغـرض مجموعـة مـن المتغيرات الإقليمية والدولية أبرزها الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 التي غيرت مـوازين الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة إذ فقدت أهم حليف كان يعمل على خدمـة وحمايـة مصالحها في هذه المنطقة، وبحكم توجهات هـذه الثـورة والنظـام الإيـراني خـلال تلـك المـدة خشيت الولايات المتحدة على مصالحها وعلى أمـن واسـتقرار الـنظم الحليفـة لهـا مـن ريـاح التغيير الثـوري، والغـزو السـوفيتي لأفغانسـتان عـام 1979، مـما دفـع الولايـات المتحـدة إلى تشكيل قوة الانتشار السريع التي تطورت فيما بعد إلى قيـادة عسـكرية متكاملـة سـميت بــ (القيادة المركزية الأمريكية). وأقامت العديـد مـن القواعـد والتسـهيلات العسـكرية في هـذه المنطقة والتي نظمتها اتفاقيات أمنية لا يعرف اكثر بنودها. فضلا عن سعي الولايات المتحـدة الحثيث نحو إقامة العديد من المشاريع والترتيبات الدفاعية وبالشكل الذي تضمن من خلاله إحكام سيطرتها العسكرية على هذه المنطقة.

وقد استطاعت الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري في منطقة الخلـيج العربي أن تحقق الأهداف والمهام المناطة بهذا الوجـود، والتـي أبرزهـا أولا: ضـمان

الانفراد الأمريكي على النظام العالمي الجديد من خلال إحكام سيطرتها على النفط كقيمة استراتيجية لينقل إلى كثير من دول العالم من خلال أيد أمريكية، وبذلك تضمن تفوقها العالمي، لاسيما وان التنافس في الوقت الحاضر بين الدول الكبرى هو ذا طابع اقتصادي. ثانيا: ضمان أمن إسرائيل من خلال تحجيم الدول والحركات المعادية لهذا الكيان في هذه المنطقة إلى جانب تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لهذا الكيان، لاسيما بعد أن تحولت علاقة الولايات المتحدة بهذا الكيان إلى تحالف ستراتيجي ليتطور إلى التزام أصولي عقائدي لا يمكن لأي رئيس أمريكي التنصل منه. ثالثا: حماية النظم الحليفة بهدف حماية المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، وفي إطار الحرب الأمريكية على ما تسميه بـ (الإرهاب) وضفت هذه النظم بالشكل الذي يخدم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة. رابعا: مواجهة النظم الثورية وهي العراق وإيران بحكم توجهاتهم المعادية للهيمنة الأمريكية على ثروات المنطقة ولوجودها العسكري فيها. خامسا: مواجهة الصحوة الاسلامية من خلال وجود الولايات المتحدة عسكريا في قلب العالم الإسلامي أي في الجزيرة العربية وجوارها.

والى جانب كل ما تقدم شكل هذا الوجود اكبر واخطر تهديد في الأمن القومي العربي، وكانت أوضح صورة سعي الولايات المتحدة الحثيث نحو تعميق تجزئة الدول العربية أي (تجزئة التجزئة) من خلال دعم الحركات والجماعات المعارضة للسلطة الوطنية في الدول العربية فضلا عن فرض مناطق الحظر الجوي على أساس خطوط الطول والعرض ولعل أبرز هذه الدول هي العراق والسودان، أي فرض سايكس- بيكو جديدة على المنطقة العربية. وتعزيز النزعة القطرية على حساب النزعة القومية العربية. وتعميق الخلافات العربية - العربية من خلال منع واعاقة أي تقارب وحدوي بين الدول العربية الشقيقة والوقوف بوجه ونقد كل المبادرات السلمية العربية الهادفة إلى نبذ خلافات الماضي بين الدول العربية. فضلا عن ذلك سعت الولايات المتحدة إلى الترويج لمشاريع إقليمية جديدة لا تنسجم مع طبيعة التوجهات القومية العربية

ولعل أبرزها مشروع (الشرق أوسطية). وجر الدول الخليجية إلى مسيرة التطبيع بعد أن استغلت تداعيات حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي، بهدف إسقاط أهم حلقات الصراع العربي-الإسرائيلي بحكم ما كانت تمثله دول الخليج العربي من عمق سوقي واقتصادي لدول المواجهة مع إسرائيل.

ولا تقف الآثار السلبية للوجود العسكري الأمريكي على الجانب السياسي للأمن القومي العربي وانما شملت الجانب الاقتصادي منه فإلى جانب سعي الولايات المتحدة للحصول على كميات كبيرة من النفط وبأسعار رخيصة، سعت إلى استنزاف الإمكانيات المالية الضخمة لدول الخليج العربي من خلال تصعيد وتائر الأنفاق على التسلح الذي أدى بالنتيجة إلى آثار سلبية على الصعيد الاقتصادي والسياسي للدول الخليجية خاصة والدول العربية عامة. محاولة من وراء ذلك استنزاف المقدرات الاقتصادية للامة العربية.

ولا يوجد في المستقبل المنظور أي أمل في أن تتخلى الولايات المتحدة عن توجهاتها العدوانية القائمة على قوة السلاح.

وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الاتية:

1- إن الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي يحتل أهمية خاصة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية سواء قبل الحرب الباردة أم بعدها. من أجل ذلك سعت الولايات المتحدة إلى توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحها وطموحاتها العالمية وبشكل ينسجم مع طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية.

2- إن منطقة الخليج العربي تضم مواردا طبيعية كثيرة تشكل أهمية كبيرة لرفاهية الاقتصاد الأمريكي وبما يعزز من موقعه أمام الاقتصاديات العالمية المنافسة وعلى رأسها النفط، فأصبحت هذه المنطقة محور اهتمام الولايات المتحدة والقوى الغربية الساعية إلى الهيمنة والنفوذ.

3- إن الولايات المتحدة تسعى بمختلف الوسائل إلى تدوير عائدات النفط العربية ولاسيما الخليجية لكي لا تتحول إلى قوة اقتصادية تشكل فيما بعد وسيلة ضغط، علما أنه لا توجد إحصائيات دقيقة ورسمية عن حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج، إلا أن أحداث11/أيلول/ 2001 وعمليات المصادرة والتجميد التي طالت بعض المصارف والأرصدة العربية لاسيما في الولايات المتحدة بحجة دعمها لشبكات (إرهابية) قد كشفت عن بعض الإحصائيات التي وأن كانت تفتقر إلى الدقة إلا أنها توضح ضخامة هذه الاستثمارات. ولابد من الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات تتعرض لمخاطر اقتصادية وسياسية ألحقت أكبر الخسائر بإفراد وشركات الدول الخليجية.

4- إن الاستثمارات الأمريكية في منطقة الخليج العربي أسهمت بدور مهم في تعزيز الاقتصاد الأمريكي، ويتضح ذلك من خلال ضخامة استثماراتها في هذه المنطقة. علما أن هذه الاستثمارات قد أحدثت آثار سلبية ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية على هذه المنطقة.

5- إن منطقة الخليج العربي تعد من أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم من أجل ذلك سعت الولايات المتحدة إلى جعل هذه المنطقة حكرا عليها، إذ توفر السوق الخليجية فرص عمل ومصدر دخل لمئات الآلاف من الأمريكيين. علما أن معدلات التبادل التجاري غالبا ما تصب في صالح الولايات المتحدة، فضلا عن ذلك تتسم الصادرات الأمريكية بالتنوع على عكس الصادرات الخليجية التي غالبا ما تكون أحادية أي مقتصرة على النفط الخام.

6- إن دول الخليج العربي بحكم طبيعة علاقتها الاقتصادية بالولايات المتحدة قد وقعت في ظل تبعية شديدة، لاسيما بعد أن رهنت أدائها ودورها الاقتصادي بالولايات المتحدة التي تحكمها اعتبارات المصلحة وليس اعتبارات المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

7- إن القيادة المركزية الأمريكية بتنظيمها العالي تمثل الوسيلة الفعالة بيد

الولايات المتحدة لضمان مصالحها في هذه المنطقة، لاسيما أن وحداتها مدربة خصيصا للتدخل في منطقة الخليج العربي.

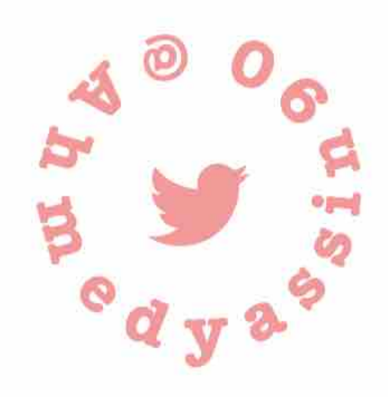
8- أن القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بما زودت به من وسائل راحة وترفيه وكأنها مستوطنات صهيونية بمستلزماتها وخصائصها تؤكد أن القوات الأمريكية جاءت لتبقى أطول مدة ممكنة وليس لمهمة محددة تنتهي بزوال أسبابها.

9- ولكي تنفرد الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي وتؤدي دور الضامن الوحيد لجأت إلى عقد اتفاقيات أمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي وأقامت مجموعة من الترتيبات والمشاريع الدفاعية التي تكفل أحكام سيطرتها العسكرية على هذه المنطقة، وفي ضوء هذه الحقائق يمكن القول أن هذه الدول تعاني من خرق أمني واضح إلى جانب التبعية الاقتصادية والسياسية.

10- إن الولايات المتحدة تسعى من وراء وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي إلى إنجاز مجموعة من المهام التي تمثل ثوابت استراتيجية بعيدة المدى لا يمكن التنازل عنها، ولقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد بعيد في إنجاز تلك المهام لاسيما بعد أن دخلت بثقل عسكري واقتصادي وسياسي كبير في هذه المنطقة.

11- إن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يحمل آثار سلبية واضحة سياسيا واقتصاديا وأمنيا في الأمن القومي العربي، وبالمقابل تمثل هذه الآثار عامل قوة ودعم للاستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية عامة.

المحتويات


@Ahmedyassin90



تعد منطقة الخليج العربي من أهم أقاليم العالم، بسبب أهميتها الجغرافية و مواردها الطبيعية، والتي جعلت منها محط أنظار وتنافس القوى الاستعمارية التقليدية بدأ بالبرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا أما الولايات المتحدة فقد نظرت إليه باهتمام خاص علما إن هذا الاهتمام قد اختلف من مدة إلى أخرى.

يعد النفط شريان الحياة في العالم الغربي الرأسمالي والسبب الرئيس وراء التواجد العسكري الأمريكي في هذه المنطقة. وكذلك تتمتع هذه المنطقة بإمكانيات مالية وتجارية جعلتها محط أنظار الاستثمارات العالمية وفي مقدمتها الاستثمارات الأمريكية، فضلا عن كونها اكبر سوق استهلاكية في العالم.

وعلى اثر الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، والغزو السوفيتي لأفغانستان من العام نفسه، الذي عدته الولايات المتحدة أكبر تهديد لمصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي.

أنشأت الولايات المتحدة في عام 1980 قوة عسكرية معدة خصيصا للتدخل فـي منطقة الخليج العربي تعرف بـ (قوة الانتشار السريع)، تطورت في عام 1983 لتصبح قيادة متكاملة سميت بـ (القيادة المركزية الامريكية).

وفي حقيقة الآمر أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مجموعة من المهام من خلال تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي أبرزها، أولا: ضمان الانفراد الأمريكي على سائر الفاعلين الدوليين من خلال إحكام سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية. وضمان أمن الكيان الصهيوني والذي يعد هدفا استراتيجيا بحد ذاته، ومن اجل ذلك سعت الولايات المتحدة إلى تقديم جميع أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لهذا الكيان، فضلا عن تحجيم النظم والحركات المعادية للكيان الصهيوني.

حماية النظم الحليفة الموالية للسياسة الأمريكية من التهديد الداخلي والخارجي بهدف حماية مصالحها الحيوية في هذه المنطقة.

مواجهة النظم الثورية المعادية للهيمنة الأمريكية وهي العراق وإيران، ومن اجل ذلك سعت الولايات المتحدة إلى استغلال الخلافات الحدودية والأيديولوجية بين الطرفين لتشعل حربا بينهما دامت ثماني سنوات، وبعد ذلك استغلت الولايات المتحدة دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2/آب/1990.

وتحت شعار حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية شنت الولايات المتحدة حربا على الإسلام. فعلى المستوى السياسي سعت الولايات المتحدة إلى: أولا: تقويض النظام الإقليمي العربي واحتوائه. ثانيا: التطبيع الخليجي- الصهيوني بهدف إسقاط حلقة مهمة من حلقات الصراع العربي الصهيوني بحكم ما كانت تقدمه دول الخليج العربي من دعم وإسناد مادي ومعنوي لدول المواجهة مع هذا الكيان. أما على المستوى الاقتصادي فقد سعت الولايات المتحدة إلى استنزاف الإمكانيات المالية والمادية لدول الخليج العربي بوسائل مختلفة أبرزها تصعيد وتائر الإنفاق على التسلح.



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
Email: alarabi5@link.net



تصميم الغلاف: محمد سيد